



J. DUPUIS

J. DUPUIS

J. DUPUIS

J. DUPUIS

﴿ هذه رسالة الامام ابن ابي زيد القيرواني ﴾
في مذهب الامام مالك و بها مشها الشرح المسمى
تقريب المعاني * لا فقر العباد الى مولاه الغني *
« عبد المجيد الشرنوبى الازهرى »
حفظه الله ووالاه

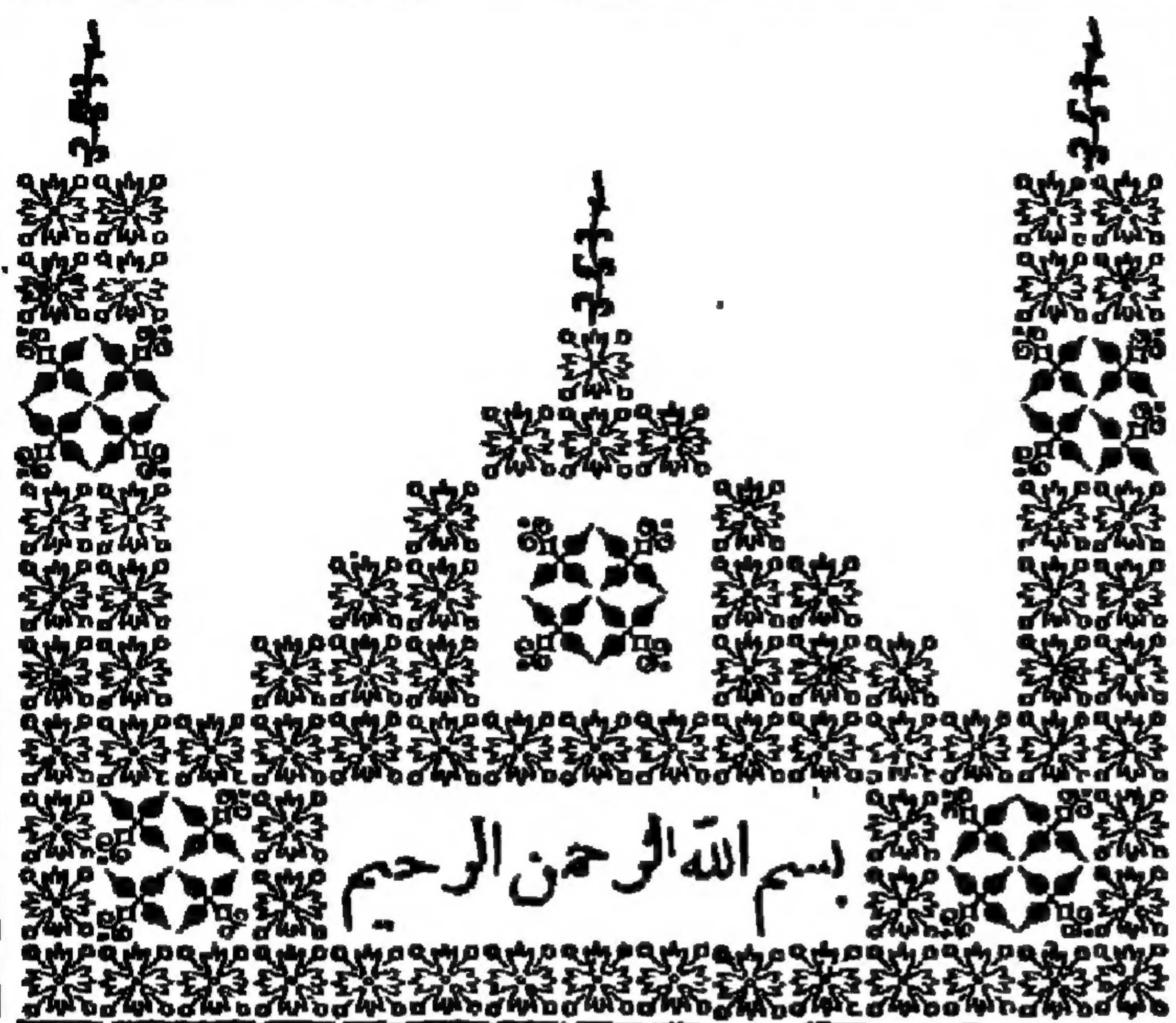
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

حمد المَن فقه في دينه من اختاره من العباد * وصلاة وسلاما على افضل داع الى الله
وهاد * سيدنا محمد القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين * وعلى آله وَاُحبابه
اجمعين (وبعد) فيقول الفقير الى مولاه الغني « عبد المجيد الشرنوبى الازهرى »
لما كان علم الفقه من افضل ما يتقرب به المتقربون * لتوقف حكمة خلق العباد عليه
في قوله تعالى « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » وكانت هذه الرسالة الملقبة
بها كورة السعد * المحفوفة بالمزايا التي لا تحصى ولا تعد * اول مختصر في المذهب *
وفيها كل انسان على عمر الزمان يرغب * اردت تقريبها للطالب بضبط المباني *
وتحليتها بهذا الشرح المسمى تقريب المعاني * راجيا عود بركة مؤلفها على *
ووصول دعواته الثلاث الى * فانه دعا المَن اشتغل بها بصحة البدن والسعة في العلم
والمال * وقد كان حجاب الدعوة لقربه بالطاعة من حضرة المنعم المفضل * وكان
يلقب بمالك الصغير * لانه كان يروى عن سحنون بواسطة وعن ابن القاسم
بواسطتين وعن مالك بثلاث كما هو شهير * ولدرضى الله عنه بالقيروان سنة ٣١٦
وتوفي كما في كشف الظنون سنة ٣٨٩ من هجرة سيد الاكوان *



(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أو لف مستعينا باسم الذات الاقدس الذى وسعت رحمته كل شىء. وابدأ بالبسملة اقتداء بمنزل الكتاب العزيز لما فى الحديث تخلقوا باخلاق الله. أى بالاخلاق التى يليق للبشر التخلق بها. وثنى (٢) بالصلاة على النبي على ما فى كثير من النسخ

لكونه الواسطة العظمى لنا فى كل نعمة وفى الحديث القدسى عبدى لم تشكرنى اذا لم تشكر من أجرى ت النعمة على يديه. وقد قال صلى الله عليه وسلم من صلى على فى كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له مادام اسمى فى ذلك الكتاب (قال أبو محمد) عبر بالماضى وان كان المقام للمضارع إشارة الى قوة رجائه فيها هو سارع فيه فكانه حصل. وكنى نفسه تحدا بالنعمة أو ان هذه الجملة من كلام بعض الطلبة فالتعبير يقال فى جملة. (القيروانى) نسبة الى القيروان بفتح القاف بلد بالمغرب (رضى الله عنه) أى انعم عليه (وارضاه)



وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُمِّ زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ابْتَدَأَ الْإِنْسَانَ بِنِعْمَتِهِ * وَصَوَّرَهُ فِي الْأَرْحَامِ بِحِكْمَتِهِ * وَأَبْرَزَهُ

أى زاده انعاما حتى يرضى فهو أخص مما قبله. ولما كان شكر المنعم واجبا قال الى (الحمد لله) أى الثناء بالجميل مستحق لله (الذى ابتدأ) أى أوجد (الانسان بنعمته) أى انعامه لا وجوبه عليه تعالى وأل فيه للاستغراق والضمير فى (وصوره فى الارحام) يرجع له باعتبار غالب أفرادهم فلا يرد آدم وخص الانسان وان كان كل المخلوقات كذلك لشرفه (وأبرزه) أى أخرج

(الى رفقته) أى محل الرفق به فانه ابرزه من ظلمات الارحام الى سعة الدنيا التي اغدق عليه فيها الارزاق والمعارف (ونبهه بآثار صنعته) جمع أثر أى جعل له ذلك علامة على وجوده تعالى ووحدا نيته فان الاثر يدل على المؤثر وفي كل شىء له آية * تدل على أنه الواحد وحاصل الاستدلال بالآثار أن تقول هذه الآثار مصنوعة وكل مصنوع لا بد له من صانع تام بالعلم والقدرة فانه ينتج هذه الآثار أى الموجودات لا بد لها من صانع (وأعذر اليه) بهمة الساب أى أزال عذره فلم يبق له عذرا يتمسك به بعد (٣) أن أمره (على السنة المرسلين) والا

لا حرج بعدم الارسال إليه قال تعالى «ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا» الآية (الخيرة) بكسر المعجمة وسكون التحتية وفتحها اسم مصدر أو مصدر بمعنى اسم المفعول أى المختارين (من خلقه) فهو نعت للمرسلين وجوب المطابقة بين النعت والمنعوت انما هو فى النعت المشتق وأما المصدر واسم المصدر فيوصف بهما المفرد

إلى رفقته * وما يسره له من رزقه * وعلمه ما لم يكن يعلم وكان فضل الله عليه عظيما . ونبيه بآثار صنعته * وأعذر إليه على السنة المرسلين الخيرة من خلقه * فهدى من وفقه بفضله * وأضل من خذله بعد له * ويسر للمؤمنين اليسرى * وشرح صدورهم للذكرى * فآمنوا بالله بالسننهم ناطقين * وقلوبهم مخلصين *

وغيره كما انه يخبر بهما عن المثني والجمع (فهدى) أى أرشد (من وفقه) أى خلق فيه القدرة على الطاعة (بفضله) أى امتنانه لا وجوب باعليه. وضد التوفيق الخذلان. وضد الهداية الضلال. والعدل ما للفاعل أن يفعله من غير حرج عليه فلا ينسب اليه تعالى ظلم لانه التصرف فى ملك الغير وهو تعالى مالك الملك فيتصرف فى ملكه كيف يشاء (ويسر) أى هيا (المؤمنين اليسرى) أى الجنة وما يوصل اليها من الطاعات (وشرح) أى وسع (صدورهم) أى قلوبهم التي فى الصدور (لذكرى) أى القبول الايمان الكامل بدليل قوله فآمنوا الخ (بالسننهم) متعلق بناطقين الذى هو حال من فاعل آمنوا. وقل مثل ذلك فى مخلصين الذى تقدم عليه بقلوبهم وعاملين الذى تقدم

عليه بما أتتهم لاجل السجع وفيه إشارة الى ان الايمان الكامل مركب من النطق والا اعتقاد والعمل بالجوارح (عند ما حد لهم) اى من المأمورات بفعلها والمنهيات باجتنابها (واستغنوا الخ) من عطف اللازم على الملزوم لانه يلزم من وقوفهم عند ما حد لهم ذلك (اما بعد) هى فصل الخطاب الذى اوتيه داود على (٤) الاقرب فهى للفصل بين كلامين . والخطاب

فى (واياك) وما بعده للشيخ محرز بفتح الراء الذى جملة على تأليف هذه الرسالة (على رعاية) اى حفظ (ودائعه) اى ما اودعه فينا من الجوارح بأن لا نستعملها الا فيما خلقها له والشرائع هى الاحكام التى شرعها والمراد بحفظها العمل بها (فانك الخ) جواب اما اى قاقول انك سألتنى (مما تنطق به الالسنه) كالشهادتين (وتعتقده القلوب) كالايمان (وتعمله الجوارح) كالصلاة والصوم (من ذلك) اى ما تعمله الجوارح (من السنن) بيان لما يتصل (من مؤكداها الخ)

وَبِمَا أَتَّهَمُ بِهِ رَسُولَهُ وَكَتَبَهُ عَامِلِينَ *
وَتَعَلَّمُوا مَا عَلَّمَهُمْ * وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا حَدَّ لَهُمْ *
وَاسْتَغْنَوْا بِمَا أُحِلَّ لَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ (أَمَّا بَعْدُ) أَعَانَنَا اللَّهُ وَلِيَاكَ عَلَى رِعَايَةِ
وَدَائِعِهِ * وَحِفْظِ مَا أَوْدَعْنَا مِنْ شَرَائِعِهِ *
فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَكَ جُمْلَةَ
مُخْتَصَرَةٍ مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَةِ مِمَّا
تَنْطَقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ وَتَعْتَقِدُهُ الْقُلُوبُ وَتَعْمَلُهُ
الْجَوَارِحُ . وَمَا يَتَصَبَّلُ بِالْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ
مِنَ السُّنَنِ مِنْ مُؤَكَّدِهَا وَنَوَافِلِهَا وَرَغَائِبِهَا

بدل من السنن . قال خليل والوتر سنة آكد ثم عيد ثم كسوف ثم استسقاء ونوافلها وشئ نحو الركعتين قبل الظهر وبعده ورغائبها جمع رغبة وهى ركعتا الفجر وليس لنا رغبة سواها . ثم ان السنة هى ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم وداوم عليه واظهره فى جماعة واقترن به ما يدل على انه ليس بفرض . والرغبة ما داوم عليه ولم يظهره فى جماعة وحض عليه اكثر من مطلق النافلة . والنافلة ما فعله ولم يداوم عليه او داوم عليه مع عدم التحديد بحد او جده ولم يظهره فى جماعة

(وشىء) معطوف على قوله من واجب وكذا قوله (وجمل) والمعنى اكتب لك جملة مختصرة من اربعة أمور من واجب أمور الديانة ومما يتصل بعمل الجوارح من السنن ومن شىء من الآداب التي تذكر آخر الكتاب كادب الاكل والشرب ومن جمل (من أصول الفقه) أى أمهات مسائله التي يتفرع منها جملة مسائل بدليل قوله (وفنونه) أى فروعه فلا ينافى أن هذه الرسالة فى فروع الفقه بالنسبة لآخذها من الكتاب والسنة (على مذهب) متعلق بأكتب وهو مصدر بمعنى اسم المفعول فانه الاحكام المذهب اليها وعطف (طريقته) على مذهب مرادف. وقد ولد الامام مالك سنة ثلاث (هـ) وتسعين على الصحيح وتوفى

سنة تسع وسبعين ومائة واثم اقام مفتيا بالمدينة ستين سنة ودفن بالبقيع الشريف. وعلى مقامه من الانوار ما يليق بمقامه المنيف (مع ما سهل الخ) أى سالتنى أن تكون هذه الجملة مصاحبة لما سهل أى بين (سبيل) أى طريق (ما اشكل) أى التبس (من ذلك) أى المذهب (من تفسير الخ) بيان لما سهل أى ان هذا البيان ما خوذ من تفسير

وشىء من الآداب منها . وجمل من أصول الفقه وفنونه . على مذهب الامام مالك بن أنس رحمه الله تعالى وطريقته . مع ما سهل سبيل ما اشكل من ذلك من تفسير الراسخين . وبيان المتفقهين . لما رغبت فيه من تعليم ذلك للولدان . كما تعلمهم حروف القرآن .

الراسخين أى الثابطين فى العلم ومن بيان المتفقهين من أصحاب الامام (لما رغبت) بفتح التاء خطاب لحرز أى لما تعلق به رغبتك (من تعليم ذلك) أى المذكور من الجملة المتقدمة (لولدان) أى لاولاد المؤمنين ذكورا واناثا (كما تعلمهم حروف القرآن) أى ألفاظه الدالة على معانيه والتشبيه فى التعليم لافى الحكم فان تعليم العقائد والشرائع واجب على المكلف بخلاف القرآن فلا يجب منه الا الفاتحة ويسن تعليم كآية بعدها وما بقى مستحب. ويحرم تعليم اولاد الكفار القرآن كما أنه يحرم تعليم اولاد المكاسين واولاد الظلمة الخط لانهم يتوسلون به الى كتابة العصية. وأول من جمع الاولاد فى المكتب عمر بن الخطاب وأمر

عامر بن عبد الله الخزاعي أن يلازمهم للتعليم و يرفق بهم وجعل رزقه من بيت المال كافي
النفراوى (ليسبق الخ) علة لتخصيص الاولاد بهذه الرسالة فانهم الذين ترجى لهم بركة
ما يفهمونه منها وتحمد لهم عاقبته (٦) اى ما آل أمره فان من شب على شئ شاب عليه فقوله

لَيْسَبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ فَهْمِ دِينِ اللَّهِ وَشَرَايِهِ
مَا تُرْجَى لَهُمْ زَكَاةُ . وَتُحْمَدُ لَهُمْ
عَاقِبَتُهُ . فَأَجِبْتُكَ إِلَى ذَلِكَ لِمَا رَجَوْتُهُ
لِنَفْسِي وَلَكَ مِنْ ثَوَابِ مَنْ عَلمَ دِينَ اللَّهِ
أَوْ دَعَا إِلَيْهِ . وَأَعْلَمَ أَنَّ خَيْرَ الْقُلُوبِ أَوْعَاها
لِلْخَيْرِ . وَأَرْجَى الْقُلُوبِ لِلْخَيْرِ مَا لَمْ يَسْبِقِ الشَّرُّ
إِلَيْهِ . وَأُولَى مَا عَنَى بِهِ النَّاصِحُونَ . وَرَغِبَ
فِي أَجْرِهِ الرَّاغِبُونَ . لِيَصَالَ الْخَيْرُ إِلَى
قُلُوبِ أَوْلَادِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَرْتَسَخَ فِيهَا .
وَتَنْبِيَهُمْ عَلَى مَعَالِمِ الدِّيَانَةِ وَحُدُودِ
الشَّرِيعَةِ لِيُرَاضُوا عَلَيْهَا . وَمَا عَلَيْهِمْ أَنْ
تَعْتَقِدَهُ مِنَ الدِّينِ قُلُوبُهُمْ . وَتَعْمَلَ بِهِ

(من فهم الخ) بيان لما ترجى
مقدم عليه (من علم دين الله)
أى الاحكام سواء كانت
اعتقادية او فرعية (اودعاليه)
أى التعليم (أوعاها) أى
أحفظها للخير (ما لم يسبق)
أى قلب لم يسبق الشراى
المعصية اليه (وأولى) أى
واعلم أيضا أن أولى أى أحق
(ما عنى) بصيغة المبنى
للمفعول وان كان بمعنى
المبنى للفاعل اى ما همم (به
الناصحون) أى المرشدون
للخير بعد أداء ما عليهم من
الفرائض (على معالم) أى
قواعد (الديانة) وهى العقائد
الدينية (وحدود الشريعة)
أى الاحكام العلمية (ليراضوا
أى يتمرنوا عليها من قولهم
رضت الدابة أى ذلتها) وما
عليهم الخ) مكرر مع قوله معالم

الديانة وحدود الشريعة على أن ما هو صولة معطوفة على معالم الديانة والتقدير جوارحهم
وتنبيههم على الشئ الذى يجب عليهم أن تعتقده قلوبهم وتعمل به جوارحهم والمراد يجب
عليهم بعد بلوغهم فلا يرد أن الصبيان لا يجب عليهم اعتقاد ولا عمل وقوله (من الدين) بيان لما
فلاولى تأخيره عن قلوبهم فان توسطه يشعر بأنه متعلق بتعقده. وأما على أن ما استفهامية

والتقدير وأى مشقة يلحقهم فيه مع كبير فائدة فلا تكرر (فانه روى الخ) استدلال على بعض افراد الخير الذي عني به الناصحون (يطفى غضب الله) اى يرد انتقامه عن آباءهم او عن العموم (وأن) أى وروى أن تعليم الخ فى معنى التعليل لقوله ليرسخ (وقد مثلت) أى وضحت (لك من ذلك) أى المذكور من المسائل التي سألت عنها توضيحاً شافياً حتى صار ذلك كالمثال. وفى التعبير بالماضى إشارة الى قوة رجائه سيمثله فكانه حصل بالفعل (ويشرفون) بفتح أوله وضم ثالثه اى يحصل لهم الشرف بسبب علمه (٧) (ويسعدون) بفتح أوله وثالثه اى تحصل لهم السعادة (باعتقاده)

اى فيما يطلب اعتقاده. وبالعمل فيما يطلب العمل به (وقد جاء) اى ورد فى الحديث (ان يؤمروا) اى الصغار من جهة الولي امر ندب والصحيح ان الصبي مأمور من جهة الشارع فان الامر بالامر بالشيء امر بذلك الشيء. وثواب صلاته وقرباؤه له ما عدا الصيام فلا ثواب له فيه لانه لم يؤمر به لما فيه من المشقة ولا تكتب عليه السيئات (لسبع) اى للدخول فيها وقيل بعد

جَوَارِحِهِمْ . فَانَّهُ رُوِيَ أَنَّ تَعْلِيمَ الصَّغَارِ لِكِتَابِ اللَّهِ يُطْفِئُ غَضَبَ اللَّهِ . وَأَنَّ تَعْلِيمَ الشَّيْءِ فِي الصَّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الْحَجَرِ . وَقَدْ مَثَلْتُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْتَفِعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ . وَيَشْرَفُونَ بِعِلْمِهِ . وَيَسْعَدُونَ بِاعْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ . وَقَدْ جَاءَ أَنْ يُؤْمَرُوا بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ وَيُضْرَبُوا عَلَيْهَا شَرٌّ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ . فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَلِّمُوا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ

تمامها وكذا قوله (لعشر) والضرب لا يكون مبرحاً أى لا يهشم لجما ولا يشين جارحة وهو غير محدود بل يختلف باختلاف الصبيان وعمله إن أفاد فان الوسيلة اذا لم يترتب عليها المقصد لا تشرع. والفرقة فى المضاجع يكفى فيها أن يكون كل فى ثوب وان كانوا تحت لحاف واحد وعدم التفرقة منكروه ولا فرق فى هذا كله بين الاناث والذكور وكما تستحب التفرقة بين البناء وبعضهم تستحب بينهم وبين آباءهم (فكذلك ينبغى الخ) مكرر مع قوله وأما ما عني

به الناصحون الخ فتعليم الصغار لما هو واجب على المكلفين مندوب (وقد تمكن) أى ثبت
(ذلك) أى الذى فرضه الله على العباد من قلوبهم أى فيها (وسكنت) أى مالت (وأنست) أى
استأنست فلا يحصل لها تألم (٨) لا اعتيادها على هذا الفعل (وقد فرض الخ) تفصيل لقوله

وعمل بين فيه ان الاعتقاد
بالقلب عمل كاعتقاد أن الله اله
واحد (وسأفصل) أى
أفرق (ما شرطت) أى
الزمت (لك ذكره) وهو الجملة
قال ضمير عائد على لفظ ما (بابا
بابا) مجموعهما منصوب على
الحال على حد الرمان حلو
حامض فان مجموع الوصفين
خير وصح نصب ما هنا على
الحال مع كونه جامدا التأويله
بالمشتق أى حال كونه مفصلا
قال النفاوى وعدة أبوابها
أربعة وأربعون بابا بعضها
ملفوظ به وبعضها مقدر وعدة
مسائلها أربعة آلاف مسألة
مأخوذة من أربعة آلاف
حديث وقيل من أربعة
حديث (ليقرب) علة

قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ . لِيَأْتِيَ عَلَيْهِمُ
الْبُلُوغُ وَقَدْ تَمَكَّنَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ .
وَسَكَنْتَ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ . وَأَنْتَ بِمَا
يَعْمَلُونَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ جَوَارِحُهُمْ . وَقَدْ
فَرَضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْقَلْبِ عَمَلًا مِنْ
الْإِعْتِقَادَاتِ . وَهِيَ الْجَوَارِحُ الظَّاهِرَةُ
عَمَلًا مِنَ الطَّاعَاتِ . وَسَأَفْصِلُ لَكَ مَا
شَرَطْتُ لَكَ ذِكْرَهُ بَابًا بَابًا لِيَقْرُبَ مِنْ
فَهْمٍ مُتَعَلِّمِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاهُ نَسْتَخِيرُ
وَبِهِ نَسْتَعِينُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ
الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

للتبويب وضميره يعود على ما (نستخير) أى نطلب الخيرة وإنما استخار مع أن (باب
الطاعة تفعل بدون استخارة لا حتمًا) خوفه من حصول الياه فيها المحيط لثوابها وان الاستخارة
فى تقدم هذا الأمر على غيره من المندوبات (ولا حول) أى لا تحول عن معصية الله إلا بعصمته
(ولا قوة) أى على الطاعة إلا بأعانة الله (العالى) عن كل ما لا يليق به علوا معنويا . وختم

بالصلاة على النبي قيا ما بواجب حقه وتلذذا بذكر اسمه الفخيم : صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وأصحابه حق قدره ومقداره العظيم (باب) أى هذا باب في بيان الذي (تنطق به الالسنه
وتعتقده) أى تجزم به (الافئدة) أى القلوب. وما ذكره في هذا الباب يشتمل على نحو مائة
عقيدة ترجع الى ثلاثة اقسام قسم فيما يجب لله تعالى وقد اشار له بقوله العالم الخبير الى قوله
الباعث وقسم فيما يستحيل عليه وقد اشار له بقوله لا اله غيره الى قوله العالم الخبير باخراج الغاية
فيه وفيما قبله وقسم فيما يجوز في حقه وقد اشار له بقوله (٩) الباعث الخ واول الواجبات قوله

ان الله واحد لا ن صفة
الوجود النفسية تؤخذ من قوله
اله واحد (الديانات) جمعه
باعتبار المكلفين (من ذلك
اى الواجب (الايمان) اى
التصديق (بالقلب والنطق
باللسان) فالايان مركب
منهما. وهذا باعتبار جريان
الاحكام والا فالتصديق
وحده ينجى صاحبه من الخلود
في النار. وسيأتى له انه مركب
من هذين والعمل بالجوارح
فيحمل ما هنا على اصل الايمان

(بَابُ مَا تَنْطُقُ بِهِ الْإِلَهُ لِسْنَةً وَتَعْتَقِدُهُ
(الْأَفِيدَةُ مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ)
مِنْ ذَلِكَ الْإِيْمَانُ بِالْقَلْبِ وَالنُّطْقِ بِاللِّسَانِ
أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ وَلَا شَبِيهَ
لَهُ وَلَا نَظِيرَ لَهُ وَلَا وَلَدَ لَهُ وَلَا وَالِدَ لَهُ
وَلَا صَاحِبَةَ لَهُ وَلَا شَرِيكَ لَهُ لَيْسَ
لَهُ أَوْلِيَّةٌ ابْتِدَاءً وَلَا آخِرِيَّةً انْقِضَاءً

وما يأتى على الكامل. وجمله (ان الله الخ) في محل نصب معمول للنطق (لا اله غير) تأكيد لقوله
اله واحد وكفى هذا في الاقرار لله بالوحدانية لانه لا يشترط لفظ أشهد ولا النفي ولا الاثبات
ولا الترتيب ولا اللفظ العربي من قادر عليه. وأشار للاقرار الحمد بالرسالة في قوله ثم ختم الرسالة
الخ (ولا شبهه له ولا نظيره) هما والمثيل اسماء مترادفة على معنى واحد وهو عدم المماثل في الذات
والصفات (ولا صاحبة) أى لا زوجة له اذ هذا شأن المحتاج وهو الغنى المطلق (ليس لا وليته
ابتداء الخ) أى ليس وجوده مفتتحا فيكون له اول ولا منقضا فيكون له آخر فهو القديم الباقي

(لا يبلغ) أى لا يدرك (كنه) أى حقيقة (صفته) و بالاولى حقيقة ذاته (بأمره) أى شأنه لقوله تعالى «كل يوم هو فى شأن» فهو واحد الامور بمعنى الشؤون (يعتبر المتفكرون) أى يتعظ المتاملون (بآياته) أى علاماته التى نصبها لتدل على باهر قدرته (فى مائة) بتحتية مشددة بينها وبين الالف همزة وقد تبدل هاء فىقال ماهية ومعناها الحقيقة والاولى نسبة لئلا نه يحجب بها عن السؤال عما والثانية نسبة (١٠) لما هو لا نه يحجب بها عن السؤال بما هو فىقال

ما الا انسان وما هو الا انسان أى ما حقيقة فىقال هو حيوان فاطق (بشئ من علمه) أى معلوما ته فانها هى التى تتجزأ بخلاف العلم فانه صفة واحدة قديمة لا تتجزأ (الا بما شاء) أى الا بالمعلوم الذى شاء احاطتهم بـ (وسع كرسيه) أى لم يضق عن السموات والارض فانها بالنسبة له كحكمة ملاقة فى فلاة (ولا يؤده) أى لا يثقله ولا يشق عليه (حفظهما) بما فيهما لانه لا اله القادر (العالم) أى المتصف بصفة العلم بالموجودات والمعدومات و (الخبير) المطلع

وَلَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ . وَلَا يُحِيطُ بِأَمْرِهِ الْمُتَفَكِّرُونَ . يَعْتَبِرُ الْمُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهِ . وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَائَةِ ذَاتِهِ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ . وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ . الْعَالِمُ الْخَبِيرُ الْمُدَبِّرُ الْقَدِيرُ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بَذَاتِهِ وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ يَعْلَمُ خَلْقَ الْإِنْسَانِ

على الشئ المشاهدة فهو اخص من عالم. والتدبير فى حقه تعالى ابرام الامر و يعلم وتنفيذه (القدير) صيغة مبالغة والمراد ان قدرته كثيرة التعاق بالممكنات كما ان سمعه وبصره متعلقان بجميع الموجودات من غير أصمخة ولا آذان ولا حدقة ولا اجفان (فوق عرشه) أى فوقية شري وسلطنة فهى فوقية معنوية لا حسية كما فى قوله تعالى «وانا فوقهم قاهرون» ولا ينافى هذا قوله (بذاته) لان المراد ان هذه الفوقية المعنوية له بالذات لا بالغير من كثرة اموال ونخامة اجناد (وهو فى كل مكان بعلمه) أى لا بذاته قال تعالى «ما يكون من

نحو أى ثلاثة الا هوربهم» أى بعلمه (ماتوسوس) أى الذى تتحدث (به نفسه وهو) أى الله تعالى (أقرب اليه) أى الانسان قرب علم لا قرب مسافة و (الوريد) عرق يباطن العنق مشبه بالحبل فاضافة حبل اليه من اضافة المشبه به للمشبه. ولا يخفى أن فى كلامه اقتباسا وهو الاتيان بشىء من القرآن لا على وجه يفيد أنه منه ولذلك جاز فيه التغير اليسير كالاتيان بضمير الغيبة بدل ضمير الحضور هنا (من ورقة) بزيادة من لتأكيد العموم (الا يعلمها) حال من ورقة لا اعتمادها على النفى المسوغ لمجى الحال من النكرة أى ما تسقط ورقة الا فى حال علمه بها لسقوطها بإرادته (فى ظلمات الارض) أى بطونها (١١) (ولا رطب الخ) معطوف على

وَيَعْلَمُ مَا تَوْسَّوْسُ بِهِ تَفْسُهُ وَهُوَ أَقْرَبُ
إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ
إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ
وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَعَلَى الْمَلِكِ اخْتَوَى
وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتُ الْعُلَى لَمْ
يَزَلْ بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ . تَعَالَى أَنْ

ورقة والرطب ما ينبت واليابس ما لا ينبت وعلى هذا فالمراد بالسقوط فى قوله وما تسقط من ورقة لازمه وهو الثبوت ليظهر فيما هنا وقيل الرطب النطفة التى تكون واليابس النطفة التى لا تكون فالتعبير بالسقوط عليه ظاهر أفاده الامام العدوى (الا فى كتاب) بدل من الاستثناء الاول بدل كل من كل ان أريد بالكتاب علم الله أو بدل اشتغال ان أريد

به اللوح المحفوظ لا اشتغال علم الله عليه (مبين) أى بين (على العرش استوى) أى استولى بالقهر والعظمة (وعلى الملك) أى جميع المخلوقات سواء فى ذلك عالم الملك وهو ما ظهر والملاكوت وهو ما خفى (اختوى) أى أحاطت قدرته بذلك (وله الاسماء) جمع اسم ووصفها بالحسنى لانه مصدر يصدق بالكثير ووجه حسنها دلالتها على اشرف المعانى والصحيح انها لا تنحصر فى التسعة والتسعين (والصفات) جمع صفة وهى المعنى القائم بالموصوف كالقدرة والارادة و (العلی) جمع العليات انبث الاعلى أى المرتفعة عن كل نقص (لم يزل بجميع) أى متصفا بجميع (صفاته واسماؤه) أى ومسمى بجميع اسمائه فانها توقيفية فهى من كلامه القديم وما ثبت قدمه استحالة عدمه فهو متصف بذلك فيما لا يزال ايضا (تعالى) أى تنزه عن ان تكون الخ

(لا خلق) عطف على صفة فالذي سمعه موسى هو الكلام القديم القائم بذاته تعالى لا كلام مخلوق كما تقول المعتزلة. بمعنى أن الله خلق له فهم يفهم به الكلام الذي ليس بحرف ولا صوت أي أدرك به ما دل عليه من ما مور به (١٢) ومنه عن (وَجَلِي) أي ظهر بصفة العظمة

(للجبل) وهو طور سيناء بدون كيف (فصار دكا) أي مستو يا بالارض من أجل جلاله وعظمته (كلام الله) بالنصب بدل من القرآن و (ليس بمخلوق) خبر أن واحترز بقوله كلام الله أي القائم بذاته عن المؤلف من الاصوات والجروف فانه ليس بقديم وانما هو دال على الصفة القديمة فيبدي بالنصب في جواب النفي أي يفنى وكذلك (فينقد) أي يذهب (والايمان) أي وما يجب اعتقاده الايمان (بالقدر) بفتح الدال وهو ايجاد الاشياء على وجه مخصوص طبق ما سبق به العلم (خير وشره) بدل من القدر (وكل ذلك) أي الخير وما بعده (قد قدره) أي أوجده ربنا الذي (مقادير الامور) جمع مقدار بمعنى القدر من صغر وكبر

تَكُونُ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَةٌ وَأَسْمَاؤُهُ مُخَدَّثَةٌ
كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ ذَاتُهُ
لَا خَاقٌ مِنْ خَلْقِهِ وَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصَارَ دَكَاةً
مِنْ جَلَالِهِ وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامَ اللَّهِ لَيْسَ
بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدُ وَلَا صِفَةٌ لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدُ
وَالْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرٌ وَشَرٌّ حُلُوهُ وَمُرٌّ
وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ قَدَرَهُ اللَّهُ رَبُّنَا وَمَقَادِيرُ
الْأُمُورِ بِيَدِهِ وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهِ عِلْمٌ
كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ لَا
يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ
قَضَاهُ وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ إِلَّا يَعْلَمُ مَنْ خَاقٌ
وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيَخْذُ لَهُ
يَعْدِلُهُ . وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُوقِفُهُ بِفَضْلِهِ .

ونحو ذلك (بيده) أي قدرته (ومصدرها) أي صدورها ووقوعها (عن قضائه) أي إرادته فكل مع تعلق العلم في الازل فانه سبحانه (علم كل شيء قبل كونه) أي قبل وقوعه (فجرى) أي وقع (على قدره) بسكون الدال أي على حسب العلم المفهوم من قوله علم كل شيء (ألا يعلم) بهيمة

الاستفهام الداخلة على لا النافية المفيدة ذلك للتحقيق (فكل) بالتووين أى فكل انسان
(ميسر) أى مهياً (بتيسيره) تعالى أى تسهيله (الى ما) أى الذى (سبق من علمه) أى فيه
(وقدره) أى ارادته (من شقى أو سعيد) بيان للسابق فى العلم والكلام على حذف مضاف أى
من شقاوة شقى أو سعادة سعيد (تعالى) أى تنزهه (خالق) (١٣) بالرفع على أن يكون تامة

(ورب أعمالهم) أى خالقها
(والمقدر) أى المحدود
(لحركاتهم) أى وسكناتهم
(وآجالهم) بالمد جمع أجل وهو
مدة الشئ خلافا لمن قال إن
القاتل قطع على المقتول أجله
فانه باطل (الباعث) أى
المرسل (الرسول اليهم) أى
العباد المكلفين فان الحجة انما
تقام عليهم لا على الصبيان
والمجانين (والندارة) هي من
لوازم الرسالة فان الرسول
يشر من اطاعه بالجنة
وينذر أى يخوف من عصاه
بالنار (فجعله) أى صيره
(آخر المرسلين) أى والنبيين
فلا نبى بعده تبدا نبوته فلا
يتأفى نزول عيسى فى آخر

فَكُلُّ مُيسَّرٍ تيسيره إلى مَسْبُوقٍ مِنْ
عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ تَعَالَى أَنْ
يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ أَوْ يَكُونَ
لَا حَاجَ عَنْهُ غِنًى أَوْ يَكُونَ خَالِقٌ لَشَيْءٍ إِلَّا
هُوَ رَبُّ الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ وَالْمُقَدَّرُ
لِحَرَكَاتِهِمْ وَآجَالِهِمْ الْبَاعِثُ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ
لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَـةَ
وَالنَّذَارَةَ وَالنَّبُوَّةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَجَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا
وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِأَذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا وَأَنْزَلَ
عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمَ وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمَ

الزمان لسبق نبوته (وداعيا) أى لجميع المكلفين من الثقلين (الى الله) أى الى طاعته (بأذنه)
أى بأمره (وسراجا منيرا) أى مثله فى اقتباس الانوار منه بسهولة فان باتباعه يخرج الانسان
من الظلمات الى النور (كتابه) أى القرآن (الحكيم) أى المحكم الذى لا اختلاف فيه (وشرح)
أى بين (به) أى بالنبي (دينه) أى دين الاسلام (القويم) أى المستقيم فانه أرسل

ليبين للناس ما نزل اليهم (وهدي به) اي بالنبي الصراط اي الى الصراط المستقيم وهو دين الاسلام الذي لا اعوجاج فيه (وان الساعة) اي ويجب اعتقاد ان الساعة اي القيامة (آية) اي جائية (لا ريب) اي لا شك (فيها) والمراد لا يشك فيها مؤمن (كما بدأكم يهودون) التلاوة « كما بدأكم يهودون » فهو (١٤) من باب الاقتباس الذي يجوز فيه التغيير اليسير

وكذا يقال فيما مثله وفي هذا إشارة الى ان الاعادة عن عدم محض وقيل انها عن تفریق أجزاء فيحشر العبد بجميع أجزائه وما قطع منها في الدنيا يعود حتى الختان ثم يزال الختان عند دخول الجنة على ما استظهره الامام العدوي (ضاعف) اي كثر جزاء الحسنات فالحسنة بعشر امثالها الى سبعائة ضعف الى ما شاء الله بحسب مراتب الاخلاص (وصفح) أي تجاوز لهم بسبب التوبة وهي الاقلاع عن الذنب والندم والعزم ان لا يعود (عن كبائر السيئات)

وَهَدَىٰ بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ كَمَا بَدَأَهُمْ يُعُودُونَ وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ ضَاعِفٌ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنَاتِ وَصَفَحَ لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ عَنْ كِبَائِرِ السَّيِّئَاتِ وَغَفَرَ لَهُمُ الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكِبَائِرِ صَائِرًا إِلَىٰ مَشِيئَتِهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ عَاقِبَهُ بِنَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهِ فَأَدْخَلَهُ بِحَبْلِهِ جَنَّتَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ

أي السيئات الكبائر واما الصغائر فانها كما تكفر بالتوبة تكفر باجتنب الكبائر مثقال (صائرا) أي ذاهبا (الى مشيئته) أي ارادته تعالى. فان شاء عذبه وان شاء عفا عنه واستدل بالآية على أن غير الشرك يجوز غفرانه (ومن عاقبه) أي ويجب اعتقاد أن من عاقبه الله (بناره) في الآخرة يخرج منه بسبب إيمانه بعد تطهيره من الذنوب فيدخله به جنته مع ضميعة رحمته لما ورد لن يدخل أحدكم عمله الجنة. والایمان من جملة الاعمال (ومن يعمل الخ) التلاوة (فمن

يعمل مثقال) أى زنة (ذرة) وهى النملة الصغيرة وهذا تبيينه بالاذنى على الاعلى و(خيرا) منصوب على التمييز أى من خير (يره) أى برجزاؤه (ويخرج منها) أى النار و(من) فاعل يخرج أى يخرج الذى شفع له الخ وكذلك يشفع غير المصطفى فى اخراج أهل الكبائر من النار. ويختص صلى الله عليه وسلم بجملة شفاعات منها الشفاعة العظمى والشفاعة لمن فى قلبه مثقال ذرة من ايمان والشفاعة لقوم يدخلون الجنة بغير حساب (١٥) (فأعدها) أى هيأها وصيرها

(دارخلود) أى استقرار مؤبد (لا وليائه) أى المؤمنين (بالنظر الى وجهه) أى ذاته فيراه المؤمنون فى الآخرة بلا كيف ولا انحصار فانتا كما نحكم بأنه ليس فى جهة نراه كذلك (اهبط) أى انزل (منها آدم) ابا البشر (الى ارضه) وهى ارض الهند (ها) أى بسبب ما (سبق فى سابق علمه) أى علمه السابق أى الازلى ان آدم ياكل من الشجرة التى نهاه الله عنها ناسيا او متاولا فيخرج من الجنة بسبب ذلك (والحد) بفتح الهمزة أى زاغ عن النظر (فى آياته) الدالة على وجود ذاته

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَيَخْرِجُ مِنْهَا شِفَاعَةً
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ
أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ
قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لَا وَلِيَّائِهِ
وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ
وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمَ نَبِيَّهُ وَخَلِيفَتُهُ إِلَى
أَرْضِهِ بِمَا سَبَقَ فِي سَاقٍ عَلَيْهِ وَخَلَقَ النَّارَ
فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ وَأَلْخَذَ فِي
آيَاتِهِ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ وَجَعَلَهُمْ مَخْجُوبِينَ
عَنْ رُؤْيَيْهِ وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَجِئُ

وصفاته وهى المخلوقات. وألخذاً فى كتبه بأن جحدتها أو بعضها. ورسله كذلك والمراد جحد ما علم من الكتب والرسائل من الدين بالضرورة كالذى فى القرآن (وجعلهم) أى الكفار لقوله تعالى «كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون» (يجبى) المراد ظهوراً تارقدرته فى ذلك الموقف لها ئل الذى لا يتكلم فيه الا من أذن له الرحمن وقال صواباً لان الحجى بمعنى الا نتقال مستحيل على الله تعالى أو المراد يجبى الامر والنهى أى من يتعلق به ذلك من الملائكة فيكون قوله

(والمالك) عطف تفسيره (صفا صفا) منصوب بان على الحال من المالك لان المراد الجنس اى مصطفين والمعنى ان ملائكة السموات السبع تنزل فتكون سبع صفوف محتاطة بالانس والجن وعند ذلك يقول الله تعالى «يامعشر الجن والانس ان اسئطعتم ان تنفذوا» الآية (لعرض الامم) متعلق بيجى ومعناه النظر فى احوالهم وفسر ذلك بقوله (وحسابها الخ) (وتوضع) اى تنصب (الموازين) (١٦) والصحيح انه ميزان واحد بيد جبريل له كفتان

ولسان على هيئة ميزان الدنيا وانما جمع لعظمه والذى يوزن صحف الاعمال وقيل هى نفسها بان تجسم فتجعل الحسنات فى كفة النور والسيئات فى كفة الظلمة (فمن ثقلت موازينه اى رجحت (موازينه) اى موزوناته (ويؤتون) اى يعطون (صحائفهم) اى كتبهم (باعمالهم) اى مصاحبة لها لكتابة الاعمال فيها وكل انسان يعلم ما فيها بالهام من الله واخذ الصحف قبل الوزن والحساب فكان الاولى تقديمه . واعلم ان سبعين

يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْمَالِكُ صَفًا صَفًا عَرْضِ الْأُمَمِ
وَحِسَابِهَا وَعُقُوبَتُهَا وَثَوَابُهَا وَتُوضَعُ الْمَوَازِينُ
لَوْزْنِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَيُؤْتُونَ صَحَائِفَهُمْ
بِأَعْمَالِهِمْ فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ
يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ
وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَأُولَئِكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا وَأَنَّ
الصِّرَاطَ حَقٌّ يَجُودُهُ الْعِبَادُ يَقْدَرُ أَعْمَالِهِمْ
فَتَسَاجُونَ مُتَفَاوِثُونَ فِي سُرْعَةِ النَّجَاةِ عَلَيْهِ

ألقا من هذه الامة يدخلون الجنة بغير حساب. مع كل الف سبعون الف جعلنا الله منهم من انه كريم ثواب (فاولئك الخ) التلاوة «فسوف يدعوا ثورا أو يصلى سعيرا» فيقول يا ثورا وهوالهلاك اى ينادى الهلاك ليستريح من العذاب. والاصلاء الاحراق. والسعير طبقة من النار (وان الصراط حق) اى ثابت وهو يختلف فى حال الجواز اى المرور عليه بحسب الاعمال فتارة يكون عريضا وتارة يكون دقيقا كالشعرة (فى سرعة النجاة) اى العجلة

حمن نار جهنم) متعلق بناجون (أو بقتهم) أى أهلكتهم (فيها) أى النار التى نصب الصراط
(على ظهرها) (والايمان) أى ويجب الايمان بحوض الخ (ترده) أى تأتية (أمتة) يوم القيامة
بين خروجهم من القبور عطا شافه وقبل الصراط وقيل بعده وقيل له حوضان أحدهما قبل
والآخر بعدهما غير الكوثر الذى فى الجنة (لا يظما) (١٧) أى لا يعطش (وزاد)

بذال معجمة آخره دال

مهملة أى يطرد (من بدل)

دينه (وغير) فى العقائد كاهل

الاهواء ومثاهم فى ذلك

المتجاهرون بالكبائر حتى

ينفذ فيهم مراد الله (وأن

الايمان) أى الكامل الذى

الاعمال جزء كمال منه ولذا

زاد زيادتها ونقص بنقصها

كما قال (فيكون فيها) أى

بسببها النقص الخ (قول

الايمان) أى القول المنسوب

للايمان من نسبة الجزء للكل

وهو التافظ بالشهادتين (الا

بالعمل) أى بعمل الجوارح

(الابنية) أى اخلاص (الا

بموافقة السنة) أى ما جاء به

النبي من الاحكام (من أهل

القبلة) أى الاسلام خلافا

مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ وَقَوْمٌ أَوْ بَقْتَهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ
وَالْإِيمَانُ بِحَوْضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ تَرَدُّهُ أُمَّتُهُ لَا يَظْمَأُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ
وَيُزَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيْرَ وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ
بِالْإِسْلَامِ وَإِخْلَاصٌ بِالنَّبِيِّ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ
يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا فَيَكُونُ
فِيهَا النِّقْصُ وَبِهَا الزِّيَادَةُ وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ
الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنِيَّةٍ
وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنِيَّةٌ إِلَّا بِمُوافَقَةِ السُّنَّةِ
وَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ
وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ
وَأَرْوَاحُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمِ

(رسالة) للخوارج القائلين بتكفير من أذنب (عند ربهم) هذه عندية مجازية والمراد فى
جنة ربهم (يرزقون) أى ينعمون بأن تكون أرواحهم على هيئة طير ويصل إليها الغذاء وهذا المن
مات بجاهد فى سبيل الله بقصد اعلاء كلمته وسموا شهداء لان الله شهد لهم بالجنة (وأرواح)
أى وأن أرواح (أهل السعادة) وهم المؤمنون الطائعون (باقية ناعمة) أى منعمة فى القبر (الى

يعثون) أى يوم القيامة والصحيح أن النعيم والعذاب للروح والبدن معاً بأن يخلق الله في جميع الاجزاء أو بعضها نوعاً من الحياة قدر ما تدرك به ألم العذاب أو لذة النعيم وإن لم نشاهد ذلك. وهذا لا يستلزم إعادة الروح في البدن فإنها قد تكون في عليين مثلاً بل يكفي أن يكون لها اتصال معنوي به (يفتنون) أى يختبرون (في قبورهم) بالسؤال من الملكين فعطف قوله (ويسئلون) للتفسير وأتى بالآلة للاستدلال (في الحياة الدنيا) أى بالنطق بالشهادتين (وفي الآخرة) بجواب سؤال الملكين بعد رد الروح للبدن فإن القبر أول منازل الآخرة وأما الكافر فيسئل ولا يحصل له (١٨) تثبيت فيضرب بمقعدة من حديد لو وضعت على الجبال

يُعْثُونَ وَأَرْوَاحَ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ مُعَذَّبَةً إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَنُونَ فِي قُبُورِهِمْ
وَيُسْأَلُونَ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ
الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَأَنَّ
عَلَى الْعِبَادِ حَفَظَةَ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ وَلَا
يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ وَأَنَّ
مَلَكَ الْمَوْتِ يَتَّبِعُ الْأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ

لذا ثبت ولا مفهوم لقوله في قبورهم فإن الميت يسئل وإن لم يقبر بل وإن تفرقت أجزاؤه (حفظه) أى كتبه سمووا بذلك لحفظهم جميع ما يصدر من العبد من قول وعمل وعزم وهم غير أن الله يكتب في الحسنه لا في السيئه والعزم يكتب مطلقاً ولهم علامة على عمل القلب تميز الحسنه من السيئه كرائحة طيبة للحسنه وخبيثة للسيئه أو أن

ذلك بالهام وهم اثنان بالليل واثنان بالنهار و قيل اثنان على الدوام والجمع باعتبار عدد وأن العباد ومن فضل الله أنه جعل كاتب الحسنات أميراً على كاتب السيئات فلا يمكنه من كتب السيئه إلا بعد ست ساعات فلكية لعل صاحبها يستغفر فلا تكتب وعلى العباد حفظه غير الكتبة (ولا يسقط الخ) أى فائدة الكتابة تنبيه العباد على أن عليهم حفظه يحفظون أعمالهم لينزجروا عن المعاصي والافال الله تعالى لا يخفى عليه شيء (يقبض الأرواح) أى أرواح الانس والجن والملائكة والطيور والهوام وكل ما فيه روح لما في الحديث عن ملك الموت والله لو أردت قبض روح بعوضة ما قدرت على ذلك حتى يكون الله هو الذى يأذن لى بقبضها . وقد جعل الله له الدنيا بين يديه كالقصعة بين يدي الآكل يتناول من أى ناحية أراد

كما أن الملكين يسألان الناس في الأقاليم المتعددة في اللحظة الواحدة (وأن خير القرون) جمع قرن وهو الجيل من الناس (ثم الذين يلونهم) أي يأتون بعدهم وهم التابعون وأفضلية القرن الثاني على الثالث بالنسبة للجملة لا الأحاد أي جملة أفضل من جملة الثالث فلا ينا في أن بعض أفراد الثالث أفضل وأكر خيراً من بعض (١٩) أفراد الثاني وأما التفضيل بين

الأول وغيره فبالنظر للجملة والأفراد لأن مزية الصحبة لا يوازها عمل وقيل بالنظر للجملة فقط لأن بعض أفراد القرن الذي بعده كأحد المجتهدين يفضل بعض الصحابة ممن لم يرق إلى درجته في الاجتهاد (الراشدون) جمع راشد وهو الموفق في أمره و(المهديون) جمع مهدي (وأن لا يذكروا) أي إذا خطرت هذه المسئلة بالبال فينبغي اعتقاد أن لا يذكروا الخ (و) يجب (الامساك) عما (شجر) أي وقع (بينهم) في الحروب ونحوها (و) يجب اعتقاد (أنهم أحق) أي أولى (الناس بأن ياتمس) أي

وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ الْقُرْنُ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّنُوا بِهِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمُهْدِيُّونَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عُثْمَانُ ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَأَنْ لَا يُذَكَّرَ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ الرَّسُولِ إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرٍ وَلَا مَسَاكُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَأَنَّهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يَلْتَمَسَ لَهُمْ أَحْسَنُ الْمَخَارِجِ وَيُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ الْمَذَاهِبِ وَالطَّاعَةُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وِلَاةِ أُمُورِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَاتِّبَاعُ السَّالِفِ الصَّالِحِ

يطلب (لهم أحسن المخرج) أي التأويلات فما وقع. ولا تناقض في كلامه فإن الامساك في حق العامة والتأويل في حق الخاصة (و يظن) أي يتيقن (بهم أحسن المذاهب) أي الآراء (والطاعة) مبتدأ والخبر محذوف أي واجبة (لأئمة المسلمين) بالاعتقاد والفعل وبين الأئمة بقوله (من ولاة أمورهم) أي حكامهم (وعلمائهم) العامرين بعلمهم فانهم الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واتباع الخ) مبتدأ خبره محذوف أي واجب والمراد بالسلف

الصالح الصحابة وفسر الاتباع بقوله (واقفاء) أى اتباع (آثارهم) جمع أثر وهو كناية عن أقوالهم وأفعالهم (والاستغفار) (٢٠) أى طالب المغفرة (لهم) للسلف الصالح الاعم من

واقفاء آثارهم والاستغفار لهم وترك
المراء والجدال فى الدين وترك كل
ما أحدثه المحدثون وصلى الله على سيدنا
محمد نبيه وعلى آله وأزواجه وذريته
وسلم تسليماً كثيراً

باب ما يجب منه الوضوء والغسل

الوضوء يجب لما يخرج من أحد المخرجين
من بول أو غائط أو ريح أو لما يخرج من
الذكر من مذى مع غسل الذكر كله
منه وهو ماء أبيض رقيق يخرج عند الأذة
بالانعاظ عند الملاعبة أو التذكر وأما
الوذى فهو ماء أبيض خائر يخرج باثر
البول يجب منه ما يجب من البول وأما المني

الصحابة ففى عبارته
استخدم (وترك) مبتدأ
خبره محذوف أى واجب
(المراء) بالمد جحد الحق
(والجدال) مقابلة الحجة
بالحجة فان كان لا يظهر حق
فهو مذموم وهو المراد هنا والا
فهو محمود لقوله تعالى (وجادلهم
بالتقى هي أحسن) (وترك كل
الخ) أى واجب لحديث من
أحدث فى أمرنا هذا ما ليس
منه فهو رد (باب) أى هذا
باب فى بيان (ما يجب منه) أى
من أجله الوضوء والغسل (من
بول الخ) بيان لما يخرج من
المخرجين (من مذى) بيان لما
يخرج من الذكر ولا بد أن
يكون غسله منه بنية (وهو)
أى المذى بسكون المعجمة
وقد كسر فتشدد الياء
(بالانعاظ) أى قيام الذكر
(خائر) بمعجمة ومثالة أى

شخين (باثر) بكسر الهمزة وسكون المثانة أى عقب (البول) غالباً لأنه قد يخرج
من غير بول (وأما المني) ذكره مع موجبات الوضوء لأنه قد يوجبه فى غير الصورة التى
ذكرها كما اذا خرج فى يقظة بغير لذة لا على وجه السلس او على وجهه وفليرق أكالزمن

(كراثة الطاع) بالعين المهملة أى كراثة غباره وهو ما يكون على فحل النخل المعروف بالذكار (وماء المرأة) أى منها (فيجب من هذا) أى المني الشامل لمنى الرجل ومنى المرأة وهو مكررمع ما قبله بالنسبة لمنى المرأة (من طهر الحيضة) أى انقطاع الدم (وامادم الاستحاضة) وهو سيلان الدم في غير زمن (٢١) الحيض على وجه السلس (فيجب منه

فَهُوَ الْمَاءُ الدَّافِقُ الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ
اللِّذَّةِ الْكَبِيرَى بِانْجِمَاعِ رَائِحَتِهِ
كَرَائِحَةِ الطَّلَعِ وَمَاءِ الْمَرَأَةِ مَاءٌ رَقِيقٌ
أَصْفَرٌ يَجِبُ مِنْهُ الطَّهْرُ فَيَجِبُ مِنْ هَذَا
طَهْرُ جَمِيعِ الْجَسَدِ كَمَا يَجِبُ مِنْ طَهْرِ الْحَيْضَةِ
وَأَمَّا دَمُ الاسْتِحَاضَةِ فَيَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ
وَيُسْتَحَبُّ لَهَا وَلِسَلْسِ الْبَوْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ
إِكْلَ صَلَاةٍ وَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ زَوَالِ
الْعَقْلِ بِنَوْمٍ مُسْتَثْقَلٍ أَوْ إغْمَاءٍ أَوْ سُكْرٍ
أَوْ تَخَبُّطٍ جُنُونٍ وَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ
الْمَلَامَسَةِ لِلذَّةِ وَالْبَاشِرَةِ بِالْجَسَدِ لِلذَّةِ

الوضوء) اذا لم يلزم نصف
الزمن أو أكثره بأن كان
انقطاعه أكثر فأن لازم
النصف فأكثر استحباب لها
الوضوء لكل صلاة ومثلها
في ذلك (سلس البول) بكسر
اللام اسم فاعل ومثل البول
غيره من سائر الاحداث
ومحل ذلك ما لم تقدر
المستحاضة وصاحب
السلس على رفع النازل
بالتداوى والانتقاض (من
زوال العقل الخ) لما أتته
الكلام على الاحداث شرع
في الاسباب والمراد بزوال
العقل استتاره (بنوم مستثقل
وهو ما لا يشعر صاحبه بشئ
(أو اغماء) وهو مرض في الرأس
اذا تغلب على صاحبه منعه

الشعور (أو سكر) بسكون الكاف ولو كان محلالا كان حامض لا يظنه يسكر (أو تخبط
جنون) الاولى أو جنون لان زوال العقل به والتخبط مصاحبه له (من الملامسة) أى لم ي
يشتهى عادة باليد (للذة) أى لقصدها أو وجودها أو هاما أو لوعلى حائل والمأموس مثل
اللامس اذا بلغ والتدولا ينتقض وضوء الصبي بلمسه بل ولا يجاءه ولو لمس ذكره فأن لذته
كل الذة (وفي الطبعة الاولى اذا لم يمس ذكره وهو تحريف) (والمباشرة بالجسد)

ي غير اليد لثلاثين مرة مع ما قبله (والقبلة للذة) هذا القيد مخالف للمشهور والمشهور أنها
 أنتقض مطلقا اذا كانت على فم من يشتهي ولو من امرأة مثلها وأما على غير الفم فتقيد بقصد
 اللذة أو وجودها (ومن مس الذكر) أي ذكر نفسه من غير حائل بياطن الكف أو بياطن
 الأصابع أو بجنبهما بشرط كونه بالغاً (واختلف الخ) والصحيح عدم النقض بمسه وكذا
 لا ينتقض بمس الدبر ولا الاثنيين ولا موضع الجب (تمة) ينتقض الوضوء بالردة وبالشك
 في الناقض سواء كان سبباً أو (٢٢) حدثاً ما لم يستكبحه الشك (ويجب الطهر) أي

الغسل (من خروج الماء) أي
 المني (للذة الخ) قيد في الخارج
 يقظة وأما الخارج في النوم فلا
 يشترط فيه لذة ثم انه كررها
 جمعاً للنظائر وتقدم له كان
 استطراداً وهو ذكر الشيء في
 غير محله لمناسبة (دم الحيضة)
 أي الحيض فإنه أعم من
 الحيضة لانه يشترط فيها تقدم
 طهر فاصل والحيض هو الدم
 الخارج من قبل من تحيل
 عادة لغير نفاس ولا علة .
 وبقولنا ولا علة خرج دم
 الاستحاضة فانه لا يجب منه

وَانْتِبَاهَ لِلَّذِي وَمِنْ مَسِّ الذَّكَرِ وَاخْتِلَافَ
 فِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا فِي إِجَابِ الْوُضُوءِ
 بِذَلِكَ وَيَجِبُ الطَّهْرُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ خُرُوجِ
 الْمَاءِ الدَّاخِلِ لِلَّذِي فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ مِنْ
 رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ انْقِطَاعِ دَمِ الْحَيْضَةِ أَوْ
 الْاسْتِحْضَاةِ أَوْ النَّفَاسِ أَوْ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ
 فِي الْفَرْجِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ وَمَغِيبِ الْحَشْفَةِ
 فِي الْفَرْجِ يُوجِبُ الْغُسْلَ وَيُوجِبُ الْحَدَّ

الغسل خلافاً للمصنف . نعم يستحب كما رجع اليه مالك ثم ان الموجب ويوجب
 للغسل هو نفس الحيض والنفاس وأما انقطاعهما فشرط صحة لان النفاس يجب منه الغسل
 وإن لم يخرج دم مع الولد (أو بمغيب الحشفة) أي الكمرة كلها أو قدرها ممن لم تكن له حشفة بأن
 قطعت أو خلق بدونها (في الفرج) أي ولو فرج بهيمة ومثل الفرج الدبر (ويجب الغسل)
 أعاده لجمع النظائر فانه كما يوجب الغسل (يوجب الحد) أي حد الزنا وان لم يحصل انتشار
 وهو رجم المحصن وجلد غيره مائة أو حد اللواط وهو الرجم مطلقاً اذا كان بالغاً طائفاً

(و يوجب الصداق) أى كماله على البالغ فى المطيعة وإن لم يحصل انتشار والنصف حاصل بالعقد (ومحصن الزوجين) أى إذا حصل انتشار وكانا بالغين (ومحل المطلقة ثلاثاً) أى بشرط الا انتشار (و يفسد الحج) أى إذا وقع قبل الوقوف أو بعده وقبل طواف الافاضة ورمى الجمرة فى يوم النحر (و يفسد الصوم) أى وإن لم ينتشر وعليه القضاء والكفارة فى الفرض الحاضر إن تعمدته وإلا فإلّا قضاء فقط (القصة) بفتح (٢٣) القاف ماء أبيض يخرج آخر الحيض و (الجفوف)

والجفاف مصدران لجف وهو أن تدخل المرأة خرقة فى فرجها فتخرجها جافة لا بال عليها فهو علامة ثانية لا تقطع دم الحيض إلا أن القصة أبلغ منه فى الدلالة على انقطاعه على المختار (تطهرت مكانها) أى تغتسل ساعة رؤيتها لأحدى العلامتين (رأته) أى الطهر المفهوم من قوله تطهرت والمراد رأته علامته وظاهر كلامه أنه لا حد لقل الحيض وهو كذلك فى باب العباد وأما بالنسبة للعدة والاستبراء فلا بد من القدر

وَيُوجِبُ الصَّدَاقَ وَبُحْصَنُ الزَّوْجَيْنِ وَيُحِلُّ
الْمُطَلَّاقَةُ ثَلَاثًا لِذِي طَلَّقَهَا وَيُفْسِدُ الْحَجَّ
وَيُفْسِدُ الصَّوْمَ وَإِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الْقِصَّةَ
الْبَيْضَاءَ تَطَهَّرَتْ وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَتْ
الْجُفُوفَ تَطَهَّرَتْ مَكَانَهَا رَأَتْهُ بَعْدَ يَوْمٍ
أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ سَاعَةٍ ثُمَّ إِنْ عَاوَدَهَا دَمٌ أَوْ
رَأَتْ صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً تَرَكَتِ الصَّلَاةَ
ثُمَّ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَلَكِنْ
ذَلِكَ كَأَنَّهُ كَدَمٍ وَاحِدٍ فِي الْمِدَّةِ وَالْإِسْتِبْرَاءِ
حَتَّى يَبْعُدَ مَا بَيْنَ الدَّمَيْنِ مِثْلَ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ

الذى يحكم النساء فيه بأنه حيض (صفرة) أى شيئاً كالصديد تلوه صفرة. والكدره شيء كدركه غسله الأحكام لان ذلك يحسب حيضاً إذا كان قبل طهر تام وهى مسئلة الملققة التى قال فيها خليل وإن تقطع طهر لفقت أيام الدم فقط ثم هى مستحاضة وتغتسل كلما تقطع وتصوم وتصلى وتوطأ أى أنها تغتسل فى أيام التلقيق كلما تقطع و بعدا بضم أيام الدم لبعثها حتى تكمل عاداتها وتستظهر بثلاثه أيام تكون مستحاضة أى يحكم على الدم النازل بأنه دم علة وفساد ولا تعتد فى أيام التلقيق بالطهر الذى بين الدمين إذا نقص عن خمسة عشر يوماً (مثل ثمانية أيام

أو عشرة) هذان القولان خلاف المشهور والمشهور أن أقل الطهر خمسة عشر يوماً (بلغت) أي مكثت (خمسة عشر يوماً) إن كانت مبتدأة أو استظهرت بثلاثة أيام على أكثر عاداتها إن كانت معتادة ما لم تجاوز الخمسة (٢٤) عشر يوماً (ثم هي) بعد الخمسة عشر يوماً أو

بعد عاداتها والاستظهار (مستحاضة تطهر أي زدا) عند انقطاع الدم وتصوم وتصلّي ويأتها زوجها أي بجامعها لأنها في حكم الطاهر لعدم اعتبار الدم النازل خصوصاً إذا لازم جل الزمن (ثم اغتسلت) أي بعد تمام الستين ولا يمتري الدم النازل بعد ذلك فإن انقطع الدم عقب الولادة أو بعدها بقليل ومكث أربعين يوماً مثلاً بدون غسل وصلاة بجهلها قضت الصلاة من ابتداء انقطاعه . وإن تقطع دم النفاس لفقت ستين يوماً لا فرق بين المبتدأة والمعتادة (باب) أي هذا باب في بيان اشتراط (طهارة الماء) أي طهور به للوضوء والغسل اللذين تقدم

أَوْ عَشْرَةٍ فَيَكُونُ حَيْضًا مُؤْتَنَفًا وَمَنْ تِمَادَى بِهَا الدَّمُ بَلَغَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَطْهَرُ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ النِّفَاسِ وَإِنْ كَانَ قُرْبَ الْوِلَادَةِ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَإِنْ تِمَادَى بِهَا الدَّمُ جَلَسَتْ سِتِّينَ لَيْلَةً ثُمَّ اغْتَسَلَتْ وَكَانَتْ مُسْتَحَاضَةً تُصَلِّي وَتَصُومُ وَتُوطَأُ

﴿ بَابُ طَهَارَةِ الْمَاءِ وَالثُّوبِ وَالْبُقْعَةِ ﴾

﴿ وَمَا يُجْزَى مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ ﴾

وَالْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لِذَلِكَ بِالْوُضُوءِ أَوْ بِالطَّهْرِ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّهْرُ

موجبهما (و) اشتراط طهارة (الثوب والبقعة) للصلاة وكان الأولى ذكر طهارة ويكون الثوب والبقعة (وما يجزى من اللباس) في باب الصلاة لا من شروطها (والمصلي يناجي) أي مخاطب (ربه) بقوله إياك نبدأ الخ وهذا بعض حديث ذكره ليرتب عليه قوله (فعليه أن يتأهب) أي يستعد (لذلك) أي المذكور من الصلاة والمناجاة (بالوضوء أو بالطهر) أي

الغسل ان وجب (و يكون ذلك) أى الوضوء والغسل (بماء طاهر) أى ظهور (غير مشوب)
 أى مخلوط (بنجاسة) غيرت أحداً أو صافه الثلاثة (ولاً بماء) بالمدمعطوف على مقدر والتقدير
 فلا يصح بماء شابهته نجاسة ولا بماء (قد تغير لونه) بتحقيقاً وظناً (لشيء) أى لاجل شيء مفارق
 (خالطه) ومثل اللون الطعم أو الريح وكرر ذلك بحسب المفهوم ليعمم في المخالط ويرتب عليه
 قوله (الاما غيرت لونه الارض) وكذلك طعمه (٢٥) وريحه فلا يضر تغير الماء بقراره

والسبيخة بفتحات الارض
 ذات الملح . والحماة بفتح
 المهملة وسكون الميم بعدها
 همزة الطين الاسود المتق
 (أو نحوها) كالتراب والملح
 والكبريت والشب والجبس
 والجير ولو حرقا فان هذه
 من أجزاء الارض فلا يضر
 التغير بها ولو طرحت قصداً
 على المشهور وكذا لا يضر
 التغير بالسبك الحى ولا
 بالطحلب وهو الريم الذى
 يدلو على وجه الماء (وماء السماء
 الخ) مبتدا خبره طيب
 وأفرد الخبر لان المبتدأ واحد
 وان اختلف بالاضافة وهو
 يشمل المطر والندى والتلج

وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مَشُوبٍ
 بِنَجَاسَةٍ وَلَا بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ لَشَيْءٍ
 خَالَطَهُ مِنْ شَيْءٍ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ إِلَّا مَا
 غَيَّرَتْ لَوْنَهُ الْأَرْضُ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْ
 سَبْخَةٍ أَوْ حِمَاةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا وَمَاءُ السَّمَاءِ
 وَمَاءُ الْعُيُونِ وَمَاءُ الْآبَارِ وَمَاءُ الْبَحْرِ طَيِّبٌ
 طَاهِرٌ مُبْطَهَرٌ لِلنَّجَاسَاتِ وَمَا غَيَّرَ لَوْنُهُ
 شَيْءٌ طَاهِرٌ حَلٌّ فِيهِ فَذَلِكَ الْمَاءُ طَاهِرٌ
 غَيْرٌ مُطَهَّرٌ فِي وَضْوءٍ أَوْ طَهْرٍ أَوْ زَوَالِ
 نَجَاسَةٍ وَمَا غَيَّرَتْهُ النَّجَاسَةُ فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ

والبرد والجليد ولو ذاب بفعل قاعل (وماء البحر) أى ولو ملحا (طيب) مرادف لطاهر
 فذكره بعده للتفسير (وما غير لونه) أى أو طعمه أو ريحه (بشيء طاهر) مما يفارقه غالباً كلبن أو
 عسل أو عجين ويستثنى من المفارق القطران الذى يكون دباغاً للقرية فانه لا يضر التغير به ولو
 لونا وطعماً وريحاً وأما لو كان غير دباغ فان تغير اللون أو الطعم يضر بخلاف الريح ولا بد من تحقق
 كون المغير مفارقاً وأما لو تحققنا أو ظننا التغير وشككنا فى المغير هل هو مفارق أو لا فإلما باق
 على ظهوريته ولا يضر التغير بمفارق مجاور غير ملاصق (أو زوال نجاسة) فمن استنجى به يغيبه

الا ستنجاء لانه ازال عين النجاسة دون حكمها ولا يغسل ثيابها التي لاقت المحل المغسول بذلك الماء لزوال عين النجاسة (وقايل الماء) كناية الغسل ولو بالنسبة للمتوضي ثم ان المعتمد انه لا ينجس الماء الا ما غير أحد أوصافه الثلاثة ولو كان قليلاً نعم يكره استعمال القليل الذي لم يغيره النجاسة مع وجود غيره ان كانت فوق (٢٦) القطرة (وقلة الماء الخ) هذه المسئلة كان حقا

أن تذكر في باب الوضوء والمراد أن تقليله في حال الاستعمال وان كان على شاطئ بحر (مع احكام) بكسر الهمزة أى اتقان (الغسل) بفتح الغين المعجمة (سنة) أى مستحب (والسرف) أى الاكثار منه (غلو) أى زيادة في الدين (وبدعة) أى أمر محدث مخالف للسنة (وقد توضأ الخ) استدلال على استحباب تقليل الماء وليس المراد أن هذا حد لا يجزى مادونه (وطهارة البقعة) أى تطهير ما تمسه أعضاء المصلي فلا يضر نجاسة طرف الحصر الذي لا تمسه

ولا مطهر وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يغيره وقلة الماء مع احكام الغسل سنة والسرف منه غلو وبدعة وقد توطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمدة وهو وزن رطل وثالث وتطهر بصاع وهو أربعة أمداد بمدة عليه الصلاة والسلام . وطهارة البقعة للصلاة واجبة وكذلك طهارة الثوب فقل إن ذلك فيهما واجب وجوب انفرادي وقل وجوب السنن المؤكدة وينتهي عن الصلاة في

الأعضاء ولا نجاسة ماتحت صدره عند عدم الماسة ولا نجاسة نهله عند الصلاة معاطن على الجنازة اذا لم تتحرك (الثوب) أى محمول المصلي ولو طرف عمامته الملقى بالارض ولو لم يتحرك بحركته (واجب) أى مع الذكر والقدرة دون العجز والنسيان (المؤكدة) المناسب أن يقول أى المؤكدة ليكون تفسيراً لكون السنة واجبة وقد شهر كل من القولين فمن صلى بالنجاسة عامداً أعاداً بدأ على القول الاول وفي الوقت على القول الثاني (في

معاطن الابل) جمع معطن بوزن مجلس أى موضع اجتماعها بعد رجوعها من الشرب الاول منتظرة للشرب الثانى ويسمى الاول نهلا والثانى عللا بفتحات فيها والنهى للكراهة ولو فرش شيئاً طاهراً أو صلى عليه لانه لا يأمن من قمارها ولذا جازت الصلاة فى مرائب النعم والبقر (ومحجة الطريق) أى وسطه ومحل الكراهة ان لم يتيقن الطهارة أو يفرش شيئاً طاهراً وأما النهى عن الصلاة فوق ظهر الكعبة فالتحريم لان العبرة باستقبال بنائها لا هوائها خلافاً لبعضهم (والحمام) أى داخله وأما فى محل نزع الثياب فلا كراهة (حيث لا يؤقن الخ) أى متى تيقنت الطهارة انتفت الكراهة. والنهى (٢٧) عن الصلاة فى (المزبلة) أى مكان

طرح الزبل (والجزرة)

بكسر الزاى أى مكان الذبح

والنحر نهى كراهة وتنتهى

بوضع شىء طاهر للصلاة

عليه ان لم يكن فيها موضع

مأمون من النجاسة (ومقبرة)

بتأيت الباء والتحقيق أن

الصلاة فى المقبرة مطلقاً تكره

عند الشك فى الطهارة وتجوز

عند تيقنها لافرق بين مقبرة

المشركين والمسلمين. والنهى

عن الصلاة فى الكنائس

مَعَاظِنِ الْإِبِلِ وَنَحْجَةِ الطَّرِيقِ وَظَهَرَ
يَتَى اللَّهِ الْحَرَامِ وَالْحَمَامِ حَيْثُ لَا يُوقِنُ
مِنْهُ بِطَهَارَةٍ وَالْمَزْبَلَةِ وَالْمَجْزَرَةِ وَمَقْبَرَةِ
الْمُشْرِكِينَ وَكَنَائِسِهِمْ وَأَقْلُ مَا يُصَلَّى فِيهِ
الرَّجُلُ مِنَ الْإِبَاسِ ثَوْبٌ سَاتِرٌ مِنْ دِرْعٍ
أَوْ رِدَاءٍ وَالذَّرْعُ الْقَمِيصُ وَيُكْرَهُ أَنْ
يُصَلَّى بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَى أَكْتَافِهِ مِنْهُ شَيْءٌ

نهى كراهة (ثوب ساتر) أى للعورة وهى ما بين السرة والركبة وبين ذلك بما يزيد على

الواجب بقوله (من درع الخ) وليس المراد بالرداء ما يوضع فوق الثياب على عاتقى المصلى بل

ما يتحجب به لان الكلام فى أصل السترا الواجب لافى الزائد عليه ويشترط فى الساتر أن

لا يكون شفاً فلا يحجب ما وراءه والا كان كالعديم فان صلى مكشوف السواطين أى القبل

والدبر عامداً أعاداً بداً وعاجزاً أو ناسياً أعاد فى الوقت وان صلى مكشوف الايتين أو العانة

أو بعض ذلك أعاد فى الوقت وأما كشف الفخذ فلا إعادة فيه وان حرم (أن يصلى) أى

الرجل (بثوب) كازار فى وسطه (ليس على أكتافه) أى كتفيه (منه شىء) ومحل الكراهة ان

وجد غيره (وأقل ما يجزىء المرأة الخ) أى أقلية لا إعادة معها لا فى الوقت ولا فى غيره فان قصت عن ذلك بأن كشفت رأسها أو صدرها أو كتفها أو ثديها أو ساقها أو ذراعها أعادت فى الوقت وهو فى الظهرين للأصفرار وفى العشاءين الليل كله وفى الصبح للأسفار البين وأما كشف بطنها وما حاذاه من ظهرها الى (٢٨) ساقها باخراج الغاية فقيه الاعادة أدامع

فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُعِدْ وَأَقْلُ مَا يُجْزَىءُ الْمَرَأَةُ
مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الدَّرْعُ الْحَصِيفُ
السَّابِغُ الَّذِي يَسْتُرُ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا وَخِمَارُ
تَقْنَعُ بِهِ وَتُبَاشِيرُ بِكَفَيْهَا الْأَرْضِ فِي
السَّجُودِ مِثْلَ الرَّجُلِ

﴿بَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ وَمَسْنُونِهِ وَمَقْرُوضِهِ﴾
﴿وَذِكْرُ الْأَسْتِنْجَاءِ وَالْأَسْتِجْمَارِ﴾

وَلَيْسَ الْأَسْتِنْجَاءُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُوصَلَ بِهِ
الْوُضُوءُ لِأَنَّهُ فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ وَلَا فِي فَرَائِضِهِ
وَهُوَ مِنْ بَابِ إِيْجَابٍ زَوَالِ النِّجَاسَةِ بِهِ
أَوْ بِالْأَسْتِجْمَارِ لَثَلَا يُصَلِّي بِهَا فِي جَسَدِهِ

العمد وفى الوقت مع العجز
والنسيان (الدرع) أى
القميص الذى يسلك فى العنق
(الحصيف) بالحاء المهملة أى
الكثيف (السابغ) بالموحدة
والغين المعجمة أى التام
(وخمار) بكسر المعجمة
(تقنع) أى تستر به شعرها
وعنقها ويشترط أن يكون
كثيفا (وتبشير الخ) محل هذه
المسئلة باب الصلاة ولكن
لما كان يتوهم من قوله يستر
ظهور قدميها أنها تستر الكفين
أيضا ذكرها هنا لدفع ذلك
(مثل الرجل) منصوب على
الحال (باب) أى هذا باب
فى بيان (صفة الوضوء) بيان
(مسنونه) وهو ما قابل
المفروض فى شمل المندوب

(و) بيان (الاستنجاء والاستجمار) حكما وصفة (لا فى سنن) أى لا يعدى ويجزىء
سنن (الوضوء) ولا فى مستحباته أيضا وهو كالتعليل لقوله وليس الاستنجاء الخ (وهو
من باب) أى طريق (إيجاب) أى وجوب فهو مبنى على القول بأن إزالة النجاسة واجبة
(به) أى الاستنجاء بالماء الطهور المذكور فى الباب قبله (أو بالاستجمار) بالاحجار وقضية

كونه من باب ازالة النجاسة عدم كفاية الحجر فيه الا ان يقال انه من ذلك الباب في الجملة (و يجزى الخ) اى لان ازالة النجاسة لا تتوقف على نية (غسل يده) اى اليسرى قبل أن يلاقى بها الاذى لثلاث تعلق بهارأثمتها اذا لاقاه بها وهى جافة (فيغسل) الاولى بغسل ليكون متعلقا بيده أو ذلك بعد أن يسلمت ذكره وينتزه (٢٩) نترأخفينا حتى لا يبقى فيه شىء من

البول ثم ان تقديم غسل محل البول مستحب لئلا تنتجس يده منه اذا قدم غسل محل الغائط (ثم يمسح ما فى المخرج) أى ما على الدبر (من الاذى بمدر) أى طوب أو طين يابس (أو غيره) مما يجوز الاستجمار به (أو بيده) اليسرى ان لم يجد غيرها ليكون جامعاً بين الاستجمار والاستنجاء وكما يطلب الجمع بينهما فى الدبر يطلب فى قبل الرجل خلافاً لظاهر المصنف (و يسترخى قليلاً) أى لان فى المخرج طيات تنكش عند ملاقة الماء فاذا استرخى تمكن من غسلها (و يحيد)

و يجزى فعله بخير نية وكذلك غسل الثوب النجس وصفة الاستنجاء أن يبدأ بعد غسل يده فيغسل مخرج البول ثم يمسح ما فى المخرج من الاذى بمدر أو غيره أو بيده ثم يحكها بالارض ويغسلها ثم يستنجى بالماء ويواصل صبة ويسترخى قليلاً ويجيد عرك ذلك بيده حتى يتنظف ويمس عليه غسل ما بطن من المخرجين ولا يستنجى من ريع ومن استجمر بثلاثة أحجار يخرج آخرهن نقياً جزءاًه والماء أطهر وأطيب

أى يبالغ فى (عرك) أى ذلك المخرج ويكفى أن يغاب على ظنه طهارته (ما بطن من المخرجين) أى دبر الرجل وقبل المرأة وقد نصوا على أن ادخال الاصبع فيها حرام (ولا يستنجى الخ) أى يكره ذلك (بثلاثة أحجار) لا مفهوم للعدد ولا للأحجار بل المدار على ما ينقى المحل من كل جامد ظاهر غيره وذو لا محترم ويجوز الاقتصار على الاستجمار غير أن الماء كما قال (أطهر) أى أبقى للمحل (وأطيب) أى للنفس لانه يذهب الشك وقد وقع خلاف

في موضع الاستحجار قليل انه صار طاهرا و قيل انه نجس معفو عنه لان حكم الخبث لا يرفع
 الا بالمطلق (وتوضأ لحدث) لا مفهوم له فان غسل اليدين مطلوب حتي للمجدد الذي لم يخرج
 منه حدث (ومن سنة الوضوء الخ) كرهه ليرفع ما يوهمه قوله فلا بد الخ من الفرضية والتاء
 ثلثا نيت لا للوحدة أى ومن جنس السنة فصيح التبويض ومحل توقف السنة على كون الغسل
 قبل الادخال ان كان الماء قليلا (٣٠) وأمكن الافراغ منه والا أدخلها (والمضمضة)

وهي خضخضة الماء ومجه
 (والاستنشاق) وهو جذب
 الماء بنفسه الى داخل أنفه
 (والاستنثار) وهو اخراج
 الماء بريح الانف مع وضع
 السبابة والابهام من اليسرى
 على الانف فالوضع من تمام
 السنة (ومسح الاذنين) أى
 ظاهرهما وباطنهما (سنة)
 خبر عن قوله والمضمضة
 والمراد أن كل واحد من
 المضمضة وما عطف عليها سنة
 (وباقية) أى باقى الوضوء
 (فريضة) وهو مشكل فان
 منه ما هو سنة كرد مسح
 الرأس وتجديد الماء للاذنين
 والترتيب وما هو مستحب

وَأَحَبُّ إِلَى الْعُلَمَاءِ وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ
 بَوْلٌ وَلَا غَائِطٌ وَتَوَضَّأَ لِحَدَثٍ أَوْ نَوْمٍ
 أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ الْوُضُوءَ فَلَا
 بُدَّ مِنْ غَسْلِ يَدَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِنَاءِ
 وَمِنْ سُنَّةِ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ
 دُخُولِهِمَا فِي الْإِنَاءِ وَالْمَضْمُضَةُ وَالِاسْتِنْشَاقُ
 وَالِاسْتِنْثَارُ وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ سُنَّةٌ وَبَاقِيهِ
 فَرِيضَةٌ فَتَنْ قَامَ إِلَى وَضُوءٍ مِنْ نَوْمٍ أَوْ
 غَيْرِهِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَبْدَأُ فَيُسَمِّي
 اللَّهَ وَلَمْ يَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْأَمْرِ الْمَعْرُوفِ

كالسمية في أوله ويجاب بأنه أراد بياقيه بقية الاعضاء المغسولة والمسوحة وكون
 استقلالها لا تبعا وذلك الوجه واليدان والرأس والرجلان (فمن قام الخ) شروع في الصفة
 بما فيها من المندوبات أى من أراد الوضوء ولو تجديداً (بعض العلماء) متى أطلقه في هذا
 الكتاب فالمراد به ابن حبيب أو هو مع غيره كما هنا (فيسمى الله) أى ندباو ينبغي تكميل

البسمة (وكون الا ناء الخ) أى فيستحب ذلك ان كان مفتوحا والافعل اليسار أفضل (ثلاثا)
ظاهرة أن التثليث من تمام السنة وهو قول ومقابله (٣١) أن الاولى سنة وكل من الثانية

والثالثة مستحب ورجح (فان
كان قد بال الخ) هذه الجملة
معتضة بين قوله فيغسل يديه
الخ وبين قوله ثم يدخل يده
والمراد بقوله ثم توضأ الوضوء
اللغوي أى غسل اليدين فهو
متعلق بهذه الجملة لما تقدم من
أن غسل اليدين انما يكون بعد
الاستنجاء فقوله فيغسل يديه
الخ محمول على من لم يحصل منه
ما يوجب الاستنجاء والا قدم
الاستنجاء ثم غسل يديه
(بأصبعه) أى مع فقد الاراك
والا فهو أفضل ويكون
عرضا في الاسنان حتى
باطنها وطولا في اللسان
ويستحب البداءة بجانب
القم الايمن وينبغي أن يكون
مع المضمضة (أقل من
ثلاث) أى من ثلاث مرات
لان الاولى سنة وكل من
الثانية والثالثة مستحب

وَكَوْنُ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ أَمْكَنُ لَهُ فِي
تَدَاوُلِهِ وَيَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ خِلْمَهُ
فِي الْإِنَاءِ إِلَّا تَأَنَّنَ كَانَ قَدْ بَالَ أَوْ تَغَوَّطَ
غَسَلَ ذَلِكَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ يَدْخُلُ يَدَهُ
فِي الْإِنَاءِ فَيَأْخُذُ الْمَاءَ فَيُمَضِّضُ فَاهُ ثَلَاثًا
مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ شَاءَ أَوْ ثَلَاثَ غُرَفَاتٍ
وَإِنْ اسْتَأْكَ بِأَصْبَعِهِ فَحَسَنٌ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ
بَأَنْفِهِ الْمَاءَ وَيَسْتَنْشِرُهُ ثَلَاثًا يَجْعَلُ يَدَهُ عَلَى
أَنْفِهِ كَأَمْتِخَاطِهِ وَيُجْزِئُهُ أَقْلُ مِنْ ثَلَاثٍ فِي
الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَلَهُ جَمْعُ ذَلِكَ
فِي غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ وَالنَّهْيُ أَحْسَنُ ثُمَّ يَأْخُذُ
الْمَاءَ إِنْ شَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا وَإِنْ شَاءَ بِيَدِهِ
الْيُمْنَى فَيَجْعَلُهُ فِي يَدَيْهِ جَمِيعًا ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى

وكذلك الاستنشاق والأستنثار (وله جمع ذلك) أى ما ذكر من المضمضة والاستنشاق
(والنهاية أحسن) بأن يتمضمض ثلاث مرات من ثلاث غرفات ثم يستنشق كذلك (ثم
ينقله الخ) ظاهره اشتراط نقل الماء والمشهور أنه لا يشترط النقل الا لمسح الرأس فلو نزل الماء

على أعضائه من ميزاب ونحوه وذلكها يباطن كفه كفى ولا يكفى ذلك في الوضوء بظاهر الكف ولا بالرفق مع امكانه يباطن الكف و يكفى ذلك في الغسل (من أعلى) متعلق بما تقدم من قوله فيفرغه وقوله غاسلا والجهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدأ الرأس بخلافها في الصلاة فانها مستدير ما بين الحاجبين فقوله (وحده) أى الوجه الخ تفسير لا على الجهة والمراد منابت الشعر المعتاد فلا ينظر للاغم ولا للاصابع (الى طرف ذقنه) بفتح المعجمة والقاف في حق من لا لحية له والا فالى (٣٢) طرف لحيته (ودوراخ) أى و يغسل دور

وَجْهِهِ فَيَفْرِغُهُ عَلَيْهِ غَاسِلًا لَهُ يَدَيْهِ مِنْ
أَعْلَى جَبْهَتِهِ وَحَدَّهُ مَنَابِتُ شَعَرِ رَأْسِهِ إِلَى
طَرَفِ ذَقْنِهِ وَدَوْرَ وَجْهِهِ كَأَنَّهُ مِنْ حَدِّ
عَظْمِي أَحْيِيَةٍ إِلَى صَدْغِيهِ وَيُرِيْهِ يَدَيْهِ عَلَى مَا
غَارَ مِنْ ظَاهِرِ أَجْفَانِهِ وَأَسَارِيرِ جَبْهَتِهِ وَمَا
تَحْتَ مَارِنِهِ مِنْ ظَاهِرِ أَنْفِهِ يَغْسِلُ وَجْهَهُ
هَكَذَا ثَلَاثًا يَنْقُلُ الْمَاءَ إِلَيْهِ وَيُحْرِكُ لِحْيَتَهُ

فهو اشارة الى حده عرضا فانه من الاذن الى الاذن و (لحيه) ثنية لحي بفتح اللام وهو ما عليه الاسنان من أعلى وأسفل (الى صدغيه) باخراج الغاية فان المعتمد أن شعر الصدغين يمسح مع البياض الذى فوق الوتد واما البياض الذى تحته والمسامتله فيغسلان مع الوجه (على ما غار) أى غاب وخفى (من ظاهر أجفانه)

جمع جفن وهو غطاء العين (واسارير) أى تكاميش (جبته) ما لم يكن فى ذلك فى مشقة والا اكتفى بإيصال الماء ومثل ذلك ما لو كان فى اعضاءه محل غائر فانه يكتفى بإيصال الماء اليه ان لم يمكن ذلك. والمارن هو ما لان من الأتف وما تحته يسمى الوترة وهى الحاجز بين طاقى الاتف وكذلك يغسل ما ظهر من الشفتين بعد ان يطباقهما انطباقا طبيعياً (ثلاثا) لكن الأولى فرض وما عداها مستحب وهل تكره الرابعة أو تمنع خلاف وتجوز لنحو تبرد أو تنظف (ينقل الماء اليه) مكررمع ما سبق (ويحرك لحيته) بكسر اللام وتجمع على لحي مثل سدره وسدرو المراد اللحية الكثيفة فيضمها لبعضها ليع الماء ظاهرها وأما الخفيفة التي تظهر

البشرة تحتها عند المواجهة فيجب تخليلها حتى يصل الماء الى جلدة الوجه فلو كان بعضها كثيفا و بعضها خفيفا جرى في كل على حكمه (٣٣) ويكره تخليل الكثيفة ولا يازمه

غسل باطن اللحية سواء كانت خفيفة أو كثيفة وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم أخذ كفا من ماء فأدخله تحت حنكته في وضوءه ثم خال به لحيته محمول عند مالك على وضوء الجنازة (أو اثنتين) أى أو مرة فإن الأولى هي الفرض وما عداها مستحب (يفيض) أى يصب وليس ذلك شرطا فلو أدخلها في الماء كفى (و يركها) أى يدلكها وجو باو يكفى في ذلك غلبة الظن على المعتمد (ويخل الخ) أى وجو بأىضا (بعضها يفيض) أى من الظاهر أو الباطن و يازم أن يتبع عقد الاصابع كما يتبع أسارير الجبهة ويجمع رؤس الاصابع ويحركها في كفها (كذلك) أى مثل ما وصف في المبنى

فِي غَسْلِ وَجْهِهِ بِكَفِّهِ لِيُدْخِلَهَا الْمَاءَ لِيُدْفَعَ الشَّعْرَ لِمَا يُلَاقِيهِ مِنَ الْمَاءِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَخْلِيلُهَا فِي الْوُضُوءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَيُجْرَى عَلَيْهَا يَدَيْهِ إِلَى آخِرِهَا ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا وَاثْنَتَيْنِ يَفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ وَيَعْرُكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَيَبْلُغُ فِيهِمَا بِالْغَسْلِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ يُدْخِلُهُمَا فِي غَسَائِهِ وَقَدْ قِيلَ لَا لِيَهُمَا حَدُّ الْغَسْلِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ إِدْخَالُهُمَا فِيهِ وَإِذَا خَالَهُمَا فِيهِ أَحْوَطُ لَزْوَالِ تَسْكَفِ التَّحْدِيدِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَيُفْرِغُهُ عَلَى بَاطِنِ يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا رَأْسَهُ يَبْدَأُ مِنْ مُقَدِّمِهِ مِنْ أَوَّلِ

(٣ - رسالة) (الى المرفقين) بكسر الميم وفتح الفاء ويجوز فتح الميم وكسر الفاء (يدخلها الخ) أى قالى بمعنى مع وهذا القول هو المعتمد وما بعده ضعيف (يبدأ من مقدمه) أى على جهة الاستحباب لقوله بعد وكيف يمسح أجزأه فالمدار في الفرض على تعميم الرأس

لمسح وكونه بهذه الكيفية مستحب (وجعل ابهاميه) تثنية ابهام وهي الاصبع العظمى وهي
مؤنثة على الاشهر (على صدغيه) (٣٤) تثنية صدغ (الى طرف شعر رأسه) أى ولو

طال فمؤنث له (مما يلى قفاه) فى

حق غير من له شعر طوى يلى ولا

يحصل الفرض والسنة لذى

الشعر الطوى يلى الا بأربع

مرات على قول لان الثانية

تتم للمسح الاول فيطلب

بالرد أن بقى بلل والا فلا وأما

ان جئت يده فى مسح الفرض

فانه يجدد الماء وجو با (اذا

أوعب) أى عم (على سبابتيه)

تثنية سبابة وهي الاصبع

التي تلى الابهام لا شارتهم بها

عند السب فى المخاصمة

(ظاهرها) وهو ما يلى الرأس

(وباطنهما) وهو ما يلى الوجه

لانهما كالوردة التي فتحت

ولبست من الوجه ولا من

الرأس وصفة المسح أن يجعل

الابهامين على ظاهر الشحمتين

وآخر السبابتين فى الصماخين

ووسطهما فى مقابلة الابهامين

ويمرهما لآخر ويكره تتبع

غصونهما لان المسح مبنى على

مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَقَدْ قَرَنَ أَطْرَافَ

أَصَابِعِ يَدَيْهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ عَلَى رَأْسِهِ

وَجَعَلَ ابْهَامِيَهُ عَلَى صُدْغَيْهِ ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ

مَاسِحًا إِلَى طَرَفِ شَعْرِ رَأْسِهِ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ

ثُمَّ يَرْدُّهُمَا إِلَى حَيْثُ بَدَأَ وَيَأْخُذُ بِابْهَامِيَهُ

خَافَ أَذُنَيْهِ إِلَى صُدْغَيْهِ وَكَيفَمَا مَسَحَ أَجْزَاءَهُ

إِذَا أَوْعَبَ رَأْسَهُ وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ وَلَوْ

أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا مَبْلُولَتَيْنِ

وَمَسَحَ بِهِمَا رَأْسَهُ أَجْزَاءَهُ ثُمَّ يَفْرِغُ الْمَاءَ

عَلَى سَبَابَتَيْهِ وَابْهَامِيَهُ وَإِنْ شَاءَ غَمَسَ ذَلِكَ

فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا

وَيَمْسَحُ الْمِرَّةَ كَمَا ذَكَرْنَا وَيَمْسَحُ عَلَى

دَلَالِيهَا وَلَا تَمْسَحُ عَلَى الْوَقَايَةِ وَتَدْخُلُ

التخفيف والمعتمد أن مسح الصماخين سنة مستقلة لا من تمام السنة (وتمسح المرأة) يديها

أى رأسها وأذنيها (كما ذكرنا) فى صفة مسح الرجل (وتمسح على دلاليتها) تثنية دلال أى

على ما استرسل من شعرها على صدغيهما وكذا ما استرسل على جبهتها (على الوقاية) بكسر الواو

أى الخرقه التي تقي بها رأسها من الغبار فانها حائل (عقاص) جمع عقيصه وهى الخصلة من
 والشعر تلوها المرأة حتى يبقى فيها التواء ثم ترسلها بعدد بطها مع أخرى بنحيط أو خيطين
 وليس عليها تقص عقاصها الا اذا اشتد او كان فى أكثر من خيطين وسواء فى ذلك الوضوء
 والغسل والرجل والمرأة . ثم اعلم أن بعض المحققين نص على ان المرأة اذا كانت بحيث
 لو أمرت بمسح جميع رأسها تركت الصلاة يلزمها أن تقلد مذهب الشافعى ومسح بعض
 رأسها ارتكابا لا خفى الضرر ين (و يعركها) أى يدلها (٣٥) (بيده اليسرى) واعتمد

بعضهم أنه يكفى ذلك احدى

الرجلين بالآخرى (يوعبها)

أى يستكمل غسلها (بذلك)

أى بالماء والدلك (ثلاثا)

لكن الأولى فرض وكل

من الثانية والثالثة مستحب

(وان شاء خلل الخ) الراجح

أن تخليلها مستحب واليه

الإشارة بقوله (والتخليل

أطيب للنفس) أى لدفع

وسوستها والافضل أن يبدأ

بمخصر اليمنى من أسفل ويختم

بمخصر اليسرى (و يعرك)

أى يدلك (عقبه) تثنية

عقب وهى مؤخر القدم

يَدَيْهَا مِنْ تَحْتِ عِقَاصِ شَعْرَهَا فِي رُجُوعِ
 يَدَيْهَا فِي الْمَسْحِ ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ يَصُبُّ الْمَاءَ
 يَدَيْهِ الْيُمْنَى عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَيَعْرُكُهَا
 يَدَيْهِ الْيُسْرَى قَلِيلًا قَلِيلًا يُوعِبُهَا بِذَلِكَ
 ثَلَاثًا وَإِنْ شَاءَ خَلَّلَ أَصَابِعَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ تَرَكَ
 فَلَا حَرَجَ وَالتَّخْلِيلُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ وَيَعْرُكُ
 عَقْبِيهِ وَعُرْقُوبِيهِ وَمَالًا يَكَادُ يَدْخُلُهُ
 الْمَاءُ بِسُرْعَةٍ مِنْ جَسَاوَةٍ أَوْ شَقِيقٍ فَلْيُبَاغِ
 بِالْعَرَكِ مَعَ صَبِّ الْمَاءِ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ جَاءَ الْأَثَرُ

مؤنثة (وعرقوبيه) تثنية عرقوب بضم أوله وهو العصب الغليظ فوق العقب (ومالا يكاد)

أى ومالا يقرب من مداخله الماء بسرعة وبينه بقوله (من جساوة) بحجم وسين مهملة

مفتوحتين أى غلظ فى الجلد ينشأ عن قشف (فليباغ بالعرك) أى فيه فان المبالغة فى ذلك

تلك الا ما كن توجب الامن من بقاء لمعة تبطل الوضوء (جاء الاثر) أى الحديث المرفوع

فقد جرى على طريق المتقدمين الذين يطلقون الاثر على المرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم

وعلى الموقوف على الصحابي وأما فقهاء خراسان فانهم يسمون المرفوع خبرا والموقوف أثرا

(ويل للعقاب) أى لأصحابها الذين أهملوا فى تعميمها بالماء قاله صلى الله عليه وسلم حين رأى أعقاب قوم تلوح ولم يمسه الماء. والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. قال فى الأعقاب للجنس لا للعهد وويل كلمة تقولها العرب لمن وقع فى الهلاك. ثم إن هذا يجرى فى كل لمعة تبقى فى أعضاء الوضوء (طرفه) بفتح الراء وما بعده عطف تفسير (ثم يفعل باليسرى الخ) وينتهى الغسل فيهما إلى الكعبين النابتين فى جانبي الساقين بإدخالهما فى الغسل (أكثر ما يفعل) وقد تقدم أن فى الرابعة (٣٦) خلافاً قليل تكره وقيل تحرم فإذا شك هل

هى ثلاثة أو أربعة فالمعتمد أنه يبنى على الأكثر ولا يأتى بها خوفاً من الوقوع فى المحذور فإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح وهذا إذا زاد على الثلاث بقصد التعبّد وأما لازالة أوساخ أول نحو تبرّد فيجوز كما علمت ويدخل فى الزائد المنهى عنه الوضوء المجدد قبل أن يفعل به ما يتوقف على طهارة حيث كان ثلاثاً (ومن كان يوعب) أى يسبغ أعضاء الوضوء (بأقل الخ) لازم لا قبله وإنما ذكره لأجل

وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ . وَعَقِبُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ وَآخِرُهُ ثُمَّ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ وَلَيْسَ تَحْدِيدُ غَسْلِ أَعْضَائِهِ إِلَّا ثَلَاثًا بِأَمْرِ لَا يُجْزَى دُونَهُ وَلَكِنَّهُ أَثَرُ مَا يَفْعَلُ وَمَنْ كَانَ يُوعِبُ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ أَجْزَأُهُ إِذَا أَحْكَمَ ذَلِكَ وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ فِي إِحْسَاكَ ذَلِكَ سَوَاءٌ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ رَفَعَ

الشرط وهو قوله (إذا أحكم) أى اتقن (ذلك) الفعل واختلف فى الإقتصار طرفه على الواحدة المسبغة قليل مكروه مطلقاً وإنما فيه صلى الله عليه وسلم للتشريع وقيل مكروه لغير العالم لا للعالم لأن شأنه المحافظة على عدم بقاء لمعة بخلاف غيره وعليه قول بعضهم وكرهوا واحدة فى الغسل * إلا للعالم كذا فى النقل (فى أحكام) بكسر الهمزة أى اتقن (ذلك سواء) فإن منهم السمين الذى لا يعى وجهه إلا

بأكثر من واحدة فيتعين عليه فعل ما يحصل به التعميم ولو الثلاث غرفات وينوي به الفرض
ثم يأتي بالمندوب ولذا قال سند لو غسل وجهه ثلاثا وترك موضعاً لم يصبه الماء الا في المرة الثالثة
فان لم يخص الثالثة بنية الفضيلة أجزأه ذلك . فدل هذا على أن المطلوب من المتوضي أن
لا ينوي بالزائد على المرة الاولى الفضيلة لا حتمال أنها لم توجب وإنما ينوي الفضيلة بالزائد عن
الفرض (طرفه) بسكون الراء أى بصره (الى السماء) أى الى جهةها وان لم يرها لحائل أو عي
لأنها محل الاعتبار والتفكر (فتحت) يروي (٣٧) مخففاً ومشدداً أى انها تفتح له حقيقة

يوم القيامة (بائر) بكسر
الهمزة وسكون المثانة
وبفتحهما أى عقب
(الوضوء) والذكر المتقدم بل
قالوا ان ما استحبه بعض
العلماء من تمام الحديث
المتقدم. ثم ان أول هذا الدعاء
يفيد طلب التوبة من
الذنوب التي فعلها وآخره
يفيد طلب الطهارة من
وقوع ذنب فقيه منافاة الا
أن يقال المعنى اجعلني من
الذين لا يقع منهم ذنب
وعلى تقدير أن يقع فاجعلني

طَرَفُهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ فَتُحِتَ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ
يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ
الْعُلَمَاءِ أَنْ يَقُولَ بَائِرَ الْوُضُوءِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي
مِنَ التَّوَّابِينَ واجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ وَيَجِبُ
عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الْوُضُوءِ احْتِسَابًا لِلَّهِ
تَعَالَى لِمَا أَمَرَهُ بِهِ يَرْجُو تَقْبُلَهُ وَثَوَابَهُ

من التوابين وقيل التوابين من الكبائر المتطهرين من الصغائر (ويجب عليه) أى على
المتوضي (أن يعمل عمل الوضوء) أى عملاً هو الوضوء فلا ضافة للبيان (احتساباً) حال
من عمل الوضوء أى خالصاً (لله تعالى) لا لرياء ولا سمعة بل لاجل ما أمره به من
الاخلاص ويؤخذ من هنا ذكر النية فان الاخلاص لا يكون الا مع النية الصحيحة فلا
يقال ان المصنف تركها . وبقي من الفرائض الموالاة ويعبر عنها بالفور ولعله تركها لعدم
الاتفاق على وجوبها فانه قيل بسنيتها (يرجو تقبله الخ) جملة حالية من فاعل يعمل والرجاء
تعلق التلب بمرغوب فيه مع الاخذ في الاسباب فان خلا عن ذلك فهو طمع وفي الحديث

من توضأ فاحسن الوضوء خرجت خطايا من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره. والمراد الصبائر (ويشعر) أى يعلم نفسه (تأهب) أى استعداد وفي نسخة تأهباً وتنظفاً بالنصب ووجهت بانها خبر ليكون محذوفة (لما جأته به) متعلق بتأهب وتنظف أى تلاوة كلامه في الصلاة مع تفرغ السر (بين يديه) كناية عن مقام القرب على حد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. فهي بينية معنوية لا حسية تعالى الله عن ذلك (لاداء فرائضه) أى أو غيرها من النوافل وإنما خصها بالاهميتها (٣٨) (والخضوع) التذلل (فيعمل على يقين بذلك) أى

بسبب ما لاحظته من استبعاد الوقوف بين يدي الله والخضوع له (وتحفظ فيه) أى الوضوء عن النقص أى ان مراعاة ذلك تحمله على تمام الوضوء وملاحظة شروطه (فان تمام الخ) علة لقوله فيعمل على يقين فان المراد بحسن النية الاخلاص في العمل (باب في الغسل) أى في بيان صفته المشتملة على فرائضه وسننه وفضائله وان لم يميز الفرض من غيره. واعلم أن فرائضه خمسة النية وتعميم ظاهر الجسد بالماء

وتطهيره من الذنوب به ويشعر نفسه أن ذلك تأهب وتنظف لما جأته ربه والوقوف بين يديه لاداء فرائضه والخضوع له بالركون والسجود فيعمل على يقين بذلك وتحفظ فيه فان تمام كل عمل بحسن النية فيه

(باب في الغسل)

أما الطهر فهو من الجنابة ومن الحيضة

والدلك وتحليل الشعر ولو كثيفاً والمواالة. وسننه خمس غسل اليدين أولاً الى والنفاس الكوعين والمضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح الصماخين. وفضائله سبع التسمية والبدء بإزالة الأذى والوضوء قبله والبدء بالا على قبل الاسافل وبالماء من قبل المياسر وتثليث الرأس وتقليل الماء مع أحكام الغسل. ومكروها تسعة تنكيس الفعل والاكثر من صب الماء وتكرار الغسل بعد الاسباغ والغسل في الخلاء وفي مواضع الاقدار وأن يتطهر بادي العورة او حيث يراه الناس من غير قصد لذلك والكلام الا بذكر الله (أما الطهر) أى الغسل

وعبر به تقنا لدفع ثقل التكرار (سواء) أى فى الصفة والحكم وهو الوجوب (أجزأه) أى اذا لم يمسه ذكره فاذا كان الغسل سنة كغسل الجمعة أو مندوبا كغسل العيدين فلا يكفى عن الوضوء (بغسل ما يفرجه) أى بنية رفع الجنباة (ثم يتوضأ الخ) مكررا مع ما قبله (فان شاء غسل رجله) والمشهور استحباب تقديمها ليكون (٣٩) الوضوء كاملا وهذا التخيير فى

الغسل الواجب وأما نحو غسل الجمعة فيجب التقديم لان الوضوء واجب والغسل سنة فيكون قاصلا بخلا بالفور (ثم يغمس يديه) أى ان كان الا ناء مفتوحا والا صب عليه يامنه (فيخلل الخ) أى ليصل الماء بسرعة الى البشرة وليأنس الرأس بالماء فلا يتأذى عند انصبابه لا تقباض المسام بالمسح واذا بدأ عند المسح بالجمجمة منع الزكام (يعرف) بكسر الراء لا نه من باب ضرب كما فى المختار وغرفات بفتحات (غاسلا له) أى للرأس فانه مذكر (وتفعل ذلك) أى جميع ما تقدم (وتضغث) بفتح الفوقية وسكون الضاد

والنفاس سواء فان اقتصر المتطهر على الغسل دون الوضوء أجزأه وأفضل له أن يتوضأ بعد أن يبدأ بغسل ما يفرجه أو جسده من الأذى ثم يتوضأ وضوء الصلاة فان شاء غسل رجله وإن شاء أخرهما إلى آخر غسله ثم يغمس يديه فى الأناء ويرفعهما غير قابض بهما شيئا فيخلل بهما أصول شعر رأسه ثم يعرف بهما على رأسه ثلاث غرفات غاسلا له بهن وتعمل ذلك المرأة وتضغث شعر رأسها وليس عليها حل عقاصها ثم يفيض الماء على شقه

وفتح الغين المعجمتين آخره مثلثة أى تضم (شعر رأسها) وتحركه ليداخله الماء (وليس عليها حل عقاصها) اذا كان فى خيط أى خيطين غير مشدود بأن يمكن دخول الماء فى وسطه ومثل المرأة فى ذلك الرجل وكذا لا يلزم المرأة تحريك أساورها ولا خاتمها ولو كان ذلك من ذهب وكذلك الرجل فى خاتمها المأذون فيه بان كان درهمن فأقل من الفضة ولو ضيقا (ثم يفيض)

بضم التحتية من أفاض الماء صبه (و يتدلك) أى عقب افاضة الماء على كل شق فيدلك الشق
 الايمن الى الركبة بعد افاضة الماء عليه ثم الايسر كذلك ثم ركبة الايمن الى أسفله ثم من ركبة
 الايسر كذلك وفي نسخة ثم يتدلك وهي تقتضى تأخير الدلك عن الصب على الشقين لكن
 الكيفية الاولى أولى (بيديه) أى ان أمكن والاسقط على ما صوبه ابن رشد وقال انه أشبه
 بيسر الدين واعتمد سيجنون أنه يستنب ان لم يمكنه الدلك بخرقه بمسك طرفيها ويدلك
 بوسطها واعتمد الاجهورى (٤٠) القول بان الدلك واجب لا يصلح الماء للبشرة فكان

ينزل الماء حتى يتحقق
 ايصال الماء وتخرج من غير
 ذلك وان كان الذى اعتمده
 غيره أنه واجب لنفسه فينتفع
 تقليد ما مشى عليه الاجهورى
 عند الضرورة وعند وسوسة
 الشيطان للمغتسل بان يقول
 له اذك لم تدلك هذا المحل فيقول
 أنا جهوري ودين الله يسر
 (بأثر) أى عقب (صب الماء)
 وان لم يكن مقارناله (أخذه)
 أى أصابه ويكفى غلبة الظن
 في التعميم والادلك في ضوء أو
 ظلمة (حتى يوعب) أى يعم
 (ويتابع) أى يتعهد بالماء

الايمن ثم على شقه الايسر ويتدلك
 بيده بأثر صب الماء حتى يعم جسده وما
 شك أن يكون الماء أخذه من جسده
 عاوده بالماء وذلكه بيده حتى يوعب
 جميع جسده ويتابع عمق سرته وتحت
 حلقه ويخال شعر لحيته وتحت جناحيه
 وبين أليتيه وورفعيه وتحت ركبتيه وأسافل
 رجليه ويخال أصابع يديه ويغسل رجليه
 آخر ذلك يجمع ذلك فيهما لتسام غسله

(عمق) بضم المهملة وفتح وسكون الميم بضمين أى باطن (سرتة) وانما نص عليها ولتمام
 وما بعدها لكون الماء ينبو أى يتباعدها (وتحت حلقه) اما يليه من جهة فوق وهو ماء تحت
 الذقن (جناحيه) أى ابطينه (أليتيه) بفتح الهمزة وسكون اللام أى مقعدتيه (ورفعيه) تثنية
 رفع بضم الراء وفتحها أى باطن فخذه (واسافل رجليه) أى عقبيه وعرقويه وغير ذلك مما
 فيه خفاء (أصابع يديه) أى واصابع رجليه وجوبا وانما يجب تحليل أصابع الرجاين هنا
 دون الوضوء لان الغسل يبالغ فيه ألا ترى الى وجوب تحليل اللحية الكثيفة فيه وكرهته
 في الوضوء (آخر ذلك) أى ان لم يكن قدم غسلاهما (يجمع ذلك) أى الغسل المجرد عن اضافته

للرجلين حتي لا يحصل تهافت (لتمام) أى لاجل تمام غسله (بباطن كفه) أى أو بباطن
أصابعه أو بجنبيهما (أوعب) أى أكل (منه) (٤١) أى المغتسل (بالماء) متعلق بيمر

يعنى مع ماء مستأنف (على
ما ينبغى) أى يجزىء (من
ذلك) أى الامرار بأن يع
العضو ويدلكه ويتبع
ما فيه من المغابن . أو على
ما ينبغى أى يازم من ذلك أى
المذكور من أعضاء الوضوء
سواء كانت سنة أو واجبة
فيعيد المضمضة وما بعدها بنية

(باب) أى هذا باب (فى)
حكم (من لم يجد الماء) أو لم
يقدر على استعماله وفى صفة
التيتم (لعدم الماء فى السفر)

أى ولو كان السفر غيره باح
وكذا فى الحضر وإنما خص
السفر لأنه مظنة عدم وجوده
بخلاف الحضر فالمدار فى
وجوب التيمم على عدم
وجود ما يكفى من الماء أو
على عدم القدرة على استعماله
(إذا يئس) لا مفهوم له فإن
مثله الراجى والمتيقن وجود

ولتمام وضوئه إن كان آخر غسلهما
ويحذر أن يمس ذكره فى تدلكه بباطن
كفه فإن فعل ذلك وقد أوعب طهره
أعاد الوضوء وإن مسه فى ابتداء غسله
وبعد أن غسل مواضع الوضوء منه فليمر
بعد ذلك بيديه على مواضع الوضوء
بالماء على ما ينبغى من ذلك وينوبه

(باب فيمن لم يجد الماء وصفة التيمم)

التيمم يجب إذا لم يجد الماء فى السفر إذا يئس
أن يجده فى الوقت وقد يجب مع وجوده
إذا لم يقدر على مسه فى سفر أو حضر
لمرض مانع أو مريض يقدر على مسه

الماء فى الوقت كما يأتى إلا أن يكون هذا قيداً فى مقدار أى ويستحب تقديمه إذا يئس والمراد
بالوقت المختار وأما الوقت الضرورى فلا تفصيل فيه بين يئس ومتردد وراج بل يتيمم كل
منهم فى الحال (أو مريض) معطوف على مقدار أى وكذا يجب التيمم على صحيح لا يقدر على

مس الماء لتوقع مرض باستعماله أو مريض يقدر الخ (خوف لصوص) جمع لص أى سارق إذا كان المال الخائف عليه زيد على قيمة مشترى به الماء (أخر إلى آخره) أى إلى آخر الوقت المختار استحبابا بالاجو بآ (٤٢) خلافا لبعضهم لأنه يفقده الماء أول الوقت دخل

في قوله تعالى « فلم تجدوا ماء فقيموا » (وان لم يكن عنده الخ) بأن كان مترددا في وجوده أو لحوقه (وكذلك ان خاف الخ) حملة بعضهم على المتردد وقال انه مكر مع ما قبله وبعضهم حملة على الراجحى بدليل قوله ورجا وحمل خاف على توهم ليغلب الرجاء فيكون مخالفا للمذهب من أن الراجحى يقيم آخره (ومن تيمم) جواب من محذوف أى فيه تفصيل (ثم أصاب الماء) أى أصاب ذاته أو القدرة على استعماله أو من يناوله إياه فيشمل الاقسام كلها غير أن هذا لا يتأتى في الموقن فانه انما يصلى في آخر الوقت (فليعد) أى استحبابا ما صلى في وقته المأمور

وَلَا يَجِدُ مَنْ يَنْوِلُهُ إِيَّاهُ وَكَذَلِكَ مُسَافِرٌ يَقْرُبُ مِنْهُ الْمَاءُ وَيَتَنَعَّبُ مِنْهُ خَوْفُ لُصُوصٍ أَوْ سِبَاعٍ وَإِذَا أُتِقِنَ الْمُسَافِرُ بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ أَخَّرَ إِلَى آخِرِهِ وَإِنْ يَتَّسِقُ مِنْهُ تَيَمُّمٌ فِي أَوَّلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمٌ تَيَمُّمٌ فِي وَسْطِهِ وَكَذَلِكَ إِنْ خَافَ أَنْ لَا يُدْرِكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ وَرَجَا أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ وَمَنْ تَيَمَّمَ مِنْ هَؤُلَاءِ ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى فَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ مَنْ يَنْوِلُهُ إِيَّاهُ فَلْيُعِدْ وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ مِنْ سِبَاعٍ وَنَحْوِهَا وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يَخَافُ أَنْ لَا يُدْرِكَ الْمَاءَ

بتأخير التيمم اليه وهو وسط الوقت (وكذلك الخائف) لان كلا منهما لا تخلو من تفریط في (وكذلك المسافر الذى يخاف الخ) قد علمت ما فيه ويحمل هنا على المتردد في اللحق فانه ان صلى في وسط الوقت ثم وجد الماء بعيد لعدم خلوه من تقصير بخلاف المتردد في الوجود اذا صلى في وسط الوقت واذا حمل على الراجحى اذا صلى في الوسط فالظاهر في كونه بعيد

(ولا يعيد غير هؤلاء) غير ظاهر بل مثلهم في الاعادة استحبابا من وجد الماء بقربه أو برحله بعد أن طلبه طالبا لا يشق وكذلك من نسيه فيه ثم تذكره بعد أن تيمم وصلى (مقيم) بالجر صفة ضرر أى مرض ملازم لوقت الصلاة الثانية فإنه يصلى الصلاتين بتيمم واحد وهذا ضعيف والمعتمد أنه لا فرق بين المريض الصحيح والمسافر والمقيم والمنسية وغيرها فماروى عن مالك ضعيف وقد اعترض على المصنف في (٤٣) تمر يرضه القول المعتمد بقليل وعدم

تقدمه فلو صلى به فربما كان بطل الثاني . واعلم أن الصحيح الحاضر لا يتيمم للجمعة بل لما هي بدل عنه وهو الظهر وأما المريض والمسافر فيتيممان لها وكذلك صلاة الجنابة لا يتيمم لها إلا الصحيح الحاضر إلا إذا تعينت وكذلك السنن والنوافل لا يتيمم لها إلا المريض والمسافر بخلاف الحاضر الصحيح نعم تجوز له صلاة النفل بتيمم الفرض إن اتصل به ولم يكثر جدا . ثم اعلم أن الموالاة بين اجزاء التيمم واجبة وكذلك بينه

فِي الْوَقْتِ وَيَرْجُو أَنْ يُذَكَّرَ فِيهِ وَلَا يُعِيدُ غَيْرُهُؤَلَاءِ وَلَا يُصَلِّي صِلَاتَيْنِ بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ مِنْهُؤَلَاءِ إِلَّا مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِضَرَرٍ بِجِسْمِهِ مُقِيمٌ وَقَدْ قِيلَ يَتِيمُمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ ذَكَرَ صَلَوَاتٍ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِتَيْمُمٍ وَاحِدٍ وَالتَّيْمُمُ بِالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ وَهُوَ مَا ظَهَرَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْهَا مِنْ تَرَابٍ أَوْ رَمْلِ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ سَبْخَةٍ يُضْرَبُ بِيَدَيْهِ

وبين ما فعل له وحينئذ فلا يصح قبل دخول الوقت . وقد قالوا إذا خشي الجنب الصحيح باستعمال الماء فوات الوقت فإنه يتيمم ويصلى ولا اعادة عليه وهو نفيس فاحفظه (والتيمم بالصعيد) أى يكون بالصعيد (الطاهر) تفسير للطيب فى الآية ثم فسر الصعيد بقوله وهو ما ظهر الخ (أو حجارة) أى ولو نقلت ونحتت بالقدم كالبلاط والرخام والرحا والمدار على عدم الطبخ بالنار فلا يصح التيمم على الجير ولا على الطوب المحرق (يضرب يديه) أى يضعهما

وجوباً على ما يتيمم به مع مصاحبة نية استباحة ما فعل له بعد أن يسمى الله ندباً وهذا شروع في
صفة التيمم (تفضيها) أي ندباً (ثم مسح الخ) أي وجوباً ويراعى الوترية ونحوها ويريد به
على ما طال من حيثته وأكد بقوله (٤٤) (مسحاً) للإشارة إلى أنه مبني على التخفيف

(ثم يضرب الخ) أي على
سبيل السنية وكذلك الترتيب
سنة ولا يقال كيف مسح
الواجب بالسنة لا نقول أثر
الضربة الأولى باق يجعل
(اصابع الخ) أي ما عدا
الابهام في اليدين (على ظاهر
يده) أي كفه (و) على ظاهر
(ذراعه) وهو ما بين المرفق
والكوع (المرفقين) صوابه
المرفق لأن كلامه في اليد
الواحدة وهو ما مسح خلافاً
لظاهر قوله حتى يبلغ. ثم إن
المسح للكوعين فرض
وللمرفقين سنة يعيد لتركه في
الوقت. ويجب تخايل أصابع
اليدين باطن أصابع الأخرى
لا يجنبا لعدم مسه التراب
ويجب نزع خاتمه من موضعه

الْأَرْضَ فَإِنْ تَعَاقَبَهُمَا شَيْءٌ تَقْضِيهِمَا
قَضَاءً خَفِيفًا ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ كُفَّهُ
مَسْحًا ثُمَّ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَيَمْسَحُ
بِئْسَاهُ يَسْرَاهُ يَجْعَلُ أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُسْرَى
عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَمْرُ
أَصَابِعُهُ عَلَى ظَاهِرِ يَدِهِ وَذِرَاعِهِ وَقَدْ حَتَّى
عَلَيْهِ أَصَابِعُهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ يَجْعَلُ
كُفَّهُ عَلَى بَاطِنِ ذِرَاعِهِ مِنْ طَلْيِ مِرْفَقِهِ
قَابِضًا عَلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكُوعَ مِنْ يَدِهِ
الْيُمْنَى ثُمَّ يَجْرِي بِبَاطِنِ بَهِمِهِ عَلَى ظَاهِرِ
بَهِمِ يَدِهِ الْيُمْنَى ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى
هَكَذَا فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ مَسَحَ كُفَّهُ

لمسح ما تحته ولو ما أذوناً فيه والفرق بينه وبين الوضوء قوة سريان الماء وإن قالوا في اليمنى
الضيق المأذون فيه لا يشترط وصول الماء تحته (يجري باطن بهمه) بفتح الموحدة وسكون
الماء أي ابهامه (على ظاهر الخ) لأنه لم يمسحه أولاً فإن مسحه أولاً كفى (الكوع)

زهور أس الزند بفتح الزاي مما يلي الابهام (إلى آخر أطرافه) أى أطراف الكف والاصابع
فكل من الكفين ماسحة ومسوحة وصوب بعضهم أنه مسح كف اليمنى قبل الانتقال
لليسرى ليحوز فضيلة الترتيب بين الميامن (٤٥) والمياسر (ولو مسح الخ) أى ان هذه

الكيفية التي ذكرها مستحبة

فمخالفتها لا توجب البطلان

اذ المدار على تعميم المسح

حيثما اتفق ولو بأصبع (واذا

لم يجد الجنب أو الحائض

الخ) مكرر مع قوله التميم

يجب اعدام الماء وانما كرهه

لرد على من يقول ان الجنب

والحائض لا يتيممان (ولم

يعيدا) أى لان صلاتيهما

وقعت على الوجه المأمور

به (ولا يطأ الخ) أى يحرم

التمتع بما بين السرة والركبة

من غير طهر من امة أو زوجة

ولو كتابية وتجر على النسل

عند وجود الماء وما ذكره

هنا مقيد بما اذا لم يحصل

طول يضربه والا جاز له

الوطء بعد التيمم (ثم

ما يتطهران به) أى من الجنابة

(وفي باب جامع الخ) هذه العبارة

اليمنى بكفه اليسرى إلى آخر أطرافه ولو

مسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى

كيف شاء وتيسر عليه وأوجب المسح

لاجزأه وإذا لم يجد الجنب أو الحائض

الماء للطهور تيمما وصليا فاذا وجد الماء

تطهرا ولم يبيدا ما صليا ولا يطأ الرجل

امرأته التي اقطع عنها دم حيض أو تقاس

بالتطهر بالتيمم حتى يجده من الماء ما تطهر

به المرأة ثم ما يتطهرا ان به جميعا وفي

باب جامع الصلاة ثنى من مسائل التيمم

(باب في المسح على الخفين)

وله أن مسح على الخفين في الحضر

تفيد أنه جمع الرسالة أولا في المسودة ثم رتبها ولا يتنافى هذا قوله وسأفصلها لك بابا بابا فان هذا

التفصيل عند الترتيب لا التسويد وكان عليه أن يذكر تلك المسائل في بابها لانه أحق بها (باب

في المسح على الخفين) أى في صفته وبعض شروطه وحكمه وهو الجواز زهور خضبة فتوله (وله)

أى للماسح المفهوم من المسح سواء كان رجلاً أو امرأة فالمسح جائز والنسل أفضل وينوى بالمسح التريضة أن التزمه لأنه نائب عن غسل الرجلين فيكون واجباً والمراد بالوجوب هنا ما تنوقف صحة العبادة عليه فيشمل الصبي (والسفر) أى ولو لم يكن مباحاً لأن كل رخصة لا تختص بالسفر فيعملها المسافر وإن كان عاصياً بالسفر كقاطع الطريق وليس للمسح على الخفين حد بزمان بل يمسح عليهما ولو طال الزمن إذا لم يحصل له موجب غسل غاية الأمر أنه يستحب نزعهما كل جمعة لا جل غسلهما (ما لم ينزعهما) بكسر الزاى من باب ضرب فإن نزعهما بادر يغسلهما فإن أخرهما بمقدار ما تجف فيه أعضاء الوضوء عامداً ابتداءً والناسي والعاجز يبنيان ولو حصل طول (٦٤) ولا يجوز له إذا نزع أحدى خفيه أن يغسل رجلاه

و يمسح على الأخرى بل لا بد من غسلهما معاً و شرط الخف أن يكون جلدًا أو مجلدًا إلا ما كان على هيئته من نحو قطن وأن يكون طاهراً مخروصاً سائر المحل الفرض يمكن تتابع المشى فيه (في وضوء الخ) أى فشرط المسح على الخفين أن يكون لبسهما على طهارة مائية كاملة

والسفر ما لم ينزعتهما وذلك إذا أدخل فيهما رجلية بعد أن غسلاه في وضوء تحل به الصلاة فهذا الذي إذا أحدث وتوضأ مسح عليهما ولا فلا وصفة المسح أن يجعل يده اليمنى من فوق الخف من طرف الأصابع ويده اليسرى من تحت ذلك ثم يذهب

و يشترط أن لا يكون لبسهما لترفة أو عظمة بل لدفع ضرورة حر أو برد أو خوف بيديه عن قرب أو للاقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أو لمادة ككونه من الجند مثلاً (وتوضأ) أى أراد أن يتوضأ مسح. وأعلم أن المسح لا يجدد الماء للرجل التي جفت يده في حال مسحها بل يكملها ويجدد للأخرى إن كان الجفاف في الأولى فليس المسح هنا كمسح الرأس الفرض لأن تجديد الماء للخف يتعلق به كونه مبنيًا على التخفيف. ويأزم المسح أن يغسل يده اليسرى التي مسح به أسفل خفه بعد فراغه من مسح يمناه لأنه لا يأمن أن يتعلق بها ما ينجس الخف اليسرى وإنما اكتفوا في إزالة روث الدابة كالفرس والحمار بالمسح بالخرقة مثلاً كما يأتي وفقاً بصاحب الخف فهو من جملة ما يعفى عنه لعسر الاحتراز بشرط أن يكون المحل تكثيره الدواب وأما العذرة فلا بد من غسلها لأنه لا يكفي بمسحها (وصفة المسح) أى الكاملة

و يجزى غيرها والمسح مبني على التخفيف فيكره تكراره وتتبع الغضون والتجديدات التي في الخلف (الى حد الكعبين) أي يدخلهما في المسح. واعلم انه ان ترك مسح اعلاه بطلت صلاته وان ترك مسح أسفله أدام في الوقت على المشهور فلو مسح على طين أو روث بأعلاه كان كمن ترك مسح الاعلى ولو مسح على ذلك (٤٧) بأسفله كان كترك مسحه فانه يصير

فيه لمعة (وقيل الخ) بيان لصفة ثانية في مسح الاسفل وبقية الصفة الاولى على حالها (من خفيه) متعلق بمسح (من القشب) بيان لما وهو بفتح التماف وسكون الشين المعجمة العذرة الياسة عند أهل اللغة ومراد المصنف لثلاث تنجس اعلاه الذي فوق العقب بالنجاسة التي تمر عليها يده في أسفله وتقل النجاسة الى اعلى الخلف أشد من تقلها في اسفله من محل الى محل وأنت خير بان هذا لا يتأتى بعد أن نص على ازالة ما بأسفله من طين أو روث (وان كان في أسفله طين الخ) تكرار محض مع ما قبله (باب) أي هذا باب (في) بيان (أوقات

يَدَيْهِ إِلَى حَدِّ الْكَعْبَيْنِ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى وَيَجْعَلُ يَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ فَوْقِهَا وَالْيُمْنَى مِنْ أَسْفَلِهَا وَلَا يَمْسَحُ عَلَى طِينٍ فِي أَسْفَلِ خَفِّهِ أَوْ رَوْثٍ دَائِبَةٍ حَتَّى يُزِيلَهُ بِمَسْحٍ أَوْ غَسْلٍ وَقِيلَ يَبْدَأُ فِي مَسْحِ أَسْفَلِهِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ لِثَلَاثَ يَصِلَ إِلَى عَقِبِ خَفِّهِ شَيْءٌ مِنْ رُطُوبَةٍ مَا مَسَحَ مِنْ خَفِّهِ مِنَ الْقَشْبِ وَإِنْ كَانَ فِي أَسْفَلِهِ طِينٌ فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ حَتَّى يُزِيلَهُ

﴿ بَابٌ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَأَسْمَائِهَا ﴾

أَمَّا صَلَاةُ الصُّبْحِ فَهِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى

الصلاة) جمع وقت وهو الزمان المقدر للعبادة شرطا لافرق بين الوقت الاختارى والضرورى ومعرفة الاوقات فرض على من امكنه ذلك ومن لم يمكنه قلده غيره وكذلك معرفة اسمائها واجبة حيث توقف التمييز عليها (فهي الصلاة الوسطى) أي المذكورة في قوله تعالى «حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى» وقيل انها العصر وما من صلاة الا وقيل انها

الوسطى (وهي صلاة الفجر) أى تسمى بذلك لوجوبها عند اتفقاره (فأول وقتها الخ)
جواب أما (انصداع) أى انشقاق (٤٨) (الفجر المعترض) أى المنتشر والباء فى (بالضياء)

عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَهِيَ صَلَاةُ الْفَجْرِ فَأَوَّلُ
وَقْتُهَا انْصِدَاعُ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضِ بِالضِّيَاءِ فِي
أَتَمِّ الْمَشْرِقِ ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِ
الْقِبْلَةِ حَتَّى يَرْتَفِعَ فَيَعْمُ الْإِفْقَ وَآخِرُ الْوَقْتِ
الْإِسْفَارُ الْبَيِّنُ الَّذِي إِذَا سَلَّمَ مِنْهَا بَدَأَ حَاجِبُ
الشَّمْسِ وَمَا بَيْنَ هَذَيْنِ وَقْتٌ وَاسِعٌ وَأَفْضَلُ
ذَلِكَ أَوَّلُهُ وَوَقْتُ الظَّهْرِ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ
عَنْ كَبِدِ السَّمَاءِ وَأَخَذَ الظِّلُّ فِي الزِّيَادَةِ
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُؤَخَّرَ فِي الصَّيْفِ إِلَى أَنْ يَزِيدَ
ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ رُبْعَهُ بَعْدَ الظِّلِّ الَّذِي زَالَتْ
عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَقِيلَ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي
الْمَسَاجِدِ لِذِكْرِ النَّاسِ الصَّلَاةَ وَأَمَّا الرَّجُلُ
فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ لَهُ

للتصوير لان الفجر الصادق
هو نفس الضياء (فى أقصى)
أى أبعد (المشرق) مادامت
الشمس تطاع فيه والا انتقل
بان تقاطعها لانه شعاعها ولذا
حمل قوله (ذاهبا من القبلة
الخ) على بعض الاحوال التى
تكون الشمس فيها جهة القبلة
(الى دبر القبلة) أى جوفها
والمراد وسطها الذى بين
المشرق والمغرب (الافق)
يضم القاء وسكونها هو ما والى
الأرض من أطراف السماء
(وآخر الوقت) أى وقت
الصبح (بدا) بدون همز
أى ظهر (حاجب) أى طرف
قرص (الشمس) وعلى هذا
فلا ضرورى للصبح
والذى اختاره غيره أن وقتها
الاختيارى للإسفار الاعلى
الذى تتميز فيه الوجوه وما

بعده ضرورى لطلوع الشمس (اذا زالت) أى مالت الشمس عند كبد
بفتح فكسر او فسكون أو بكسر فسكون ومعناه وسط (السماء) لان كبد الحيوان فى وسطه
(فى خصبة نفسه) ومثله الجماعة التى لم تنتظر غيرها وهذا القول هو المعتمد لا فرق بين شدة

لخروجها وما سواه ضعيف (وقيل أما في شدة الخ) هذا القول يخالف القول الاول من حيث اشتراط الشدة فقط (أبردوا بالصلاة) أى أوقعوها في وقت البرد بعد انكسار ودهج الحر بان تنفياً الا فناء أى تميل الظلال للمشي فيها (من فيح) بفتح الفاء وسكون التحتية أى لهب جهنم (وآخر الوقت) أى المختار للظهر وما بعد ذلك يكون ضروريا لها وتشارك مع العصر في ضروريها الذى هو من الاصفار للغروب (٤٩) غير أن العصر تختص بأربع قبله

لا أن الوقت اذا ضاق اختص

بالاخيرة (تأنيبه) لم يبين

المصنف مقدار ظل نصف

النهار الذى هو الزوال لانه

يختلف باختلاف الاشهر

القطبية التى أولها توت وظل

الزوال فيه أربعة أقدام

و يليه بابة وظله ستة ثم هاتور

وظله ثمانية ثم كيهك وظله

عشرة ثم طوبة وظله تسعة

ثم امشير وظله سبعة ثم

برمات وظله خمسة ثم

برمودة وظله ثلاثة ثم بشنس

وظله اثنان ثم بؤنة وظله

واحد ثم أيسب وظله واحد

أيضا ثم سرى وظله قدمان

هكذا حرره العلامة

وَقِيلَ أَمَا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَلَا فَضْلَ لَهُ أَنْ
يَبْرُدَ مَا وَاذِنْ كَانَ وَحْدَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنْ شِدَّةُ
الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ وَآخِرُ الْوَقْتِ أَنْ
يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نِصْفِ
النَّهَارِ وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ
وَأَخِرُهُ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيَّةً بَعْدَ
ظِلِّ نِصْفِ النَّهَارِ وَقِيلَ إِذَا اسْتَقْبَلَتِ
الشَّمْسُ بِوَجْهِكَ وَأَنْتَ قَائِمٌ غَيْرَ مُنْكَسِرٍ
رَأْسَكَ وَلَا مُطَاطِئٍ لَهُ فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى

(٤ - رسالة) الاجهورى ويعرف الانسان اول وقت العصر بزيادة سبعة

أقدام بقدّم نفسه على ظل الزوال فى أى شهر كان من الاشهر المتقدمة فان ذلك مثل قامة

الانسان بشرط أن يكون ذلك فى محل معتدل (وأخيره) أى آخر وقت العصر المختار (وقيل)

أى فى بيان اول وقت العصر (غير منكس) حال (ولا مطاطىء) هو أخفض من التنكيس

لان التنكيس إطراق الجفون الى الارض والتطاطأ الانحناء (فان نظرت) أى وقع بصرك

على الشمس بدون ارتفاع قامة (فقد دخل الوقت) وهذا على سبيل التقريب فان الشمس تكون في زمن الشتاء منخفضة وفي زمن الصيف مرتفعة والمعتمد اعتبار الظل (والذي وصف مالك) أى في تحديد آخر الوقت المختار (فيها) أى العصر (مالم تصفر الشمس) أى في الارض على الجدران وهو غير مخالف لما صدر به من قوله وآخره أن يصير ظل كل شيء مثليه لان الاصفرا لا يحصل (٥٠) الا بعد ذلك (يعنى) أى مالك بقوله الشاهد (يعنى

أن المسافر الخ) توضيح لقوله الحاضر وعلة التسمية لا تقتضيها فلا يرد الصبح ثم ان جملة قوله وهي صلاة الشاهد الخ معترضة بين المبتدأ الذي هو قوله ووقت المغرب وبين خبره الذي هو جملة قوله فوقتها غروب الشمس وأعاد لفظ المبتدأ ثانيا لطول الكلام (فاذا توارت) أى غابت (بالحجاب) أى فيه وهو العين الحمئة المشار إليها بقوله تعالى «حتى اذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة» أى ذات حمأة وهي الطين

الشمس ببصرِكَ فَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَإِنْ لَمْ تَرَهَا بِبَصَرِكَ فَلَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ وَإِنْ نَزَلَتْ عَنْ بَصَرِكَ فَقَدْ تَمَكَّنَ دُخُولُ الْوَقْتِ وَالَّذِي وَصَفَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْوَقْتَ فِيهَا مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ وَهِيَ صَلَاةُ الشَّاهِدِ يَعْنِي الْحَاضِرَ يَعْنِي أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يَقْصُرُهَا وَيُصَلِّيُهَا كَصَلَاةِ الْحَاضِرِ فَوْقَتَهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ فَإِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ لَا تُؤَخَّرُ وَلَا تَسَلِّمُ لَهَا إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٍ لَا تُؤَخَّرُ عَنْهُ وَوَقْتُ

الا سود وهذا بحسب ما يظهر لنا والا فالشمس قدر كرة الارض بأضعاف كثيرة صلاة (وجبت الصلاة) أى دخل وقتها وهذا مكرر مع ما قبله (الا وقت واحد) المراد أن وقتها الاختياري ضيق يقدر بفعلها بعد شروطها وما بعد ذلك ضروري على المعتمد وقيل يمتد اختيارها للشفق وهو ضعيف. ثم انها تشترك مع العشاء في ضروريها من أول الثلث الثاني الى الفجر وتختص العشاء بأربع قبله وهذا معنى كونها مشتركتي الوقت كالظهر والعصر فلا تقسم

من قوله وليس لها الا وقت واحد أنها متى أخرت عن أول الوقت تصير قضاء لا نك قد علمت المراد من أن وقتها الاختياري ليس فيه سعة كوقت الظهر مثلاً نعم يجوز لمن كان محصلاً بشرطها من طهارة ونحوها أن يتأخر بمقدار فعلها ولو مقدار ما يغتسل الجنب (وهذا الاسم) أي العشاء (أولى) من تسميتها بالعتمة لأنه الذي (٥١) نطق به القرآن وأما ما ورد من

قوله صلى الله عليه وسلم ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا . فإيمان جواز اطلاق اسم العتمة عليها (غيبوبة الشفق) خبر المبتدأ الذي هو وقت وما بينهما اعتراض (ولا ينظر الخ) لما في الحديث الشفق الحمرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة (فذلك) أي مغيب الشفق (لها وقت) أي اختياري ينتهي بانتهاء ثلث الليل الأول ولكن لا ينبغي أن يقع تأخيرها إلى أثناء الثالث إلا (ممن يريد تأخيرها لشغل) مهم كعمله في حرفته التي لا غنى له عنها (او عذر) كمرض فهو مغاير لما قبله وأما

صَلَاةُ الْعَتَمَةِ وَهِيَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَهَذَا
الاسْمُ أَوَّلَى بِهَا غَيْبُوبَةُ الشَّفَقِ وَالشَّفَقُ
الْحُمْرَةُ الْبَاقِيَّةُ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ بَقَا يَاشِعُ
الشَّمْسُ فَإِذَا لَمْ يَبْقَ فِي الْمَغْرِبِ صُفْرَةٌ وَلَا
حُمْرَةٌ فَقَدْ وَجَبَ الْوَقْتُ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى
الْبَيَاضِ فِي الْمَغْرِبِ فَذَلِكَ لَهَا وَقْتُ إِلَى ثُلُثِ
الَّيْلِ مِمَّنْ يُرِيدُ تَأْخِيرَهَا لِشُغْلٍ أَوْ عَذْرٍ
وَالْمُبَادَرَةِ بِهَا أَوَّلَى وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَهَا
أَهْلُ الْمَسَاجِدِ قَلِيلاً لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ
وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثُ لَغَيْرِ
شُغْلٍ بَعْدَهَا

من لا شغل ولا عذر له فالمبادرة بها في أول الوقت أولى (ولا بأس) أي يستحب (أن يؤخرها أهل المساجد الخ) ضعيف والراجح التقديم مطلقاً (ويكره النوم قبها) أي ولو وكل من يوقظه لا حتمال نوم الوكيل أو نسيانه وإنما كره النوم قبها وجاز قبل دخول وقت غيرها لأن وقتها من نوم بخلاف غيرها (والحديث) أي لأنه ربما أدى لقوات صلاة الصبح في

وقتها وقد استثنى التكلم في العلم ومسامرة الضيف والمسافرة والعروس والاولاد للملاطفة
وما تدعو حاجة الانسان اليه والسهر لسائر القربات (تنبية) لا يجوز تأخير الصلاة للوقت
الضروري الا لصحاب الضرورة وهم المجنون والمغمي عليه اذا افاق كل منهما في الوقت
الضروري والحائض اذا طهرت وكذا النفساء والكافرا اذا أسلم والصبي اذا بلغ والنائم
اذا استيقظ والناسي اذا تذكر فان كلام من هؤلاء اذا صلى في الوقت الضروري لا اثم عليه
لقيام العذر به بخلاف غيرهم فعليه (٥٢) الاثم والصلاة بالنسبة لكل أداء لا قضاء

(باب في الاذان والاقامة)

والاذان واجب في المساجد والجماعات
الراية فاما الرجل في خاصة نفسه فان
أذن فحسن ولا بد له من الاقامة واما
المرأة فان اقامت فحسن والا فلا حرج
ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها الا الصبح فلا
باس ان يؤذن لها في السدس الاخير من
الليل والاذان الله اكبر الله اكبر

(باب) أي هذا باب (في)
حكم (الاذان والاقامة)
وصفتها (واجب) أي
وجوب السنن فهو سنة
مؤكدة (في المساجد) ولو
مقاربة (و) أما كن
الجماعات) وان لم تكن
مساجد حيث كانوا يطلبون
غيرهم وأما في المصرق فرض
كفاية يقاتلون على تركه
ويجوز للمؤذن اخذ الاجرة
عليه (فحسن) أي مستحب
ان كان في فلاة من الارض
وأما ان كان في غيرها كره له

الاذان ومثله في ذلك الجماعة التي لم تطلب غيرها (ولا بد الخ) أي انها سنة عين اشهد
مؤكدة في حق الرجل وهي مندوبة للصبي والمرأة وسنة كفاية لجماعة الذكور وهي
آكد من الاذان لا تصالها بالصلاة ولقول ابن كنانة بطلان صلاة تاركها وقيل الاذان
آكد لوجوبه في المصروا اذا حصل طول بين الاقامة والصلاة استؤنفت لبطلانها ويستحب
للإمام تأخير الاحرام قليلا حتي تعتدل الصفوف (ولا يؤذن الخ) أي يحرم ذلك الا في
الصبح لانها تأتي والناس نيام فيتيقظ بالاذان لها ويسن اعادته بعد انشقاق الفجر (والاذان)

أى صفته ولا يبطل بإبدال همزة أكبر أو أوال بالجمع بينها وبين الواو بالاولى من عدم بطلان تكبيرة الاحرام بذلك والمعتمد أن عدم اللحن فيه مستحب فلا يبطل به (اشهد) أى أتحقق وأذعن (أن) أى أنه فهى تحفة من الثقلة واسمها ضمير الشأن محذوف (لا اله) أى لا معبود بحق (إلا الله) بالرفع بدل من الضمير فى خبر لا المحذوف المقدر بموجود (ثم ترجع) أى تعيد الشهادتين على سبيل السنية (بأرفع) (٥٣) أى أعلى (من صوتك) الاول

قضى اول مرة يأتى بهما

بصوت منخفض عن التكبير

ثم فى الترجيع يساويه وقد

علمت أن الترجيع فى حد

ذاته سنة فلو تركه لم يبطل

الاذان (حتى) اسم فعل أمر

بمعنى هلموا أى أقبلوا على

الصلاة (حتى على الفلاح)

أى على سبب الفوز

بالمقصود فى الاخرة وهو

الصلاة فهو فى المعنى تأكيد

لحى على الصلاة (فى نداء

الصبح) أى أذانه (زدت

ههنا) أى بعد حى على الفلاح

ولو كنت وحدك فى فلاة

من الارض وجملة المبتدا

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ثُمَّ تَرْجِعُ بِأَرْفَعَ مِنْ صَوْتِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَتُكْرَرُ التَّشْهَدُ فَتَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ حَتَّى فَإِنْ كُنْتَ فِي نِدَاءِ الصُّبْحِ زِدْتَ هَهُنَا الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ لَا تَقُلْ ذَلِكَ

والخبر المكررة فى محل نصب بزدت. ومعناها أن التيقظ للصلاة خير من الراحة الخاصة

بالنوم (لا تقل ذلك الخ) مكررمع ما قبله (فائدة) من قال حين يسمع قول المؤذن اشهد أن

محمد رسول الله مرحبا بحبيبي وقره عيني محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وقبل ظفرا بهاميه

ومر بهما على عينيه لم يرمدا (فائدة أخرى) يستحب لمن سمع الاذان أن يحكيه لمتهمى

الشهادتين من غير ترجيع ثم يبدل الحيعلتين بالحوقلتين و بعد انتهائه يقول اللهم رب هذه

الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمد الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد. فان من قال ذلك وجبت له شفاعته صلى الله عليه وسلم يوم التناد (تنبيه) ما ذكره المصنف هو الاذان الشرعي وامامنا يزيد بن الميثون فغير مشروع لكنه بدعة حسنة (والاقامة وتر) أى غير مثناة ماعدا التكبير الاول والثاني فلو شفعها أوجلت بطلت على المشهور (٥٤) كما لو اوتر الاذان أوجله واستظهر بعضهم ان

التصنيف كالجل (قد قامت الصلاة) أى آن أو ان الدخول فيها . وفي بعض النسخ زيادة مرة واحدة بعد لا اله الا الله وهى مستغنى عنها هنا لعلمها من قوله وتر (باب) أى هذا باب بيان (صفة العمل) قولاً وفعلًا (من النوافل) أى كالتى قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعد المغرب والعشاء والمراد بالسنة الوتر قال فيها للجنس المتحقق فى سنة واحدة . ثم ان هذه الصفة التى ذكرها لم يميز فيها الفرض من غيره ونحن تبين ذلك فى خلال كلامه ان شاء الله . ومن أتى بالصلاة

فِي غَيْرِ نِدَاءِ الصُّبْحِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْإِقَامَةُ وَتَرُّهُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ جِيءَ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

(بَابُ صِفَةِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ)

(وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ النَّوَافِلِ وَالسُّنَنِ)

وَالْإِحْرَامُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ تَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ

على هذه الصفة بدون تمييز بين الفرض وغيره صحت صلاته ان كان يعتقد ان فيها او لا كلها فرائض لا ان اعتقد ان كلها سنن او نوافل . واعلم ان فرائض الصلاة سبع عشرة فريضة النية وتكبيره الاحرام والقيام لها والفاحة والقيام لها والركوع والقيام له والرفع منه والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس بقدر السلام والسلام والطمأنينة والاعتدال وترتيب الاداء ونية الاقتداء فى حق المأموم (والاحرام) وهو التكبير مع النية

و يشترط مد لفظ الجلالة مد طبيعيا ومن لم يحسن العربية فلا يأتي بالعجمية بل يدخل الصلاة بالنية وان أتى بها فلا بطلان على الراجح و يشترط في الاحرام القيام لغير المسبوق فلو ابتدأه المسبوق من قيام واته في حال الانحطاط أو بده بلا فصل بين أجزاء التكبير صحت الصلاة واختلف في الركعة فقيل يعتد بها وقيل يلغىها وهو المعتمد وأما اذا ابتدأه في حال الانحطاط ألغاه اتفاقا مع صحة الصلاة سواء نوى تكبيره الاحرام او هو والركوع أو لم ينو شيئا لأنه ينصرف للاحرام. وقد علمت أن الاحرام (٥٥) فرض وأما الجهر به فمستحب

(وترفع يديك) أى ندبا
(حذو) أى مقابلة (منكبيك)

تثنية منكب بوزن مجلس
وهو جمع عظم العضد
والكتف (أودون ذلك)
بحيث يحاذيان الصدر ويكون
ظهرهما الى السماء وبطنهما
الى الارض او قائمتين
والرجل والمرأة في ذلك سواء
ويختص رفع اليدين بتكبيره
الاحرام فلا يرفعهما عند
تكبيره الركوع على المشهور
(ثم تقرأ) أى من غير فصل

لَا يُجْزَى غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ وَتَرْفَعُ
يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكَبَيْكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ ثُمَّ
تَقْرَأُ فَإِنْ كُنْتَ فِي الصُّبْحِ قَرَأْتَ جَهْرًا
بِأَمِّ الْقُرْآنِ لَا تَسْتَفْتِحُ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ فِي أَمِّ الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّورَةِ الَّتِي
بَعَثَهَا فَإِذَا قُلْتَ وَلَا الضَّالِّينَ فَقُلْ آمِينَ
إِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ أَوْ خَلْفَ إِمَامٍ وَتُخْفِيهَا
وَلَا يَقُولُهَا إِلَّا إِمَامٌ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ وَيَقُولُهَا

بتسبيح ونحوه لكرهه ذلك هنا (بأمر القرآن) وهي فرض في كل ركعة من الصبح وغيرها على
الامام والقدوم مستحبة للمأموم فيما يسرف فيه الامام لا فيما يجهر فيه والجهر بالقراءة في الصبح سنة
ولا تبطل الصلاة باللحن في الفاتحة على المعتمد (لا تستفتح ببسم الله الخ) أى يكره ذلك في
الفرض ما لم تقصد الخروج من خلاف القائل بوجوبها والا انتفت الكراهة. وكذلك يكره
التموذ في الفرض لا في النفل (فقل) أى ندبا (آمين) اسم فعل أمر لطلب الاجابة أى استجب
يا الله فهو بالمد وفتح النون (وتخفيها) أى ندبا في الحاليتين ولو كانت الصلاة جهرية لانها دعاء

وليست من الفاتحة (اختلاف) أى والمعتمد ما جزم به أولاً فتكره له في الجهر (ثم تقرأ سورة)
 أى على سبيل السنية و يقوم مقامها الآية ويكره تكرار السورة في ركعة الفرض ويجوز في النفل
 وإذا أعاد سورة الركعة الأولى في الثانية حصلت السنة مع الكراهة وكذلك إذا أنكس بأن لم
 يقرأ في الركعة الثانية السورة التي بعد التي قرأها في الأولى على ترتيب المصحف (من طوال)
 بكسر الطاء المهملة جمع طويل وأما بضمها فهو الطويل أى أن ذلك مستحب. وأول المقصود
 الحجرات وطواله إلى عيسى (٥٦) بإخراج الغاية ومتوسطه منها إلى والضحي وقصاره منها

إلى الختم (بقدر التغليس)
 بسكون العين المعجمة وهو
 اختلاط الظلمة والضياء
 حيث لا يباغ الاسفار والالا
 فلا يستحب التطويل
 (وتجهر الخ) أى على سبيل
 السنية كما تقدم (كبرت) أى
 على سبيل السنية فإن كل
 تكبيرة سنة على الراجح غير
 أنه لا يسجد لترك تكبيرة
 واحدة فإن سجد عامداً أو
 جاهلاً بطلت لا ناسياً
 والركوع فرض ومقارنة
 التكبير له أو غيره من أفعال

فِيمَا أُسْرَفِيهِ وَفِي قَوْلِهِ لِيَا هَا فِي الْجَهْرِ
 اخْتِلَافٌ ثُمَّ تَقْرَأُ سُورَةً مِنْ طَوَالِ الْمُفَصَّلِ
 وَإِنْ كَانَتْ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ فَحَسَنٌ بِقَدْرِ
 التَّغْلِيصِ وَتَجَهَّرُ بِقِرَاءَتِهَا فَإِذَا تَمَّتِ السُّورَةُ
 كَبُرْتَ فِي انْحِطَاطِكَ لِلرُّكُوعِ فَيُمْكِنُ
 يَدَيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ وَتُسَوِّي ظَهْرَكَ مُسْتَوِيًا
 وَلَا تَرْفَعُ رَأْسَكَ وَلَا تُطَاطِئُهُ وَتُجَافِي
 بَضْبَيْكَ عَنْ جَنْبَيْكَ وَتَعْتَقِدُ الْخُضُوعَ

الصلاة مستحبة ماعدا القيام من اثنتين فينبغي تأخيرها للاستقلال. وقد شرع بذلك
 في صفة الركوع الكاملة بقوله (فيمكن يديك) يعني كفيك على جهة الاستحياب وينبغي
 أن يفرج بين أصابعه في الركوع ويضمها في السجود (وتسوي ظهرك) أى على جهة
 الندب فإن الواجب في الركوع مطلق الانحناء بحيث تقرب اليدين من الركبتين
 (مستويا) حال مؤكدة (وتجافي) أى تباعد ندبا (بضبيك) بفتح الضاد المعجمة
 وسكون الموحدة أى عضدك قالبا زائدة (وتعتقد الخضوع) أى التذلل والخشوع

(بذلك) أى الركوع بما فيه من الانحناء فقوله (بركوعك) تفسير لاسم الإشارة (ولا تدعو الخ) أى يكره والرواية بإثبات الواو على أنه تنهى بمعنى النهى (وقل) أى ندبا (توقيت قول) أى تحديد ما تقوله (ولا حد في اللبث) أى المكث في الركوع أى في أكثره وأما أقله فاطمئنان المفاصل كما سيد كر ذلك في السجود وأقل مراتب (٥٧) الكمال أن تقول في ركوعك سبحان ربى العظيم ثلاثا وفى سجودك

بِذَلِكَ بِرُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ وَلَا تَدْعُو فِي
رُكُوعِكَ وَقُلْ إِنْ شِئْتَ سُبْحَانَ رَبِّىَ
الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَوَقُّيتٌ
قَوْلٍ وَلَا حَدٌّ فِي اللَّبْثِ ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ
وَأَنْتَ قَائِلٌ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ثُمَّ تَقُولُ
اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ إِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ
وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ وَلَا يَقُولُ الْمَأْمُومُ
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا
وَلَكَ الْحَمْدُ وَتَسْتَوِي قَائِمًا مُطْمَئِنًّا مُتَرَسِّلًا
ثُمَّ تَهْوِي سَاجِدًا لَا تَجْلِسُ ثُمَّ تَسْجُدُ
وَتُكَبِّرُ فِي انْحِطَاطِكَ لِلِسُّجُودِ فَتُمْكِنُ

سبحان ربى الاعلى ثلاثا
وأما ان قامت ذلك مرة
واحدة فهي مرتبة غير الكمال
وان كان فيها ثواب (ثم ترفع
رأسك) أى وجوبا (وانت
قائل) أى على جهة السنية
والراجح أن كل تسمية سنة
(ثم تقول) أى ندبا (اللهم ربنا)
أى ياربنا (ولك الحمد) بالواو
أى تقبل ولك الحمد على
توفيقك (مطمئنا) أى وجور
فان الطمأنينة وهى استقرارا
الاعضاء واجبة فى جميع
أركان الصلاة (مترسلا)
أى متمهلا زيادة على
الطمأنينة لان الزائد عليها سنة
(ثم تهوى) بفتح الفوقية وكسر

الواو أى تنزل (ساجدا) ليكون سجودك من قيام فقوله (لا تجلس الخ) تأكيد. والسجود
فرض وكونه من قيام مستحب ويستحب تقديم اليدين على الركبتين فى الهوى للسجود
وتأخيرهما عن الركبتين عند القيام (فتمكن الخ) أى على جهة الندب ويكفى فى الواجب وضع
أقل جزء يمكن وضعه ويكره شدا لجهة بالارض حتى يؤثر ذلك فيها والراجح أن السجود على

الا تف غير واجب فلو ترك السجود عليه أعاد في الوقت ومن بجبهته قروح لا يمكنه السجود عليها يومئذ الى الارض في حال (٥٨) سجوده ولا يسجد على الاتف لان السجود عليه

تابع للجبهة فان فعل ذلك مع نية الايماء كفى لانه ايماء وزيادة (باسطايديك) أى كفيك تكرار مع ما قبله لان المباشرة لا تكون الا مع البسط (حذو) أى مقابلة (أذنك) واعلم أن السجود على اليدين سنة كالركبتين واطراف القدمين وأما مباشرة الارض بالكفين من غير حائل فمستحبة وكونهما مستويين الى القبلة وكونهما حذو الاذنين مندوبان وشار بقوله (وكل ذلك واسع) أى جائز الى عدم فرضية شئ من ذلك (غير أنك لا تقترش الخ) أى فيكره ذلك وكذا يكره وضعهما على الفخذين في حال السجود وكذا يكره ضم المضدين الى الجنين (ولكن تجنح) أى تتجافى وتتباعد

جَبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنْ الْأَرْضِ وَتُبَاشِرُ بِكَفَيْكَ الْأَرْضَ بِاسْطَايَدَيْكَ مُسْتَوِيَتَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ تَجْعَلُهُمَا حَذْوِ أُذُنَيْكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَقْتَرِشُ ذِرَاعَيْكَ فِي الْأَرْضِ وَلَا تَضُمُّ عَضْدَيْكَ إِلَى جَنْبَيْكَ وَلَكِنْ تُجَنِّحُ بِهِمَا تَجْنِيحًا وَسَطًا وَتَكُونُ رِجْلَاكَ فِي سُجُودِكَ قَائِمَتَيْنِ وَبُطُونُ إِبْهَامَيْهِمَا إِلَى الْأَرْضِ وَتَقُولُ إِنْ شِئْتَ فِي سُجُودِكَ سُبْحَانَكَ رَبِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَعَمِلْتُ سُوءًا فَاعْفِرْ لِي أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ شِئْتَ وَتَدْعُو فِي السُّجُودِ إِنْ شِئْتَ وَلَيْسَ لَطُولُ ذَلِكَ وَقْتُ وَأَقْلَهُ أَنْ تَطْمِئَنَّ مَفَاصِلَكَ مُتَمَكِّنًا ثُمَّ تَرْفَعُ

(بهما) عن الجنين (وتكون رجلاك الخ) أى على جهة الاستحباب (لطول) راسك (ذلك) أى السجود (مفاصلك) أى أعضائك جمع مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وأما بكسر الميم وفتح الصاد فاللسان (ثم ترفع) أى وجوبا لان تعدد السجود متوقف عليه

(فجلس) أى وجو باحتى تعتدل جالسا مطمئنا (فتثنى الخ) هذه الصفة مستحبة فى الجلوس بين السجدين وفى التشهد (وتنصب اليمنى) (٥٩) أى وتجعل اليسرى تحت

ساقها أو بين الفخذين (وترفع

يديك) أى ندبا (واكن الخ)

مستغنى عنه بما قبله (أودون

ذلك) أى بأن تكون الثانية

أقصر من الأولى زمنا لا قراءة

كما هو المستحب وإن كان كل

من طوال المفصل فأوفى

كلام المصنف معنى بل التى

الاضراب والاشارة فى قوله

(وتفعل مثل ذلك) لجميع

ما ذكر (تقنت) أى استحباها

فإن المشهور أنه فضيلة وكونه

قبل الركوع أفضل فإذا نسيه

قباه قنت بعده ولا يرجع

من الركوع إذا تذكره فإن

رجع بطأت الصلاة لرجوعه

من فرض لفظة (والقنوت)

أى لفظه المختار عندنا (اللهم

إنا نستعينك) أى نطلب منك

الاعانة (ونستغفرك) أى

نطلب منك الغفران (ونؤمن

أى نصدق (بك ونتوكل)

أى نعتمد (عليك) وفى

رواية وثنى عليك الخبر وما

رَأْسَكَ بِالتَّكْبِيرِ قَتَجَلِيسُ فَتُثْنِي وَجِلْمَكَ

الْيُسْرَى فِي جُلُوسِكَ يَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

وَتَنْصِبُ الْيُمْنَى وَبُطُونُ أَصَابِعِهَا إِلَى الْأَرْضِ

وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ عَنِ الْأَرْضِ عَلَى رُكْبَتَيْكَ

ثُمَّ تَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلًا ثُمَّ تَقُومُ

مِنَ الْأَرْضِ كَمَا أَنْتَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدَيْكَ

لَا تَرْجِعُ جَالِسًا لِتَقُومَ مِنْ جُلُوسٍ وَلَكِنْ

كَمَا ذَكَرْتَ نَاكَ وَتُكَبِّرُ فِي حَالِ قِيَامِكَ

ثُمَّ تَقْرَأُ كَمَا قَرَأْتَ فِي الْأُولَى أَوْ دُونَ

ذَلِكَ وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ سِوَاهُ غَيْرَ أَنَّكَ

تَقُنْتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَإِنْ شِئْتَ قُنْتَ

قَبْلَ الرُّكُوعِ بَعْدَ تِمَامِ الْقِرَاءَةِ وَالْقُدْرَتِ

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ

وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنَخْضَعُ لَكَ وَنَخْلَعُ

يجرى على السنة العامة من زيادة كلمة غير مثبتة فى الرواية إذا العبد لا يطيق كل الثناء لما فى الحديث لا تحصى ثناء عليك (ونخضع) بنونين بينهما خاء معجمة أى نخضع (لك ونخضع) بلام

بين المعجمة والعين المهملة أى نخلع الأديار كلها التي تخالف دين الاسلام (وترك من يكفر)
أى ترك مودته والميل لدينه (واليك) أى الى طاعتك (نسعى ونحقد) بكسر الفاء وفتحها
آخره دال مهملة أى نسرع (٦٠) فى العمل (عذابك الجذ) بكسر الجيم أى الحق

الثابت (ملحق) بكسر الحاء
على الأشهر أى لاحق بهم (ثم)
تفعل فى السجود الخ) يغنى
عنه ما تقدم من قوله وتفعل
مثل ذلك سواء فانه راجع
لجميع ما تقدم كما علمت
(و بطون) أى وجعلت
بطون (وافضيت) أى
(بأيتك) بفتح الهمزة دنوت
وسكون اللام أى مقعدتك
وروى بأيتك بالثنية وهي
خطأ والمراد ألققت مقعدتك
بالارض (ولا تقعد على رجلك
الخ) أى يكره ذلك بل تجمعها
تحت ساق اليمنى أو بين
الفتخين كما تقدم فى السجود
(جنب بها) بفتح الموحدة
أى ابهامها وما ذكره من
التخير خلاف قول الباجى
يكون باطن ابهامها مما يلي
الارض لا جنبها وهو الراجح

وَتَرْكُ مَنْ يَكْفُرُكَ اللَّهُمَّ إِلَيْكَ نَعْبُدُ
وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْضُدُ
نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجَدِيدَ
عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ ثُمَّ تَفْعَلُ فِي
السَّجُودِ وَالْجُلُوسِ كَمَا تَقْدُمُ مِنَ الْوَصْفِ
فَإِذَا جَلَسْتَ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ نَصَبْتَ رِجْلَكَ
الْيُمْنَى وَبُطُونَ أَصَابِعَهَا إِلَى الْأَرْضِ وَتَنَيْتَ
الْيُسْرَى وَأَفْضَيْتَ بِأَيْتِكَ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا
تَقْعُدُ عَلَى رِجْلِكَ الْيُسْرَى وَإِنْ شِئْتَ
حَنَيْتَ الْيُمْنَى فِي انْتِصَابِهَا فَجَعَلْتَ جَنْبَ
يَمِينِهَا إِلَى الْأَرْضِ فَوَاسِعٌ ثُمَّ تَتَشَدَّدُ وَالتَّشَدُّدُ
التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ
لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ

(والتشهد) أى لفظه المختار عندنا وهو سنة (التحيات) جمع تحية أى الألفاظ التي وبركانه
تدل على التحية مستحقة (لله الزكيات) بحذف واو العطف فيه وفما بعده أى والأعمال
الناميات التي يزكو أثوابها (الطيبات) من الكلمات لله لقوله تعالى «إليه يصعد الكلم الطيب»
و (الصلوات) أى المشروعة لله (السلام) أى سلام الله الذي هو اسم من أسمائه تعالى (عليك

أما النبي ورحمة الله) أى أحسننا نانه الواسعة (و بركاته) أى خيراتہ المتزايدة. و ينبغي أن يتصدق المصلى عند ذلك الروضة الشريفة كما أنه ينبغي أن يلاحظ في قوله (وعلى عباد الله الصالحين) كل عبد صالح في الارض وفي السماء (اجزأك) أى في الا تيان بالسنة وكذلك لو اقتضت على بعضه بان قلت أشهد أن لا اله الا الله وأشهد ان محمداً عبده.

و رسوله أو أتيت ببدله فان المعتمد ان لفظه المخصوص مستحب فمن أتى ببدله أتى بالسنة وفاته المستحب وليس المراد اجزأك على سبيل الكمال لانه لم يذكرفيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالتخير في قوله (ومما تزيده ان شئت) لدفع القول بوجوبها والافقول ذلك أفضل لتوقف الكمال عليه (حق) أى أمر ثابت (وأن الساعة) أى القيامة (آية لا ريب) أى لا شك (فيها) عند أهل البصيرة (وأن الله يبعث) أى يخرج (من في القبور) بعد احيائهم للحساب وقبر كل انسان بحسبه فيشمل من أكله

وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَإِنْ سَأَلْتِ بِتَدْ هَذَا أَجْزَأُكَ وَمِمَّا تَزِيدُهُ إِنْ شِئْتَ وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ

الذئب ومن ذرى في الهواء وذ كرا الجنة وما بعدهما من ذ كرا الخا ص بعد العام لدخولها فيها جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وانما خصها للاهتمام بها والجنة والنار موجودتان الآن على الصحيح (اللهم صل الخ) الصلاة من الله رحمته المقرونة بالتعظيم فقوله (وارحم) تأكيد ويجوز الدعاء له صلى الله عليه وسلم بالرحمة ان كانت منضمة للصلاة كما هنا (ورحمت) كسر الحاء وسكون الميم تأكيد له ايت (على ابراهيم) تنازعه العوامل الثلاثة فكل فعل يطاب

تعلقه به (إنك حميد) أي محمود (مجيد) أي عظيم. وهذه الصيغة التي ذكرها المصنف حديث رواه ابن مسعود بلفظ إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد الخ. وانما شبه الصلاة عليه بالصلاة على إبراهيم وإن كان هو أعلى منه تواضعا منه صلى الله عليه وسلم على حد قوله لا تفضلوني على يونس بن متي. وخص إبراهيم من بين الأنبياء لأن كلامهم أقرأه السلام لآلته الأسراء ولم يسلم على آله (٦٢) إلا إبراهيم فإنه قال له اقريء امتك مني السلام

وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة عذبة الماء وأنها قيعان وغراسها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. فامرنا أن نذكره في صلاتنا مكافأة له (والمقر بين) بواو العطف أي وصل على عبادك المقر بين وروی بدونها فتكون الصلاة قاصرة على المقر بين من الملائكة كجبريل تشريفا لهم والمراد بقوله (وعلى أهل طاعتك) المؤمنون وإن كانوا عصاة لأنهم لم يخلوا عن طاعة ولو كانت نفس الإيمان

وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد اللهم صل على ملائكتك والمقر بين وعلى أنبيائك والمرسلين وعلى أهل طاعتك أجمعين اللهم اغفر لي ولوالدي ولا تبتنا ولئن سبقنا بالإيمان مغفرة عزمنا اللهم إني أسألك من كل خير سألك منه محمد نبيك وأعوذ بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا

(ولو الذي) بفتح الدال فيكون مثني ويحتمل بكسرها فيكون جمعا (ولا تبتنا) هم وما العلماء والأمراء الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر. والمراد بمن سبقنا بالإيمان الصحابة فمن بعدهم (مغفرة عزمنا) أي مقطوعا بها (اللهم إني أسألك الخ) هذا حديث صحيح والدعاء به مندوب لأنه تعميم في الدعاء وهو عام لا يرد به الخصوص فإن من جملة ما سأل الله عليه وسلم الشفاعة العظمى وهي مختصة به (ما قدمنا) أي من الذنوب (وما أخرنا) أي ذنبا أخرناه من الطاعات من أوقاتها (وما أسررنا) أي أخفينا من المعاصي عن الخلق (وما أعلنا)

أى أظهرنا (وما أنت أعلم به منا) مما تعد نافع له ونسيناه (فى الدنيا حسنة) أى ما يوصل الى الجنة (وفى الآخرة حسنة) أى الجنة ولك ان تقصد بها خيرى الدنيا والآخرة (وقنا) أى اجعل بيننا وبين عذاب النار وقاية (وأعوذ) أى أتحصن بك (من فتنة المحيا) وهى كل ما يشغل عن الله . وفتنة الممات وهى التبديل عند الموت والعياذ بالله (ومن فتنة القبر) أى عدم الجواب عند سؤال الملكين (ومن فتنة المسيح) (٦٣) بالحاء المهملة على الصحيح لانه

ممسوح العين وأما المسيح بن مريم عليه السلام فمسوح بالبركة (الدجال) أى الكذاب من الدجل وهو الكذب والخلط فانه يدعى الربوبية وقت فتنته وتنبهه الارزاق ويكون معه صفة الجنة والنار . نسأل الله السلامة من جميع الفتن بجاه النبي المختار (وسوء المصير) أى المرجع من اب الاطناب فى الدعاء والافقد تقدمه ما يغنى عنه (السلام عليك أيها النبي الخ) هذه الزيادة ضعيفة ومع ضعفها هى خاصة بالمأموم فيقولها على هذه

وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنْ بَرِّئَا آتِنَا فِى الدُّنْيَا حَسَنَةً
وَفِى الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ
فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ وَمِنْ
عَذَابِ النَّارِ وَسُوءِ الْمَصِيرِ السَّلَامُ عَلَيْكَ
أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ
عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ثُمَّ تَقُولُ
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِكَ
تَقْصِدُ بِهَا قِبَالَهُ وَجْهَكَ وَتَتَيَّمَنُ بِرَأْسِكَ

الرواية بعد سلام امامه (السلام عليكم) أى بالتعريف والترتيب وصيغة الجمع فلا يحزى غير ذلك . والسلام فرض كتكبيره الاحرام فمن عجز عنه جملة كالا عجمى الذى لا يعرف العربية خرج من الصلاة بالنية ولا يأتى به بلغته فلو وقع ذلك لم تبطل على الصحيح ومن قال السلام عليكم بالتعريف والتنوين قضى صحة صلاته قولان والمعتمد الصحة تخرىجا على صحة صلاة الا لحن فى الفاتحة عجزا عن تعلم الصواب لعدم معلم او ضيق وقت مع قبوله التعلم والاتفق على صحة صلاته (تقصد بها قبالة) بضم القاف أى جهة (وجهك الخ) تفسير لقوله عن يمينك فهو

يبتدئه من قبالة الوجه و يخطمه جهة اليمين واليمنى من به مستحب على الرجح والجهر به سنة
وفي الطبعة الاولى كالجهر به وهو تحريف (و يرد أخرى) أى على جهة السنية وكذلك
الرد على من على يساره فان الأولى هي الفرض لا غير (قبالته) أى جهة القبلة وان لم يكن
الامام قد اقامه فقولاه (يشير بها اليه) معناه (٦٤) ينوي الاشارة بها اليه بقلبه لا براسه ويجزئه

في تسليمه الرد سلام عليكم
وعاينك السلام (و يرد على
من كان الخ) وهما ذلك
المسبوق الذي أدرك ركنه
فانه يسن السلام عليه
و يسلم هو أيضا على من على
يساره بعد التمام وأما اذا
أدرك دون ركنه مع الامام
فلا يسلم عليه من على يمينه
ولا يسلم هو على امامه ولا
على من على يساره لانه منفرد
و يجوز لغيره أن يقتدى به
(و يجعل يديه) أى ندبا
(و يبسط) أى يمد (السبابة)
فوق الابهام بعد مدها على
الوسطى (يشير بها) أى
السبابة يمينا وشمالا أو من
أسفل الى أعلى وعكسه (وقد
يصب حرفها) أى جنبها (الى
وجهه) أى قبالته (واختلف

قليلًا هكذا يفعل الإمام والرجل وحده
وأما المأموم فيسلم واحدةً يتيان بها
قليلًا ويرد أخرى على الإمام قبالةً يشير
بها إليه ويرد على من كان سلم عليه على
يساره فإن لم يكن سلم عليه أحد
لم يرد على يساره شيئًا ويجعل يديه في
تشهده على فخذه ويقبض أصابع يده اليمنى
ويبسط السبابة يشير بها وقد نصب حرفها
الى وجهه واختلف في تحريكها فقليل يعتقد
بالإشارة بها أن الله إله واحد ويتأول
من يحركها أنها مقمعة للشيطان

في تحريكها) والمعتمد استحبابه حتى في الدعاء (بالإشارة بها) أى بنصبها من غير وأحسب
تحريكها فلم يذكروا يعتقده بنصبها سوى قول واحد وترك مقابله وأما في تحريكها فذكر
قولين (ويتأول) أى يتمصد (من يحركها أنها مقمعة) أى مطردة وهى بفتح الميم الاولى اذا
جعلتها محلا لقمعه و بكسرها ان جعلتها آلا لذلك وفي الحديث تحريك الاصبع في الصلاة

مذعة للشيطان . وورد لا يسهو أحدكم ما دام يشير بأصبعه (واحسب) أى أظن (تأويل)
أى علة (ذلك) أى التحريك (ما يمنعه) أى شيئاً يمنعه (٦٥) وهو كونه فى صلاة قال سبب

فى التحريك قصد حضور

القلب فان فى السبابة عرقا

متصلا به فبالتحريك يحصل

له الا تنباه من الغفلة (ولا

يحركها) أى سبابتها (بأثر)

أى عقب (الصلوات) بان

لا يأتى بفواصل غير الذكر

المشروع كالأستغفار ثلاثا

واللهم أنت السلام ومنك

السلام تباركت يا ذا الجلال

والإكرام وقد ورد من قرأ

آية الكرسي دبر كل صلاة لم

يمنعه من دخول الجنة الا أن

يموت . فالمقصود ان لا يقدم

للتوافل على المعقبات ولا

يأتى بكل اجنبى لثلاثيته

فضيلة التعقيب وان

اكتسب فضيلة الذكر

المطلق اذا أتى بها بعد ذلك

(يسبح) ان يقول سبحان

الله ومعناها تنزيها لله عن كل

وأحسب تأويل ذلك أن يذكر ذلك

من أمر الصلاة ما يمنعه إن شاء الله عن

السهو فلها والشغل عنها وينسقط يده اليسرى

على فخذه الا يدير ولا يحركها ولا يصير

بها ويستحب الذكر بأثر الصلوات

يسبح الله ثلاثا وثلاثين ويحمد الله

ثلاثا وثلاثين ويكبر الله ثلاثا وثلاثين

ويختتم المائة بإله الا الله وحده لا

شريك له له الملك وله الحمد وهو على

كل شيء قدير ويستحب بأثر صلاة

الصبح التماسى فى الذكر والاستغفار

والتسبيح والدعاء الى طلوع الشمس

أو قرب طلوعها وليس بواجب

٥ - رسالة ما لا يابق به (و يحمد) بفتح الميم أى يقول الحمد لله ومعناها الثناء
الجميل مستحق لله (و يكبر) أى يقول الله أكبر أى أعظم من كل عظيم (الى طلوع الشمس)
أى حتى تطامع وترتفع قدر روح (وليس بواجب) مستغنى عنه بقوله ويستحب وفى الحديث

من صلى الصبح وجلس في مصلاه ولم يتكلم الا بخير الى أن يركع سجدة الضحى غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر (و يركع ركعتي الفجر) وهما رغبة فاذا أتى المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح دخل مع الجماعة وقضاها بعد ارتفاع الشمس الى الزوال ولا يقضى شئ من النوافل غير الفجر ولا يجوز له ان يصليها بعد اقامة صلاة الصبح ولو كان الامام يطول بحيث يدركه قبل الركوع (٦٦) فلو اذأقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة

(من الطول) أى طوال
المفصل (أودون ذلك)

اشارة لقول ثان وهو المعتمد
قيأتى بالقصير من الطوال وكل
ذلك على سبيل الاستحباب
ان اتسع الوقت ولم يكن اماما
يضر بالمؤمنين (سرا) أى
على جهة السنية فى كل ركعة
و صرح به لعدم اعتباره المفهوم
فى قوله ولا يجهر فيها والمراد
أن الاسرار فى الفاتحة وحدها
سنة فى كل ركعة ومثلها
السورة الا أنها مؤكدة فى
الفاتحة وخفيفة فى السورة فلو
خالف وأبدل السر بالجر

وَيَرْكَعُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ قَلَّ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ
الْفَجْرِ يَتَرَأَّى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ يُسِرُّهَا
وَالْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ يَتَخَوُّ الْقِرَاءَةَ فِي الصُّبْحِ
مِنَ الطَّوَالِ أَوْ دُونَ ذَلِكَ قَلِيلًا وَلَا يَجْهَرُ
فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَيَتَرَأَّى فِي الْأُولَى
وَالثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ
سِرًّا فِي الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَحَدِّهَا
سِرًّا وَيَتَشَهُدُ فِي الْجَلْسَةِ الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ثُمَّ يَقُومُ

سجد بعد السلام لانها زيادة محضة حيث فعل ذلك فى الفاتحة كلها ولو من ركعة أوفى فلا
السورة ولكن من ركعتين وأما لو أسرف فى محل الجهر فانه يسجد قبل السلام فاذا فعل ذلك فى
بعض الفاتحة كالأية والآيتين أوفى سورة فقط فلا سجود وكل هذا ما لم يتذكر قبل وضع
يده على ركبتيه للركوع والا أعاد القراءة على سبيلها ولا سجود عليه ان حصل ذلك فى السورة
وأما فى الفاتحة فانه يسجد بعد السلام كما لو كررها سهواً (الى قوله الخ) أى فالزيادة السابقة
انما تكون فى التشهد الثانى لبناء الاول على التخفيف فتكره الزيادة فيه على ذلك

(حتى يستوي قائما) أي لانه في قيامه من اثنتين كالفتح (٦٧) لصلاة (والرجل) المراد

به المصلي فيشمل المرأة والصبي (وأما المأموم الخ) المقصود انه يتأخر عن الامام في جميع الافعال لانه تابع له فنبه بهذا على سائر أفعال الصلاة (بعدها) أي وقبلها لحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعد ما حرمة الله على النار . يعني أن من دوام على ذلك أبعد الله عن المعاصي أو وفقه للتوبة منها فيموت متطهرا فلا يدخل النار وروى من صلى قبل الظهر أربع غفر له ما تقدم من ذنوب يومه ذلك (يسلم من كل ركعتين) أي ويكره عنده عدم الفصل بالسلام بين الأربع فلو نسي وقام لثالثة رجع ما لم يرفع رأسه من ركوعها وسجد بعد السلام فان لم يذكرا لا بعد الرفع ثم ادعى وصلاها أربع مراعاة لمذهب الغير (قبل صلاة

فلا يكبر حتى يستوي قائما) كذا يفعل الإمام والرجل وحده وأما المأموم فبعد أن يكبر الإمام يقوم المأموم أيضا فاذا استوى قائما كبر ويفعل في بقية الصلاة من صفة الركوع والسجود والجلوس نحو ما تقدم ذكره في الصبح ويتنفل بعدها ويستحب له أن يتنفل بأربع ركعات يسلم من كل ركعتين ويستحب له مثل ذلك قبل صلاة العصر ويفعل في العصر كما وصفنا في الظهر سواء إلا أنه يقرأ في الركعتين الأولىين مع أم القرآن بالقصار من السور مثل والضحى ولنا أنزلناه ونحوهما وأما المغرب فيجوز بالقراءة في الركعتين الأولىين منها ويقرأ في كل ركعة منهما بأم القرآن وسورة من السور

(العصر) لحديث رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربع ركعات ودعاؤه صلى الله عليه وسلم مستجاب

وسكت عن التنفل بعدها لكرهه. والحكمة في تقديم النافلة على الفرض الاستحسان لا داء
 الفريضة على الوجه الاثم فان الانسان مشغول بامر الدنيا فاذا تنفل استأنت نفسه وتفرغت
 من الشواغل واضيق وقت (٦٨) المغرب لم يطالب بالتنفل قبائها. وأما الحكمة في تأخيرها

فلتكون جارية لما عساه أن
 يقع في الفريضة وان كان
 لا ينبغي للمصلي قصد ذلك
 (فقط) بسكون الطاء بمعنى
 حسب (بركتين) لما ورد
 من صلى بعد المغرب ركعتين
 قبل أن يتكلم كتبنا في عليين
 . وينبغي تعجيلهما لما ورد
 تعجلوا الركعتين بعد المغرب
 فانهما يرفعان مع المكتوبة
 (حسن) أي مستحب الحديث
 من صلى بعد المغرب ست
 ركعات غفرت له ذنوبه وان
 كانت مثل زبد البحر. وفي
 الجامع الصغير من صلى ست
 ركعات بعد المغرب قبل أن
 يتكلم غفر له بها ذنوب خمسين
 سنة. والمراد الصغائر (وأما
 غير ذلك) أي غير ما ذكره
 من الجهر في الأولين وما بعده
 (من شأنها) أي باقى صفتها

القصار وفي الثالثة بأم القرآن أن فقط ويتشهد
 ويسلم ويستحب أن يتنفل بعدها بركتين
 وما زاد فهو خير وان تنفل بست ركعات
 فحسن والتهنفل بين المغرب والعشاء مرغّب
 فيه وأما غير ذلك من شأنها فكما تقدم
 ذكره في غيرها وأما العشاء الأخيرة
 وهي العتمة واسم العشاء أخص بها وأولى
 فيجهر في الأولين بأم القرآن وسورة في
 كل ركعة وقراءة ثمان طول قليلا من قراءة
 المعز وفي الأخيرتين بأم القرآن في كل
 ركعة سيرا ثم يفعل في سائرهما كما تقدم
 من الوصف ويكره النوم قبائها والحديث

كتكيرة الاحرام والركوع ونحو ذلك فكما تقدم ذكره في غيرها (الاحيرة) عبر بعدها
 بذلك لانه قد يقال العشاءين على سبيل التغليب فيطلق على المغرب عشاء (وأولى) تفسير لقوله
 أخص (اطول قليلا) أي فتكون من اوسط المفصل (ويكره النوم قبائها الخ) مكرر مع ما تقدم

في الاوقات (كلها) الرفع تأكيد لقوله والقراءة وقصد بهذه الجملة بيان السر والجره اللذين
تقدما (بتحرريك اللسان) هذا أقل السر وأعلاه أن يسمع نفسه وأما اجراء القرآن على قلبه من
غير تحريك لسان فلا يكفي في الصلاة اذ لا يمد قراءة ولا يحرم على الجنب ولا يحث به من
حلف لا أقرأ كما لا يرب به الحالف لا قرآن ولا مفهوم لقول المصنف والقراءة فان ما يطلب
فيه الاسرار من غيرها كتسليمه الرد لا بد فيه من (٦٩) حركة اللسان لان مجرد الاجراء

على القلب لا يكفي حتي في
الادعية (بالتكلم بالقرآن)
أى لا بغيره من توراة أو
انجيل والا بطلت (فان
يسمع الخ) هذا بيان لاقوله
وأما اعلاه فلا حد له (ان
كان وحده) أى وأما ان لم
يكن وحده بأن كان اماما
فانه يسمع المأمومين غالبا ثم
ان محل طلب الجهر ان كان
لا يترتب عليه تخليط على
الغير والا نهى عنه اذ لا يجوز
ارتكاب محرم لتحصيل
سنة (دون الرجل الخ) أى
تسمع نفسها فقط لان صوتها
عورة فالجهر في حقها كالسر
واستظهر النفاوى استواء

بَعْدَهَا لِغَيْرِ ضُرُورَةٍ وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي يُسِرُّ بِهَا
فِي الصَّلَاةِ كُلُّهَا هِيَ بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ
بِالتَّكَلُّمِ بِالْقُرْآنِ وَأَمَّا الْجَهْرُ فَإِنْ يُسْمِعَ
نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ وَالْمَرْأَةُ
دُونَ الرَّجُلِ فِي الْجَهْرِ وَهِيَ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ
بِمِثْلِهِ غَيْرَ أَنَّهَا تَنْضُمُ وَلَا تَفْرُجُ فَخَذِّيْهَا وَلَا
عَضُدِيْهَا وَتَكُونُ مُنْضَمَّةً مُّنْزَوِيَةً فِي
جُلُوسِهَا وَسُجُودِهَا وَأَمْرُهَا كُلُّهُ ثُمَّ
يُصَلِّي الشَّعْعَ وَالْوَتَرَ جَهْرًا وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ
فِي نَوَافِلِ اللَّيْلِ الْإِجْهَارُ وَفِي نَوَافِلِ النَّهَارِ

حالتها في الخلوة والجلوة لانها لا تأمن من طرو أحد عليها قال وانما جاز بيعها وشرائها للضرورة
(ولا تفرج) بفتح المثناة الفوقية وسكون الفاء وضم الراء عطف تفسير على قوله تنضم (منزوية)
عطف مرادف على منضمة لان الانزواء هو الانضمام ثم ان هذا مكرر مع قوله تنضم (وأمرها)
أى شأنها (كله) ومنه الركوع (الشفع) وهو مستحب وهل يختص بنية أو تكفى نية
مطلق النافلة قولان واستظهر الثاني (والوتر) سنة مؤكدة وهو بكسر الواو وفتحها ويجوز

التفرقة بينه وبين الشفع بالزمن الكثير على الراجح قال النفر اوى فان اقتدى بواصل نوى
بالركعتين الاوليين الشفع وبالاخيرة (٧٠) الوتر وان نوى الامام بالجميع الوتر وان لم يعلم

ابتداء انه واصل فانه يحدث
نية الوتر عند قيام الامام لها من
غير قطع واذا دخل مع الواصل
في الاخيرة فانه يصلي الشفع
بعد سلام الامام من غير
فصل بسلام ولا جلوس بينهما
ويقرأ فيهما بما يقرأ به فيهما
لو كان متفرداً ويلغز بها
فيقال شخص صلى الشفع
بعد الوتر وأما لو دخل معه في
الثانية فانه لا يسلم بسلامه بل
يقوم للثالثة من غير سلام
تبعاً لوصل امامه نعم تردد
الاجهوى فيما فعله بعد
الثانية هل ينوى به ركة
القضاء أو ينوى به الوتر بجارة
للإمام اه (فذلك واسع)
أى جائز مستوى الطرفين
بل هو خلاف الاولى
وكذلك الاسرار فى نوافل

الاسرار وإن جهر في النهار في تنفاه فذلك
واسع وأقل الشفع ركعتان ويستحب أن
يقرأ في الاولى بأم القرآن وسبح انم
ربك الاعلى وفي الثانية بأم القرآن وثقل
يا أيها الكافرون ويتشهد ويسلم ثم يصلي
الوتر ركعة يقرأ فيها بأم القرآن وقل هو
الله أحد والمعوذتين وإن زاد من
الاشفاع جعل آخر ذلك الوتر وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من
الدليل اثنتى عشرة ركعة ثم يوتر واحدة
وقيل عشرة ركعات ثم يوتر بواحدة
وأفضل الليل آخره في القيام فمن آخر
تنفاه ووتره إلى آخره فذلك أفضل إلا

الليل (والمعوذتين) بكسر الواو المشددة أى المحصنتين لقارئهما يؤذيه (من من
الاشفاع) جمع شفع وهو الزوج واستدل على ما ذكره بقوله (وكان رسول الله الخ) وقد جمع
بين الرايتين بأن الراوى فى الأولى اعتبر الركعتين اللتين عقب الوضوء ولم يعتبرهما

في الثانية (منها) أى من النوافل لان تقدم الوتر لا يمنع التنفل بعده وانما المكروه وصله
به فاذا حصل فصل ولو بالحجى الى البيت اتفت الكراهة (ولا يعيد الوتر) أى لحديث
لا وتران في ليلة. فانه لما فيه من النهى مقدم على حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتران.
لان النهى يقدم على الامر عند تعارضهما (ومن غابته عيناه) أى غابه النوم (عن حزيه) أى
ورده الذى جعله على نفسه من النوافل كل ليلة (٧١) فلم يفعله حتى طلع الفجر (فله أن

يصليه) بعده وقبل صلاة
الصبح بشرط أن يكون ذلك
قبل الاسفار وأن لا يخشى
فوات الجماعة في الصبح.
(حتى يصلى الخ) أى ندبا تحية
المسجد واذا تكرر دخوله
كفته الاولى ان قرب
رجوعه له عرفا ولا تقوت
عندنا بالجلوس وهذا شامل
لمسجده صلى الله عليه وسلم
خلاف لمن قال يبدأ بالسلام
عليه. فان حق الله مقدم وقد
كان صلى الله عليه وسلم اذا
دخل المسجد صلى ركعتين
ثم سلم على الحاضرين (ان كان
وقت) بالرفع وروى وقتا

مِنَ الْغَايِبِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْتَبِهَ فَلْيَقْدَمْ وَتَرَهُ
مَعَ مَا يُرِيدُ مِنَ النَّوَافِلِ أَوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ إِنْ
شَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ فِي آخِرِهِ تَنَفَّلَ مَا شَاءَ
مِنْهَا مَثْنَى مَثْنَى وَلَا يُعِيدُ الْوِتْرَ وَمَنْ غَابَتْهُ
عَيْنَاهُ عَنْ حَزِيهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهُ مَا بَيْنَهُ
وَبَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَوَّلِ الْإِسْفَارِ ثُمَّ
يُوتِرُ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ وَلَا يَقْضِي الْوِتْرَ مَنْ
ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الصُّبْحَ وَمَنْ دَخَلَ
الْمَسْجِدَ عَلَى وُضُوءٍ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ
رَكْعَتَيْنِ إِنْ كَانَ وَقْتُ يَجُوزُ فِيهِ الرُّكُوعُ

على تقدير ان كان وقته وقتا (يجوز فيه الركوع) أى التنفل وأما وقت طلوع الشمس
أو غروبها أو وقت خطبة الجمعة أو بعد صلاة العصر أو بعد صلاة الصبح فيقطع
وجوبها اذا تلبس به في الثلاثة الاولى لحرمة النفل فيها وندبا في الاخيرين لكراهته
ويندب لداخل المسجد من غير وضوء أو في أوقات النهى أن يقول أربع مرات
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فانه يثاب على ذلك ثواب التحية

(ولم يركع الخ) أى والحال أنه لم يصل ركعتي الفجر خارجة (أجزأه لذلك) أى لتحية المسجد (ركعتا الفجر) ولما كان قوله أجزأه يوهم أن هذا الوقت يطلب فيه التحية تفاه بقوله آخر (ولا صلاة نافلة بعد الفجر) وخبر لا محذوف أى جائزة ولذا كان المعتمد من الخلاف الذى ذكره فيمن ركع الفجر في بيته أنه لا يركع وإن صدر بمقابله (الاركتا الفجر) أى أو الحزب لنا ثم عنه أو الشفع والوتر مطلقا (الى طلوع الشمس) أى وارتقاها قدر رمح (باب فى الإمامة) أى فى بيان من تصح امامته ومن لا تصح (٧٢) ومن هو أولى بها وغير ذلك (و) فى (حكم الامام)

وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَلَمْ يَرْكَعْ الْفَجْرَ
أَجْزَأُهُ لِذَلِكَ رَكَعَتَا الْفَجْرِ وَإِنْ رَكَعَ
الْفَجْرَ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَثْنَى الْمَسْجِدَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ
فَقِيلَ يَرْكَعْ وَقِيلَ لَا يَرْكَعْ وَلَا صَلَاةَ
نَافِلَةٍ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَا الْفَجْرِ
إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ

باب فى الإمامة وحكم الامام والمأموم
ويؤم الناس أفضلهم وأفقههم ولا يؤم المرأة

أى من كونه اذا صلى وحده قام
مقام الجماعة فلا يبعد لفضلها
كر (و) فى حكم (المأموم) أى سن
ونه يتمرأ مع الامام فيما يسرفيه
وغير ذلك (وأفقههم) أى
أكثرهم فقها والواو لا تقتضى
ترتبا فان الافتقار يقدم على
الافضل أى الا صلح من
حيث الديانة اذا كان أقل فقها
(ولا تؤم المرأة الخ) أى لان
شرط الامام أن يكون ذكرا
بالأنا عا قلا عالما لا تصح
الصلاة الا به ولو حكما كمن
أخذ وصفها عن عالم وأن يكون

غير عاجز عن ركن وأن يتفق مع المقتدى فى عين الصلاة وأن يكون غير مسافر ولا عبد فى
فى جملة لكونها غير واجبة عليهم ما فتكون فرضا خلف ثقل وتكره امامة الفاسق بالجراحة
كشارب الخمر والزانى وأما اذا كان فسقه متعلقا بالصلاة كمن قصد بامامته الكفر فان صلاته
تبطل على خلاف فى ذلك والمعتمد أن الصلاة خلف المخالف فى الفروع كصلاة المالكى
خلف الشافعى الذى مسح بعض رأسه أو الحنفى الذى لا يرفع من الركوع صحيحة لان
كل ما كان شرطاً فى صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الامام وكل ما كان شرطاً فى صحة الاقتداء

قال عبرة فيه بمذهب المأموم فلو صلى مالكي خلف شافعي معيد لصلاته فصلاة المالكي باطلة لأنها صارت فرضاً خلف ثقل وشرط الاقتداء المساءة في الصلاة وأما الوصل خلف الشافعي ثم إن الشافعي أعاد فإن كانت إعادته استئناً فلا تبطل صلاة المالكي التي صلاها خلفه وأما إن كانت إعادته واجبة كصلاة الظهر بعد صلاة الجمعة فإن صلاة الجمعة التي صلاها المالكي خلفه تبطل فيصليها ظهراً (و يقرأ) أي (٧٣) المأموم ندباً وتكره القراءة في حال

الجهر ولو لم يسمعه وحل الكراهة إذا لم يراع الخلف والا انتفت (ومن أدرك ركعة) أي بوضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام من الركوع وإن لم يطعن معه على الراجح (فقد أدرك الجماعة) أي فضلها وهو سبع وعشرون درجة وحكمها فيسلم على من على يساره ويحرم عليه إعادتها في جماعة (في القراءة) أي من كونها بام القرآن فقط أو بها مع السورة سرا أو جها

فِي فَرِيضَةٍ وَلَا نَافِلَةٍ لَا رَجَالًا وَلَا يَسَاءً
وَيَقْرَأُ مَعَ الْإِمَامِ فِيمَا يُسِرُّ فِيهِ وَلَا يَقْرَأُ
مَعَهُ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً
فَأَكْثَرَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ فَلْيَقْضِ بَعْدَ
سَلَامِ الْإِمَامِ مَا فَاتَهُ عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلَ
الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ وَأَمَّا فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ
فَفِعْلُهُ كَفِعْلِ الْبَائِي الْمُصَلِّي وَحْدَهُ وَمَنْ
صَلَّى وَحْدَهُ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي الْجَمَاعَةِ
لِلْفَضْلِ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْمَغْرِبَ وَحْدَهَا وَمَنْ

والحاصل أنه يكون قاضياً في الأقوال بانياً في الأفعال فمن أدرك أخيرة المغرب قام بعد سلام إمامه وقرأ فاتحة الكتاب وسورة جهرًا ثم يتشهد ويسلم والقنوت ينزل منزلة الفعل فيأتي به في ثانية الصبح التي يقضيها على الراجح (أن يعيد) أي ندباً (في الجماعة) وهي اثنان فصاعداً لا مع واحد إلا أن كان إماماً راتباً وينوي الفرض مفوضاً لله تعالى في جملة أيهما شاء فرضه (إلا المغرب) أي والعشاء بعد وتر خلا قالاً يفهم من قوله (وحدتها) فإن اقتحم النهي وشرع في إعادة المغرب قطع ما لم يركع والاشفعها وإن

اعاد العشاء بعد الوتر وار تكب الاثم فلا يعيده فقد بما الحديث لا وتران في ليلة (فلا يعيدها في جماعة) أى ولو كانت الثانية (٧٤) اكثر عددا وازيد تقوى لان فضل الجماعة قد

حصل بالأولى نعم الصلاة ابتداء مع ذى الفضل والعدد الكثير أفضل (فله أن يعيد الخ) أى لان فضل الجماعة لا يحصل بأقل من ركعة وهو مخير بين أن يتم أو يقطع ويدرك جماعة أخرى ان رجاها (والرجل الواحد) أى أو الصبي (مع الامام يقوم عن يمينه) ندبا وكذا حكم على مرتبة مما يأتى وتكره محاذاته فلو صلى عن يمينه ثم جاء آخر قدب له أن يتأخر قليلا ليصيرا خاف الامام (فان كانت امرأة) أى أو نساء (معها) أى الرجلين (وان كان معها) أى الامام والمرأة بقرينة المقام (قامت خلفه) أى ويكره لها القيام على يمينه وبالأولى الاجنبية (يعقل)

أَذْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَيْنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَلَا يُعِيدُهَا فِي جَمَاعَةٍ وَمَنْ لَمْ يَذْرِكْ إِلَّا التَّشَهُدَ أَوْ السُّجُودَ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي جَمَاعَةٍ وَالرَّجُلُ الْوَاحِدُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَقُومُ الرَّجُلَانِ فَأَكْثَرُ خَلْفَهُ فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَهُمَا قَامَتْ خَلْفَهُمَا وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا رَجُلٌ صَلَّى عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا وَمَنْ صَلَّى بِزَوْجَتِهِ قَامَتْ خَلْفَهُ وَالصَّبِيُّ إِنْ صَلَّى مَعَ رَجُلٍ وَاحِدٍ خَافَ الْإِمَامَ قَامَا خَلْفَهُ إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ يُعْقِلُ لَا يَذْهَبُ وَيَدْعُ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ قَامَ مَقَامَ الْجَمَاعَةِ وَيُكْرَهُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَائِبٌ أَنْ تَجْمَعَ فِيهِ الصَّلَاةُ

أى ثواب القرية فان لم يعقل ذلك وقف الرجل على يمين الامام وترك مرتين الصبي يقف حيث شاء (قام مقام الجماعة) أى ان صلى في وقته المعتاد ونوى الامامة ونائب الراتب مثله (ويكره الخ) أى اذا كان الجمع قبل الراتب أو بعده وأمامه فحرام

(ومن صلى صلاة) أى وحده أو فى جماعة (فلا يؤم فيها) أى فى تلك الصلاة (أحدا) لأن شرط الإمام أن لا يكون معيدا لأنه يصير متنفلا ولا يصح فرض خلف تلى فمن صلى خلفه يعيد أبدا (ممن خلفه) أى ولو مسبقا لم يدركه موجب ان ادرك معه ركعة فيسجد القبلى معه والبعدى بعد سلام نفسه فلو سجد البعدى منه بطأت ان كان عمدا أو جهلا لا سهوا وأما من لم يدرك معه ركعة فلا يسجد معه والا (٧٥) بطأت ان سجد عمدا أو جهلا (ولا يرفع الخ) أى يحرم ذلك

و يرجع ان ظن ادراك الامام قبل رفعه (ويفتح) أى بالتكبير (بعده) وجوبه بان سبقه بالاحرام أو ساواه بطلت مطلقا ختم معه أو قبله أو بعده وكذا ان ابتدأ بعده وختم قبله (ويقوم الخ) أى استحبابا (ويسلم بعد سلامه) أى وجوبه بان سبقه أو ساواه بطلت فان حكم السلام حكم الاحرام وحل البطلان ان وقع ذلك عمدا أو جهلا وأما لو سبقه سهواً فإنه يعيد السلام ولا تبطل صلاته حيث لم يأت بمبطل بعد سلامه (وما سوى ذلك) أى الافتتاح

مَرَّتَيْنِ وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَا يَوْمُ فِيهَا أَحَدًا
وَإِذَا سَهِيَ الْإِمَامُ وَسَجَدَ اسْرُوهْ فَلْيَتَّبِعْهُ مَنْ
لَمْ يَسْهَ مِنْ خَلْفِهِ وَلَا يَرْفَعْ أَحَدٌ رَأْسَهُ
قَبْلَ الْإِمَامِ وَلَا يَفْعَلُ إِلَّا بَعْدَ فِعْلِهِ وَيَفْتَحُ
بَعْدَهُ وَيَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ قِيَامِهِ وَيُسَلِّمُ
بَعْدَ سَلَامِهِ وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَوَاسِعٌ أَنْ
يَفْعَلَهُ مَعَهُ وَبَعْدَهُ أَحْسَنُ وَكُلُّ سَهْوٍ سَهَاءٍ
الْمَأْمُومُ فَلَا إِمَامُ يَحْمِلُهُ عَنْهُ إِلَّا رَكْعَةً أَوْ
سَجْدَةً أَوْ تَكْبِيرَةً إِحْرَامٍ أَوِ السَّلَامَ أَوْ
اعْتِقَادَ نِيَّةِ التَّرِيضَةِ وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ

والقيام من اثنتين والسلام كالأنحنا للركوع والسجود ونحو ذلك (فواسع) أى غير حرام فيصدق بالمكروه فانهم نصوا على أن مساواة الإمام فى غير الاحرام والسلام مكروهة (سهاء المأموم) أى فى حال اقتدائه بأن زاد سجدة سهواً أو ترك لفظ التشهد أو التكبير ولو عمداً فلا مفهوم لقوله سهاء وأما اذا كان مسبقا وسهيا فى حال القضاء فلا يحمله عنه (الاركة الخ) أى فان الإمام لا يحمل الفرائض لانه لا تسقط بالسهو فلا بد من الاتيان بها سواء كانت هذه المذكورات أو غيرها (أو اعتقادنية) اضافته للبيان أى اعتقاد هونية (الفرضة)

والمراد ترك النية فانها الاعتقاد الجازم (فلا يثبت) أى يستحب له تغيير هيئته لئلا ينحاط
 المعجب وقد كان صلى الله عليه وسلم لا يثبت على هيئته بعد السلام الا مقدار ما يقول اللهم
 أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام (الا أن يكون في محله) أى داره او
 رحله (فذلك واسع) أى جائز (٧٦) لأئمة مما يخاف على نفسه منه ومثل ذلك ما اذا

فَلَا يَثْبُتُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَلَيَنْصَرِفَ إِلَّا أَنْ
 يَكُونَ فِي مَحَلِّهِ فَذَلِكَ وَاسِعٌ

﴿ باب جامع في الصلاة ﴾

وَأَقْلَ مَا يُجْزِي الْمَرْأَةَ مِنَ اللِّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ
 الدَّرْعُ الْحَصِيفُ السَّابِغُ الَّذِي يَسْتُرُ ظُهُورَ
 قَدَمَيْهَا وَهُوَ الْقَمِيصُ وَالْخِمَارُ الْحَصِيفُ
 وَيُجْزِي الرَّجُلَ فِي الصَّلَاةِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَلَا
 يَغْطِي أَنْفَهُ أَوْ وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ يَضُمُّ
 ثِيَابَهُ أَوْ يَكْفِتُ شَعْرَهُ وَكُلُّ سَهْوٍ فِي الصَّلَاةِ
 بَزِيَاةٍ فَلْيَسْجُدْ لَهُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ

كان في صلاة من الارض
 ﴿باب﴾ أى هذا باب (جامع)
 لمسائل مختلفة وهذا أول
 الربع الثاني من الرسالة (في
 الصلاة) أى باعتبار غالبه فلا
 ينافي أن فيه بعض مسائل
 تتعلق بالوضوء والتميم وفيه
 بعض مسائل تقدمت كالسئلة
 التي صدر بها وانما أعادها
 لان هذا محلها (الحصيف)
 روى بالحاء المهملة وبالحاء
 المعجمة ومعنى الاول
 الكثيف ومعنى الثاني
 السابغ وتقدم أن الخمار
 ما يجعله المرأة على رأسها
 ورقبتها. وسبق الكلام على
 عورة الرجل والمرأة الحرة في

الصلاة وأما الامة فانه تعيد أبداً فيما يعيد فيه الرجل في الوقت وتعيد لكشف يشهد
 نخذه في الوقت (ولا ينطى الخ) أى يكره له ذلك وكذلك للمرأة ما فيه من التعمق في الدين
 (أو يضم ثيابه) أى يشمرها لاجل الصلاة (أو يكفت) أى يضم (شعره) لاجل الصلاة أى
 فان ذلك يستوجب ترك الخشوع وأما اذا شمر ثيابه أو ضم شعره لشغل ثم حضرت الصلاة فإ
 كراهة في صلاته على هذه الحالة نعم الاولى حل ذلك (في الصلاة) أى المفروضة والنافلة (زيادة

أى سيرة لا تبطل الصلاة بها سواء كانت من جنس أفعال الصلاة كزيادة ركعة أو سجدة أو من غير جنسها كأكل خفيف أو كلام يسير نسيانا وأما الكثيرة كزيادة ركعتين في الثنائية أو أربع في الرباعية والثلاثية فلا تجز بالسهو بل تعاد الصلاة (نقص) أى نقص سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين فأكثر (فليسجد له) أى للسهو على جهة السنية سجدتين ولو تكرر سهوه ويحدث النية لهما وهو جالس من (٧٧) غير تكبير زائد على تكبيرة

الهوى ويتشهد عقبهما على

سبيل السنية (وقيل الخ)

ضعيف (سجد قبل السلام)

أى تغليباً لجانب النقص على

جانب الزيادة (أن يسجد)

أى سجود السهو (وان طال

ذلك) أى لانه لا رغام

الشيطان لا لنقص شيء

فيسجده ولو بعد سنة (قريباً)

أى عرفاً على الراجح (من

نقص) أى من أجل نقص

(شيء خفيف كالسورة) التى

(مع) أى بعد (أم القرآن)

واعلم أن السورة مركبة من

ثلاث سنن نفسها والقيام لها

وكونها سرا أو جهرافيهل

يَتَشَهُدُ وَيُسَامُّ مِنْهُمَا وَكُلُّ سَهْوٍ يَنْقُصُ
فَلْيَسْجُدْ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ إِذَا تَمَّ تَشَهُدُهُ ثُمَّ
يَتَشَهُدُ وَيُسَامُّ وَقِيلَ لَا يُعِيدُ التَّشَهُدَ وَمَنْ
نَقَصَ وَزَادَ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ وَمَنْ نَسِيَ أَنْ
يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ فَلْيَسْجُدْهُ مَتَى مَا ذَكَرَهُ
وَلَوْ طَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ السَّلَامِ
سَجَدَ إِنْ كَانَ قَرِيباً وَإِنْ بَعْدَ ابْتَدَأَ
صَلَاتَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ نَقْصِ
شَيْءٍ خَفِيفٍ كَالسُّورَةِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ أَوْ
تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ التَّشَهُدَيْنِ وَشَبِهُ ذَلِكَ فَلَاشْيٍ

كلام المصنف على أنه أتى بالقيام لها وقيل إنها لا تبطل ولو ترك القيام أيضاً قال الأجهورى
و ينبغي أن يتفق على البطلان إن تركها فى أكثر من ركعة (أو التشهدين) اعلم أن التشهد مركب
من سنتين نفسه والجلوس له ومن مستحب وهو كونه بهذا اللفظ المخصوص على الراجح فإذا
أتى بالجلوس لهما فيكون قد ترك سنتين خفيفتين ومستحبين ثم إنه لا يتأتى السهو عن التشهد
الاخير المأمور بالسجود له قبل السلام لأن كل ما قبله ظرف للتشهد فهو مجرد تمثيل (وشبه ذلك)

أى كتسميعتين (لنقص ركعة (٧٨) الخ) فلا بد من الا تيان بذلك كله والا بطلت (في ركعة

من الصبح) أى لانه يكون تاركاً للفاتحة في نصف الصلاة بخلاف غيرها فيكون تاركاً لها في أقلها فيجرب فيه الخلاف والمعتمد أنها واجبة في كل ركعة ولا تجبر بسجود السهو بل يلغى الركعة التي تركها فيها ان لم يمكن تداركها فيها بأز رفع من الركوع والا أتى بها فقله (وهذا أحسن ذلك) أى الاقوال خلاف المعتمد (فلا سجود عليه) فان سجد لشيء من ذلك قبل السلام عمداً أو جهلاً بطلت (ومن انصرف أى خرج من الصلاة) بعد سلامه معتقداً تمامها (ثم ذكر) أى تذكر ولو وهماً (أنه بقي عليه شيء منها) أى من أركانها التي لا تجبر بسجود السهو (فليرجع) وجوباً للصلاة (فيكبر) تفسير للرجوع لان قوله (يحرم بها) معناه ينوى بها الرجوع ويأتى بالتكبير من

عليه ولا يجزىء سجود السهو لنقص ركعة ولا سجدة ولا ترك القراءة في الصلاة كلها أو في ركعتين منها وكذلك في ترك القراءة في ركعة من الصبح واختلاف في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها قليل يجزىء فيه سجود السهو قبل السلام وقيل يلغىها ويأتى بركعة وقيل يسجد قبل السلام ولا يأتى بركعة ويعيد الصلاة احتياطاً وهذا أحسن ذلك لان شاء الله تعالى ومن سها عن تكبيرة أو عن سميع الله لمن حيدته مرة أو القنوت فلا سجود عليه ومن انصرف من الصلاة ثم ذكر كره أنه بقي عليه شيء منها فليرجع إن كان يترقب ذلك فيكبر تكبيرة يحرم بها ثم يصلى ما بقي عليه

جلوس لانه الحالة التي فارق الصلاة عليها ولو تركه لم تبطل (ثم يصلى ما بقي عليه) من ركعة وان

أو غيرها وان كان المتروك ركوعاً أو سجوداً فإنه يأتي بركعة كاملة لان السلام منع من جبرها
ولذا لو كان التذكري قبل السلام والنقص في الأخيرة فإنه يأتي به من قيام ان كان ركوعاً
ومحدود ان كان رفعا منه ومن جلوس ان كان سجدة ثانية ومن قيام ان كانت اثنتين وان كان
النقص من غير الأخيرة فإنه يأتي به على هذه الكيفية ما لم يرفع رأسه من ركوع التي تليها والا
فات التدارك وصارت التي عقد ركوعها بدلها (وان (٧٩) تباعد ذلك) أي التذكري بالعرف

عند مالك وابن القاسم وهو
المعتمد (أو خرج من
المسجد) أي عند أشهب
(وكذلك من نسي السلام)
أي يرجع للصلاة بالتكبير
ان كان عن قرب ويتشهد
ليكون سلامه عقب تشهد
ويسجد بعد السلام للزيادة
كالذي قبله وأما اذا تذكر
قبل أن يقوم فإنه يسلم ولا
شيء عليه (بني على اليقين)
أي على الأقل المجزوم به ما لم
يكن مستنكحاً بالشك والا
بني على الاكثر كما يأتي (وأتى
برابعة) تفسير لقوله وصلى
ما شك فيه ومثل الشك التوهم
فلا تبرا الذمة الا يقين

وإن تباعد ذلك أخرج من المسجد
ابتداءً صلاته وكذلك من نسي السلام
ومن لم يذر ما صلى أثلاث ركعات أم أربعاً
بني على اليقين وصلى ما شك فيه وأتى برابعة
وسجد بعد سلامه ومن تكلم ساهياً
سجد بعد السلام ومن لم يذر أسلم
أم لم يسلم سلم ولا سجود عليه ومن
استنكحه الشك في السهو فليسه عنه ولا
إصلاح عليه ولكن عليه أن يسجد بعد
السلام وهو الذي يكثر ذلك منه يشك

(وسجد بعد سلامه) أي للزيادة المشكوك فيها (ومن تكلم) أي كلاماً يسيراً (سلم ولا
سجود عليه) أي ان لم يطل ولم يتحول والا بطلت في الاولى وسجد للزيادة في الثانية (ومن
استنكحه) أي داخله الشك (فليسه) بفتح الهاء مضارع لهي كعلم حذف ألفه للجازم أي
فليضرب صفحاً عن هذا الشك ويبنى على الاكثر فقوله (ولا اصلاح عليه) تأكيده وسجوده
بعد السلام مستحب لا حتم للزيادة (وهو الذي يكثر الخ) تفسير لمن استنكحه الشك

والذي استظهره الأجهوري جريانه على مسئلة السلس فان لازم جل الزمن أى أكثره باز
 أتاه يومين وانقطع يوما ونصفه بان اتاه يوما وانقطع يوما فهو مستنكح والا فلا (ولا يؤقن)
 تأكيد لقوله يشك (فليسجد بعد السلام) مكر مع ما سبق (بعد اصلاح صلاته) أى بعد
 اتيانه بالمنسى بأن يأتى بركمة بدل التى حصل فيها الخلل بترك ركن ان فات تداركه ثم ان كانت
 من الأولين سجد قبل السلام (٨٠) لا تقابل الركعات فان الثالثة صارت ثانية فقد

نقص السورة وزاد الركعة
 الملقاة وان كانت من
 الاخيرتين سجد بعد
 السلام لتمحض الزيادة
 (فان كثر ذلك) أى السهو
 عن ركن بأن اعتاد السهو عن
 السجود مثلا (اصلاح صلاته)
 بتداركه ان كان فى الركعة
 التى هو فيها أو الفائتها ان عقد
 ركوع التى تليها ويجعلها بدلا
 (ولم يسجد لسهوه) أى لما
 يلحقه من المشقة (ومن قام)
 أى تزحزح للقيام (من
 اثنتين) ناسيا للتشهد (رجع)
 أى وجو باعلى القول بأن
 تعد ترك التشهد يبطل الصلاة

كثيراً أن يكون سهواً أو نقصاً ولا
 يؤقن فليسجد بعد السلام فقط وإذا أيقن
 بالسهو سجد بعد إصلاح صلاته فإن
 كثر ذلك منه فهو يعتريه كثيراً أصلح
 صلاته ولم يسجد لسهوه ومن قام من اثنتين
 رجع ما لم يفارق الأرض يديه ورؤس كبتيه
 فإذا فارقها تبادى وأتم يرجع وسجد قبل
 السلام ومن ذكر صلاة صلاتها
 متى ما ذكرها على نحو ما فاتته ثم أعادها

واستأنى على مقابلة ولا سجود عليه اذا رجع بعد المفارقة الخفيفة (فاذا فارقها) أى كان
 الارض (تبادى ولم يرجع) بعد قيامه فان رجع فلا بطلان على المعتمد ويسجد بعد السلام
 للزيادة (ومن ذكر صلاة) أى تذكرها بعد أن تركها ناسيا أو مثله من تعد تركها فيجب عليه
 المبادرة بفعلها (على نحو ما فاتته) أى من سر أو جهروا ان تركها سفرية قضاءها سفرية وان
 كان فى الحضر أو حضرية فحضرية وان فى السفر وأما ان تركها فى الصحة فانه يقضيها فى
 المرض ولو بالأيام خوفاً من مفاجاة الموت (ثم أعادها) أى الفرض ولذا ذكر الضمير

(في وقته) والضمير في (بعدها) للمنسية ومحل الاعادة ان كان ما تذكروا من يسير الفوائت وهو أربع أو خمس وأما ان زاد عن ذلك فلا فلو نسي المغرب ثم تذكرها بعد أن صلى الصبح فانه يصلي المغرب ويعيد الصبح استحبابا ما لم تطاع الشمس فان طلعت فلا اعادة لفوات وقتها كالعشاء (ومن عليه صلوات الخ) مكرر مع قوله ومن ذكر صلاة الخ (وكيفما تيسر له) أي على قدر استطاعته مع قيامه بأمور معاشه (أقل من صلاة يوم وليلة) وذلك أربع صلوات وقيل ان يسير الفوائت خمس (بدأ بهن) أي قدمهن (٨١) على الحاضرة وجو با غير شرط

وأما الترتيب بين الحاضرتين المشتركة في الوقت فواجب شرطا (وقت ما هو في وقته) أي وقت الحاضرة فلو خالف وقدم الحاضرة صححت مع الآثم ويستحب له اعادة الحاضرة بعدها للترتيب ولو في الوقت الضروري قال الامام العدوي ويدخل في الفائتة اليسيرة ما لو كان عليه الظهر والعصر أو المغرب والعشاء ولم يبق من الوقت الا ما يسع الاخيرة فيجب تقديم الاولى

كَانَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا صَلَّى بَعْدَهَا وَمَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ صَلَّاهَا فِي كُلِّ وَاقْتٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَكَيْفَمَا تَيْسَّرَ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً أَقَلَّ مِنْ صَلَاةٍ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَدَأَ بِهِنَ وَإِنْ فَاتَ وَقْتُ مَا هُوَ فِي وَقْتِهِ وَإِنْ كَثُرَتْ بَدَأَ بِمَا يَخَافُ فَوَاتَ وَقْتُهُ وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً فِي صَلَاةٍ فَسَدَتْ هَذِهِ عَلَيْهِ وَمَنْ ضَحِكَ فِي

﴿ ٦ - رسالة ﴾ فان خالف وقدم الحاضرة صححت مع الآثم في العمدة دون النسيان ولا يأتى هنا اعادة لخروج الوقت (وان كثرت) أي زادت عن حد القليل (بدأ بما يخاف الخ) والمعتمد أنه يبدأ بالحاضرة في كثير الفوائت مطلقا خاف فوات الوقت أم لا (ومن ذكر الصلاة) أي يجب ترتيبها مع الحاضرة بأن كانت من يسير الفوائت (فسدت هذه) أي الصلاة التي تذكر فيها بمعنى انه يقطعها وجو با وقيل نداء على الاول فلو تبادى فالصلاة صحيحة لما علمت أن المعتمد أن الترتيب واجب غير شرط نعم اذا كانت المنسية مشتركة معها في الوقت الحاضر فانه يقطعها وجو بالان الترتيب بينهما واجب شرطا وهذا في غير المأموم وأما هو فلا يقطع بل يتبادى لحق الامام ثم بعدها (ومن ضحك

الخ) أى ولو نسيانا لشدة منافاته للصلاة فلا يقاس على الكلام (تمادى) أى على صلاة باطلة
مراعاة لحق الامام ما لم يضيق الوقت وما لم تكن جمعة والاقطع وابتدأ الصلاة (فى التبسم) أى
ما لم يكثر والا بطلها ولو سهوا وقليله مكروه عمدا (كالكلام) أى فتبطل بعمده وجهله لا
بسوه ان قل (والعامد لذلك الخ) توضيح مستفاد من التشبيه والمراد النفخ بالقم وان لم يظهر
منه حرف وأما بالالتفات فلا شىء فيه (٨٢) ما لم يكن عبثا ولا جرى على الافعال الكثيرة

الصلاة أعادها ولم يعد الوضوء وإن كان
مع إمام تمادى وأعاد ولا شىء عليه فى
التبسم والنفخ فى الصلاة كالكلام والعامد
لذلك مفسد لصلاته ومن أخطأ القبلة
أعاد فى الوقت وكذلك من صلى بشوب
نجس أو على مكان نجس وكذلك من توضأ
بماء نجس . يختلف فى نجاسته وأما من
توضأ بماء قد تغير لونه أو طعمه أو ريحه
أعاد صلاته أبداً وضوءه ورخص فى

ولا يضر الا نين لوجع لانه محل
ضرورة (ومن أخطأ القبلة)
أى انحرف عنها انحرافا كثيرا
وتبين له ذلك بعد التمام (اعاد
فى الوقت) استحبابا ان
كان مجتهدا أو بصيرا مقلدا
عارفا أو محرابا لا أعمى فلا
يستحب له الاعادة وأما ان
تبين له الخطأ وهو فى الصلاة
فانه يقطع ما لم يكن أعمى ولو
منحرفا كثيرا أو بصيرا
منحرفا يسيرا فيستقبلانها
فان لم يستقبل بطلت على
الاعمى فى الكثير لا فى يسيره
ولا فى يسير البصير (من

صلى) أى ناسيا ومثله المتذكر العاجز عن التطهير فانه يصلى ثم يعيد فى الوقت ان الجمع
وجد ما يظهر به الشوب أو المكان أو البدن (بماء نجس الخ) هذا مبنى على ما درج عليه من
أن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة وان لم تغيره وفيه خلاف وعلى المعتمد لا اعادة أصلا
(تغير لونه الخ) أى شىء ظاهر أو نجس (ورخص) أى سهل على سبيل الاولوية فحكم
هذا الجمع الاستحباب على الراجح والمراد بالمطر ما يحمل أو اسط الناس على تغطية رؤسهم
ولو متوقعا و يعلم انه يحمل الناس على تغطية الرؤس بالقرينة كان شوهة موج السماء بالمطر فلو

جمعوا في تلك الحالة ولم يقع فينبغي الاعادة في الوقت وأما الطين والظلمة فيجمع لهما إذا اجتماع
لا لطين وحده ولا لظلمة وحدها (يؤذن للمغرب) أى على سبيل السنية وهذا بيان لصفة الجمع
(خارج المسجد) أى على المنار (ثم يؤخر قليلا) أى ندبا ليا تى من بعدت داره عن المسجد
وتكون نية الجمع عند الصلاة الأولى وهى واجبة (٨٣) غير شرط فلو تركها صحت بخلاف

نية الامامة فلا بد منها. واعلم
أن التنفل بين الصلاتين
مكروه (ثم يؤذن للعشاء)
أى ندبا ولا يسقط به طلب
الاذان عند دخول الوقت (ثم
ينصرفون) أى يؤخرون
الوتر لمغيب الشفق (وعليهم
اسفار) أى شىء من بقية
بياض النهار يوضح ذلك
قوله قبل مغيب الشفق
(والجمع بعرفة) أى يوم
الوقوف بها جمع تقديم
(سنة واجبة) أى مؤكدة
(وكذلك الخ) التشبيه في
الحكم والاذان والاقامة
لكل صلاة بالمزدلفة جمع
تأخير ولو أن الاذان للمغرب
يقع في وقتها الضرورى

الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ
وَكَذَلِكَ فِي طَيْنٍ وَظُلُمَةٍ يُؤْذَنُ لِلْمَغْرِبِ
أَوَّلَ الْوَقْتِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ يُؤْخَرُ قَلِيلًا
فِي قَوْلِ مَا لَكَ ثُمَّ يُقْسِمُ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ
وَيُصَلِّيهِ ثُمَّ يُؤْذَنُ لِلْعِشَاءِ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ
وَيُقْسِمُ ثُمَّ يُصَلِّيَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ وَعَلَيْهِمْ
إِسْفَارٌ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّفَقِ وَالْجَمْعُ بَعْرَفَةَ بَيْنَ
الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ سَنَةٌ وَاجِبَةٌ
بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَكَذَلِكَ فِي
جَمْعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ إِذَا وَصَلَ
إِلَيْهَا . وَإِذَا جَدَّ السَّيْرُ بِالْمُسَافِرِ فَلَهُ

فيستثنى هذا من قولهم يكره الاذان في الوقت الضرورى لان الجمع محل ضرورة (اذا وصل
اليها) أى وكان واقفا مع الامام فاذا تأخر لعجز جمع حيث شاء عند مغيب الشفق لان الجمع
بالمزدلفة أو عرفة لا يشترط فيه جماعة وأما اذا لم يقف مع الامام بأن وقف وحده أو لم يقف
أصلا فانه يصلى كل صلاة في وقتها (واذا جد) أى اشتد (السير بالمسافر فله) على سبيل

خلاف الاولى (أن يجمع بين الصلاتين) أى المشتركة الوقت جمعا صوريا ومثل ذلك اذا لم يشتد السير بل مثل المسافر الحاضر فان كل صلاة وقعت في وقتها غاية الامر أنه مبني على القول بأن وقت المغرب ممتد لغيب الشفق (واذا ارتحل) أى أراد الارتحال (في أول وقت الصلاة الاولى) كما اذا زالت أو غربت عليه الشمس وهو نازل ثم أراد الارتحال والنزول بعد الغروب أو بعد الفجر فانه يجمع جمعا حقيقيا (٨٤) على سبيل خلاف الاولى بين الصلاتين بأن

يصل الظهر أو المغرب في وقتها الاختيارى والعصر أو العشاء في وقتها الضرورى المقدم وأما اذا نوى النزول في الاصفراء أو بعد الثالث الاول فانه يصلى الاولى ويخير في الثانية لا يقاعها في ضرورىها على كل حال قدمها أو أخرها وأما قبل الاصفراء أو في الثالث الاول فيؤخرها وجوبا ليقعها في اختيارها (والمريض) أى رخص لمن سيصير مريضا بالاعضاء أو بالحمى النافض أو الدوخة التي تحصل له وقت الثانية (أن يجمع) جمع تقديم بين الصلاتين المشتركة الوقت في وقت الاولى

أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ وَأَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَإِذَا ارْتَحَلَ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْأُولَى جَمَعَ حِينَئِذٍ وَتَمَرِضُ أَنْ يَجْمَعَ إِذَا خَافَ أَنْ يُغْلِبَ عَلَى عَقْلِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ وَعِنْدَ الْغُرُوبِ وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ أَرْفَقَ بِهِ لِبَطْنِهِ وَنَحْوِهِ جَمَعَ وَسَطَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَعِنْدَ غَيْبُوبِهِ الشَّفَقِ وَالْمَغْمَى عَلَيْهِ لَا يَقْضَى مَا خَرَجَ وَقْتُهُ فِي إِغْمَاءِهِ وَيَقْضَى مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا يُدْرِكُ مِنْهُ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ مِنَ الصَّلَوَاتِ

وليس ذلك لمن خافت أن يأتها الحيض في وقت الثانية وفرق بينها وبين من وكذلك خشي الإغماء بأن الشأن أن الحيض يستمر بخلاف الإغماء فان الغالب أن يزول قبل فوات الوقت فلا يسقط الصلاة وانما قدمها مع الاولى احتياطاً (أرفق به) أى بالمريض (لبطن) أى لاسهال بطن (به ونحوه) مما يشق معه القيام لكل صلاة (وسط وقت الظهر) وهو آخر القامة بدليل قوله في المغرب (وعند غيبوبة الشفق) فيكون جمعا صوريا لانه لا ضرورة لا يقاع الثانية قبل وقتها (ويقضى) أى يؤدي (ما أفاق في وقته) ولو بالضرورى (مما يدرك منه ركعة) أى

يسجدتيها بعد اعتبار طهارة الحدث فقط فاذا أفاق وقد بقي من النهار ما يسع خمس ركعات
وجب عليه الظهر والعصر كما أنه اذا جن أو أغشى (٨٥) عليه وقد بقي ما يسع خمس

ركعات سقطت عنه
(الحائض) ومثلها النفساء

(تطهر) أى ينقطع دمها (بعد
طهرها) أى بعد اعتبار طهرها
بالماء (بغير توان) أى تاخير اذا لم

تكن من أهل التيمم والا قدر
لها مقدار التيمم فقط (خمس
ركعات) أى فى حالة الحضر

وأما فى حالة السفر فتلاث
وأما الليلتان فأربع على كل

حال لان التقدير بالمغرب
وهى لا تقصر (وان حاضت)

أى او تقست (لهذا التقدير)
أى لخمس فى النهارية وأربع

فى الليلية (لم تقض الخ) لان
ما به الا دراك به السقوط لكنه

سيد كرا لخلاف فيما اذا
حاضت لا ربع ركعات فى

الليلية (وان حاضت لا ربع
الخ) أى ولم تكن صلت

الظهر والعصر (أو الثلاث
الخ) أى ولم تكن صلت

المغرب والعشاء (قضت

وكذلك الحائض تطهر فاذا بقي من

النهار بعد طهرها بغير توان خمس ركعات

صلت الظهر والعصر وإن كان الباقي من

الليل أربع ركعات صلت المغرب والعشاء

وإن كان من النهار أو من الليل أقل من

ذلك صلت الصلاة الأخيرة وإن

حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت

فى وقته وإن حاضت لا أربع ركعات من

النهار فأقل إلى ركعة أو ثلاث ركعات

من الليل إلى ركعة قضت الصلاة الأولى

فقط واختلاف فى حیضها لا أربع ركعات

من الليل فقليل مثل ذلك وقيل إنها

حاضت فى وقتها فلا تقضيها ومن أيقن

الصلاة الاولى) فيها لا نها أدركتها وهى طاهرة بخلاف الثانية لحیضها فى وقتها لان الوقت اذا

ضاقت اختص بالاخيرة ادراكا وسقوطا (فقليل مثل ذلك) أى مثل ما اذا حاضت لثلاث فى

كونها تقضى الصلاة الاولى فقط بناء على ان التقدير بالاخيرة (وقيل انها حاضت فى وقتها)

بناء على أن التقدير بالأولى لوجوب تقديمها في الفعل وهذا هو المعتمد (وشك) أي ثم شك
لا استحالة مصاحبة الشك وهو التردد بين الأمرين لليقين الذي هو الجزم بالشئ ومراعاة
بالحدث مطلق ناقض فيشمل الشك (٨٦) في السبب وأما توهم الحدث فلا يضر (أعاد) أي

بالوضوء وشك في الحدث ابتداء الوضوء
ومن ذكر من وضوئه شياً مما هو
فريضة منه فإن كان بالقرب أعاد ذلك
وما يليه إن تطاول ذلك أعاده فقط وإن
تعبد ذلك ابتداء الوضوء إن طال ذلك
وإن كان قد صلى في جميع ذلك أعاد
صلاته أبداً ووضوءه وإن ذكر مثل
المضمضة والاستنشاق ومسح الأذنين
فإن كان قريباً فعل ذلك ولم يعد ما بعده
وإن تطاول فعل ذلك لما يستقبل ولم يعد
ما صلى قبل أن يفعل ذلك ومن صلى على
موضع طاهر من حصير وموضع آخر منه

فعل (ذلك) المتروك ولولمة
من فرض بنية أتمام الوضوء
وجوبا (و) أعاد (ما يليه)
استئنا إلى آخر أعضاء
الوضوء لأجل الترتيب وقيل
ندبا (وإن تطاول ذلك) بأن
جف العضو الآخر في
الزمن المعتدل والمكان
المعتدل (أعاده) أي فعل
المتروك فقط (وإن تعمد
ذلك) أي ترك شئ من
قرائض الوضوء (ابتداء
الوضوء) وجوبا (إن طال)
ويؤخذ منه وجوب الفور في
الوضوء وهو لا تيان به في
زمن واحد من غير تفریق
متفاحش مع الذكر والقدرة
(تنبيه) إذا ترك شياً في
الغسل وطال ابتداءه كالوضوء
إن كان عمداً وإن كان نسياناً
أتى به فقط سواء كان عن

قرب أو بعد دون ما بعده لا نه لا ترتيب في الغسل (مثل المضمضة) أي مما هو سنة نجاسة
ولم ينب غيره عنه ولم يؤدي إلى فعل مكره احترازاً عن غسل اليدين للكوعين لأنه ناب عنها
غيرها وعن الاستنثار وتجديد الماء للاذنين لأنه يؤدي إلى إعادة الاستنشاق وتكرار المسح
(فعل ذلك) أي استئنا (ولم يعد ما صلى) أي ما لم يكن الترك عمداً ولا استحباباً له إلا إعادة في

الوقت (فلا شيء عليه) أى لا نه لا يشترط في المكان الا طهارة ما تمسه أعضاؤه فلا يضر مرور الثياب على النجاسة التي بطرف الحصر أو غيره ان كانت جافة (فلا بأس) أى يجوز من غير كراهة ومثل المريض غيره وانما خصه لكونه الغالب عليه ذلك ومن هنا يعلم صحة الصلاة على الفروة التي يباطنها نجاسة اذا كان الشعر طاهرا ساترا للجلد ولوجود كلب أو خنزير (وصلاة المريض) أى الحكم فيها ان كانت (٨٧) فرضاً أنه (ان لم يقدر على القيام)

استقلالا ولا مستنداً بأن حصل له به مشقة شديدة (صلى جالساً) والا فضل أن يجلس متربعاً في موضع القيام (ان قدر على التربع) ثم يغير جلوسه بين السجدين بأن ينصب رجله اليمنى ويجعل بطون أصابعها إلى الارض كافي التشهد (والا فيقدر) أى فيجلس بقدر (طاقته وان لم يقدر على السجود) وهو جالس (فليومى بالركوع والسجود) أى اليهما قلباً بمعنى إلى (ويكون سجوده) أى الإشارة إليه برأسه

نَجَاسَةٌ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْمَرِيضُ إِذَا كَانَ عَلَى فِرَاشٍ تَجَسَّسَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْطُرَ عَلَيْهِ تَوْبًا طَاهِرًا كَثِيفًا وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ صَلَّى جَالِسًا إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّرْبُعِ وَإِلَّا فَيَقْدِرُ طَاقَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ فَلْيُؤْمِمْ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيَكُونَ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْيَمَنِ إِيْمَاءً وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى ظَهْرِهِ فَعَلَّ ذَلِكَ

وظهره أو برأسه فقط (أخفض من ركوعه) أى الإشارة إليه (على جنبه الا يمين) أى ووجهه إلى القبلة وكذلك اذا صلى على اليسر (الا على ظهره) أى فيكون مستلقياً على ظهره ورجلاه إلى القبلة واعلم أن الترتيب بين القيام استقلالا واستناداً واجب وبين القيام استناداً والجلوس استقلالا مندوب وبين الجلوسين واجب كالترتيب بين الجلوس مستنداً وبين الاضطجاع بحالتيه والظهر والترتيب بين هذه الاحوال الثلاثة مندوب وبينها وبين الاضطجاع على البطن واجب والمصلي من اضطجاع يومى برأسه فان عجز أو ما بعينه وحاجبه

فان لم يستطع فبا صبعه والترتيب بين هذه المذكورات واجب كما أفاده الا جهوري (بقدر ما يطبق) أى ولو بنية أفعالها ان كان لا يطبق الا بقاء بطرف أو غيره فيقصد أركانها بقلبه بأن ينوى الاحرام والقراءة والركوع وهكذا فلو كان يقدر على الاتيان ببعض أقوال الصلاة وأفعالها ولو بالتلقين (٨٨) وجب عليه اتحاذ من يلقيه ذلك ولو بأجرة بأن يقوله

ولا يؤخر الصلاة إذا كان في عقله وليصلها بقدر ما يطبق وإن لم يقدر على مس الماء لضرره به أو لأنه لا يجد من يناوله إياه تيمم فإن لم يجد من يناوله تراباً تيمم بالحائط إلى جانبه إن كان طيناً أو عليه طين فإن كان عليه جص أو جير فلا تيمم به والمسافر يأخذه الوقت في طين خضخاض لا يجد أين يصلي فلينزل عن دابته ويصلي فيه قائماً يومئذ بالسجود أخفض من الركوع فإن لم يقدر أن ينزل فيه يصلي

قل كذا وافعل كذا (وان لم يقدر) أى المخاطب بأداء الصلاة (فان لم يجد) لا مفهوم له لجواز التيمم بالحائط للمريض وغيره مع وجود التراب غاية الامر ان التراب أفضل من غيره (ان كان طيناً) أى مبنياً به ولم يخلط بنجس كثير ولا بطاهر غالب كتبن فان لم يكن غالباً بان كان مساوياً أو اقل صح (جص) أى جبس (أو جير فلا تيمم به) أى عليه لدخول الصنعة (والمسافر الخ) لا مفهوم للمسافر ولا للراكب بل المدار على ضيق الوقت الذي هو فيه اختيارياً أو ضرورياً

والخضخاض هو الطين الرقيق ومثله الماء وحده فان المقصود عدم تلطخ ثيابه ولا على بلها (يومئذ الخ) محله ان أخذه الخضخاض لصدره بحيث لا يقدر معه على الركوع والا ركع ورفع وأوماً للسجود وما بعده فقط (فان لم يقدر الخ) أى لخوف غرق لا خشية تلطخ ثياب فانها لا تبيح الصلاة على الدابة وإنما تبيح الا بقاء للارض ومثل خشية الغرق خشية اللصوص أو السباع اذا نزل وان لم يكن في خضخاض فانه يصلي على الدابة

(حيثما توجهت) أى ولو كان احرامه على غير القبلة نعم يندب التوجه للقبلة ابتداء وله ركض دابته وضر بها فى حال الصلاة الا أنه لا يتكلم ولا يلتفت لغير جهة سفره فلوا انحرف لغيرها عامداً بطلت الا أن يكون ذلك الى القبلة فانها الاصل أو كان لضرورة كظنه أنها طريقه أو غابته الدابة فلا شئ عليه (بعد أن توقف) فان لم يمكن وقوفها صلى عليها سائرة وسمى للركوع ان لم يمكنه الركوع والاركع ولا يسجد (٨٩) على السرج بل يومئ الى الارض

بعد حسر عما مته عن جبهته وجوبا كما يفعل الساجد ومن أمكنه أن يصلى على دابته راكعا وساجدا من غير نقص شئ صحت صلاته على المذهب (ومن رغب) بفتح العين المهمة أى خرج من ألقه دم حالة كونه (مع الامام خرج) ممسكا القه من أعلاه ندبا (فغسل الدم ثم بنى) أى ثم بنى ولا يقطع الصلاة استحبابا والافضل للعامة قطعها لانه ربما جهل شروط البناء التي أشار لبعضها بقوله (مالم يتكلم أو يمش على نجاسة) وبقي من الشروط أن

على دابته إلى القبلة وللمسافر أن يتنفل على دابته في سفره حيثما توجهت به إن كان سافرا تقصر فيه الصلاة وليوتر على دابته إن شاء ولا يصلى الفريضة وإن كان مريضا إلا بالأرض إلا أن يكون إن نزل صلى جالسا إماما لمرضه فليصل على الدابة بعد أن توقف له ويستقبل بها القبلة ومن رعى مع الإمام خرج فغسل الدم ثم بنى مالم يتكلم أو يمش على نجاسة ولا يبني على ركعة لم تتم بسجدة فيها

لا يتجاوز ماء قريبا الى غيره وأن لا يستدبر القبلة لغير طلب الماء وأن يسيل الدم أو يقطر والا قتله كما يأتى ومثل المأموم فى ذلك الامام ويندب له أن يستخلف ويصير حكمه حكم المأموم فان لم يستخلف استخلفوا وان شاءوا صلوا أفذاذا فى غير الجمعة وأما فيها فيجب عليهم الاستخلاف وأما التدفقى بنائه قولان مشهوران (ولا يبني على ركعة) أى لا يعتد بها اذا (لم تتم بسجدة فيها) وجلس عقبها أو قام سواء كانت الاولى أو غيرها فلورعى فى السجود

وذهب لغسل الدم وأراد البناء ابتداء القراءة (وليغها) تأكيداً قبله (وليفته باصابعه) أي برؤس أصابع يده اليسرى بأن يلقاه أولاً برأس الخنصر ويفته برأس الإبهام ثم البنصر ثم بالوسطى ثم بالسبابة (إلا أن يسيل أو يقطر) أي بعد القتل بأن غلب عليه فانه يخرج الى غسله ويبنى ان استكمل الشروط والاقطع وابتداء (ولا يبنى في قىء) أي متنجس خرج منه حال الصلاة ولو قليلاً أو طاهر كثير (٩٠) لا قليل خرج غلبة فلا تبطل به (انصرف) أي

وَلْيُغْشَا وَلَا يَنْصَرِفْ لِدَمٍ خَفِيفٍ وَلْيَفْتَلْهُ
بِأَصَابِعِهِ إِلَّا أَنْ يَسِيلَ أَوْ يَقْطُرَ وَلَا يَبْنِي فِي قَيْءٍ
وَلَا حَدَثٍ وَمَنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَلَّمَ
وَانْصَرَفَ وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَ سَلَامِهِ انْصَرَفَ
وَفَسَلَ الدَّمَ ثُمَّ رَجَعَ فَجَلَسَ وَسَلَّمُ وَلِلرَّاعِفِ
أَنْ يَبْنِيَ فِي مَنْزِلِهِ إِذَا يَشَى أَنْ يُدْرِكَ بَقِيَّةَ
صَلَاةِ الْإِمَامِ إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَلَا يَبْنِي إِلَّا
فِي الْجَامِعِ وَيَغْسِلُ قَلِيلَ الدَّمِ مِنَ الثُّوبِ
وَلَا تُعَادُ الصَّلَاةُ إِلَّا مِنْ كَثِيرٍ وَقَلِيلٍ
كُلِّ نَجَاسَةٍ غَيْرِهِ وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ

ما لم يسمع سلام الإمام عن قرب بعد ان جاوز صفاً أو صفين فانه يجلس ويسلم ولا شيء عليه فاذا كان الراعي في تلك الحالة اماماً أو فذاً أو أتى بمقدار السنة من التشهد فانه يسلم والا خرج الإمام لغسل الدم واستخلف ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفذ فيخرج لغسله ويتم مكانه (في منزله) أي مكانه الذي غسل فيه الدم أو في أقرب الأماكن إليه ان لم يمكن الصلاة فيه (إلا في الجمعة) أي اذا كان أدرك مع الإمام ركعة بسجديها أو لم يكن

أدرك معه ذلك وظن ادراك ركعة منها لورجع والاقطع وصلاتها ظهر ألام تكن ودم البلد مصراً والاصلاها الجمعة في جامع آخر ان أمكن (إلا في الجامع) أي الذي صلى فيه وتبطل ان بنى في غيره (و يغسل قليل الدم) أي ندباً اذا كان درهماً بغلياً فقل أي مقدار العلامة التي في ذراع البغل سواء كان دم رعا ف أو غيره كان من جسد الانسان أو وصل إليه من غيره كان في ثوب أو جسد أو بقعة لانه معفو عنه لعموم البلوى به بخلاف غيره من النجاسات (ولا تعاد الخ) أي في الوقت اذا صلى به ناسياً أو أبدأ ان صلى به عامداً (سواء) أي في وجوب

غسل القليل والكثير واعادة الصلاة منها (ودم البراغيث) أى خرؤها (ليس عليه غسله) لا وجوباً ولا ندباً (الا أن يتفاحش) بأن يبلغ حداً يستحى فيه من ظهوره بين الاقران فيندب غسله (باب) أى هذا باب (فى) بيان مواضع (سجود القرآن) والاولى التعبير بسجود التلاوة والسجود سنة على الراجح وقيل مستحب (٩١) ويطالب السجود فى الصلاة

وَدَمُ الْبَرَاغِيثِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ إِلَّا أَنْ يَتَفَاحَشَ

﴿ بَابٌ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ ﴾

وَسُجُودُ الْقُرْآنِ إِحْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً

وَهِيَ الْعَزَائِمُ لَيْسَ فِي الْمَفْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ فِي

الْمَصِّ عِنْدَ قَوْلِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ

وَهُوَ آخِرُهَا فَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ فَإِذَا

سَجَدَ هَا قَامَ فَقَرَأَ مِنْ آلِ ثَالِثٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا

مَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ وَفِي الرَّعْدِ

عِنْدَ قَوْلِهِ وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَفِي

النَّحْلِ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ

مَا يُؤْمَرُونَ وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَخْرُونَ

على القولين خلافاً لمن قصره على القول بالسنية (وهى العزائم) أى الاوامر بمعنى المأمور بالسجود عندها (ليس فى المفصل) وأوله الحجرات فلا سجود فى التى فى النجم والا نشقاق والقلم (فى المص) أى أولها فى سورة الاعراف (عند قوله و يسبحونه الخ) وانما قال (وهو آخرها) وان كان معلوما ليرتب عليه ما بعده فان الركوع الكامل لا يكون الا عقب قراءة واعلم أن تعد قراءة آية السجدة فى الصلاة مكروه عندنا ومع ذللك يسجد لها اذا أتى بها لانه اذا لم يسجد دخل فى الوعيد ولا يكره للمالكى الاقتداء بالشافعى الذى يأتي بها

و يسجد لها معه فلو ترك السجود معه أو مع إمامه المالكى الذى أتى بها وسجد لها فلا شىء عليه وأما اذا ترك الامام السجود لها بعد قراءة تها وأتى به المأموم فانها تبطل فى العمدة والجهل لا السهو (وفى الرعد) أى وثانيها فى الرعد (وظلالهم الخ) فانها بعد قوله «ولله يسجد من فى السموات والارض طوعاً وكرهاً» يخافون ربهم أى عذابه (من فوقهم) أو ان الفوقية فوقية قهر

وأما في آخرها فلا سجود
 خلا فالشافعي (وفي الهدد)
 أي سورة النمل (وقيل الخ)
 ضعيف فان قوله «فنفرتنا
 له ذلك» كالجزاء على السجود
 فيقدم السجود عليه (ولا
 يسجد السجدة الخ) لانه
 يشترط لها ما يشترط لسائر
 الصلوات من الطهارتين
 وستر العورة واستقبال
 القبلة فان لم يكن مستوفى
 الشروط أو كان في وقت نهى
 لا تحل فيه النافلة فهل يجاوز
 الآية أو موضع السجود منها
 كيشاء في الحج تأويلان
 (و يكبرها) أي استأنا و قيل
 استحبابا في الخفض والرفع
 في صلاة أو غيرها ولا يشهد
 لها (ولا يسلم منها) أي يكره
 (من قرأها في الفريضة) أي
 ولو كانت في وقت نهى لانها
 تابعة للفريضة و بعضهم
 قيد ذلك بما اذا لم يعتمد
 الايتان بآية السجدة

لِلْأَذْقَانِ يَسْكُونُ وَيَزِيدُهُمْ حُشُوعًا وَفِي
 مَرِّمَ إِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا
 سُجَّدًا وَبُكِيًّا وَفِي الْحَجِّ أُولَئِكَ وَمَنْ يُنِ
 اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ
 وَفِي الْفُرْقَانِ أَنْسَجِدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ
 نُفُورًا وَفِي الْهَٰدِيَةِ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ
 الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَفِي آلم تَنْزِيلُ سُبْحًا بِحَمْدِ
 رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ وَفِي ص فَاسْتَغْفِرَ
 رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ وَقِيلَ عِنْدَ قَوْلِهِ
 أَزُلْفَىٰ وَحُسْنُ مَآبٍ وَفِي حَم تَنْزِيلُ وَاسْجُدُوا
 لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ لِآيَاتِهِ تَعْبُدُونَ
 وَلَا يَسْجُدُ الْبَجْدَةُ فِي التَّلَاوَةِ إِلَّا عَلَى
 وَضُوءٍ وَبُكْبَرُ لَهَا وَلَا يُسَلِّمُ مِنْهَا وَفِي
 التَّكْوِيْنِ فِي الرَّفْعِ مِنْهَا سَعَةٌ وَإِنْ كَبُرَ فَهُوَ
 أَحَبُّ إِلَيْنَا وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا فِي الْفَرِيضَةِ

(ما لم يسفر) أى والا فيكره فعلها في الاسفار والا صفرار ويحرم عند طلوع الشمس وغروبها (تنبيه) كما يطلب من التالى السجود يطلب من قاصد الاسماع ولو لم يسجد التالى ان كان متوضأ وكان التالى صالحا للامامة بأن كان ذكرأ بالغأ عقلا متوضأ ولم يجلس لسمع الناس حسن صوته فلا يسجد من سمع امرأة ولا صبيا ولا جنونا ولا غير متوضأ ولا من جلس لسمع الناس حسن صوته والمعلم والمتعلم (٩٣) اللذان يتكرر عليهما محل

وَالنَّافِلَةَ وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا بَعْدَ الصُّبْحِ
مَا لَمْ يُسْفَرْ وَبَعْدَ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفَرْ الشَّمْسُ

(باب في صلاة السفر)

وَمَنْ سَافَرَ مَسَافَةً أَرْبَعَةَ بُرُودٍ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ
وَأَرْبَعُونَ مِيلًا فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ
فِي صَلَاتَيْهَا رَكْعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ فَلَا يَقْصُرُهَا
وَلَا يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ بُيُوتَ الْمِصْرِ وَتَصِيرَ
خَلْفَهُ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا يَحْدِثُهُ مِنْهَا شَيْءٌ
مِمَّا لَا يُتِمُّ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا أَوْ يَقَارِبَهَا أَقْلًا

السجود يسجدان أول مرة ان توفرت فيهما الشروط (باب) أى هذا باب (في) حكم (صلاة السفر) وسببها وغير ذلك وحكمها السنية وسببها السفر المباح أى المأذون فيه اذا كان (مسافة) أربعة برد) بضم الموحدة والراء جمع يريد وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل الف ذراع والذراع من المرفق الى آخر الاصابع وحسب المسافة بالزمان سفر يوم وليلة يسير الجمال المشقة المعتاد من الاحمال ولو قطعها هو في أقل من ذلك بنحو طيران لان

النظر للمسافة (أن يقصر) بفتح التحتية وضم الصاد المهمة واذا اقتدى بمقيم مسافر فكل على حكمه وأما ان اقتدى مسافر بمقيم فانه يتبعه ولو حكما بأن يحرم بما أحرم به الإمام وأما ان نوى القصر فان صلاته تبطل ان أدرك معه ركعة والا صحت ويصلي ركعتين (الا المغرب) ومثلها الصبح للاجماع على أنها لا يقصر ان (بيوت المصير) أى وبساتينها المجاورة لها اذا كانت تسكن ولو في بعض الاحيان ومثل البساتين القرية المجاورة لها اذا ارتفق اهل كل جهة باهل الاخرى فانهما في حكم البلد الواحد (اليها) أى الى البيوت أو البساتين التى ابتدأ منها (أو يقاربها) اشارة

لقول ثان وهو ضعيف (أو ما يصلي فيه عشرين صلاة) اشارة لقول الثاني فمن دخل قبل فجر يوم ونوى الخروج بعد غروب الرابع فانه يقصر لانه لم يقم مدة عشرين صلاة وإنما الإقامة القاطعة لحكم السفر أن يقم الى عشاء الرابع (حتى يظعن) بالظاء المشالة أى يرتحل ومفهوم قوله نوى انه ان لم ينو الإقامة (٩٤) يقصروا ان طالّت المدة ما لم تكن العادة الإقامة

مِنَ الْمِيلِ وَإِنْ نَوَى الْمُسَافِرُ إِقَامَةً أَرْبَعَةَ
أَيَّامٍ يَتَوَضَّعُ أَوْ مَا يُصَلِّي فِيهِ عِشْرِينَ صَلَاةً
أَتَمَّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَظْعَنَ مِنْ مَكَانِهِ ذَلِكَ
وَمَنْ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَقَدْ
بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ قَدْرُ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ صَلَّاهُمَا
سَفَرِيَّتَيْنِ فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُ مَا يُصَلِّي فِيهِ
رَكَعَتَيْنِ أَوْ رَكَعَةٍ صَلَّى الظُّهْرَ حَضْرِيَّةً
وَالْعَصْرَ سَفَرِيَّةً وَلَوْ دَخَلَ لَخَمْسِ رَكَعَاتٍ
نَاسِيًا لَهَا صَلَاتُهَا حَضْرِيَّتَيْنِ فَإِنْ كَانَ
بِقَدْرِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فَأَقْلَّ إِلَى رَكَعَةٍ
صَلَّى الظُّهْرَ سَفَرِيَّةً وَالْعَصْرَ حَضْرِيَّةً وَإِنْ

أربعة أيام صحاح كعادة الحج
اذا نزل العقبة فانه يتم حينئذ
وان لم ينو الإقامة وقد علم أن
الانتمام يكفى فيه مجردنية
الإقامة بخلاف القصر فلا بد
فيه من النية ومجاورة البيوت
والبساتين المسكونة (سفريتين)
أى لكونه مسافراً في وقتها
لانه يقدر للظهر ركعتان وتبقى
ركعة للعصر ورجح بعضهم
أنه لا يقدر لهما طهر لافى
الخروج ولا فى الحجى، وقال
بعضهم يقدر فيهما (والعصر
سفريّة) أى لانه سافر فى
وقتها ويبدأ بالظهر على
الراجح لوجوب الترتيب
ويعصليها حضرية لكونها

ترتبت فى ذمته كذلك (ولو دخل) أى من سفره (ناسياً لهما) قدم

لا مفهوم له بل مثله العامد فيصليهما حضريتين لدخوله فى وقتها لانه يدرك الظهر
بأربع وتبقى واحدة للعصر بخلاف ما اذا كان (بقدر أربع ركعات) فانه يصلى الظهر
سفريّة لترتيبها فى ذمته كذلك ويصلى العصر حضريّة

(والعشاء حضرة) أى لانه قدم وقد بقى ما يسع ركعة والوقت متى ضاق اختص بالاخيرة والمغرب لا يختلف حكمها في السفر ولا في الحضر ومع ذلك يقدمها في الاداء (صلاة الجمعة) اضافتها للبيان أى صلاة هي الجمعة بضم الميم على الاشهر مشتقة من الجمع للاجتماع فيها (فريضة) وبالأولى ما سعى اليه فلا يجوز التخلف (٩٥) عنها الا لميسر شرعا كمرض

أو تمر يض قريب أو من يخشى عليه الضيعة وان أجنبيا أو خوف على مال أو نفس أو مطر شدداً أو وحل كثير أو نحو ذلك (وذلك) أى وجوب السعى يكون (عند جلوس الامام على المنبر) فيخرج من عهدة الواجب اذا أدرك مع الامام ركعة وحل ذلك اذا علم حضور من تعتد به الجمعة لسماع الخطبة من أولها والاوجب عليه أن يسعى بحيث يدرك سماع الخطبتين سواء قربت داره أو بعدت وجملة (وأخذ المؤذنون) حالية (والسنة) أى الطريقة (المتقدمة أن يصعدوا) أى المؤذنون (أي حينئذ) أى حين جلوس

قَدِمَ فِي لَيْلٍ وَقَدْ بَقِيَ لِلْفَجْرِ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرَ
وَلَمْ يَكُنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ صَلَّى الْمَغْرِبَ
ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ حَضْرِيَّةً وَلَوْ خَرَجَ وَقَدْ بَقِيَ
مِنَ اللَّيْلِ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرَ صَلَّى الْمَغْرِبَ
ثُمَّ صَلَّى الْعِشَاءَ سَفَرِيَّةً

(باب في صلاة الجمعة)

وَالسَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ وَذَلِكَ عِنْدَ
جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ وَأُخَذَ الْمُؤَذِّنُونَ
فِي الْأَذَانِ وَالسُّنَّةُ الْمَتَّقِمَةُ أَنْ يَصْعَدُوا
حِينَئِذٍ عَلَى الْمَنَارِ فَيُؤَذِّنُونَ وَيَحْرَمُ حِينَئِذٍ
الْبَيْعُ وَكُلُّ مَا يَشْغَلُ عَنِ السَّعْيِ إِلَيْهَا وَهَذَا

الامام على المنبر (على المنار) المراد به موضع التأذين وهو باب المسجد فانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم منار (حينئذ) أى حين ابتداء الاذان الذي بين يدي الامام و يفسخ (البيع) ان وقع بين اثنين تلزمهما أو أحدهما الجمعة فان فات فالقيمة حين قبضه (يشغل) بفتح التحتية والغين المعجمة أى يلهى (عن السعى) كالاكل والخياطة

(الثاني) أى فى الاحداث وهو ما يفعل أولاً على المنار فهو أول فى الفعل وثان فى المشروعية (أحدثه بنو أمية) يعنى عثمان بن عفان رضى الله عنه فانه أول أمرائهم ولو صرح به لكان أولى لانه أمس فى الاقتداء به وانما أحدثه ليتنبه الناس للصلاة ويقوموا من الاسواق وقد حول هشام الاذان الثانى فى الفعل بين يديه بعد أن كان على باب المسجد (تجب بالمصر) المراد به ما يع القرية. والمراد بالجماعة من (٩٦) يمكنهم الإقامة بقريتهم صيفا وشتاء وان لم يحضر

منهم الا اثناعشر غير الامام يسمعون الخطبة ويستمررون الى سلام الامام بشرط أن يكونوا أحراراً بالغين (والخطبة) أى الأولى والثانية ويشترط اشغالها على تحذير وتبشير ولو من محض قرآن وأما البدء بالحمد والصلاة على النبي فمستحب والترضى على الصحابة بدعة حسنة ويلحق به الدعاء للسلطان (ويتوكأ) أى ندبا (ويجلس فى أولها وفى وسطها) على سبيل السنية فيها واختلف فى القيام لها فقليل

الاذان الثانى أحدثه بنو أمية والجمعة تجب بالمصر والجماعة والخطبة فيها واجبة قبل الصلاة ويتوكأ الامام على قوس أو عصا ويجلس فى أولها وفى وسطها وتقام الصلاة عند فراغها ويصلى الامام ركعتين يجهر فيهما بالقراءة يقرأ فى الأولى بالجمعة ونحوها وفى الثانية بهل أتاك حديث العاشية ونحوها ويجب السعى إليها على من فى المصر ومن على ثلاثة أميال منه فأقل ولا تجب

واجب وعليه الاكثر وقيل سنة (ويصلى الامام الخ) ولا بد فيها من نية الامامة وأول على وقتها من الزوال بأن يوقع الخطبة بعده ثم يصليها فان قدمها على الخطبة أعادها بعدها وجوبا وينتهى وقتها بالغروب أى الى أن يبقى بعد فعلها مقدار ركعة للعصر على الراجح (يجهر فيها) أى على سبيل السنية (يقرأ فى الأولى الخ) أى على سبيل الندب (من فى المصر) أى ولو زاد ما بينه وبين الجامع على ثلاثة أميال (ومن على ثلاثة أميال منه) أى من المصر والمعتمد اعتبار ذلك من أقرب مسجد اليه (فأقل) يشعر بأنه ان زاد عن الثلاثة أميال لا يجب عليه السعى

والمعتمد أن هذا أقرب فيجب عليه أن زاد عن ذلك يسير كثلث ميل ومع كونها تجب عليه لا يحسب من الاثنى عشر الذين تنعقد بهم لأن شرطهم الاستيطان (على مسافر) أى ولو لم يكن سفر قصر بان أتى من محل خارج عن بلد الجمعة بأكثر من كفر سخ فلا تصح خطبته (أهل منى) أى الحجاج الذين بها لا أهلها المتوطنين بها (فليصلها) أى ونجزي عن الظهر ويستحب للعبد حضورها أن أذن السيد وأما المرأة فلا فضل لها الصلاة في بيتها لكن لو صلتها أجزأتها عن الظهر وكذلك لو حضرها المسافر (٩٧) وصلها معهم (ولا تخرج

الخ) أى يحرم عليها الخروج ويكره للمتجالة (وينصت) بالبناء للمفعول أى يجب الانصات (للإمام) أى السكوت (في) حال (خطبته) وإن لم يسمعها بأن كان في عجز المسجد مثلاً ولا يجوز له أن يشمت عاظساً ولا يرد سلاماً ولا يحصب من تكلم ولا يسير إليه وأما التأمين والتعوذ عند سببه والصلاة على النبي عند ذكره فلا بأس بذلك بل يندب أن كان سرا (ويستقبله

على مسافر ولا على أهل منى ولا على عبد ولا امرأة ولا صبي وإن حضرها عبد أو امرأة فليصلها وتكون النساء خائف صفوف الرجال ولا يخرج إليها الشاب وينصت للإمام في خطبته ويستقبله الناس والغسل لها واجب والتهجير حسن وليس ذلك في أول النهار وليتطيب لها ويلبس أحسن ثيابه وأحب إلينا أن

(٧ - رسالة الناس) أى ندبا بوجوههم ولو في الصف الأول (واجب) أى سنة مؤكدة وهو لها اليوم بخلاف غسل العيد وصفته كغسل الجنابة ويشترط اتصاله بالروح للجمعة ولا يضر الفصل اليسير ولا الأكل لشدة جوع ولا النوم غلبة (والتهجير) أى التبكير (حسن) أى مستحب (وليس ذلك في أول النهار) بل في الساعة التي يعقبها الزوال وهي المقسمة في حديث من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكانما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة الخ فهي ساعات زمانية لا فلكية (وليتطيب) أى يستعمل (لها) الطيب ندبا من محضرها من الرجال (ويلبس) أى ندبا (أحسن ثيابه) والأحسن في الشرع البياض ولو عتق في الجمعة (وأحب إلينا) أى إلى المالكية (أن

ينصرف بعد فراغها) أى و بعد الفراغ مما يتصل بها من التسبيح (ولا يتنفل في المسجد) أى يكره وتستمر الكراهة حتى ينصرف من المسجد (وليتنفل ان شاء قبلها) أى ان ذلك غير واجب فلا ينافى أنه مندوب وهذا ما لم يصعد الا امام المنبر والاحرم النفل حينئذ وقطع ان ابتدأه (ولا يفعل ذلك) أى التنفل قبلها (الامام) أى عند ارادته الخطبة بدليل قوله (وليرق المنبر كما يدخل) أى وقت دخوله (٩٨) ان دخل بعد الزوال مر يد الخطبة وأما قبله أو

يَتَصَرَّفُ بَعْدَ فَرَاحِهَا وَلَا يَتَنَفَّلُ فِي الْمَسْجِدِ
وَلْيَتَنَفَّلْ إِنْ شَاءَ قَبْلَهَا وَلَا يَفْعَلْ
ذَلِكَ الْإِمَامُ وَلْيَرِقَ الْمِنْبَرَ كَمَا يَدْخُلُ

﴿ بَابٌ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ ﴾

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ فِي السَّفَرِ إِذَا خَافُوا الْعَدُوَّ
أَنْ يَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ وَيَدْعَ طَائِفَةَ
مُوَاجَهَةِ الْعَدُوِّ فَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ رَكْعَةً
ثُمَّ يَثْبُتُ قَائِمًا وَيُصَلُّونَ لَا تُقْسِمُ رَكْعَةً ثُمَّ
يُسَلِّمُونَ فَيَقِفُونَ مَكَانَ أَصْحَابِهِمْ ثُمَّ يَأْتِي

بعده ولم يرد الخطبة بأن انتظر حضور الجماعة فانه يستحب له أن يتنفل (باب) أى هذا باب (فى) صفة (صلاة الخوف) وهى رخصة لصدق الرخصة عليها وهى المشروع لعذر مع قيام المحرم لولا العذر ككل الميتة لعذر الاضطرار مع قيام المحرم وهو الخبث فى الميتة والعذر هنا الخوف مع قيام المحرم وهو تغيير هيئة الصلاة الشرعية لولا العذر (أن) يتقدم الامام) أى بعد أن يعلم الناس كيفية الصلاة خوفا من التخليط لعدم

الفهم لها (و يدع) أى يترك (طائفة) فى (مواجهة العدو) تقدر على اصحابهم مقاومة وان لم تكن النصف و يفعل ذلك وان كان العدو فى جهة القبلة خلافا لمن قال اذا كان فى جهة القبلة يصلى بالكل ولا يقسمهم لنظرهم له فان لم تقدر الطائفة على مقاومة العدو سواء كانت نصفاً أو أكثر فلا يصلى بهم صلاة الخوف و يشترط أيضاً أن يكون القتال ما ذوقا فيه والا فلا تشرع فى الخروج على الامام العدل (فيصلى الامام الخ) المقام للاضمار وأظهر للايضاح والا فلو قال فيصلى بها لكان أنسب بالمقام (ثم يثبت قائماً) أى

وتتبعه الطائفة الاولى الى ان يستقل ثم يصلون (٩٩) ويخير في حال قيامه الذي ينتظر

فيه بحجى الطائفة الثانية
بين الدعاء والقراءة
والسكوت (في صلاة
الفرائض كلها) أى حتى
الجمعة (ولكل صلاة) أى
مما تقدم في السفر والحضر
(وحدانا) أى فرادى
(بقدر طاقتهم) فان
أطاقوا الركوع والسجود
فعلوا والا صلوا ايماء
(مشاة أو ركبانا) على
الخيول أو غيرها (ماشين)
على المهلة (أو ساعين) أى
مسرعين ويجوز حينئذ
الركض والضرب والرمى
بالنبل وتحذير غيره ممن
يرده وتشجيعه على قتله
وهكذا مما يوهن العدو في
حال التحام الحرب ولا
اعادة عليهم اذا أمنوا
(العيدين) أى الفطر والاضحى
وسمى العيد عيداً تفاؤلاً
بعوده على من أدركه (أيام
منى) أى عقب الصلوات
كما يأتى (وصلاة العيدين)

أصبحهم فيحرمون بخلف الإمام فيصلى
بهم الركعة الثانية ثم يتشهد ويسلم ثم
يقضون الركعة التى فاتتهم وينصرفون
هكذا يفعل في صلاة الفرائض كلها
إلا المغرب فإنه يصلى بالطائفة الاولى
ركعتين وبالثانية ركعة وإن صلى بهم
في الحضر لشدة خوف صلى في الظهر
والعصر والعشاء بكل طائفة ركعتين
ولكل صلاة أذان وإقامة وإذا اشتد
الخوف عن ذلك صلوا أو حداً نأخذ من طاقتهم
مشاة أو ركبانا ماشين أو ساعين
مستقبلي القبلة وغير مستقبليها

(باب في صلاة العيدين والتكبير)

(أيام منى)

وصلاة العيدين سنة واجبة يخرج

فى كل منهما (سنة) عينية (واجبة) أى مؤكدة وهما مستويان وتندب فى حق من لم يجب



عليه الجمعة كالعبد والصبي والمسافر ومن فاتته صلاة العيد مع الإمام ندب له فعلها وحده
إلى الزوال (ضحوة) أى بعد طلوع الشمس (بقدر ما اذا وصل حانت) أى حلت (الصلاة)
أى النافلة وذلك بعد أن ترتفع الشمس قدر ربح من رماح العرب وهو اثنا عشر شبراً بحسب
ما يرى للناظر فلو صليت قبل ذلك صحت مع الكراهة والاولى ايقاعها بالمصلي لغير من بمكة
وأما هم فايقاعها بالمسجد الحرام أفضل لهم لان مشاهدة الكعبة عبادة ويستحب المشي في
الذهاب الا أن يشق لا في الرجوع (١٠٠) لا تقضاء العبادة ويستحب الفطر قبل

الخروج في عيد الفطر
وتأخيرها في الاضحية (وليس
فيها الخ) أى يكره ذلك ويكره
أيضاً على المشهور أن يقال
الصلاة جامعة ومقابلها يقول
لا يكره ذلك (وسبح) أى في
الاولى (والشمس وضحاها)
أى في الثانية ندباً (ونحوها)
من قصار المفصل (سبعا)
وكل تكبيرة سنة مؤكدة
فيسجد الا امام والمنفرد للسهو
عن واحدة منها وأما المأموم
فلا شيء عليه في ترك السنن
ولو عمد أحيث أتى بها الا امام
أو سجد لتركها سهواً وتبعه

لها الإمام والناس ضحوة بقدر ما إذا
وصل حانت الصلاة وليس فيها أذان ولا
إقامة فيصلى بهم ركعتين يقرأ فيهما جزءاً
بآم القرآن وسبح اسم ربك الأعلى
والشمس وضحاها ونحوهما ويكبر في
الاولى سبعمائة قبل القراءة يعد فيها تكبيرة
الإحرام وفي الثانية خمس تكبيرات لا
يعد فيها تكبيرة القيام وفي كل ركعة
سجدتان ثم يتشهد ويسلم ثم يرقى المنبر

المأموم ولا يرفع يديه في شيء من التكبير الا في تكبيرة الإحرام واذا زاد الا امام عن ونحط
العدد المذكور لم يتبع ولو كان مذهبه (قبل القراءة) أى يسن كونه قبلها فلو نسيه رجع ما لم يضع
يديه على ركبتيه ويكبره ويعيد القراءة على الاصح ويسجد بعد السلام فلو لم يعد القراءة فلا
بطلان وأما ان وضع يديه على ركبتيه فلا يرجع ويسجد قبل السلام ومن أتى والا امام يقرأ
فانه يكبر على المشهور لخفة الامر خلافاً لمن قال لا يكبر لانه يصير قاضياً في صلب الامام وكذا
اذا أدركه في بعض التكبير فانه يكمل ما بقى (سجدتان) بالرفع وروى بالنصب على تقدير

يسجد سجدتين (وينحطب) أى ندبا خطبتين كالجمعة غير أنه يستحب أن يبتدئهما بالتكبير
(ويجلس الخ) أى على سبيل الندب وكل من الجلوس الاول والوسط بقدر الجلوس بين
السجدتين وكون الخطبة بعد الصلاة مستحب فلو بدأ (١٠١) بالخطبة أعادها ندبا وينبغي

أن تكون مشتملة على
ما يتعلق بصدقة الفطر في عيد
الفطر وعلى ما يتعلق بالضحية
في عيد الاضحى بان يبين من
يطلب بهما والمقدار الجزئ
فيهما ونحو ذلك (ثم ينصرف)
أى لان التنفل بعدها وقبلها
مكروه ان كان ذلك في
الصحراء واما في المسجد فلا
كراهة اذا جاء وقت حل النافلة
و ينتهى وقت صلاة العيد
بالزوال (فيذبحون) أى أو
ينحرون (بعده) فان لم يكن له
ضحية ذبحوا بعد تحرى مقدار
ذبحه أن لو ذبح بعد الصلاة
(وليدكر) أى يكبر (الله)
لكونه صلى الله عليه وسلم
كان يخرج يوم الفطر والاضحى
رافعا صوته بالتكبير حتى يأتى
المصلي (ويكبرون) أى

وَيَخْطُبُ وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِ خُطْبَتِهِ وَوَسَطِهَا
ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ
طَرِيقٍ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّتِي أَتَى مِنْهَا وَالنَّاسُ
كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِي الْأَضْحَى خَرَجَ
بِأُضْحِيَّتِهِ إِلَى الْمُصَلِّي فَذَبَحَهَا أَوْ نَحَرَهَا
لِيَعْلَمَ ذَلِكَ النَّاسُ فَيَذْبَحُونَا بَعْدَهُ وَلْيَذْكُرِ
اللَّهُ فِي خُرُوجِهِ مِنْ يَتِيَّتِهِ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى
جَهْرًا حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلِّيَ الْإِمَامُ وَالنَّاسُ
كَذَلِكَ فَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ لِلصَّلَاةِ قَطَعُوا
ذَلِكَ وَيَكْبُرُونَ بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ
وَيَنْصَتُونَ لَهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ
أَيَّامُ النَّحْرِ فَلْيُكَبِّرِ النَّاسُ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ

السامعون للخطبة ويندب الاسرار به (وينصتون) أى ندبا فلا يحرم الكلام في وقتها كالجمعة
يل يكره (فان كانت) أى حضرت (أيام) بالرفع على أن كان تامة وبالنصب على معنى فان كانت
الايام أيام النحر (فليكبر الناس) على سبيل الاستحباب (دبر) أى عقب (الصلوات)

مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ
 الصُّبْحِ مِنَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْهُ وَهُوَ آخِرُ
 أَيَّامِ مَنِيِّ يُكَبَّرُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ يَقْطَعُ
 وَالتَّكْبِيرُ دُبُرَ الصَّلَاةِ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ
 أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَإِنْ جُمِعَ مَعَ التَّكْبِيرِ
 تَهْلِيلًا وَتَحْنِيدًا فَحَسَنٌ يَقُولُ إِنْ شَاءَ ذَلِكَ
 اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
 أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَقَدْ رَوَى
 عَنْ مَالِكٍ هَذَا وَالْأَوَّلُ وَالْكُلُّ وَاسِعٌ
 وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ النَّحْرِ الثَّلَاثَةُ
 وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ مَنِيِّ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ
 أَيَّامٌ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَالْغُسْلِ لِلْعِيدَيْنِ حَسَنٌ
 وَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ وَيُسْتَحَبُّ فِيهِمَا الطَّيِّبُ
 وَالْحَسَنُ مِنَ الثِّيَابِ

﴿بَابٌ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ﴾

المفروضة الحاضرة (إلى
 صلاة الصبح) بإدخال
 الغاية كما أوضح ذلك بقوله
 (يكرر إذا صلى الصبح ثم
 يقطع) (واسع) أي مأذون
 فيه (المعلومات) أي في قوله
 تعالى «وذكروا اسم الله
 في أيام معلومات» أي للذبح
 والنحر (المعدودات) أي
 للرمي في قوله تعالى «واذكروا
 الله في أيام معدودات»
 (بعد يوم النحر) أي فهو
 معلوم غير معدود ورابعه
 معدود غير معلوم (حسن)
 أي مستحب على
 الراجح ولذا قال (وليس
 بإلزام) أي لزوم السنن
 المؤكدة (والحسن) أي
 ويستحب لبس الحسن
 (من الثياب) وهو الجديد
 ولو غير أبيض (باب) أي
 هذا باب (في) بيان حكم
 (صلاة الخسوف)

وصفتها

وصلاة

(سنة واجبة) أى مؤكدة على الاعيان ونحاطب به الصبيان رجاء قبول دعائهم. وأما صلاة خسوف القمر فستحبة على الراجح واعلم أن (١٠٣) الخسوف والكسوف مترادفان

على المشهور وقيل الكسوف أولى بالشمس والخسوف أولى بالقمر (إذا خسفت الشمس) أى كلها أو بعضها بشرط أن لا يقل إلّا ذهب جدا والا كان كعدم ووقت صلاتها من حل النافلة للزوال فلا تصلى بعده (نحو ذلك) أى نحو قراءة البقرة في التقدير ويذكر الله في تلك المدة ولا يدعو ولا يقرأ (وفي الطبعة الأولى أو يدعو وهو تحريف) ثم يقرأ دون قراءته الأولى أى بعد أن يقرأ الفاتحة على المشهور لا نه قيام بعقبه ركوع ثان والحاصل أن كل ركعة بركوعين وقيامين وحكم الركوع الأول والقيام الأول السنية فيهما فمن صلاها بركوع واحد وقيام واحد

وصلاة الخسوف سنة واجبة إذا خسفت الشمس خرج الإمام إلى المسجد فافتتح الصلاة بالناس بغير أذان ولا إقامة ثم قرأ قراءة طويلة سراً بنحو سورة البقرة ثم يركع ركوعاً طويلاً نحو ذلك ثم يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ دون قراءته الأولى ثم يركع نحو قراءته الثانية ثم يرفع رأسه يقول سمع الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يقوم فيقرأ دون قراءته التي تلي ذلك ثم يركع نحو قراءته ثم يرفع كما ذكرنا ثم يقرأ دون قراءته هذه ثم يركع نحو ذلك ثم يرفع كما ذكرنا

يسجد قبل السلام فإن كان ساهياً وجرى على الخلاف في ترك السنة عمداً أن كان عامداً وحينئذ فتدرك الركعة بالركوع الثاني (ثم يرفع كما ذكرنا) أى قائلا سمع الله لمن حمده

(ثم يسجد كما ذكرنا) يعني سجدتين تامتين بطول فيهما وتكون الثانية أقصر من الأولى والتطويل في جميع ذلك مندوب (ولمن شاء) خبر مقدم وقوله (أن يفعل) مبتدأ مؤخر وقوله أن يصلي معمول لقوله شاء وقوله (١٠٤) مثل ذلك حال أي والفعل على هذه الحالة جائز

ثُمَّ يَسْجُدُ كَمَا ذَكَرْنَا ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ
وَلِمَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ مِثْلَ ذَلِكَ
أَنْ يَفْعَلَ وَلَيْسَ فِي صَلَاةِ خُسُوفِ الْقَمَرِ
جَمَاعَةٌ وَلَيُصَلِّي النَّاسُ عِنْدَ ذَلِكَ أَفْذَاذًا
وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا جَهْرًا كَسَائِرِ رُكُوعِ
النَّوَافِلِ وَلَيْسَ فِي إِثْرِ صَلَاةِ خُسُوفِ الشَّمْسِ
خُطْبَةٌ مُرْتَبَةٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْظَ النَّاسُ
وَيَذَكَّرَهُمْ

(بَابُ فِي صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ)

وَصَلَاةُ الْإِسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ تُقَامُ يُخْرَجُ لَهَا
الْإِمَامُ كَمَا يُخْرَجُ لِلْعِيدَيْنِ ضَحْوَةً فَيُصَلِّي

لمن شاء الصلاة في بيته منفردا ولكن الجماعة أفضل (وليس الخ) أي فالجماعة فيها مكروهة (والقراءة فيها جهرا) أي تكون نجها أو وقتها الليل كله فتصلي ركعتين ركعتين حتى ينجلي وأصل الندب يحصل بركعتين (وليس في أثر) أي عقب أي ولا قبلها أيضا (أن يعظ الناس) أي على غير هيئة الخطبة من جلوس في أولها ووسطها بل يخاطبهم دفعة واحدة بكلام يعظمهم به ليقلعوا عن الذنوب التي هي سبب لظهور الآيات التي يخوف الله بها عباده (ويذكرهم) عما حصل للماضين قبلهم من حلول العذاب بهم بسبب ما اجتروا من السيئات ونحو ذلك مما يوجب الرجوع

إلى الله والتباعد عن المخالفات (باب) أي هذا باب (في) حكم (صلاة الاستسقاء) بالناس وصفتها والاستسقاء طلب السقي من الله لا حباس مطر أو تخلف نهر (سنة تقام) أي تفعل وهي من السنن العينية المؤكدة (الامام) أي والناس كما صرح به في رواية ويخرج لها الصبيان على سبيل الندب رجاء قبول استغاثتهم (ضحوة) بيان لوجه الشبه وينتهي وقتها بالزوال

(وركة واحدة) أى ركوع واحد وأكّد (١٠٥) ذلك لئلا يتوهم أنها بركوعين

كصلاة الخسوف (ثم يستقبل الناس) أى ندبا ويندب أن يبدأ الخطبة بالاستغفار والمشهور أنها بعد الصلاة كالعيدين ويستحب الجلوس فى أولها ووسطها (فحول رداءه) أى تهاؤلا بأن الله تعالى حول حاكمهم الى أحسن حال (ولا يقلب ذلك) أى لا يجعل الحاشية السفلى من فوق والعليا من أسفل (وليفعل الناس مثله) أى مثل الامام وهذا اذا كانت عادتهم لبس الاردية وأما اذا كان عليهم برانس مثلا فلا تحويل (والخفض) أى وتكبيرة الخفض للركوع والسجود (والرفع) منهما (باب ما) أى هذا باب بيان الذى يفعل

بالمحتضر) بفتح الضاد المعجمة

أى الذى حضره الموت

(وفى) بيان (غسل الميت وكفنه) بفتح الفاء ما يكفن به و يكونها أى ادراجه فى الكفن

بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ يَقْرَأُ
يَسْبِّحُ اِنَّهُمْ رَبُّكَ اَلَا عَلَى وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا
وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَانِ وَرَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ
وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ
فَيَجْلِسُ جُلُوسَةً فَإِذَا اطْمَأَنَّ النَّاسُ قَامَ
مُتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا فَخَطَبَ ثُمَّ جَلَسَ
ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ فَإِذَا فَرَغَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ
فَحَوَّلَ رِداءَهُ يُجْعَلُ مَا عَلَى مَنْكِبِهِ الْاَيْمَنِ
عَلَى الْاَيْسَرِ وَمَا عَلَى الْاَيْسَرِ عَلَى الْاَيْمَنِ
وَلَا يَقْلِبُ ذَلِكَ وَلِيَفْعَلَ النَّاسُ مِثْلَهُ وَهُوَ
قَائِمٌ وَهُمْ قُعُودٌ ثُمَّ يَدْعُو كَذَلِكَ ثُمَّ
يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرِفُونَ وَلَا يُكَبِّرُ فِيهَا وَلَا
فِي الْخُسُوفِ غَيْرَ تَكْبِيرَةٍ الْاِحْرَامِ
وَالْخَفَضِ وَالرَّفْعِ وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا إِقَامَةَ

(باب ما يفعل بالمحتضر وفى غسل الميت)

(وتحنيطه) أى تطيبه بنحو مسك وكافور أى فى بيان حكم ذلك وصفته. واعلم أن المصنف قد ترجم لجملة ولم يذكره فى الباب ولعله اكتفى بذكر الدفن لأنه يتضمن الحمل (ويستحب الخ) هذا بيان لما يفعل بالمحتصر وينبغى أن يكون الاستقبال عند شخص بصره واليأس من حياته بأن يجعل على جنبه الايمن ووجهه الى القبلة اذا أمكن فان لم يمكن فعلي ظهره ورجلاه الى القبلة (واغماضه) أى ويستحب اغماض عينيه (اذا قضى) بفتح القاف أى مات يقال قضى نحيبه اذا مات والنحيب فى اللغة النذر لان الموت لتحقيقه كالنذر اللازم وينبغى أن يتولى اغماضه أرفق (١٠٦) الناس به ويقول عند ذلك بسم الله وعلى سنة رسول

الله صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فليعمل العاملون وكذلك يندب جمع لحية الاسفل مع الاعلى بعصاة عريضة تربط من فوق رأسه لئلا يفتح فيه فيقبح منظره ويستحب تلين مفاصله برفق ورفعها عن الارض وتغطيته ومن مات ولم يغمض واتفتحت عيناه وشفتاه فينبغى أن يجذب شخص عضديه وآخر ابهامى رجليه

(وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه)

ويستحب استقبال القبلة بالمحتضر وإغماضه إذا قضى ويلقن لا إله إلا الله عند الموت وإن قدر على أن يكون طاهراً وما عليه طاهر فهو أحسن ويستحب أن لا يقربه حائض ولا جنب وأرخص بعض العلماء فى القراءة عند رأسه بسورة يس

فانهما يتعلقان (لا إله إلا الله) أى مع قرينتها بأن يذكر ذلك من حضر عنده ليتذكر ولم فقولها فانه ورد من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة. وأما التلقين بعد الدفن فمكروه عند مالك (وان قدر) بالبناء للفعول أى ان قدر أهله او من لازمه (حائض ولا جنب) أى لان الملائكة لا تدخل بيتاً فيه حائض ولا جنب ولا تمثال ولا كلب وقيده بعضهم بغير كلب الجراسة ويندب أن يكون عنده طيب لان الملائكة تحبه وينبغى حضور أهل الصلاح وكثرة الدماء للميت فان الملائكة تؤمن على ذلك وينبغى ابعاد النساء فى هذا الوقت لقلة صبرهن (وأرخص) أى استحب (بعض العلماء) وهو ابن حبيب (عند رأسه)

ي المحتضر لما روى أنه يهون عليه بها سكرات الموت (ولم يكن ذلك) أى ما ذكر من القراءة بل هي مكروهة (عند مالك) في حال الاحتضار وبعد الموت وحل الكراهة عنده إذا فعلت لى وجه السنية وأما على سبيل التبرك فلا كراهة قال الامام العدوى وهذا هو الذى يقصده الناس بالقراءة فلا ينبغي كراهة ذلك في هذا الزمان وتصح الاجارة عليها ا هـ ومثل ذلك في النفر اوى تبعاً لابن عرفة وغيره (وحسن التعزى) أى التقوى على ما نزل بالنفس من المصيبة (والتصبر) عطف على حسن التعزى (١٠٧) (وينهى) أى وينهى نهى تحريم

(عن الصراخ) بضم الصاد المهملة أى الصياح (والنياحة) من عطف الخاص على العام فانها رفع الصوت بالندب أو بالكلام المسجع (وليس الخ) هذا شروع في بيان غسل الميت وهو فرض كفاية على الراجح وكونه وتراً مستحب وصفته كغسل الجنابة ولا يحتاج لنية لانه فعل في الغير واذا تعذر الماء وجب تيممه حتى يصل على (بماء وسدر) متعلق بغسل والسدر هو ورق النبق فيسحق ويخلط بالماء لتنظيف بدن الميت ثم يغسل بالماء القراح أى

وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ أَمْرًا مَعْمُولًا بِهِ وَلَا بِأَمْسٍ بِالْبُسْكَاءِ بِالدُّمُوعِ حِينَئِذٍ وَحَسَنَ التَّعْزَى وَالتَّصْبِرُ أَجْمَلُ لِمَنْ اسْتَطَاعَ وَيُنْهَى عَنِ الصُّرَاخِ وَالنِّيَاحَةِ وَلَيْسَ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ حَدٌّ وَلَكِنْ يُنْقَى وَيُغْسَلُ وَتَرَأَى بِنَاءً وَسِدْرًا وَيُجْعَلُ فِي الْأَخْيَرَةِ كَافُورٌ وَتُسْتَرُ عَوْرَتُهُ وَلَا تُقْلَمُ أَظْفَارُهُ وَلَا يُحْلَقُ شَعْرُهُ وَيُعْصَرُ بَطْنُهُ نَضْرَارًا رَفِيقًا وَإِنْ وَضِيَ وَضُوءُ الصَّلَاةِ فَحَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَيُقَلَّبُ لِجَنَبِهِ فِي

الخالى من خلط شىء ويجعل الكافور في الغسلة الاخيرة مع الماء لاجل التطيب به ويقوم مقامه غيره من انواع الطيب ويقوم مقام السدر غيره من كل ما ينظف البدن كالصابون (وتستر عورته) أى وجوباً من السرة للركبة (ولا تقلم الخ) أى يكره ذلك ويدفن معه ان حصل (ويعصر بطنه) أى ندباً قبل الغسل مخافة أن يخرج منه شىء بعده (حسن) أى مستحب وأكده ذلك بقوله (وليس بواجب) والمعتمد أنه مرة مرة ويميل رأسه عند المضمة بعد أن يتعهد أسنانه وأنفه بخرقه مبلولة لازالة ما يكره ريمه ولا ييطل الوضوء والغسل بخروج نجاسة وانما تغسل هي فقط بل لو طئت الميتة بعد غسلها ووضوئها لم تطلب اعادتها (ويقلب الخ) أى فيجعل

على شقة الايسر ليدأبالا يمن ثم بالايسر (واسع) أى جائز بمعنى خلاف الاولى (ولا
 بناس) بمعنى يندب لاحد الزوجين أن يغسل صاحبه ويقضى له به فهو مقدم على باقى الاولياء
 وعلى من أوصاه الميت أيضا والا صل فى ذلك أن عليا غسل فاطمة وأن أبابكر غسلته زوجته
 ومثل الزوجين السيد وأمه غير (٨٠) أنه يقضى للسيد لا لها فاولياؤه تقدم عليها

بالقضاء (فى السفر) وكذا فى
 الحضر وانما خصه لان الشأن
 فيه عدم الوجدان (ولا
 محرم) أى من نسب أو رضاع
 أو صهر (وكفيها) أى الى
 الكوعين فقط وانما جاز
 لمس الوجه والكفين لندور
 اللذة بعد الموت وهذا
 التيمم لا يحتاج لنية كالغسل
 ولا يتيمم مر بد الصلاة
 عليها الا بعده فاذا حضرت
 امرأة بعد أن يمما وصلى
 عليها أو شرع فلا تغسل
 وأما قبلها غسلتها وكذا يقال
 فما اذا كان الميت رجلا
 (وسترت عورته) وهى
 ما بين السرة والركبة فلا

الغسل أحسن وإن أُجِيسَ فذلك واسع ولا
 بأس يغسل أحد الزوجين صاحبه من
 غير ضرورة والمرأة تموت فى السفر
 لا نساء معها ولا محرم من الرجال فليتم
 رجل وجهها وكفيها ولو كان الميت رجلا
 يتم النساء وجهه ويديه الى المرفقين إن
 لم يكن معهن رجل يغسله ولا امرأة من
 محارمه فإن كانت امرأة من محارمه
 غسلته وسترت عورته وإن كان مع
 الميت ذو محرم غسلها من فوق ثوب

تباشرها الا اذا كان على يدها خرقة كثيفة وقيس المس هنا للاطراف يستر

على النظر للضرورة ويقدم محرم النسب على محرم الرضاع وهو على محرم المصاهرة عند
 التعارض (من فوق ثوب الخ) بان يصب الماء فوق الثوب ولا يباشر جسدها بيده أو يجعل
 الثوب بينه وبين المرأة من السقف الى اسفل بحيث يكون نظره الى الثوب ويصب
 الماء من تحت ذلك الثوب ويجعل خرقة غليظة جدا على يده ويباشر بها جميع جسدها

(ويستحب الخ) أى وأما الواجب فثوب يستره وأقل مراتب الوتر ثلاثة فلا ثنان أفضل من الواحد والأفضل للرجل خمسة قميص وعمامة وأزرّة ولعافتان والمرأة سبعة قميص وخمار وأزرّة وأربع لعائف وينبغي أن تجعل اللقافة العليا أوسع من السفلى (من أزرّة) بضم الهمزة وكسرهما يؤتزر به تحت القميص وفي بعض النسخ من وزرة وهى خلاف الصواب (سحولية) بفتح السين نسبة إلى سحول قرية (١٠٩) باليمن وبضمها جمع سحل وهو

الثوب الأبيض فهو تأكيد لقوله بيض (أدرج الخ) وصفة الإدراج أن تبسط العليا الواسعة ويجعل عليها الحنوط ثم تبسط عليها التي تليها في القصر ويجعل عليها الحنوط ثم الثالثة كذلك ثم يوضع الميت بعد أن يجفف بخرقة وفي البخارى عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بمانية بيض سحولية من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة اه أى ليس فيها ذلك أصلا وبه أخذ الامام الشافعى وأوان الثلاثة زائدة

يُستَرُ جَمِيعَ جَسَدِهَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْفَنَ الْمَيِّتُ فِي وَتَرٍ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَوْ خَمْسَةٍ أَوْ سَبْعَةٍ وَمَا جُعِلَ لَهُ مِنْ أَزْرَةٍ وَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ فَذَلِكَ مَحْسُوبٌ فِي عَدَدِ الْأَثْوَابِ الْوَتْرِ وَقَدْ كَفَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بِيضٍ سَحُولِيَّةٍ أُدْرِجَ فِيهَا إِدْرَاجًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْصَرَ الْمَيِّتُ وَيُعَمَّمُ وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْنَطَ وَيُجْعَلَ الْحَنُوطُ بَيْنَ أَكْفَانِهِ وَفِي جَسَدِهِ وَمَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ وَلَا يَغْسَلُ الشَّهِيدُ

عن القميص والعمامة فيكون الجميع خمسة وبه أخذنا ما منا وقوله من كرسف بضم أوله وثالثه أى قطن فهو أفضل من الكتان ويكره التكفين في غير الأبيض متى أمكن (ولا بأس الخ) استعمالها فيما فعله خير من تركه وينبغي أن يترك من العمامة قدر ذراع لي طرح على وجه الرجل وكذلك من خمار المرأة لي طرح على وجهها (أن يحنط) أى يطيب بعد تنشيف جسده (ويجعل الحنوط) بفتح الحاء المهملة وقد تضم أى نحو المسك (بين أكفانه) أى فوق كل لقافة (وفي جسده) بأن يذر على قطن ويجعل على عينيه وأذنيه وفمه وأتفه ويخرجه لا فيها (ومواضع السجود

أى الجبهة والألف والركبتين واليدين وأطراف أصابع الرجلين لكن من غير قطن (فى المعتك) أى معركة الكفار ولوداسته الخيل أو سقط من شاهق ولو كانت المعركة مع الكفار فى بلاد الاسلام فيحرم تغسيله والصلاة عليه ما لم يرفع حيا غير منفوذ المقاتل والا غسل وصلى عليه (بثيابه) أى اذا سترته والا زيدا ستره كما أنه يكفن وجوبا اذا وجد عريانا والا فى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بثيابهم اللون لون الدم والريح ريح المسك. ولم يثبت عند مالك أنه صلى الله عليه وسلم صلى على أحد من الشهداء. سم أنه احترز بشيّد المعتك عن غيره من شهداء الآخرة كالبطون (١١٠) والمطعون فانهم يغسلون ويصلى عليهم (قاتل

نفسه) أى والائمه عليه (فى حد) أى كترك الصلاة كسلا (أو قود) أى قصاص كقاتل نفس بغير حق (ولا يصلى عليه الا امام) أى ولا أهل الفضل زجرا لغيره ومحل ذلك ما لم يترتب عليه ترك الصلاة من الغير بالمرّة والا فلا يكره للامام ولا لأهل الفضل الصلاة عليه (بجمر) أى بما فيه جمر بمعنى أنه يكره ذلك لما فيه من التفاؤل (أفضل)

فى المعتك ولا يصلى عليه ويدفن بثيابه ويصلى على قاتل نفسه ويصلى على من قتله الا امام فى حد أو قود ولا يصلى عليه الا امام ولا يتبع الميت بجمر والمشى امام الجنائز افضل ويجعل الميت فى قبرة على شقه الا يمن وينصب عليه اللبن ويقول حينئذ اللهم ان صاحبنا قد نزل بك وخلف

أى للرجال المشاة وأما من ركب لعذر فينبغى تأخيره وتكون النساء خلف الدنيا الركبان. (على شقه الا يمن) أى ووجهه الى القبلة لأنها أشرف الجهات فان خولف به فإنه يتدارك ما لم يفرغ من دفنه وهذا مع الامكان والا فيحسبه فان لم يتمكن من جعله على شقه الا يمن فعلى ظهره مستقبل القبلة بوجهه وينبغى أن تحمل عقد كفته وأن يجعل التراب تحت رأسه وأمامه وخلفه لثلاثين قلب ويكره وضع مخدة تحت رأسه أو سجادة تحته وأما ما روى من جعل قطيفة حمراء فى قبره صلى الله عليه وسلم فلا يثبت أنها أخرجت (اللبن) بفتح اللام وكسر الموحدة أى الطوب التى وهو أولى من الآجر وهو الطوب المحرق (ويقول) أى واضع الميت أو من حضر دفنه (حينئذ) أى حين نصب اللبن عليه (صاحبنا) المراد به جنس الميت فيشمل الذكروا لاثنى (قد نزل بك) أى استضافك

(الى ما عندك) أى من الرحمة (عند المسئلة) أى سؤال الملكين (منطقه) أى كلامه (ولا تبتله) أى لا تختبره (والحقه الخ) أى اجعله فى جواره وهذا الدعاء مروي عن بعض السلف ولذا أثره المصنف وله أن يقول بدله بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم قبله بأحسن قبول (ويكره الخ) أى ما لم يقصد (١١١) به المباهاة والاحرام وما لم يقصد به التمييز فى غير الارض المحبسة

والاجاز وأما فى المحبسة فيحرم مطلقا ويجب على ولاية الامور هدم ما بها من القباب والبنيان (وتجسيصها) بالجيم أى تبيضها بالجص وهو الجير (ولا يغسل الخ) أى لانه لا يصلى عليه فلا فائدة فى غسله والنهى للتحريم (ولا يدخله قبره) أى بل يكله الى أهل دينه ويكره له أن يتولاه (الا أن يخاف أن يضيع) بأن لا يتولاه أحد من أهل دينه (فليواره) أى فليلقه بثوب ويدفنه من غير استقبال قبلتنا لانه ليس من أهلها ولا قبلتهم لان فيه تعظيما

الدُّنْيَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ وَافْتَقَرَ إِلَى مَا عِنْدَكَ اللَّهُمَّ تَبَّتْ عِنْدَ الْمَسْئَلَةِ مَنْطِقُهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ وَالْحَقُّ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيُكْرَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصُهَا وَلَا يُغْسَلُ الْمُسْلِمُ أَبَاهُ الْكَافِرَ وَلَا يُدْخِلُهُ قَبْرَهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضِيعَ فُلُيُوارِهِ وَاللَّحْدُ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشَّقِّ وَهُوَ أَنْ يُحْفَرَ لِلْمَيِّتِ تَحْتَ الْجَرَفِ فِي حَائِطٍ قِيْلَةَ الْقَبْرِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ ثُرْبَةٌ صُلْبَةٌ لَا تَتَهَيَّلُ وَلَا تَتَقَطَّعُ وَكَذَلِكَ فَعَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لها وكذلك تجب مواراة الكافر غير الاب اذا خيف عليه الضيعة (واللحد) بفتح اللام ما يحفر فى حائط القبلة كما يذكره وأما الشق بفتح الشين المعجمة فهو الحفرة التى يوضع الميت فيها بعد بناء جانبها وعقد ها أو سقفها (لا تهيل) أى لا تسيل كارض الرمل (ولا تتقطع) أى لا تسقط قطعة قطعة والا كان الشق افضل (وكذلك) أى الاحاد المفهوم من

السياق (والدعاء للميت) من عطف الجزء على الكل وأبرز في مقام الاضمار اشارة الى ان المراد بالجنائز الميت وأفراد اشارة الى أن أُل في الجنائز للجنس. وحكم الصلاة على الميت فرض كفاية وتحرم وقت طلوع الشمس وغروبها وتعاد ما لم تدفن وتكره وقت اسفار واصفرار ما لم يخف عليها التغير والاجازت في كل وقت والاولى بالتقدم للصلاة من أوصاء الميت بالصلاة عليه ثم ولى الميت (والتكبير الخ) هذا أحد الأركان الخمسة وبقية النية والقيام والدعاء ولو من المأموم (١١٢) والسلام فإن نسي تكبيرة من الأربع ورجع بالقرب

باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت

والتكبير على الجنائز أربع تكبيرات يرفع يديه في أولاهن وإن رفع في كل تكبيرة فلا بأس وإن شاء أدا بعد الأربع ثم يسلم وإن شاء يسلم بعد الرابعة مكانه ويقف الإمام في الرجل عند وسطه وفي المرأة عند منكبيها والسلام من الصلاة على الجنائز تسليمة واحدة خفيفة

أتى بها وإن طال بطلت وأعاد الصلاة ولو على القبر إن دفنت وإن أتى بالتكبيرة المنسية المأموم دون الإمام صححت للمأموم دونته وأمالو تعمد الإمام تركها فإنها تبطل عليه وعلى المأموم ولو أتى بها المأموم (فلا بأس) المعتمد أن الرفع في غير الأولى خلاف الأولى (تنبيه) لو صلى على جنازة معتقداً أنها أنثى ثم تبين أنها ذكر وبالعكس صححت لأن المقصود الشخص الحاضر بين يديه بخلاف ما لو كان في النعش اثنان واعتقد أن

فيه واحد أفانها تعاد على الجميع إذا كان الواحد غير معين والأعيدت على غيره ولو للإمام صلى معتقداً أن فيه جماعة ثم تبين أن فيه واحداً صححت (وإن شاء الخ) اعلم أنه حصل خلاف في الدعاء عقب التكبيرة الرابعة فثبتته سحنون ورجحه الأجهوري وقال أنه ركن على المذهب وخالفه سائر الأصحاب (ويقف الإمام) أي ندباً (في الرجل) أي في الصلاة عليه ومثله المنفرد (عند وسطه) بفتح السين (عند منكبيها) ثنية منكب بفتح الميم وكسر الكاف وهو مجمع عظم الكتف والمضلا أنه إذا وقف عند وسطها يتذكر ما يليه عن الصلاة (تسليمة واحدة) أي

من الامام والمأموم فقوله (للامام والمأموم) راجع لهذا ويحتمل رجوعه لقوله خفية بمعنى أنه لا يجهر بها كل الجهر بل يسمع الامام نفسه ومن يليه والمأموم نفسه فقط وفي بعض النسخ خفية بقاء من أي لا يخطط فيها ولا يطلب هنا الرد على الامام لعدم وروده (مثل جبل أحد) أي مثل ثواب التصديق به لو كان ذهباً وهذا (١١٣) الثواب يحصل له ولو مشى مراعاة

لاهل الميت و يتعدد بتعدد

الموتى ولو في وقت واحد

لا فرق بين الصلاة والدفن

(غير شىء محدود) أي معين

لان الادعية المروية عنه

صلى الله عليه وسلم مختلفة

ولذا قال (وذلك) أي ماروى

من الدعاء (كله واسع) أي

جائز واعلم أن ما استحسنته

المصنف غير معمول به لطول

والذى استحسنته الامام

مالك في الموطأ دعاء أبي

هريرة وهو اللهم انه عبدك

وابن عبدك وابن أمتك كان

يشهد أن لا اله الا أنت

وحدك لا شريك لك وأن

محمد أ عبدك ورسولك

للامام والمأموم وفي الصلاة على الميت قيراط
من الأجر وقيراط في حضور دفنه وذلك
في التمثيل مثل جبل أحد ثواباً ويقال في
الدعاء على الميت غير شيء محدود وذلك
كله واسع ومن مستحسن ما قيل في ذلك
أن يكبرتم يقول الحمد لله الذى أمات
وأحيا والحمد لله الذى منحنى الموتى له
العظمة والكبرياء والملك والقدرة
والسناء وهو على كل شيء قدير اللهم صل
على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت
وباركنت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم

(٨ - رسالة) وأنت أعلم به اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان سيئاً فتجاوز
عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه ولو قال اللهم اغفر له وارحمه عقب كل
تكبيرة لكفى (أمات) أي من أراد أماتته (وأحيا) من أراد بقاءه (والكبرياء) مرادف
للعظمة (والملك) عبارة عن المخلوقات (والقدرة) صفة أزلية تتعلق بكل ممكن (والسناء) بالمد
الرفعة في المنزلة لا في المكان وأما بالقصر فهو الضياء وليس مراداً (ورحمت) قال في التحقيق

الرواية الصحيحة بأسقاطها واسقاطي العالمين (وعلا نيته) أي جهره (أنا نستجير) أي
نطلب منك الا جارة له حال كوننا متمسكين (بجبل) أي بعهد (جوارك) بكسر الجيم أفصح
من ضمها أي أمانك (له انك ذو (١١٤) وفاء وذمة) أي عهد والواو لا تقتضى ترتيباً فان

العهد أي الوعد لمن مات
لا يشرك به شيئاً بالغفران
سابق على الوفاء (اللهم قه)
أي نجه (من فتنة القبر) أي
حما ينشأ عن السؤال من عدم
الثبات. نسأل الله أن يثبتنا
بالقول الثابت في الحياة وبعد
المات (واعف عنه) أي
تجاوز عن سيئاته فهو بمعنى
اغفر له (وعافه) بمعنى أذهب
عنه ما يكره (وأكرم نزه)
بسكون الزاي على الرواية
وهو ما يهياً للضيف أي
أكرمه فيما يهياً له عند نزول
قبره (ووسع مدخله) بفتح
الميم أي موضع دخوله وهو
قبره (واغسله الخ) المراد طهره
من الذنوب كما يطهر الثوب
المغسول بما ذكر من النجاسات
ويكون قوله (ونقه الخ)

في العالمين إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اللَّهُمَّ إِنَّهُ
عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ أَنْتَ
خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أُمَّتُهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ
وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ جِثَاكَ شَفَعَاءُ
لَهُ فَشَفِّعْنَاهُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِجَبَلِ جِوَارِكَ
لَهُ إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَذِمَّةٍ اللَّهُمَّ قَهْ مِنْ فِتْنَةِ
القَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ
وَارْحَمْهُ وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ
وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلَجٍ وَبَرْدٍ
وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ
مِنَ الدَّنَسِ وَأَبْدَلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ
وَأَهْلاً خيراً مِنْ أَهْلِهِ وَزَوْجاً خيراً مِنْ زَوْجِهِ

تفسير هذا (وأبدله داراً) وهي الجنة (وأهلاً) أي بوالونه من الشهداء والصالحين اللهم
(وزوجاً) أراد به الجنس الصادق بمعتقد أي زوجات من الحور العين وان لم يتمتع بهن الا بعد
دخول الجنة (خيراً من زوجه) أي التي تركها في الدنيا أو بصد أن يتزوج بها اذا لم يكن تزوج

(في احسانه) أى في ثواب احسانه (فتجاوز عنه) (١١٥) أى عن سيئاته (خير منزل) (في احسانه)

أى خير كريم ينزل به الضيف
(ولا تفتنا) أى لا تشغلنا
بسؤالك بعده (تقول هذا)
أى جميع ما تقدم (بأثر) أى
عقب (كل تكبيرة) غير
الرابعة دليل قوله (وتقول
بعد الرابعة) أى ان شئت
لقوله فيما تقدم وان شاء دعا
بعد الأربع (وصغيرنا) أى
الصغير من المكلفين (وكبيرنا)
أى الكبير منهم ولا يحمل
الصغير على غير المكلف فانه
لا تكتب عليه السيئات
(متقلبنا) من القلب وهو
التصرف أى تعلم تصرفاتنا
في جميع الامور ففسالك
غفران ما عملناه من السيئات
(ومثوانا) أى اقامتنا (فاحيه)
مبنى على حذف حرف العلة
وهو الياء كما أن قوله (فتوفه)
مبنى على حذف الالف
وعبر في جانب الاحياء
بالايمان وفي جانب الوفاة
بالاسلام للتفنن والافهما
مراد فان فلا يقبل تصديق من
غير اقرار ولا اقرار من غير

اللهم ان كان مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ
وإن كان مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْهُ اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ
نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ فَقِيرٌ إِلَى
رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ اللَّهُمَّ ثَبِّتْ
عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا
لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْْنَا أَجْرَهُ وَلَا
تَقْتُلْنَا بَعْدَهُ تَقُولُ هَذَا بِأَثَرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ
وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا
وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا
وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَتَقَلِّبِنَا وَمَثْوَانَا
وَلِوَالِدَيْنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ وَلِلْمُسْلِمِينَ
وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ
مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا
فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ
عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَسْعِدْنَا بِبِقَائِكَ وَطَيِّبْنَا

أذنان (ببقائك) أى برؤيتك في دار القرار . من غير كيف ولا انحصار (وطيئنا) أى

طهرنا (للموت) بالتوبة (وطيبه لنا) بان ينزل بنا واتقنا راضية به (ثم تهادى الخ) بان تقول
وبنت أمتك وبنت عبدك أنت خلقتها ورزقتها الخ (لأنها قد تكون الخ) أى وقد لا تكون
لاحتمال أن يكون لها أزواج في (١١٦) الدنيا وتكون لغيره فانه قيل انها تخير وقيل لا حسنهم

للمَوْتِ وَطَيْبُهُ لَنَا وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا
وَمَسَرَّتَنَا ثُمَّ تُسَلِّمُ وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً قُلْتَ
اللَّهُمَّ إِنَّهَا أُمَّتُكَ ثُمَّ تَتِمَادَى بِذِكْرِهَا عَلَى
التَّائِيثِ غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ وَأَبْدِلْهَا زَوْجًا
خَيْرًا مِنْ زَوْجِهَا لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ زَوْجًا
فِي الْجَنَّةِ لِزَوْجِهَا فِي الدُّنْيَا وَنِسَاءُ الْجَنَّةِ
مَقْصُورَاتٌ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ لَا يَبْتَغِينَ بِهِمْ
بَدَلًا وَالرَّجُلُ قَدْ يَكُونُ لَهُ زَوْجَاتٌ
كَثِيرَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَلَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ
أَزْوَاجٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ تُجْمَعَ الْجَنَائِزُ فِي صَلَاةٍ
وَاحِدَةٍ وَيَلِي الْإِمَامَ الرِّجَالُ إِنْ كَانَ فِيهِمْ
نِسَاءٌ وَإِنْ كَانُوا رِجَالًا جُعِلَ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا

عشرة وقيل لمن افتضها منهم
وهذا اذا لم تكن في عصمة
واحد والا فهي لمن ماتت في
عصمته (مقصورات) أى
محبوسات (على أزواجهن)
حبس محبة لانهن لا يبتغين
بهم بدلا (زوجات كثيرة)
أى من الحور العين ومن نساء
الدنيا (تنبيه) اذا أردت
الصلاة على الجنازة ولم تعلم
هل هي ذكر أو أنثى نويت
الصلاة على النسمة الحاضرة
وتهادى بذكرها على التائث
لان النسمة تشمل الذكر
والأنثى (ولا بأس) بمعنى
يستحب (أن تجمع الجنائز)
ويقول في الدعاء للثنين
اللهم انهما عبدك أو أمتاك
الخ وفي الجمع المذكور اللهم

انهم عبيدك وابناء عبيدك الخ وفي الجمع المؤنث اللهم انهن امائك وبنات
امائك وبنات عبيدك الخ واذا اجتمع مذكور ومؤنث غلب المذكر (ان كان فيهم نساء)
أى فقط فيجعل الرجال أمام الامام والنساء وراء ذلك واما ان كان فيهم نساء وصبيان فهو
ما أشار به بقوله (وان كانوا رجالا الخ) أى فيكون الرجال أمامه والنساء وراءهم والصبيان

وراءهن الى القبلة والمشهور أن الصبيان تقدم على النساء (ولا بأس الخ) هذه طريقة ثانية
فيكون الافضل امام الامام ومفضوله عن عمن الامام ومفضول المفضول عن يساره وهكذا
ويقدم عالم وحامل قرآن على شريف عامي لظهور منزلة العلم والقرآن فان وقع التساوى
فالقرعة (وأما دفن الجماعة) أى لضرورة في وقت (١١٧) واحداً أما لغير ضرورة فيكره

ويحرم اذا لم يكن في وقت
واحد لان القبر حبس على
صاحبه لا ينبش مادام به الا
لضرورة كضيق المكان أو
تعذر من يحفر والا فلا يحرم
(ومن دفن) أى بعد الغسل والا
فلا يصلى عليه لتلازمها
ويجب اخراجه للغسل الا أن
يخشى تغيره فيسقط وظاهر
قوله (وورى) أنه لا يخرج
بعد الدفن للصلاة ولو لم يخش
تغيره والمعتد أنه يخرج لها
اذا لم يخش تغيره (ولا يصلى
الخ) أى يكره ذلك الا اذا
صلى عليه أفذاذا فيستحب
اعادتها بامام (على أكثر
الجسد) أى بعد تغسيله
وتكفينه فان للجل حكم

يلى الإمام وجعل من دونه النساء والصبيان
من وراء ذلك إلى القبلة ولا بأس أن يجعلوا
صفوا واحداً ويقرب إلى الإمام أفضلهم
وأما دفن الجماعة في قبر واحد فيجعل
أفضلهم ممّا يلي القبلة ومن دفن ولم يصل
عليه وورى فإنه يصلى على قبره ولا يصلى
على من قد صلى عليه ويصلى على أكثر الجسد
واختلاف في الصلاة على مثل اليد والرجل
(باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله)
ثنى على الله تبارك وتعالى وتصلّى على نبيه

الكل ولا يصلى على نصف الجسد ولو كان معه الرأس على المعتد لا دأه للصلاة على الغائب
وهى مكروهة عندنا واغتفر غيبة اليسر لأنه تبع (في الدعاء للطفل) انما أفرده بباب لان
فيه أحكاماً تختص به كالأستهلالات وعدمه وبيان من يغسله ومن لا يغسله (ثنى على الله) أى
تحمده بأن تقول الحمد لله رب العالمين ومعنى (تبارك) تزايد خيره (وتعالى) أى ارتفع عن كل

مالا يليق به (فاجعله) الفاء زائدة (لوالديه) بكسر الدال فيشمل الاجداد والجدات ولذا جمع في قوله (وثقل به موازينهم الخ) لكن (١١٨) قوله سلفا إنما يظهر بالنسبة للوالدين دنية فان

مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ تَقُولُ اللَّهُمَّ
إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أُمَّتِكَ أَنْتَ
خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أُمُّهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ
اللَّهُمَّ فَاَجْعَلْهُ لِي وَالِدِيهِ سَلَفًا وَذُخْرًا وَفَرَطًا
وَأَجْرًا وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمْ وَأَعْظِمْ بِهِ أَجُورَهُمْ
وَلَا تُخْرِمْنا وَإِبَاهُمْ أَجْرَهُ وَلَا تُقْتِنَا وَإِبَاهُمْ
بَعْدَهُ اللَّهُمَّ الْحَقُّهُ بِصَالِحِ سَائِفِ الْمُؤْمِنِينَ
فِي كِفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ
دَارِهِ وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ وَعَافِهِ مِنْ
فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ تَقُولُ ذَلِكَ
فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ
افْقِرْ لِأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا
بِالْإِيمَانِ اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَيَّ

معنى سلفا من يتقدم فالأولى فتح الدال ويراد بالجمع ما فوق الواحد ويقال هذا الدعاء وان كان المصلي أبا أو أما للميت لأنه المأثور (وذخرا) بذال وخاء معجمتين أى مدخرا فى الآخرة (وفرطا) بمعنى سلفا فهو تأكيد له لان الفرط هو الذى يتقدم القوم ليهيىء لهم ما يحتاجونه عند نزولهم وفى الحديث لا يموت لاحد ثلاثة من الولد فيحتسبهم الا كانوا الجنة من النار قالت امرأة واثان يارسول الله قال واثان (بصاخ سلف) أى بالسلف الصالح من أولاد (المؤمنين) الكائنين (فى كفالة) أى حضانة (إبراهيم) الخليل حتى يردوا لا تأثم يوم القيامة (وعافه من فتنة القبر) أى عدم الثبات

فانه قيل ان الطفل يسئل لكن سؤالا خفيفا ويضمه القبر لكن ضمة شفقة وانما للإيمان طلب له أن يجيره الله من عذاب جهنم وان كان غير مكلف لانه يجوز عقلا أن الله يعذبه لا شرعا لعدم تكليفه واذا اجتمع أطفال وكبار جمعهم فى دعاء واحد يقول عقب ذلك اللهم

اجعل الاولاد سلفا لوالديهم وفرطا وأجرا (ولا يصلي الخ) أى يكره غسله والصلاة عليه ولو
تحرك أو بال أو عطس أو رضع سيرا بل يغسل عنه الأذى ويلف في خرقة ويوارى وأما
من استهل صارخا فله حكم الأحياء في جميع (١١٩) أموره ولو مات حالا (ولا يورث)

أى ما تصدق به عليه أو وهب

له وهو في بطن أمه لان الميراث

فرع ثبوت الحياة فيرجع

ما تصدق به عليه أو وهب له

للمتصدق والواهب نعم

تورث عنه الخرة ولو نزل علقه

لانها مأخوذة عن ذاته

(ويكره أن يدفن السقط)

بتثليث السين وليس عيبا في

الدار لو بيعت ولا حبسا

بخلاف قبر المستهل فانه عيب

ترد به وحبس عليه ولا ينبش

(ولا بأس الخ) أى يجوز ولو

مع حضور الرجال ومثل ابن

سبع ابن ممان فيجوز تغسيله

والنظر الى عورته وأما المجاوز

للमान ودون المراهق فيجوز

النظر لعورته لا تغسيله لان

التغسيل فيه جنس وأما

المراهق فلا يجوز النظر

لعورته ولا تغسيله بالاولى

الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام

واغفر للمسلمين والمسلمات والمؤمنين

والمؤمنات الأحياء منهم والأَمْوات ثم

تسليم ولا يصلي على من لم يستهل صارخا

ولا يرث ولا يورث ويكره أن يدفن

السقط في الدور ولا بأس أن يغسل النساء

الصبي الصغير ابن ست سنين أو سبع

ولا يغسل الرجال الصبية واختلف فيها

إن كانت لم تبلغ إن تشتهى والأول

أحب إلينا

(باب في الصيام)

وصوم شهر رمضان فريضة يصام لرؤية الهلال

(ولا يغسل الخ) أى يمنع ذلك ان كانت تشتهى (واختلف فيها) أى في غسلها (ان كانت) ممن

(لم تبلغ أن تشتهى) بأن كانت بنت خمس سنين (والاول) أى ترك الغسل المشار له بقوله ولا

يغسل الخ فهو المعتمد وأما ان كانت رضيعة فيجوز تغسيلها (الهلال) أى هلال رمضان

(ويفطر لرؤيته) أى هلال شوال فالضمير للمقيد بدون قيده (كان) أى الشهر الذى نظر
الهلال عقبه فيشمل شعبان ورمضان لان الشهر يأتى كاملاً وناقصاً (فان غم) بضم الغين
المعجمة وتشديد الميم أى حال غم بين الهلال والناس والاصل فى ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا العدة (فيعد) بالبناء للفاعل أى
المكلف (ثلاثين يوماً من غرة) أى أول (الشهر الذى قبله) وهو شعبان (و يبيت الصيام فى
أوله) أى وجوباً (وليس عليه البيات فى بقيته) أى على سبيل الوجوب فلا ينافى أن التبيت
كل ليلة مستحب وكما تكفى النية (١٢٠) الواحدة فى رمضان تكفى فى كل صوم يجب تأميره

وَيَفْطَرُ لِرُؤْيَيْهِ كَانَ ثَلَاثِينَ يَوْماً أَوْ تِسْعَةً
وَعِشْرِينَ يَوْماً فَإِنْ غَمَّ الْهَلَالُ فَيَعْدُ
ثَلَاثِينَ يَوْماً مِنْ غُرَّةِ الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ ثُمَّ
يُصَامُ وَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرِ وَيَبْتَئُ الصِّيَامُ فِي
أَوَّلِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَيَاتُ فِي بَقِيَّتِهِ وَيُتِمُّ الصِّيَامُ
إِلَى اللَّيْلِ وَمِنْ السَّنَةِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ
السُّحُورِ وَإِنْ شَكَّ فِي الْفَجْرِ فَلَا يَأْكُلُ

ككفارة الظهار والقتل وقال
الشافعى يجب التبيت كل ليلة
من رمضان (الى الليل) أى
الى دخوله بتحقيق غروب
الشمس ويكره وصال الصوم
(تعجيل الفطر) أى حتى عن
الصلاة اذا كان على نحو
رطبات والا قدمت الصلاة
لان وقت المغرب ضيق
وقال الشافعى بتقديم الطعام
مطلقاً ويستحب الفطر على
التمر وما فى معناه لان الحلو يرد

ما زاغ من البصر بالضوم وينبغى أن يقول الصائم عند فطره اللهم لك صمت وبك آمنت ولا
على رزقك أفطرت فاغفرلى ما قدمت وما أخرت فانه ورد ان للصائم دعوة لا ترد. ولعلها
تكون عند فطره (وتأخير السحور) بضم السين المهملة اسم للفعل و بفتحها اسم لما يؤكل
وقت السحور وقد كان صلى الله عليه وسلم ينتهى من سحوره حين يبقى على الفجر مقدار ما يقرأ
القارىء خمسين آية وفى الحديث لا تزال أمتى بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور. وينبغى
عدم ترك السحور لما ورد تسحروا فان فى السحور بركة. وورد تسحروا ولو بجرعة ماء
(وان شك) أى الصائم (فى الفجر فلا يأكل) أى ولا يشرب ولا يجامع بمعنى يحرم عليه ذلك

وكذلك اذا شك في الغروب فان فعل شيئاً من ذلك وجب عليه القضاء اذا تقي على شكه لعدم براءة الذمة ولا كفارة عليه ولوتبين أنه أكل بعد الفجر أو قبل الغروب لعدم انتها كحرمة الشهر أو ما لو طلع الفجر وهو متلبس بالمفطر قالوا يجب عليه القاء ما في فيه ونزع فرجه ولا قضاء عليه قال خليل ولا قضاء في نزع ما كول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر اهـ فلو مكث قليلاً متعمداً لزمه الكفارة (ولا يصام الخ) اي يكره (١٢١) صومه للاحتياط أو ما لنحو

قضاء أو تطوع فلا كراهة كما يصرح به (ومن صامه كذلك) أي للاحتياط (ولم يجزه لعدم جزم النية) وللمسك (عن الاكل) أي ونحوه وجوباً في بقية اليوم لحرمة الشهر ولا كفارة عليه الا اذا أفطر متعمداً من غير تأويل (واذا قدم المسافر) ومثله الصبي يبلغ والمغنى عليه يفيق والمريض يصح والمرضع يموت ولدها نهاراً وانما وجب الامساك على من طرأ عليه العلم بأن هذا اليوم من رمضان دون هؤلاء لجواز الفطر لهم في الظاهر ونفس

وَلَا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ لِيُحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ وَمَنْ صَامَهُ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِ وَإِنْ وَافَقَهُ مِنْ رَمَضَانَ وَلَمْ يَنْ شَاءَ صَوْمَهُ تَطَوُّعًا أَنْ يَفْعَلَ وَمَنْ أَصْبَحَ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُجْزِهِ وَلَيْمَسِكَ عَنِ الْأَكْلِ فِي بَقِيَّتِهِ وَيَقْضِيهِ وَإِذَا قَدِمَ الْمُسَافِرُ مَفْطَرًا أَوْ طَهَّرْتَ الْحَائِضُ نَهَارًا فَلَهُمَا الْأَكْلُ فِي بَقِيَّةِ يَوْمَيْهِمَا وَمَنْ أَفْطَرَ فِي تَطَوُّعِهِ عَامِدًا أَوْ سَافِرًا فِيهِ فَأَفْطَرَ لِسَفَرِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ

الامر فصار هذا اليوم بمنزلة يوم من شعبان في حقهم. نلاف ذاك فانما جازله الفطر في الظاهر لا في نفس الامر فاذا تبين ما في نفس الامر تغير الحكم ووجب الامساك (عامداً) أي من غير ضرورة كشدة جوع أو عطش أو خوف مرض ولا عذر كما مر أحد والديه دنية له بالفطر أو شيخ طريفة أو علم أو سيد لعبده الذي تطوع بغير اذنه والا فلا قضاء (فعليه القضاء) راجع لمن أفطر في تطوعه من غير سفر ولن أفطر في سفره لحزمة فطر المتطوع فيه اختياراً فان جواز

الفطر في سفر القصر مختص برمضان لا غيره من نحو كفارة أو تطوع لا نه رخصة والرخص لا يقاس عليها كما في النفر اوى (وان افطر ساهياً) أى أو مكرها (فلا قضاء عليه) ويجب الامساك في بقية يومه بخلاف المتعمد في النفل فلا امساك عليه في بقية يومه لوجوب القضاء (بخلاف الفريضة) فانه يجب عليه القضاء بالفطر نسياناً (ولا باس) أى يباح اذا كان لغير مقتض شرعى والا ندب سواء (١٢٢) كان قبل الزوال أو بعده (ولا تكرهه) أى

وإن أفطر ساهياً فلا قضاء عليه
بخلاف الفريضة ولا بأس بالسواك
للصائم في جميع نهاره ولا تكره له
الحجامة إلا خيفة التغير ومن ذرعه
القى في رمضان فلا قضاء عليه وإن
استقاء فقاء فعليه القضاء وإذا خافت الحامل
على ما في بطنها أفطرت ولم تطعم وقد قيل
تطيم وللرضيع إن خافت على ولدها ولم
تجد من تستأجره أو لم يقبل غيرها أن

للصائم (الحجامة) ومثلها
الفصادة (الاخيفة التغير)
ينبغي معجزة وراءين مهماتين
أى المرض (ومن ذرعه)
أى سبقه (القى) سواء تغير
عن حالة الطعام أم لا (فلا
قضاء عليه) ما لم يرجع منه
شيء ولو شك الى حلقه والا
فعليه القضاء ومثل القى القلس
وهو ما يخرج من المعدة عند
امتلائها واما البلغم فلا شيء
في بلعه ولو أمكن طرحه على
المعتمد (وان استقاء) أى عاج
القى بنفسه (فقاء) أى نزل
منه القى (فعليه القضاء) ولو
لم يرجع منه شيء لتعمده لذلك

ولا كفارة عليه على الراجح (أفطرت) أى وجوباً ان خافت هلا كأوشدة أذى فطر
وجوازاً ان خافت حدوث علة ويجب عليها القضاء (ولم تطعم) على المشهور لا نها في حكم
المرضى بخلاف المرضع فيجب عليها الاطعام (ان خافت على ولدها) أى أو على نفسها (ولم
تجد من تستأجره) وأما اذا وجدت فيكون حكم المستأجرة حكم الام ان احتاجت للاجرة
فيجب عليها الفطر ان خافت هلا كأوشدة أذى ويجوز في غير ذلك ثم تقضى ونظرها من

يخرج للحصاد باجرته المضطر لها فانه يفطر عند حصول المشقة الشديدة ومثله صاحب
الزرع حيث لا يمكنه التخلف لخوفه على زرع (للشيخ الكبير) أى والشيخة العوز وكل
من لم يقدر على الصوم الا بمشقة زائدة كالذى يعتريه العطش دائماً لعدم الطاقة المشروطة في
وجوب الصوم (مد) وهو مل* الدين (١٢٣) لا مقبوضتين ولا مبسوطتين يعطى
لمسكين واحد لا اثنين ولا

يعطى مدان لو احدثان وقع لم
يعتد بالزائد وينزع منه ان
كان باقياً وبين أنه كفارة
(عن كل يوم يقضيه) ظاهر
في الموضع لا في الشيخ الهرم
فانه لا يقضى (وكذلك يطعم)
أى وجوباً (من فرط) وأما
لو مرض أو سافر أو حاضت
المرأة في شعبان حتى دخل
رمضان فلا كفارة لعدم
التفريط (ولا صيام على
الصبيان) أى لا وجوباً ولا
استحباً بخلاف الصلاة
فتستحب للصغير لتكررها
فيتمرن عليها لئلا تثقل عليه
بعد البلوغ بخلاف الصوم (حتى
يحتلم الخ) الاولى حتى يبلغا

تُفْطِرَ وَتُطْعِمَ وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ إِذَا
أَفْطَرَ أَنْ يُطْعِمَ وَالْإِطْعَامُ فِي هَذَا كَلَامُهُ
مُدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَقْضِيهِ وَكَذَلِكَ يُطْعِمُ
مَنْ فَرَطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ
رَمَضَانُ آخِرُ وَلَا صِيَامَ عَلَى الصَّبِيَّانِ حَتَّى
يَحْتَلِمَ الْغُلَامُ وَتَحِيضَ الْجَارِيَّةُ وَبِالْبُلُوعِ
لَزِمَتْهُمْ أَعْمَالُ الْإِبْدَانِ فَرِيضَةٌ قَالَ اللَّهُ
سُبْحَانَهُ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْجُلُمُ
فَلْيَسْتَأْذِنُوا وَمَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَلَمْ يَتَطَهَّرْ أَوْ
امْرَأَةٌ حَائِضٌ طَهَّرَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ
يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَجْزَأُهَا صَوْمُ ذَلِكَ

سواء كان باحتلام الغلام وحيض الجارية أو بغير ذلك كالسن وهو خمس عشرة سنة أو ست
عشرة أو ثمان عشرة على الخلاف في ذلك (أعمال الإبدان) أى كصوم وصلاة وحج وغزو
(فريضة) منصوب على الحال المؤكدة لعاملها لأن اللزوم والقرض مترادفان (واذا بلغ الخ)
فهو يدل على أن وجوب الاستئذان تعلق بهم بعد البلوغ فيقاس عليه سائر الأعمال (طهرت)
أى انقطع دم حيضها (فيغتسل) أى الجنب والحائض (أجزأها) أى مع مخالفة الأولى

(تنبيه) اذا شكت المرأة هل طهرت قبل الفجر أو بعده وجب عليها الا مساك لا حمال طهرها قبله والقضاء لا حمال طهرها بعده (ولا يجوز اخ) أى يحرم صومهما ولا يصح و يحرم صوم اليومين بعد يوم النحر الا للمتمتع ومثله القارن ومن وجب عليه الدم لنقص في الحج متقدم على الوقوف بعرفة وعجز عن الهدى فانه يصوم ثلاثة أيام في الحج من وقت احرامه الى عرفة فان فاتته ذلك صام أيام منى وسبعة (١٢٤) اذ ارجع (لا يصومه متطوع) أى يكره صومه

اليوم ولا يجوز صيام يوم الفطر ولا يوم النحر ولا يصوم اليومين اللذين بعد يوم النحر الا المتمتع الذي لا يجد هدياً واليوم الرابع لا يصومه متطوع ويصومه من نذره أو من كان في صيام متتابع قبل ذلك ومن أفطر في نهار رمضان ناسياً فعليه القضاء فقط وكذلك من أفطر فيه لضرورة من مرض ومن سافر سفراً تقصر فيه الصلاة فله أن يفطر وإن لم تنله ضرورة وعليه القضاء والصوم أحب إلينا

وانما لزم نذره مع أن النذر انما يلزم به ما ندب نظراً لكونه عبادة (متتابع) كن صام شوالاً وذا القعدة عن كفارة ظهارة أو قتل فرض في ذى القعدة وصح في ليلة الرابع فانه يصومه (ومن أفطر) أى بأى مفطرو لو بالجماع (من مرض) أى يشق معه الصوم أولاً يشق وخشى تاخر البرء أو زيادة مرض وعلم ذلك من نفسه أو من طبيب عارف فانه يجوز له الفطر ويجب ان خاف هلاكاً أو شدة أذى (ومن سافر سفراً) أى شرع في

سفر مباح قبل الفجر أو معه مع كونه بيت الفطر وأما لو نوى الصوم عند وصوله الى محل بدء القصر فانه لا يفطر الا لضرورة كغير المسافر فلو أفطر اختياراً لزمته الكفارة ولو تناول وكذلك اذا شرع بعد الفجر وبيت الفطر لزمته الكفارة ولو تناول (فله أن يفطر) أى ولو بالجماع لا مراعاة المسافرة معه وعليه القضاء لقوله تعالى «فعدة من أيام أخر» (والصوم أحب إلينا) أى المالكية لقوله تعالى «وأن تصوموا خير لكم» وبيت الصيام كل ليلة

(أقل من أربعة برد) أى البالغ قدرها ثمانية وأربعين ميلا وذلك سفر يوم وليلة بالجمال المشقة
بالاحمال (فلا كفارة عليه) أى لأنه بتأويله القريب لم ينتهك حرمة الشهر (متاولا) أى
تأويله قريبا كالذى قبله بأن استند إلى شىء موجود أو ما إذا كان التأويل بعيدا كمن تسحر
قرب الفجر فظن أنه لا يلزمه صوم ذلك اليوم (١٢٥) فان عليه الكفارة (مع القضاء)

أى ان القضاء لازم للكفارة
فكل موضع لزمت فيه
الكفارة وجب فيه القضاء
ولا كفارة على الجاهل على
المعتمد (ستين مسكينا) أى
أحرار أو مسلمين (لكل مسكين
مد) ولا يجزىء الغداء والعشاء

على المشهور و يكون من
غالب قوت أهل البلد ولا
يجزىء إطعام ثلاثين لكل
واحد مدان ولا مائة
وعشرين لكل واحد نصف
بل ينزع الزائد عن المدنى
الأول ان بين وبقى و يعطى
لغيره و يكمل الناقص لستين
فى الثانى وأشار بقوله
(فذلك) أى الاطعام (أحب
الينا) الى أن كفارة رمضان

وَمَنْ سَافَرَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ يَوْمٍ فَظَنَّ
أَنَّهُ افْطَرَ مُبَاحٌ لَهُ فَأَفْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ
عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ مُتَّوَلًّا
فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ
أَفْطَرَ مُتَعَمِّدًا بِأَكْلِ أَوْ شُرْبٍ أَوْ جِمَاعٍ
مَعَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ إِطْعَامُ سِتِّينَ
مِسْكِينًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ مَدٌّ بِمَدِّ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَلِكَ أَحَبُّ الْبِنَاءِ وَلَهُ
أَنَّهُ يُكْفَرُ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ
مُتَتَابِعَيْنِ وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ
مُتَعَمِّدًا كَفَّارَةٌ وَمَنْ أَغْنَى عَلَيْهِ لَيْلًا فَاغْفَرَ

على التخيير والا فضل الاطعام ثم العتق ثم الصيام (ومن اغنى عليه) أى زال عقله (ليلا) وأما
ان زال نهارا فان اغنى عليه كل النهار أو جله فلا بد من القضاء سلم أوله أولا وان اغنى عليه
نصفه أو أقله فان سلم أوله بمقدار ما يوقع النية قبل الفجر أجزأ والا فلا والمجنون والسكران
بحلال كالغنى عليه فى التفصيل وأولى السكران بحرام لكن يجب عليه الا مسالك بقية اليوم

الذي يجب عليه فيه القضاء لتسببه بخلاف غيره (ولا يقضى الخ) الا ولى أن يقول ولا يطلب
 المعنى عليه بفعل شيء من الصلوات الا ما أفاق في وقته ولو الضروري لان ما يفعل في وقته
 لا يقال له قضاء ومثله في ذلك الحائض والنفساء فانها يقضيان الصوم دون الصلاة لمشقة
 التكرار (و ينبغي) أن يندب (١٢٦) (للصائم) ندباً أكيدا (و يعظم من) أى في شهر

رمضان ما عظم الله من القرآن
 والتسبيح ونحو ذلك وتعظيمه
 بالا كثار منه ويحتمل أن
 من بيا نية مقدمة على المبين
 أى ويعظم ما عظم الله الذي
 هو شهر رمضان (ولا يقرب)
 بفتح الراء أفصح من ضمها
 لانها لغة القرآن وقر بانه النساء
 بالوطة حرام وبما بعده
 مكروه ان علمت السلامة
 والاحرم واحترز بقوله
 (للذة) عما اذا كانت لوداع
 أو رحمة فلا نهى فيها (ولا بأس
 الخ) أى لا يحرم ذلك فلا
 ينافى انه خلاف الا ولى كما
 تقدم (فأمدى لذلك) أى
 للمباشرة أو القبلة ومثلها

بعد طُلُوعِ الْفَجْرِ فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ وَلَا
 يَقْضَى مِنَ الصَّلَوَاتِ إِلَّا مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ
 وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ وَجَوَارِحَهُ
 وَيُعَظَّمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
 وَلَا يَقْرُبَ الصَّائِمُ النِّسَاءَ بِوِطْءٍ وَلَا مُبَاشَرَةٍ
 وَلَا قُبْلَةٍ لِلذَّيِّ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَلَا يَحْرُمُ
 ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي لَيْلِهِ وَلَا بِأَسَ أَنْ يُصْبِحَ
 جُنُبًا مِنَ الْوِطْءِ وَمَنِ اتَّذَّنْ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ
 مُبَاشَرَةً أَوْ قُبْلَةً فَأَمْدَى لِذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ
 وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى أَمْنَى فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ
 وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا

النظر والفكر وأما ان حصل انما ظ فقط فلا شيء عليه (حتى أمني) ومثل ذلك تقدم
 ما اذا كان المني عن نظر أو فكر مستدامين وأما ان أمني بمجرد نظرة أو تفكر فلا كفارة
 عليه وإنما عليه القضاء (إيماناً) أى تصديقاً بالاجرا الموعود به (واحتساباً) أى ادخار
 الثواب ذلك عند الله (غفر له الخ) أى الصغائر ولا يتوقف ذلك على قيام الليل كله بدليل

قوله (وان قمت فيه) أى فى رمضان بما تيسر الخ (١٢٧) (والقيام) مبتدأ خبره (فى مساجد

تَقْدَمُ مِنْ ذَنْبِهِ وَإِنْ قُمْتَ فِيهِ بِمَا تَيْسَرُ
فَذَلِكَ مَرْجُوٌّ فَضْلُهُ وَتَكْفِيرُ الذُّنُوبِ بِهِ
وَالْقِيَامُ فِيهِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ بِإِمَامٍ
وَمَنْ شَاءَ قَامَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ أَحْسَنُ لِمَنْ
قَوَّيْتُ نِيَّتَهُ وَحَدَّهُ وَكَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ
يَقُومُونَ فِيهِ فِي الْمَسَاجِدِ بَعِثَرِينَ رَكْعَةً
ثُمَّ يُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ وَيُفْصِلُونَ بَيْنَ الشَّعْعِ
وَالْوِتْرِ بِسَلَامٍ ثُمَّ صَلُّوا بَعْدَ ذَلِكَ سِتًّا
وَتِلَاثِينَ رَكْعَةً غَيْرَ الشَّعْعِ وَالْوِتْرِ وَكُلُّ
ذَلِكَ وَاسِعٌ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ
وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا زَادَ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي
غَيْرِهِ عَلَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَهَا الْوِتْرُ

﴿بَابٌ فِي الْإِعْتِكَافِ﴾

وَالْإِعْتِكَافُ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ

مساجد الجماعة) أى
يتدب أن يكون فى مساجد
الجماعات (بإمام) وهذا
مستثنى من كراهة صلاة
النافلة جماعة بمكان مشتهر
أو فى جماعة كثيرة (لمن
قوى نيتته) أى نشطت
نفسه وحده للعبادة لانه أبعد
عن الرياء ومحل هذا ان لم
تعطل المساجد عن التراويح
والاقيها أفضل (السلف
الصالح) أى الصحابة
(يقومون فيه) أى فى زمن
عمر بن الخطاب فانه هو
الذى زاد فى عدد التراويح
وجمع الناس على أنى بن
كعب لكونه أمن أن تفرض
وأما فى زمنه صلى الله عليه
وسلم فلم يفرض بجمعهم
خشية أن تفرض عليهم فى
رمضان فلم يستطيعوا
(بثلاث) فيه تغليب
الاشرف على غيره والا
قالوتر هو الركعة الاخيرة

فقط (ثم صلوا) أى السلف التابعون بعد ذلك فى زمن عمر بن عبد العزيز لانه هو الذى جعلها

ستا وثلاثين والعمل الآن على ما قبله (والعكوف الملازمة) هذا معنى الاعتكاف لغة وأما معناه اصطلاحاً فهو لزوم المسلم (١٢٨) المميز المسجد للذكر والصلاة وقراءة القرآن

والمُعْكَوفُ الْمُلازِمَةُ وَلَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ
وَلَا يَكُونُ إِلَّا مُتَتَابِعًا وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ
كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ
فِي الْمَسَاجِدِ فَإِنْ كَانَ بَلَدٌ فِيهِ الْجُمُعَةُ فَلَا
يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَامِعِ إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ أَيَّامًا
لَا تَأْخُذُهُ فِيهَا الْجُمُعَةُ وَأَقْلُ مَا هُوَ أَحَبُّ
إِلَيْنَا مِنَ الْاِعْتِكَافِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَمَنْ نَذَرَ
اِعْتِكَافَ يَوْمٍ فَأَكْثَرَ لَزِمَهُ وَلَنْ يَنْذَرَ
لَيْلَةً لَزِمَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةً وَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ
مُتَعَمِّدًا فَلْيَبْتَدِئْ اِعْتِكَافَهُ وَكَذَلِكَ مَنْ
جَامَعَ فِيهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا أَوْ مُتَعَمِّدًا
وَلَنْ مَرَضٍ خَرَجَ إِلَى بَيْتِهِ فَإِذَا صَحَّ بَنَى
عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَكَذَلِكَ إِنْ حَاضَتْ الْمُتَكَفِّةُ
وَحُرْمَةُ الْاِعْتِكَافِ عَلَيْهِمَا فِي الْمَرَضِ

صائمًا كفا عن الجماع
ومقدماته يومًا وليلة فأكثر
بنية (الامتتاع) أي ما لم
ينذره متفرقا ولا فلا يلزمه
التتابع (فإن كان بلد) بالرفع
على أن كان تامة وروى
بالنصب على أنها ناقصة أي
فإن كان البلد الذي فيه
الاعتكاف بلدة (فيه الجمعة
فلا يكون إلا في الجامع) أي
الذي تقام فيه الجمعة فإن
اعتكف في غيره من المساجد
وجب عليه الخروج للجمعة
وبطل اعتكافه وإن لم يخرج
لم يطل إلا أن يترك ثلاث
جمع (وأقل الخ) أي وأكمل
شهر وتكره الزيادة عليه
(لزمه) أي مع ليلته كما أنه إن
نذر ليلة لزمه يومها وأما إن نذر
بعض يوم فلا يلزمه شيء ما لم
ينو الجوار فيلزمه ما نواه (من
جامع الخ) ومثل الجماع القبلة

والمباشرة إن قصد اللذة أو وجدها وإن لم تبطل الصيام (وإن مرض) أي مرضا وعلى
يمنعه من المكث في المسجد أو من الصوم فقط (وحرمته الاعتكاف عليهما) أي المريض

والحائض فلا يفعلان خارج المسجد ما ينافي الاعتكاف غير ما أيسح لهما من النظر (وعلى الحائض) مكر مع الضمير في عليهما فلا ولي أن يقول في المرض والحيض (ساعتئذ) أي ساعة إذا ظهرت الحائض بعد غسلها وأفاق المريض من مرضه فإذا لم يرجعاً ابتداءه ولو كان التأخير لعذر من نسيان أو إكراه وإذا رجعا نهاراً لم يعتدا بذلك اليوم لتعذر الصوم فيه (من معتكفه) بفتح الكاف أي المحل المعتكف فيه (الاحتاجة إلى أنسان) أي ما يحمله على الخروج فيشمل خروجه لشراء ما كؤل ومشروب (١٢٩) ووضوء وغسل الجمعة وجنابة

من نوم ونحو ذلك وله أن يتوضأ ويغتسل في الحمام إذا لم يكن محل أقرب منه ويجوز له الخروج لغسل ثيابه التي أصابتها النجاسة ولا غنى له عنها والاولى له أن يحصل جميع ما يحتاج إليه قبل دخوله المعتكف ويكره اعتكافه غير مكفى (قبل غروب الشمس) أي على جهة الوجوب ان كان الاعتكاف مندوراً وعلى جهة الاستحباب ان لم يكن مندوراً وعلى الوجهين لو أخر دخوله ودخل قبل

وعلى الحائض في الحيض فإذا طهرت الحائض أو أفاق المريض في ليل أو نهار رجعا ساعتئذ إلى المسجد ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا لاحتاجة إلى أنسان وليدخل معتكفه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد أن يبتدىء فيها اعتكافه ولا يعود مريضاً ولا يصلى على جنازة ولا يخرج لتجارة ولا شرطاً في الاعتكاف ولا بأش أن يكون إمام

٩ - رسالة الفجر بمقدار ما يسع النية أجزأه بناء على أن أقله يوم لكن مع الأثم في الاعتكاف المنذور (ولا يعود مريضاً) أي يحرم عليه ذلك ما لم يكن أحد والديه ويطل اعتكافه ان كان خارج المسجد وأما فيه فيكره فقط وكذا يقال في قوله (ولا يصلى على جنازة) أي ما لم تتعين عليه والاوجب الخروج لها وبطل اعتكافه وأما سلامه على من بقربه فلا بأس به (ولا يخرج لتجارة) فان خرج بطل وأما ان باع في المسجد أو اشترى فلا يبطل وقد أساء (ولا شرط في الاعتكاف) كأن يقول اعتكف عشرة أيام مثلاً بشرط أنه اذا بدأ إلى الخروج

خرجت فان وقع بطل الشرط وصح الاعتكاف (وله أن يتزوج) أى يباح له عقد النكاح سواء كان رجلا أو امرأة فان خرج (١٣٠) من المسجد لذلك بطل اعتكافه (من آخره)

أى من آخر أيام اعتكافه لا تقضائه بغروب الشمس من اليوم الاخير وأما قبل الغروب فلا يجوز له الخروج (وان اعتكف بما) أى فى زمن الخ (فليت) أى ندبا ليوصل عبادة بأخرى ومثل ليلة الفطر ليلة النحر واعلم أنه يتأكد نذب الاعتكاف فى شهر رمضان والا فضل منه العشر الاخير لما فى الحديث تحروا ليلة القدر فى الوتر من العشر الاواخر من رمضان . وورد من قام ليلة القدر ايمانا واحتسا باغفر له ما تقدم من ذنبه (من تجار) بالضم والتشديد جمع تاجر كفاجر وفجار وبالكسر والتخفيف كصاحب وصحاب (وزكاة العين) أى الذهب والفضة (والحرث) أى المحروث من

المسجد وله أن يتزوج أو يعقد بكاح غيره ومن اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج من اعتكافه بعد غروب الشمس من آخره وإن اعتكف بما يتصل فيه اعتكافه بيوم الفطر فليت ليلة الفطر فى المسجد حتى يغدو منه إلى المصلى

(باب فى زكاة العين والحرث والماشية) (وما يخرج من المعدن وذكري الجزية وما) (يؤخذ من تجار أهل الذمة والحربيين)

وزكاة العين والحرث والماشية فريضة فأما زكاة الحرث فيوم حصاده والعين والماشية ففى كل حول مرة ولا زكاة من الحب والتمر فى أقل من خمسة أوسق

القمح والشعير ونحوهما يأتى بيانه (والماشية) أى الابل والبقر والغنم (فريضة) وذلك فرضت فى السنة الثانية من الهجرة (فيوم حصاده) أى لقوله تعالى «وأتواحقه يوم حصاده» وهذا أرجح من القول بأن الوجوب بافراك الحب (خمسة أوسق) جمع وسق

(وذلك) أى الخمسة أوسق (سنة أقفزة) بالقاف والفاء والزاي جمع قفيز وهو ثمانية وأربعون صاعا والوسق بفتح الواو أشهر من كسرها ستون صاعا وقد حرر الأجهوري المدفوعه ثلث قدح بالكيل المصرى فيكون الصاع قدحا وثلاثا فالخمس أوسق أربع مائة قدح وهى أربعة أرباب وروية والأرباب بكسر الهمزة وحكى (١٣١) فتحها (والسات) بضم فسكون

ضرب من الشعير ليس له قشر (فى الزكاة) لا مفهوم له فانها فى البيع جنس واحد أيضا فيحرم التفاضل بينها (فاذا اجتمع الخ) أى فى فصل واحد من فصول السنة لا ان زرع الثانى بعد حصاد الاول فلا ضم (فلذلك ذلك) أى يخرج عشرة ان سقى بغير آلة أو نصف عشرة ان سقى بها ويخرج الاعلى فى المجموع عن الادنى لا العكس أو يخرج من كل صنف ما ينوبه (أصناف القطنية) بثلاث القاف وتشديد الياء وتخفيفها وهى الفول والعدس والترمس واللوبياء والبسيلة والحمص والجلبان فهى فى الزكاة

وذلك ستة أقفزة وربيع قفيز والوسق ستون صاعا بصاع النبى صلى الله عليه وسلم وهو أربعة أمداد بمده عليه الصلاة والسلام ويجمع القمح والشعير والسلت فى الزكاة فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق فليزك ذلك وكذلك تجمع صناف القطنية وكذلك تجمع أصناف التمر وكذلك أصناف الزبيب والارز والدخن والذرة كل واحد منها صنف لا يضم إلى الآخر فى الزكاة وإذا كان فى الحائط أصناف من التمر أدنى الزكاة عن الجميع

جنس واحد وأما فى البيع فأجناس (والدخن) بضم الدال المهملة (والذرة) بضم الدال المعجمة وفتح الراء (فى الزكاة) أى وكذا فى البيع فكل واحد منها صنف مستقل يجوز بيعه بالآخر متفاضلا ان كان بدأ يد (فى الحائط) أى البستان (أصناف من التمر) وكذا الحكم فى الزبيب فان خيرا لأمور الوسط فلو أخرج من كل صنف ما ينوب به جاز

(أخرج من زيتته) أى عشره أو نصف عشره وان لم يبلغ الزيت نصبا فان العبرة ببلوغ الحب
النصاب (من الجبلجلان) بضم الجيمين أى السمسم (وحب الفجل) بضم الفاء وكذلك غيرها
مما له زيت ان بلغ حبه النصاب لكن المعتمد أنه يجوز الاخراج من حبها وحب القرطم
لانها تراد لغير العصر كثير بخلاف الزيتون فلا يجوز الا من زيتته ان كان يعصر لا من حبه ولا
من ثمنه فما يأتى للمصنف ضعيف (١٣٢) بالنسبة للزيتون وأما زيتون مصر فيخرج

من ثمنه لعدم عصره وكذلك
عنبها وورطها وفولها الاخضر
وحمصها ان بلغ خرصه خمسة
أوسق ويخرج قيمة ما عدا
الفول والحمص ان أكله أى
يخرج نصف عشر القيمة أو
عشرها على ما تقدم وأماها
فيخير ان أكلها بين القيمة
والاخراج من حبها يابسا
ووجوب الزكاة في الفول
الاخضر ونحوه مبني على
القول بأن وجوبها بافراك
الحب فما أكل بعد الافراك
من القمح والشعير والفول
يجب عليه ان يصحراو يؤدى

مِنْ وَسَطِهِ وَيُزَكَّى الزَّيْتُونُ إِذَا بَلَغَ حَبَّهُ
خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَخْرَجَ مِنْ زَيْتِهِ وَيُخْرَجُ
مِنَ الْجُلْجُلَانِ وَحَبِّ الْفُجْلِ مِنْ زَيْتِهِ فَإِنْ
بَاعَ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ أَنْ يُخْرَجَ مِنْ ثَمَنِهِ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ وَلَا زَكَاةَ فِي الْهَوَاكِهِ وَالْخَضِرِ وَلَا
زَكَاةَ مِنَ الذَّهَبِ فِي أَقْلٍ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا
فَإِذَا بَلَغَتْ عَشْرِينَ دِينَارًا قَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ
رُبْعُ الْعُشْرِ فَمَا زَادَ فَبِحِسَابِ ذَلِكَ وَإِنْ قُلَّ
وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْفِضَّةِ فِي أَقْلٍ مِنْ مِائَتَيْ دِرْهَمٍ

زكاته من جنسه يابسا كما يجب عليه أن يصحرا ما تصدق به أو استأجر به (في وذلك
الهواكه) أى كالتفاح والشمش (و) لا في (الخضر) كالبلبل والبطيخ والمان والقص
والقضاء (من الذهب) أى فيه فن بمعنى في وكذا يقال فيما بعد (دينارا) وهو أربع وعشرون
قيراطا والقيراط ثلاث حبات من متوسط الشعير فوزنه اثنتان وسبعون حبة والدنانير المصرية
أصغر من الشرعية فالنصاب منها ثلاثة وعشرون دينارا ونصف دينار وخروبة وسبع
خروبة كما حرره الأجهوري (في حساب ذلك) أى الزائد وان قل (مائتي درهم) أى شرعية

والدرهم خمسون وخمسا حبة من متوسط الشعير وأما على ما حرره الأجهوري من الدراهم
المصرية فهو مائة وخمسة وثمانون درهما ونصف درهم وثمان درهم فهي أكبر من الشرعية وحينئذ
فالتعويل في النصاب على ما يساوي المائتي درهم (١٣٣) شرعية وزنا (خمس اواق)

بحذف الياء وثبوتها (من
وزن سبعة) أحال مجهولا على
مجهول فانه لم يبين وزن الدينار
وقد علمت انه اثنتان وسبعون
حبة والدرهم خمسون وخمسا
حبة فكل عشرة دراهم وزن
سبعة دنانير (فاذا بلغت الخ)
كرره ليرتب عليه قوله (ففيها
ربع عشرها خمسة دراهم)
زيادة ايضاح لربع العشر
(من كل مال الخ) وله اخراج
أحد التقدين عن الآخر
(في العروض) المراد بها هنا
الرقيق والمقار والرابع
والثياب وجميع الحبوب
والثمار والحيوان اذا قصرت
عن النصاب (للتجارة) أي
ينوي بها التجارة فقط أو هي
مع القنية (من يوم أخذت)
أي ملكت (منها أو) من

وذلك خمس أواق والأوقية أربعون
درهما من وزن سبعة أعني أن السبعة
دنانير وزنها عشرة دراهم فاذا بلغت
من هذه الدراهم مائتي درهم ففيها
ربع عشرها خمسة دراهم فما زاد اذ في حساب
ذلك ويجمع الذهب والفضة في الزكاة
فمن كانه مائة درهم وعشرة دنانير
فليخرج من كل مال ربع عشره ولا
زكاة في العروض حتى تكون للتجارة
فاذا بعثها بعد حول فأكثر من يوم
أخذت ثمنها أو زكيتها ففي ثمنها الزكاة
لحول واحد أقامت قبل البيع حولا أو
أكثر إلا أن يكون مديرا لا يستقر

يوم (زكيتها) وأما قبل الحول فلا زكاة حتى يحول عليها الحول (ففي ثمنها الزكاة) أي بشرط أن
تباع بنقد كما أنه يشترط أيضا أن تكون مملوكة معاوضة مالية وأما اذا كانت عن ارث أو هبة
أو صدقة فلا زكاة الا بعد حول من قبض ثمنها (ألا أن تكون مديرا) مستثنى من قوله أو أكثر

فان ذاك في المحتكر الذي يرصد الاسواق لغلو الثمن فانه لا زكاة عليه حتى يبيع بنصاب لان عروض الاحتكار لا تقوم وأما المدير وهو التاجر الذي لا يمسك شيئا بيده بل يبيع على حسب التيسير فانه يقوم عروضه كل عام تقويم عدل وزكيتها مع ما بيده من العين بشرط ان يبيع من العروض ولو بدرهم في (١٣٤) عامه وكذلك يزكي دينه الحال المرجو كل عام ان

لم يكن عن قرض والا زكاة لعام واحد بعد قبضه ولو مكث سنين ما لم يكن فرارا من الزكاة والا فلكل عام (حول أصله) كان الاصل نصابا أم لا فمن كان عنده دينار ومكث عنده أحد عشر شهرا ثم اشترى به سلعة وباعها بعد شهر بعشرين فانه يزكي الآن لان الربح يقدر كامنا في أصله (وكذلك حول نسل الانعام حول الامهات) ولو كانت الامهات أقل من النصاب فمن كان عنده عشرون من الضأن فولدت ما يكل النصاب وجبت الزكاة بعد تمام حول الامهات وتعد السخلة على رب المال ولا يؤخذ الا ما يجزى

بِيَدِكَ غَيْرٌ وَلَا عَرَضٌ فَإِنَّكَ تُقَوِّمُ
عُرُوضَكَ كُلَّ عَامٍ وَتَزَكِّي ذَلِكَ مَعَ مَا
يَذُكُّ مِنَ الْعَيْنِ وَحَوْلِ رِبْحِ الْمَالِ حَوْلُ
أَصْلِهِ وَكَذَلِكَ حَوْلُ نَسْلِ الْأَنْعَامِ حَوْلُ
الْأُمّهَاتِ وَمَنْ لَهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ
وَعَلَيْهِ دَيْنٌ مِثْلُهُ أَوْ يَنْقُصُهُ مِنْ مِقْدَارِ مَالٍ
الزَّكَاةِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ
مِمَّا لَا يُزَكَّى مِنْ عُرُوضٍ مُقْتَنَاءٍ أَوْ رَقِيقٍ
أَوْ حَيَوَانٍ مُقْتَنَاءٍ أَوْ عَقَارٍ أَوْ رِبْعٍ مَا فِيهِ
وَقَالَ لِدَيْنِهِ فَلْيُزَكَّ مَا يَدِيهِ مِنَ الْمَالِ فَإِنْ
لَمْ تَقِفْ عُرُوضُهُ بِدَيْنِهِ حَسَبَ بَقِيَّةِ دَيْنِهِ

(وعليه دين) أي سواء كان عينا أو عرضا حالا أو مؤجلا ولو مهر امرأته الذي في فمائه ذمته أو دين زكاة (مما لا يزكي) وكذا مما يزكي من الحرث والانعام (من عروض مقتناة) تقدم أن المراد بها الرقيق والعقار الخ فعطف أورد رقيق وما بعده على عروض من عطف الخاص على العام والمراد بالعقار الاصول الثابتة وان لم يكن لها عتبة كالارض الساحة وبالربيع بفتح الراء ماله

عتبة كالدور فهو اخص و يشترط أن يكون حال الحول على ما يجعل في الدين (فما) أى في
مقابلة الذى (بيده) من المال (فان بقى بعد ذلك) أى بعد أن يحسب بقية دينه مما بيده (ما) أى
شئ (فيه الزكاة زكاة) كأن يكون عنده ثلاثون دينارا او عليه عشرون دينارا وعنده من
العروض التى حال عليها الحول ما بقى بعشرة تبقى عشرة ياخذها من الثلاثين و يعطيها ويبقى
عشرون فيزكيها (زكاة حب الخ) أى ولا زكاة (١٣٥) معدن ولا ركاز ولا فطر (ولا

زكاة عليه) أى على من له مال
(في دين) أصله عين عنده أو
عرض تجارة لا ان كان من
ميراث مثلا فانه يستقبل به كما
سيصرح به (لعام واحد) أى
اذا كان المقبوض نصا باو
عنده ما يكمل به النصاب
وهذا في غير المديروا ما هو
فدينه الحال المرجو كعروضه
زكى كل عام كما تقدم (وكذلك
العرض) أى عرض تجارة
الاحتكار اذا كان أصله عينا
فانما يزكى لعام واحد وكرر
هذا وان استفيد من قوله فاذا
بعتها بعد حول الخ ليرتب عليه
قوله (وان كان الدين او العرض
من ميراث فليستقبل الخ)

فِي مَالِهِ فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ
زَكَاةً وَلَا يُسْقِطُ الدِّينُ زَكَاةَ حَبِّ وَلَا
تَمْرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي دَيْنٍ
حَتَّى يَقْبِضَهُ وَإِنْ أَقَامَ أَغْوَامًا فَإِنَّمَا يَزَكِّيهِ
لِعَامٍ وَاحِدٍ بَعْدَ قَبْضِهِ وَكَذَلِكَ الْعَرَضُ
حَتَّى يَبِيدَ وَإِنْ كَانَ الدِّينُ أَوْ الْعَرَضُ مِنْ
مِيرَاثٍ فَلَيْسَتْ قَبْلَ حَوْلٍ بِمَا يَقْبِضُ مِنْهُ
وَعَلَى الْأَصَاغِرِ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِهِمْ فِي
الْعَيْنِ وَالْحَرَّتِ وَالْمَاشِيَةِ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ
وَلَا زَكَاةَ عَلَى عَبْدٍ وَلَا عَلَى مَنْ فِيهِ بَقِيَّةٌ

فيكون قيد أو مثل الميراث الهبة والصدقة وأرش الجنابة والمهر والخلع وغير ذلك كما قال خليل
واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال (وعلى الأصاغر الزكاة) لما في الحديث اتجروا في أموال
اليتامى لا تأكلها الزكاة. والعبرة بمذهب الوصى لانه المخاطب بها لا بمذهب الطفل (وزكاة
الفطر) أى وعليهم زكاة الفطر لكن المخاطب بها من تلزمه نفقتهم ومثل الأصاغر في وجوب
الزكاة في أموالهم المجانين (ولا زكاة على عبد) أى ولا على سيده عنه أما العبد فلانه لا يملك وأما

السيد فلا ن المال بيد غيره (فاذا أعتق) ولم يشترط سيده أخذ ماله (فليأتنف) أى يستأقف
حولاً (ولا فيما يتخذ للباس) ولو (١٣٦) متخذ الكراء (من الحل) بفتح الحاء المهملة

وسكون اللام مفرد حلى
بضم فكسر كشدى وثدى
ومن ذلك خاتم الفضة
للرجل وأنف وأستان
وحلية مصحف وسيف
وأما محرم الاستعمال
للرجل كخاتم الذهب
فتجب فيه الزكاة وكذا آلة
نحو الاكل من كل غير ملبوس
فانه حرام ولو على المرأة
فتجب فيه الزكاة وليس من
حلى المرأة ما يجعله على رأسها
أو صدرها من الذهب
المسكوك فان عليها فيه الزكاة
وكذا تجب الزكاة فى الحل
اذا تهشم ولم يمكن اصلاحه
الا بسبكه وأما ان تكسر
ونوى اصلاحه فلا زكاة فيه
وتجب الزكاة فى الحل المنوى
به التجارة (من المعدن) بفتح
الميم وكسر الدال المهملة من

رِقٍّ فى ذلك كله فاذا أعتق فليأتنف
حولاً من يومئذ بما يملك من ماله ولا
زكاة على أحد فى عبده وخادمه وفرسه
وداره ولا يتخذ للقنية من الرباع
والعروض ولا فيما يتخذ للباس من
الحلى ومن ورث عرضاً أو هب له أو
رفع من أرضه زرعاً فزكاه فلا زكاة
عليه فى شيء من ذلك حتى يباع ويستقبل
به حولاً من يوم يقبض ثمنه وفيما يخرج
من المعدن من ذهب أو فضة الزكاة
إذا بلغ وزن عشرين ديناراً أو خمس
أواق فصية ففى ذلك ربع العشر يوم
خروجه وكذلك فيما يخرج بعد ذلك

عدن بالمكان اذا أقام به لطول اقامة الناس فيه لاخراج ما فيه (من ذهب أو فضة) متصلاً
بيان لما يخرج ولا زكاة فى معدن النحاس ونحوه (يوم خروجه) أى وتصفيته فلا يشترط فيه

الحول وإنما يشترط فيه الحرية والاسلام كغيره (فإن انقطع نيله) بفتح النون أى عرق المحدث
(بيده) أى بعمله بأن تبعه حتى اتقضى (وابتداً غيره) أى غير ذلك العرق فإنه لا يضمه لما قبله
بل يكون مستقلاً فإن خرج ما فيه زكاة كاه والافلا (وتؤخذ الجزية) وهى ما يؤخذ من
أهل الكفر جزاء على تأمينهم وحقن دمائهم (١٣٧) مع اقرارهم على الكفر (البالغين)

تأكيد لرجال فإن الرجل
لا يطلق الا على البالغ فلو قال
العقلاء ليحترز به عن المجانين
لكان أولى (ومن نصارى
العرب) أى خلافاً لمن قال
ليس فيهم الا القتل أو الاسلام
ويستمر أخذ الجزية من
اليهود والنصارى لنزول عيسى
وأما بعده فالاسلام أو القتل
(أربعة دنانير الخ) هذا بالنسبة
لمن فتحت بلادهم عنوة أى
قهراً وكذلك من فتحت
بلادهم صلحاً على شىء من
أموالهم ولم يقدر عليهم شىء
معين والا أخذ منهم ما قدر
عليهم قليلاً أو كثيراً (ممن تجر)
بفتح الجيم فى الماضى وضمها
فى المضارع (منهم) أى
من أهل الذمة ولو نساء
وصبياناً وعبيداً (من

متصلاً به وإن قلّ فإن انقطع نيله بيده
وابتداً غيره لم يخرج شيئاً حتى يبلغ
ما فيه الزكاة وتؤخذ الجزية من رجال
أهل الذمة الأحرار البالغين ولا تؤخذ
من نسائهم وصبيانهم وعبيدهم وتؤخذ
من المجوس ومن نصارى العرب والجزية
على أهل الذمة أربع دنانير وعلى أهل
الورق أربعون درهماً ويخفف عن الفقير
ويؤخذ ممن تجر منهم من أفق إلى أفق
عشر ثمن ما يبيعونه وإن اختلفوا فى السنة
مراراً وإن حملوا الطعام خاصة إلى مكة

أفق) بضم الهمزة والفاء وتسكن أى اقليم الى اقليم آخر غير محل جزيته والاقالم سبعة مصر
والشام والعراق والاندلس والمغرب والروم والحجاز (عشر ثمن الخ) أى على المعتمد وقيل
عشر ما يدخلون به ولو لم يبيعوا (وان اختلفوا) أى ترددوا (فى السنة مراراً) فيؤخذ منهم
ذلك فى كل مرة (وان حملوا) أى أهل الذمة (الطعام) والمراد به كل ما يقتات وانما خفف

عنهم فيه ليكثر الجلب الى مكة والمدينة لشدة حاجة أهلها الى ذلك (العشر) أى عشر ما قدموا به باعوا أو لم يبيعوا وان قدموا بالخمر والخنزير فان كان هناك أهل الذمة الذين يشترون منهم ذلك تركوا أو يؤخذ منهم عشر الثمن بعد البيع والارءوا به ولا يمكنون من بيع خمر لمسلم (وفى الركاز الخ) هذا مما تبرع به فى هذا الباب زيادة على الترجمة كزكاة العروض (وهو دفن) بكسر الدال أى مدفون (الجاهلية) ولو كان أقل من النصاب والمعتمداً به لا يختص بالتقديس بل يشمل نحو اللؤلؤ والنحاس وفيه (الخمس على من أصابه) ولو كان فقيراً أو مديناً يعطيه للإمام ليصرفه (١٣٨) فى مصالح المسلمين ان كان عدلاً ولا تصدق به وواجده وأخذ الباقي ان

والمدينة خاصة أخذ منهم نصف العشر من ثمنه ويؤخذ من تجار الحر بين العشر إلا أن ينزلوا على أكثر من ذلك وفى الركاز وهو دفن الجاهلية الخمس على من أصابه

﴿باب فى زكاة الماشية﴾

ويجده بأرض موات ليست مملوكة لأحد ولا فهو لا لكها أولوارته فان لم يوجد فهو مال جهلت أربابه فوضعه بيت المال ومفهوم قوله دفن الجاهلية أنه ان كان من دفن المسلمين أو أهل الذمة فلا يسمى ركازاً وإنما هو لقطة لا فرق بين المدفون وغيره وإنما عبر بـ دفن لكونه الغالب فيعرف سنة ان كان كثيراً

أو أياً ما ان كان قليلاً ما لم يتقدم الزم بحيث يغلب على الظن أن أهله انقضوا وزكاة والافهوم من المال المجهول به فلا يعرف وما شك فيه فانه يحمل على دفن الجاهلية لان الدفن والكنز من شأنهم. وأما ما طرحه البحر من جوفه كاللؤلؤ والعنبر فانه لمن وجده ولا يخمس إلا أن يتقدم عليه ملك معصوم أى مسلم أو ذمى فانه يأخذه ويدفع الاجرة لمن غاص عليه وأخرجه سواء كان سقط من ربه فى البحر أو هو الذى رماه مع متاعه خوف غرقه ومثل ذلك ما اذا ترك دابته بمقازة لعجزه عنها فانه يأخذها ممن وجدها معه وعليه نفقتها وأجرة قيامه عليها على المعتمد فيها وقيل ان من طرح متاعه فى بحر أو تركه فى بر لا يرد اليه وإنما هو لواجده ﴿باب فى زكاة الماشية﴾ أفردا باب وان كانت داخله فى الترجمة لان وجه

العمل مختلف فيها فلم تضبط بعشر ولا بربعه والمذهب أن الزكاة تجب فيها وإن كانت عاملة
أو معلوفة خلافاً لابي حنيفة والشافعي وأما حديث في الغنم السائمة الزكاة. فخارج مخرج
الغالب لأن الغالب على الانعام في أرض الحجاز (١٣٩) السوم (من خمس ذود) بإضافة

وزكاة الإبل والبقر والغنم فريضة ولا
زكاة من الإبل في أقل من خمس ذود
وهي خمس من الإبل ففيها شاة جذعة
أو ثنية من جبل غنم أهل ذلك البلد من
ضأن أو معز إلى تسع ثم في العشر شاتان
إلى أربعة عشر ثم في خمسة عشر ثلاث
شياه إلى تسعة عشر فإذا كانت عشرين
فأربع شياه إلى أربع وعشرين ثم في
خمس وعشرين بنت مخاض وهي بنت
سنتين فإن لم تكن فيها فابن لبون ذكر
إلى خمس وثلاثين ثم في ست وثلاثين
بنت لبون وهي بنت ثلاث سنين إلى

خمس محذوف التاء إلى ذود
بفتح الذال المعجمة وآخره
دال مهملة لأنه مؤنث
لا واحد له من لفظه يطلق
على ثلاث إلى عشر (وهي)
أي الخمس ذود (جذعة)
بفتح الجيم والذال المعجمة
وهي ما أوفت سنة ودخلت
في الثانية دخولا ما. والثنية
ما دخلت في الثانية دخولا
بينما والتاء فيهما للوحدة لأنه
لا فرق في الأجزاء بين الذكر
والأنثى. وتطلق الشاة على
الضأن والمعز (من جل)
أي أغلب فإن كان جل غنم
أهل البلد الضأن أخذت منه.
أو المعز أخذت منه فلودفع
رب المال بعيراً عن الخمس ذود
أجزأه لأنه مواساة بالأكثر
(إلى تسع) فالوقص في هذا وما
بعده أربعة لا شيء فيها (بنت

مخاض) أي التي نحض الجنين بطن أمها فقوله (وهي بنت سنتين) أي أوفت سنة ودخلت
في الثانية لأن الإبل تربي سنة وتحمل في الثانية (فإن لم تكن) أي بنت المخاض (فيها) أي
إبل رب المال أو كانت معيبة (فابن لبون) وهو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة لأن أمه صارت
ذات لبن بما ولدته بعده (إلى خمس وثلاثين) فالوقص في هذه عشرة (وهي بنت ثلاث سنين)

خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ثُمَّ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً
 وَهِيَ الَّتِي يَصْلُحُ عَلَى ظَهْرِهَا الْحَمْلُ وَيَطْرُقُهَا
 الْفَحْلُ وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ إِلَى سِتِّينَ
 ثُمَّ فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً وَهِيَ بِنْتُ
 خَمْسِ سِنِينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ثُمَّ فِي سِتِّ
 وَسَبْعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ ثُمَّ فِي إِحْدَى
 وَتِسْعِينَ حَقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةً فَمَا
 زَادَ عَلَى ذَلِكَ قَفَى كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً وَفِي
 كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَا زَكَاةَ مِنَ
 الْبَقَرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ فَإِذَا بَلَغَتْهَا قَفِيهَا
 تَبِيعَ عِجْلٌ جَذَعٌ قَدْ آوَى سِتِّينَ ثُمَّ
 كَذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَيَكُونُ فِيهَا
 مِئَةٌ وَلَا تَتَوَخَّذُ إِلَّا أَنْثَى وَهِيَ بِنْتُ
 أَرْبَعِ سِنِينَ وَهِيَ ثِنْيَةٌ فَمَا زَادَ قَفَى كُلِّ
 أَرْبَعِينَ مِئَةٌ وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ وَلَا

أى دخلت في الثالثة فقط
 (حقه) بكسر الحاء المهملة
 (أربع سنين) أى دخلت
 في الرابعة فقط (جذعة)
 سميت بذلك لأنها تجزع
 مقدم سننها أى تسقطه
 (بنت خمس سنين) أى
 دخلت في الخامسة فقط
 فليس كلامه في هذا وما
 أشبهه على ظاهره (تبيع)
 سمي بذلك لأنه يتبع أمه
 (عجل) ظاهره اشتراط
 الذكرو ليس كذلك غير أن
 الساعي لا يأخذ التبيعة
 الاثنى كرها رفقا بأرباب
 المواشى (وهى بنت أربع
 سنين) أى دخلت في الرابعة
 (وهى ثنية) أى زالت
 ثناياها وهما السنان اللتان
 من المقدم فوق وتحت
 وأما التي بجوارها فوق
 وتحت من أى ناحية
 فيقال لها رباعية

فازاد) أى عن الثلاثمائة من المثبات وأما إذا بلغت ثلاثمائة وتسعة وتسعين فليس فيها الاثلاث
شياه (وبجمع الضأن والمعز) ويخير في الاخذ من أحدهما عند التساوى كعشرين ضائنة
وعشرين معزاً وان لم يتساوى كثلاثين ضائنة (١٤١) وعشرين معزاً أو بالعكس أخذ

الشاة من الاكثر وكذا يقال
فيما بعده فان كان عنده خمسة

عشر من الجواموس ومثلها من

البقر خير في أخذ التبيع من

أيهما والا فمن الاكثر

(والبخت) بضم الموحدة

وسكون المعجمة وهى ابل

خرسانية ذات سنامين

(والعراب) بكسر العين

المهملة الابل المعهودة

(بالسوية) أى لانهما كمالك

واحد بشرط أن يكون لكل

واحد نصاب حال حوله

وأن يتحد فى المبيت والمرعى

والراعى وأن لا يجتمعا

فرازا من الزكاة فيجب على

ثلاثة لكل واحد أن يعون

من الغنم شاة واحدة على كل

ثلاثا فقد أفادت الخلطة

التخفيف وقد تفيد التثقيل

كما اذا كان اثنان لكل مائة

زكاة فى الغنم حتى تبلغ أر بعين شاة فاذا

بلغتها ففيها شاة جذعة أو ثنية إلى عشرين

ومائة فاذا بلغت إحدى وعشرين ومائة

ففيها شاتان إلى مائتى شاة فاذا زادت

واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثلاثمائة فما

زاد قفى كل مائة شاه ولا زكاة فى الاوقاص

وهى ما بين الفريضتين من كل الانعام

ويجمع الضأن والمعز فى الزكاة والجواميس

والبقر والبخت والعراب وكل خليطين

فإنهما يترادان بينهما بالسوية ولا زكاة

على من لم تبلغ حصته عدد الزكاة ولا

يهرق بين مجتميع ولا يجتمع بين مفترق

خشية الصدقة وذلك إذا قرب الحول

وعشرون من الغنم فان على كل واحد حال الاقتراد واحدة وعند الاجتماع عليهما ثلاث

شياه (وذلك) أى النهى عن التفريق والجمع (اذا قرب الحول) فان قر به قرينة على الهرب

وأما اذا كان قبله بشهرين مثلاً فهم خلطاء فالمدار فى النهى على وجود التهمة ولذا قال

(فإذا كان) أى الحال والشأن (ينقص) فعل مضارع (أداؤها) فاعل (بافتراقهما) كأن يكون لكل منهما مائة شاة وشاة فان عليها ثلاث شياه وإذا افترقا يكون على كل واحد شاة ومثال ما إذا نقص الاداء عند الاجتماع ثلاثة لكل واحد اربعون ففى هاتين الصورتين يؤخذ كل بما كان عليه للثمة (فى (١٤٢) الصدقة) أى الزكاة و (السخلة) بفتح السين

المهمله واسكان الخاء هى الصغيرة من الغنم ذكر أو أنثى ضا تاء أو ميزا (العجا جيل) جمع عجل وهو ما كان دون السن الواجب فى التبيع (الفصلان) جمع فصيل وهو ما كان دون السن الواجب فى بنت المخاض (تيس) هو ذكر المعز الصغير فهو مستغنى عنه بقوله ولا تؤخذ فى الصدقة السخلة (ولا هرمة) هى الكبيرة الهزيلة (ولا الماخض) أى الحامل رفقا بصاحب المال (ولا فى الغنم رفقا به أيضا والحاصل أنه لا تؤخذ شرارا لأموال رفقا بالفقراء ولا خيارها رفقا

فإذا كان ينقص آداؤها بما بافتراقهما أو باجتماعهما أخذ بما كانا عليه قبل ذلك ولا تؤخذ فى الصدقة السخلة وتعد على رب الغنم ولا تؤخذ العجا جيل فى البقر ولا الفصلان فى الإبل وتعد عليهم ولا يؤخذ تيس ولا هرمة ولا الماخض ولا فصل الغنم ولا شاة العلف ولا التى تربي ولدها ولا خيار أموال الناس ولا يؤخذ فى ذلك عرض ولا تمن فإن أجبره المصدق على أخذ الثمر فى الأنعام وغيرها أجزأه

باصحابها فلو كانت كلها خيارا أو شرارا كلف الوسط فلو دفع من الخيار إن باختياره أجزأه دون الشرار (ولا يؤخذ فى ذلك) أى الزكاة (عرض) من العروض (ولا تمن) أى عين بدل ما وجب عليه (فإن أجبره المصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة أى الساعى (على أخذ الثمن فى الأنعام) أى الماشية (وبغيرها) كالحبوب (أجزأه) ومفهومه أنه ان فعل ذلك طوعا لا يجزئه والمعتد الاجزاء وقوله

(ان شاء الله) اشارة الى قوة الخلاف (ولا يسقط الدين الخ) مكررمع ما سبق (وزكاة
 الفطر سنة) أى مفروضة بالسنة فمعنى (فرضها رسول الله) أوجبها ومن قال انها سنة مؤكدة
 قال معنى فرضها قدرها ولكن المعتمد أنها واجبة والوجوب يتعلق بولي الصغير وسيد
 العبد فعلى بالنسبة لهما بمعنى عن (صاعا) بالنصب (١٤٣) مفعول فرض وفي رواية بالرفع

أى وهى صاع ويشترط
 أن يكون قاضيا عن قوت
 المخرج وقوت عياله يوم العيد
 وأما اذا كان محتاجا فيه فانها

تسقط ما لم يكن عنده ما يباع
 على الفلوس فانه يجب عليه
 بيعه لا دائها وقد علمت مما
 سبق أن الصاع قدح وثلاث
 بالكيل المصرى فتجزى
 الكيلة عن ستة أشخاص
 (وتؤدى من جل) أى
 أغلب قوت أهل البلد ولو كان
 قوتهم ادنى من قوته فان
 أخرجه من قوته الا على اجزأ
 لا من الادون الا أن كان
 لفقر فيجزئه (من بر) بضم
 الموحدة أى حنطة. وتقدم
 أن السلت بضم المهملة نوع

إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا يُسْقِطُ الدِّينُ زَكَاةَ حَبِّ
 وَلَا تَمْرٍ وَلَا مَائِيَّةٍ

(باب في زكاة الفطر)

وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على كل كبير
 أو صغير ذكر أو أنثى حر أو عبد من
 المسلمين صاعا عن كل نفس بصاع النبي
 صلى الله عليه وسلم وتؤدى من جل عيش
 أهل ذلك البلد من بر أو شعير أو سلت
 أو تمر أو أقط أو زبيب أو دخن أو ذرة
 أو أرز وقيل إن كان العلس قوت قوم

من الشعير ليس له قشر. وأما الأقط فهو اللبن اليابس المزوع الزبد يطبخ ثم يترك حتى
 يحصل (قوت قوم) وهم أهل صنعاء اليمن ومتى كانت هذه التسعة أو العشرة جميعها مقتاتا
 فانه يخير في الأخراج من أيها شاء وأما ان غلب اقتيات واحد منها فانه يتعين الأخراج منه

(ويخرج عن العبد) أى ولو أبقا ان كان مرجوا (والصغير الخ) أى وأما الكبير فلا يخرج عنه ان كان ذكر أو بلغ صحيجا الا أن يتبرع ويشعره بذلك وأما ان بلغ عاجزا عن الكسب فانه يخرج عنه وكذلك الا نثى ولو (١٤٤) بلغت حتى يدخل بها الزوج البالغ الموسر

(لا مال له) أى وأما لو كان له مال فانه يخرج عنه منه (ويخرج الرجل) وكذا غيره وهذا يغني عما تقدم لدخوله فيه لان النفقة تلزم بالقرابة أو الرق أو النكاح فيجب عليه زكاة والديه الفقيرين واولاده وعبيده وزوجته (لا نه عبد له بعد) أى بعد عجزه (ويستحب اخراجها الخ) أى ان وجد من يعطيها له في ذلك الوقت والا فيكفى عزلها ويحرم تأخيرها عن يوم الفطر لغبر عذرو ويجوز تقديمها عنه باليوم واليومين ولا تسقط بمضي زمنها وهو موسر وتدفع للحرا المسلم الفقير الذي لا ملك قوت عامه (الفطرية) والا فضل أن يكون على تمر وترا (وليس ذلك في الاضحى)

أُخْرِجَتْ مِنْهُ وَهُوَ حَبِّ صَغِيرٍ يَهْرُبُ مِنْ خَلْقَةِ الْبِرِّ وَيُخْرِجُ عَنِ الْعَبْدِ سَيِّدَهُ وَالصَّغِيرُ لَا مَالَ لَهُ يُخْرِجُ عَنْهُ وَالِدُهُ وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزَمَتْهُ نَفَقَتُهُ وَعَنْ مُكَاتِبِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ بَعْدُ وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ فِيهِ قَبْلَ الْغَدُوِّ إِلَى الْمُصَلَّى وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَضْحَى وَيُسْتَحَبُّ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ يَمْضِيَ مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعَ مِنْ أُخْرَى

﴿ بَابُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ﴾

فيندب التأخير فيه خصوصا للمضحي حتى يفطر على كبد أضحيته كما كان يفعل فيها وحج النبي عليه الصلاة والسلام (ويرجع من أخرى) أى يشهد له الطريقان (باب في الحج) بفتح الحاء قياسا وبكسر هاء سماعا وهو في الاصطلاح القصد الى بيت الله الحرام بالاعمال المشروعة (والعمرة) زيارة مخصوصة ذات احرام وطواف وسعى فقط وبدأ بحكم الحج فقال

(وحج بيت الله الخ) و اضافته للتشريف لانه أول بيت وضع للناس للعبادة. وبكة بالياء لغة في مكة لانها تبتك أعناق الجبابة أي تدقها (الى ذلك) أي البيت أو الحج وظاهر قوله (من المسلمين) أن الاسلام شرط وجوب والصحيح أنه شرط صحة. وأما الحرية فشرط وجوب وكذا البلوغ فلو حج العبد أو الصبي صح حجه ولا تسقط عنه حجة الفرض وفي وجوبه على الفور أو التراخي قولان والراجح الأول وتخرج المرأة مع زوج أو محرم فان لم يكن نافع رفقة مأمونة ان كانت هي مأمونة في نفسها (١٤٥) أيضا وكانت في حجة الفرض

(والسبيل) أي المذكور عبارة عن مجموع أربعة أشياء أحدها (الطريق السابلة) أي المأمونة فان كانت الطريق مخوفة ولو على بعض ماله ان كان يحذف به سقط الحج (و) ثانيها (الزاد المبلغ) ويقوم مقامه الحرفة التي تقوم به ان كانت لا ترى وطن عدم كساده او يبيع في زاده داره وغيرها مما يباع على المقلس وان صار فقيرا في المستقبل لا يملك شيأ ولو

وَحَجَّ بَيْتَ اللَّهِ الْحَرَامِ الَّذِي بَيْتُكَ
فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ
سَبِيلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ مَرَّةً
فِي عُمْرِهِ وَالسَّبِيلَ الطَّرِيقَ السَّابِلَةَ وَالزَّادُ
الْمُبْتَاعَ إِلَى مَكَّةَ وَالْقُوَّةَ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى
مَكَّةَ إِمَارًا كِبَا أَوْ رَاجِلًا مَعَ صِحَّةِ
الْبَدَنِ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْمِيقَاتِ

﴿ ١٠ - رسالة ﴾ يترك أولاده للصدقة ان لم يخش عليهم الضياع (و) ثالثها (القوة) على الوصول الى مكة امارا كبا أو راجلا أي ماشيا وأما الاعمى الذي لا يجد قائد أو لو بأجرة والشيخ الكبير الذي لا يستطيع الا بمشقة عظيمة فانه يسقط عنها ورايعها قوله (مع صحة البدن) فلا يجب على المريض واعلم أن المصنف ذكر صفة الحج على الترتيب ولم يبين الفرائض من غيرها وسأ بين ذلك في خلال كلامه ان شاء الله. وفرائضه التي لا تنجز بالدم أربعة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الاقضية والسعي (من الميقات) فان أحرم قبله كره كمالا به لو أحرم قبل شوال وهو أول الميقات الزماني كره وانعقد وان جاوز الميقات محلا لا لزمه دم

وميقات المقيم مكة للحج مكة ويستحب أن يحرم من داخل المسجد وللعمره والقران الحل لان كل احرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم (وميقات أهل الشام) بالهمز والقصر أفصح من التخفيف والمد (الجحفة) قرية (١٤٦) على نحو خمس مراحل من مكة (ذى الحليفة)

قرية خربة على نحو عشر مراحل منها (ذات عرق) قرية خربة على مرحلتين منها (ياسلم) جبل من جبال تهامة على مرحلتين منها (وأهل نجد) أى وميقات أهل نجد (من قرن) بزيادة من وهو جبل صغير على مرحلتين من مكة (من هؤلاء) أى أهل العراق واليمن ونجد بخلاف من تقدم من أهل الشام ونحوهم فيستحب فقط لان ميقاتهم بعد ومن حج في بحر القلزم من أهل مصر ونحوهم فليحرم اذا حاذى الجحفة فان تأخر حتى خرج الى البر لزمه هدى من وكان مسكنه بين تلك المواقيت ومكة فليحرم من منزله (باثر صلاة) أى على سبيل السنة

ومِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ فَإِنْ مَرُّوا بِالْمَدِينَةِ فَلَا فُضْلَ لَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِهَا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَمِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَسُ وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ وَمَنْ مَرَّ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالْمَدِينَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ إِذَا لَا يَتَدَّاهُ إِلَى مِيقَاتٍ لَهُ وَيُحْرِمُ الْحَاجُّ أَوِ الْمُعْتَمِرُ بِإِثْرِ صَلَاةٍ فَرِيضَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ يَقُولُ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَيَتَوَيَّ مَا أَرَادَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَيُؤْمَرُ أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ

والتلبية في نفسها واجبة ويسن مقارنتها للاحرام ويستحب تجديدها ومعنى (لبيك الاحرام اللهم) أجبك يا الله اجابة بعد اجابة فان الله تعالى أمر ابراهيم الخليل بعد بناء البيت الحرام أن يؤذن في الناس بالحج فنادى على جبل أى قيس أى الناس ان الله بيتا فحجوه فكانوا يجيبونه من أصلاب الرجال ويطون النساء (ان الحمد) بكسر الهمزة ويجوز فتحها على التعليل (ويؤمر

الخ) أى على سبيل السنية ولو حائضاً أو نفثاً (و يجرد) ان كان رجلاً (من خيط الثياب) ويحيطها على سبيل الوجوب ولا يربط الا زار بل يرشقه بجنبه والا افتدى ولا يضر ان كان فلقين وكذلك الرداء (وعند كل شرف) أى (١٤٧) مكان عال وكذلك عند هبوطه

منه (الرفاق) جمع رفقة بضم الراء أفصح من كسر ها. ولا يرد الملبى سلا ما حتى يفرغ ويستحب رفع الصوت بها لا جداً وأما المرأة فتسمع نفسها فقط وتطلب من الجنب والحائض لانه بمنزلة الذكر والحائض تفعل ما يفعله الحاج غير أن لا تطوف بالبيت فلا يطلب منها الغسل لدخول مكة لانه للطواف (فاذا دخل مكة الخ) هذا فيمن أحرم بحج وأما من أحرم بعمره من الميقات فانه يلبي لحرم مكة ثم يقطعها وأما المعتمر من الجعرانة أو التنعيم فانه يلبى الى دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف والمد والداال المهملة واصله الى (الثنية) للبيان أى الطريق التي

الاحرام قبل أن يحرم ويتجرد من مخيط الثياب ويستحب له أن يغتسل لدخول مكة ولا يزال يلبي دبر الصلوات وعند كل شرف وعند ملاقات الرفاق وليس عليه كثرة الاحراج بذلك فاذا دخل مكة أمسك عن التلبية حتى يطوف ويسعى ثم يعاودها حتى تزول الشمس من يوم عرفة ويروح الى مصلاتها ويستحب أن يتدخل مكة من كداء الثنية التي باعلى مكة وإذا خرج خرج من كداء وإن لم يفعل في الوجهين فلا حرج قال فاذا دخل مكة فليدخل المسجد الحرام ومستحسن أن يتدخل من باب بني شيبه فيستلم الحجر

باعلى مكة ويسمى الآن باب المعلى (خرج من كداء) بالضم والقصر منونا وهو المعروف باب شيبه (قال) أى الامام مالك (فليدخل المسجد) أى يستحب له المبادرة بعد حط روحاله (من باب بني شيبه) ويعرف الآن باب السلام (فيستلم) أى يقبل (الحجر

الاسود بفيه) على سبيل السنية أول شوط وفي باقيه مستحب (والا) أى وان لم يقدر على استلامه بفيه (وضع يده) والا وضع عودا والا مضى وكبر وكذلك يكبر مع كل واحد من التقبيل والوضع وهذه المراتب تجري في كل شوط ويلزمه ان يرجع مستقبيا بعد تقبيل الحجر ليكون بدنه خارج الشاذروان (سم بطوف) أى طواف القدوم وهو واجب ينجر بالدم ما لم يضيق الوقت عنه والا خرج لعرفات ولا دم عليه ويشترط في الطواف ما يشترط في الصلاة غير أنه يباح فيه الكلام وجعل (١٤٨) البيت على اليسار شرط فيه (سبعة أطواف) جمع

طوف وهو الشوط فلو نقص شوطا أو بعضه بطل ورجع له من بلدته ان كان الطواف ركنا وكذا ان زاد فيه عمدا وأما جهلا أو سهوا فلا يبطل الا بزيادة مثله وبنى على الاقل ان شك كالصلاة وتجب فيه الموالاة فان نسي شوطا وطال بطل وان ذكر عن قرب ولم ينتقض وضوءه بنى ويقطعه لصلاة أقيمت عليه ثم يبنى من حيث قطع (خبيا) أى هرولة فوق المشى ودون الجرى وهو سنة في حق الرجل والمشى في الطواف

الْأَسْوَدَ بِفِيهِ إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ ثُمَّ يَطُوفُ وَالْبَيْتُ عَلَى يَسَارِهِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثَلَاثَةَ خَبِيَّاتٍ أَرْبَعَةَ مَشْيًا وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَيُكَبِّرُ وَلَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي بِفِيهِ وَلَكِنْ بِيَدِهِ ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ فَإِذَا تَمَّ طَوَافُهُ رَكَعَ عِنْدَ الْآثَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ ثُمَّ يَخْرُجُ

الواجب للقادر واجب ينجر بالدم وسنة في غيره والسعي كالطواف فما ذكر (ويستلم الى الركن) أى الحجر الاسود (ولكن يده) أى على سبيل السنية في أول شوط وعلى سبيل الاستحباب في باقيه (ركعتين) وهما واجبتان بعد الطواف الواجب ينجر ان بالدم ان رجع لبلده والا أتى بهما ان كان عن قرب وان بعد أعاد الطواف وأتى بهما عقبه ويعيد السعي ان كان فعله وأما كبر نهما عندها المقام فمستحب والمراد به الحجر الذي كان يقوم عليه التحليل في بناء البيت (ثم استلم الحجر) أى على جهة السنية ويستحب له أن يمر بزمرم فيشرب منها (ثم يخرج

(الى الصفا) من باب الصفا ويسن الرقي عليه وعلى المروة كل مرة للرجال وكذا للنساء ان
 خلا الموضوع (ويحجب) أى يسرع الرجل على جهة السنية دون المرأة (فى بطن المسيل) وهو
 ما بين الميلىن الاخضرين فى حال الذهاب للمروة (١٤٩) لافى حال الرجوع والبداءة
 بالصفا فرض فلو بدأ بالمروة
 كان تاركاً للشوط ويشترط
 موالاته وكونه عقب أى
 طواف ويجب تقديمه عند
 طواف القدوم لغير المراهق
 والحائض والنفساء وأما هم
 فيؤخرونه للافاضة وان
 أخره غيرهم لزمه دم (ثم
 يخرج) أى استحباباً (يوم
 التروية) وهو اليوم الثامن
 (ثم يمضى الى عرفات) وكلها
 موقف الا بطن عرنة بالنون
 والوقوف بها نهاراً بعد الزوال
 واجب ينجر بالدم وفى جزء
 من الليل ركن (وليتطهر)
 أى يغتسل استحباباً حتى
 الحائض والنفساء (فيجمع)
 أى جمع تقديم على سبيل
 السنية ويقصر السنة ان كان من
 غير أهل عرفة وأما هم فيتمون

إِلَى الصَّفَا فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْعَى إِلَى
 الْمَرْوَةِ وَيَحْبُثُ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ فَإِذَا أَتَى الْمَرْوَةَ
 وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الصَّفَا
 يَفْعَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَيَقِفُ بِذَلِكَ أَرْبَعَ
 وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّفَا وَأَرْبَعًا عَلَى الْمَرْوَةِ ثُمَّ
 يَخْرُجُ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ إِلَى مِثْيَ فَيُصَلِّيُ بِهَا الْاَهْرَ
 وَالْمَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ ثُمَّ يَمْضِي
 إِلَى عَرَفَاتٍ وَلَا يَدْعُ التَّلِيَةَ فِي هَذَا كَلِمَةً
 حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَرْوُحُ
 إِلَى مُصَلَّاهَا وَلِيَتَطَهَّرَ قَبْلَ رَوَاحِهِ فَيَجْمَعُ بَيْنَ
 الظُّهْرِ وَالْمَصْرِ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ يَرْوُحُ مَعَهُ إِلَى
 مَوْقِفِ عَرَفَةَ فَيَقِفُ مَعَهُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ

وكذلك يسن قصر العشاء بالمزدلفة لغير أهلها فى جمع التأخير (الى غروب الشمس) أى بعد
 أن يدخل جزء من الليل ويستحب الفطر لمن بعرفة لاجل التقوى على الوقوف أو الركوب
 وهو أفضل ما لم يشق على الدابة ويستحب الا كثار من الذكر والدعاء لنفسه ولوالديه

ولا خوانه (ثم يدفع بدفعه) أى يدفع الامام فلودفع قبله بعد تحقق جزء من الليل خالف
الاولى والنزول بالمزدلفة بقدر حط الرحال واجب ينجر بالدم والمبيت بها مستحب (ثم يقف
معه) أى مع الامام ندبا بعد أن يصلى الصبح (بالمشعر الحرام) الذى كانت تشرف فيه الجاهلية
هداياها داعيا أو ذاكر الى قرب الطلوع (ويحرك دابته) أى على جهة الاستحباب ويسرع
الماشي ان كان رجلا (يبطن محسر) (١٥٠) وهو واد بين المزدلفة ومنى قدر رمية الحجر

أنزل الله فيه العذاب على
أصحاب القيل الذين أتوا الهدم
الكعبة (رمى جمر العقبة) أصل
الرمى واجب ينجر بالدم
وأما المبادرة فستحبة وكذا
يستحب التقاطها من المزدلفة
وأما غير جمر العقبة فله أخذها
من منزله بمنى ويكره الرمي
برمى بهو بالنجس (مثل
حصى الخذف) بنحاء وذال
معجمتين أى الرمي فان
العرب كانت ترمى بها فى
الصغر على وجه اللعب وهى
قدر الفولة أو النواة فلا يجزى
الصغير جدا وأما الكبير

ثُمَّ يَدْفَعُ بِدَفْعِهِ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ فَيُصَلِّيُ مَعَهُ
بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ ثُمَّ
يَقِفُ مَعَهُ بِالشَّعْرِ الْحَرَامِ يَوْمَئِذٍ بِهَاتِمٌ
يَدْفَعُ بِقُرْبِ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مَنًى وَيَحْرُكُ
دَابَّتَهُ بِبَطْنِ مُحَسَّرٍ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى
مَنًى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ مِثْلَ
حَصَى الْخَذْفِ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ
ثُمَّ يَنْحَرُ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ثُمَّ يَحْلِقُ ثُمَّ
يَأْتِي الْبَيْتَ فَيُفِيضُ وَيَطُوفُ سَبْعًا وَيَرْكَعُ

فيجزى مع الكراهة (ويكبر الخ) أى ندبا. ويرمى جمر العقبة يحل له كل شىء ما عدا ثم
النساء والصيد وأما هاتيتوققان على طواف الا فاضة (ثم ينحر) أى أو يذبح (ان كان معه
هدى) ووقف به فى عرفات هو أو نائبه جزأ من ليلة النحر والافضل نحره مكة فلو أخر
ما استوفيت فيه الشر وطو ذبحه بمكة أجزأه (ثم يحلق) أى أو يقصرو ومن لم يقدر لضرر برأيه
أهدى (فيفيض) أى يطوف طواف الا فاضة فقوله (ويطوف سبعا ويركع) تفسيره
ويستحب أن يكون ذلك فى يوم النحر فلو أخره عن أيام التشريق فلا شىء عليه واعلم أن

تقديم الرمي على الحلق وعلى الاقضية واجب فلو حلق أو طاف قبله لم يهدم بخلاف تأخير الذبح عن الرمي أو تأخير الحلق عن الذبح فمندوب (١٥١) كتأخير الاقضية عن الذبح

والحلق (فاذا زالت الخ) فلو رمى قبل الزوال لم يجزه كما أنه لو رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل الفجر لم يجزه وينتهي الاداء الى غروب كل يوم والليل قضاء ويفوت الرمي بغروب الرابع ويلزمه دم واحد لترك حصاة أو لترك الجميع أو تأخير شيء منها لوقت القضاء (ثم يرمى الجمرتين) أى الوسطى ثم الثالثة وهى جمرة العقبة فلو لم يكن الرمي على هذا الترتيب بطل رمي المقدمة عن محلها ولو سهواً (وقد تم حجه) أى وأما طواف الوداع فليس خاصاً بالحاج بل يستحب لكل خارج من مكة كما قال (فاذا خرج) أى أراد الخروج (من مكة طاف للوداع) بفتح الواو وكسرهما ولا رمل فيه ولا فى طواف الاقضية الا اذا كان مراهما

ثم يُقيمُ بمنى ثلاثة أيام فاذا زالت الشمس من كل يوم منها رمى الجمرة التى تلى منى بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ثم يرمى الجمرتين كل جمرة بمثل ذلك ويكبر مع كل حصاة ويقف للدعاء باثر الرمي فى الجمرة الاولى والثانية ولا يقف عند جمرة العقبة ولينصرف فاذا رمى فى اليوم الثالث وهو رابع يوم النحر انصرف الى مكة وقد تم حجه وإن شاء تعجل فى يومين من أيام منى فرمى وانصرف فاذا خرج من مكة طاف للوداع وزكع وانصرف والممرة يفعل فيها كما ذكرنا أولاً الى تمام السعى بين الصفا والمروة ثم يحلق رأسه وقد تمت عمرته والحلاق

لم يطف طواف القدوم فانه يرمى فى الاقضية (وركع) أى ركعتى الطواف (وانصرف) ولا يمشى فى خروجه الى وراء فانه خلاف السنة (الى تمام السعى) أى فاركانها الاحرام والطواف

والسعى وأما الخلق فواجب ينجير بالدم وميقاتها الزمانى الوقت كله والمكانى الحل سواء كان آفاقيا أو مقما بمكة (ولا بأس) بمعنى يجوز (أن يقتل المحرم القارة) فالهمز على الالفصح ويلحق بها ابن عرس والتاء فيها وفي الحية للوحدة لا للتأنيث (وشبهها) أى من كل ما يؤذى كالزنبور بضم الزاى وهو ذكرا النحل (ونحوها) أى كالنمر والفهد وأما نحو القرد والخنزير فلا يدخل فى عادى السباع إلا إذا حصل منه ضرر (والاحدية) صوابه الحد أبكر ففتح فهمز جمع حداة كعنية وقد تسكن (١٥٢) الدال كسيرة وسدر ومفهوم قوله (فقط) أن

ما أذى من الطير غيرها أو من غير الطير لا يقتل ولكن الراجح أنه يقتل حيث ابتدأ بالأيذاء (النساء) أى الاستمتاع بهن بالوطء ومقدماته فى الفرج وغيره فإن وطئ ولو لم ينزل أو باشر وأنزل قبل الوقوف أو فى يوم النحر قبل الرمي وطواف الأفاضة أفسده ووجب عليه القضاء والهدى وإتمام الفاسد حيث تمكن من الوقوف والاتحل بعمره وأتمه فى قابل وقضاه فى ثالث عام (هذا تصحيح ما فى الطبعة الاولى والثانية) وأما القبله والمباشرة بدون انزال فحرام

أَفْضَلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَالْتَقْصِيرِ يُجْزَى
وَلِيَقْصَرَ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ وَسُنَّةُ الْمَرَأَةِ
الْتَقْصِيرُ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْقَارَةَ
وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَشِبْهَهَا وَالْكَبَّ الْعَقُورَ
وَمَا يَعْدُو مِنَ الدَّثَابِ وَالسَّبَاعِ وَنَحْوِهَا
وَيَقْتُلُ مِنَ الطَّيْرِ مَا يَتَّقَى إِذَا هُوَ مِنَ الْغَرَبَانِ
وَالْأَحْدِيَةِ فَقَطْ وَيَجْتَنِبُ فِي حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ
النِّسَاءَ وَالطَّيْبَ وَمَخِيطَ الثِّيَابِ وَالصَّيْدَ
وَقَتْلَ الدَّوَابِّ وَالْقَاءَ التَّفَثِ وَلَا يُغَطِّي

ويلزمه هدى إذا كثرت ذلك وكذلك يلزمه الهدى إذا أمذى (والطيب) أى سواء رأسه كان مذكرا أو مؤنثا غير أن المذكر كالورد والياسمين والريحان ويكره شمه ولا فدية فيه والمؤنث كالمسك والعنبر والزعفران فيه الفدية إن استعمله لحرمته مسه (والصيد) أى ويحتمل المحرم ذكر أو أنثى صيد البر (وقتل الدواب) من جسده فلو ألقى قملة أو قتلها إلى عشرة فإن كان لا لازالة الأذى أطمع حفنة من طعام وأما لازالته ففدية كما إذا زاد عن العشرة مطلقا وأما البرغوث فيجوز القاءه بالأرض لأنه يعيش بها ولا يجوز قتله (والقاء التفث)

أى يجتنب أن يقيم أظفاره أو يحلق عانته أو يقص شاربه أو ينتف أبطه فان التفت بالفاء
والمثلثة اسم لما تكرهه النفس فان أزال شيئاً من ذلك بقصد إزالة الأذى فعليه الفدية والا أطم
حفنة ان كان شيئاً قليلاً كعشر شعرات أو ظفر واحد (ولا يغطي رأسه) أى يحرم تغطيته
وكذا وجهه بأى ساتر كان وأما باقى البدن فيحرم (١٥٣) بنوع خاص وهو المخيط من

الثياب أو المخيط بنسج أو
زر يقفله عليه ويحرم عليه
لبس الخاتم دون المرأة (ثم
يفتدى) أى لان الضرورة
انما تزيل الأثم فقط (بصيام
الخ) تفسير للفدية في حد
ذاتها وهى على التخيير (بشاة)
أى أو غيرها ويشترط فيها
من السن والسلامة من
العيوب ما يشترط في الضحية
ولا يكفى اخراجها غير
مذبوحة (ماسوى ذلك)
أى كالجماع ومقدماته
والطيب والصيد وقتل
الدواب والقاء التفت وأما
تغطية الرأس فلا تجتنبها لقوله
(واحرام المرأة في وجهها
وكفيها) أى يجب عليها

رَأْسُهُ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا يَحْلِقُهُ إِلَّا مِنْ
ضُرُورَةٍ ثُمَّ يَفْتَدِي بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ
إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ مُدَّيْنٍ لِكُلِّ
مِسْكِينٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ
يَنْسِكُ بِشَاةٍ يَذِّرُ بِحِجَاهِ شَاءَ مِنَ الْبِلَادِ
وَتَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْخُفَّيْنِ وَالثِّيَابَ فِي إِحْرَامِهَا
وَتَجْتَنِبُ مَسْوًى ذَلِكَ مِمَّا يَجْتَنِبُهُ الرَّجُلُ
وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا وَكَفِّيْهَا وَإِحْرَامُ
الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ
الْخُفَّيْنِ فِي الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ نَعْلَيْنِ
وَلْيَقْطَعَهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَالْأَفْرَادُ

كشف ذلك فقط ما لم ينحش منها الفتنة والاسدلت شيئاً على وجهها وجو يابدون غرز فان
غرزت أو ر بطت نقاباً افتدت (في وجهه ورأسه) أى يجب عليه كشفها ليلاً ونهاراً فان
غطى شيئاً من ذلك وانتفع به من نحو حرأو بردا فتدى ولو قاسيا وأما ان نزع مكانه فلا وله أن
يبتذل بنحو خباء لاشمسية (فليقطعها) أى أو يثنيها (والافراد) وهو الا حرام بالحج فقط

(أفضل) لأنه لا يجزى بالهدى بخلاف التمتع والقران (بمنى) أى نهاراً وهى كلها محل للنحر أو الذبح (وان لم يوقفه) أى أوفات أيام منى (بالمروة) بيان للمحل الأفضل (بعد أن يدخل الخ) أى لأن كل هدى لا بد فيه (١٥٤) من الجمع بين الحل والحرم (يعنى) أى الشارع

والغاية فى قوله (الى يوم عرفة)

داخلة والنهى عن صومه للحاج اذا كان تطوعاً وأما هنا فواجب والحاصل أن النقص الموجب للهدى ان كان سابقاً على الوقوف كتعدى الميقات حللاً والتمتع والقران وترك طواف القدوم يدخل زمن صوم الثلاثة الايام من احرامه وأما ان تأخر عن الوقوف كترك النزول بالمزدلفة أو رمى الجمار أو الحلق فانه يصومها مع السبعة متى شاء وكذلك اذا أخر الثلاثة حتى فأت أيام التشريق وأما لوصام العشرة بتمامها قبل الوقوف فانه يجزى منها بثلاثة فقط والتابع فى كل من الثلاثة والعشرة ليس بلازم والمراد بقوله فان لم يجد هدياً عدم وجد

بالحج أفضل عندنا من التمتع ومن القران فمن قرن أو تمتع من غير أهل مكة فعليته هدى يذبحه أو ينحره بمنى إن أوقفه بعرفة وإن لم يؤقفه بعرفة فلينحره بمكة بالمروة بعد أن يدخل به من الحل فإن لم يجد هدياً فصيام ثلاثة أيام فى الحج يعنى من وقت يحرم الى يوم عرفة فإن فات ذلك صام أيام منى وسبعة إذا رجع وصفة التمتع أن يحرم بعرة ثم يحل منها فى أشهر الحج ثم يحج من عامه قبل الرجوع الى أفضه أو الى مثل أفضه فى البعد ولهذا أن يحرم من مكة إن كان بها ولا

أنه حقيقة أو ما يشتر به به (أن يحرم بعرة) أى جنسها فلو تكررت فى أشهر الحج يحرم لا يتكرر الهدى (ثم يحج الخ) وأما اذا لم يحج فلا يقال له تمتع لأن التمتع من تمتع بالعمرة أى بسببها فى أشهر الحج باللبس بعد التحلل منها وقر بان النساء واستعمال الطيب (ولهذا) أى لمن أحرم بالعمرة فى أشهر الحج (ان كان بها) أى مقبلاً بها سواء كان من أهلها أو آفاقياً

(ويبدأ بالعمره) أى وجوباً ليرتدف الحج عليها (قبل أن يطوف) فلو أردف في حال الطواف
 صح وكله تطوعاً وتدرج العمره في الحج (وليس على أهل مكة هدى) أى لان الهدى
 واجب لمساكين مكة فلا يكون عليهم وسقوطه (١٥٥) عن المتمتع بالنص في آية «فمن

تمتع بالعمره» الخ والقارن
 مقبوس عليه (ومن أصاب
 صيداً) أى قتله أو نفث
 ريشه بحيث صار لا يقدر
 على الطيران وبجيب الجزاء
 على من قزع منه الطير فمات
 سواء كان ذلك وهو محرم
 بأحد النساكين أو في الحرم
 وهو حل ولو صغيراً أو يلزم
 الجزاء وليه (مثل ما قتل الخ)
 ففى الفيل بدنة خراسانية وفى
 البقرة والجمار الوحشين بقرة
 انسية وفى الظبية وحمائم مكة
 والحرم ومامها شاة وفى
 غير حمام ومام مكة والحرم
 حكومة وانما شدد فى حمام مكة
 والحرم أى الذى يصاد بهما
 لئلا يتسارع الناس الى قتله
 لكونه يألهم وأدنى ما يجزى
 فى جزاء الصيد الجذع من
 الضأن والثني فمساواه لان

يُحْرِمُ مِنْهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمَرَ حَتَّى يَخْرُجَ
 إِلَى الْحِلِّ وَصِفَةُ الْقِرَانِ أَنْ يُحْرِمَ بِحُجَّةٍ
 وَعُمْرَةٍ مَعًا وَيَبْدَأَ بِالْعُمْرَةِ فِي نِيَّتِهِ وَإِذَا
 أَرْدَفَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ
 وَيَرْكَعَ فَهُوَ قَارِنٌ وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ
 هَدْيٌ فِي تَمَتُّعٍ وَلَا قِرَانٍ وَمَنْ حَلَّ مِنْ
 عُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ
 فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ وَمَنْ أَصَابَ صَيْدًا فَعَلَيْهِ
 جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النِّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا
 عَدْلٍ مِنْ فَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَمَحَلُّهُ مَنًى إِنْ
 وَقَفَ بِهِ بِعِرْفَةٍ إِلَّا فَمَكَّةَ وَيَدْخُلُ بِهِ
 مِنَ الْحِلِّ وَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ ذَلِكَ أَوْ كَفَّارَةً

الله تعالى سماه هدياً (محكم به الخ) فلو أخرج من غير حكم لم يجزه ولو وافق حكم من مضى الاحكام
 مكة والحرم ومامها فانه لا محتاج فى لزوم الشاة الى حكم (ومحله الخ) هذا التفصيل فى الحاج
 وأما المعتمر أو الحلال لمحله مكة (وله أن يختار ذلك) أى مثل ما قتل (أو كفارة) بالنصب

عطف على اسم الإشارة (طعام) بالنصب على البدلية (أن ينظر) بيان لصفة الاطعام فلم منه
أن كفارة جزاء الصيد على التخيير ويطى (١٥٦) لكل مسكين مد واحد لا أزيد (أو عدل)

أى مثل (ذلك) أى الطعام
(أن يصوم الخ) بيان لكيفية
الصيام ومحل التخيير بين هذه
الثلاثة ان كان للصيد مثل
والاخير بين الاطعام والصيام
فقط في كالأرنب والعصفور
(آييون) خبر لمخدوف أى
نحن راجعون الى الله بالموت
و(تائبون) اليه من الذنوب
(ونصر عبده) أى محمد أصلى
الله عليه وسلم (وهزم
الاحزاب) أى المشركين
الذين تحزبوا عليه وفي قوله
صدق الله وعده إشارة لقوله
تعالى « لتدخلن المسجد
الحرام الخ (باب في الضحايا)
جميع ضحية (والذبايح) جمع
ذبيحة (والعقيقة) ما يعق به
عن المولود (والصيد) بمعنى
الاصطياد وقد ترجم للاشربة
ولم يذكروا وبدأ بما صدر

طَعامَ مَساكِينٍ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيَمَةِ الصَّيْدِ
طَعاماً فَيَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِياماً أَنْ
يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا وَلِكَسْرِ الْمُدِّ
يَوْمًا كَامِلًا وَالْعُمْرَةَ سَنَةً مُوَكَّدَةً مَرَّةً
فِي الْعُمْرِ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ انْصَرَفَ مِنْ مَكَّةَ
مَنْ حَجَّ أَوْ عُمْرَةَ أَنْ يَقُولَ آيُّونُ تَائِبُونَ
عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ
وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ

﴿ باب في الضحايا والذبايح والعقيقة ﴾
﴿ والصيد والخيتان وما يجرم من ﴾
﴿ الأُطعمة والأشربة ﴾

والأضحية سنة واجبة على من استطاعها
وأقل ما يجزى فيها من الأسنان الجذع

به فقال (والأضحية) بضم الهمزة وكسر هاء مع تشديد الياء فيهما والجمع أضحى واللغة من
الثلاثة ضحية وجمعها ضحايا والرابعة أضحية وجمعها أضحي كأرطاة وأرطى (سنة واجبة) أى
مؤكدة (على من استطاعها) وهو من لا يحتاج الى ثمنها في عامه ولو صغيراً أو يخاطب بها الولي

وتكفي الضحية الواحدة عن الرجل وعمن (١٥٧) تلزمه نفقته (وهو ابن سنة) أى

ودخل فى الثانية دخولا ما
وهذا القول هو المشهور وأما
ثنى المعز فلا بد أن يدخل فى
الثانية دخولا بينا (ابن ست
سنين) أى ما دخل فى
السادسة (أفضل من
خصيانها) أى ما لم يكن
الخصى أسمن والافه وأفضل
وهذا فى الخصى المقطوع
الذكر القائم الاثنين وأما
مقطوعها مع الذكر فذكره
التضحية به (وأما فى الهدايا
الخ) أى فالمرأى فيها كثرة
اللحم لا طيبه (ولا يجوز)
أى لا يجزىء (فى شىء من
ذلك) أى الضحايا والهدايا
(عوراء) أى الذاهب نور
احدى عينيها وأما اذا كان
على الناظر يابض يسير
لا يمنعها أن تبصر فلا يمنع
الاجزاء (ولا مريضة) أى
مرضا بينا وأما اذا كان خفيفا
لا يمنع التصرف بتصرف الغنم
فلا يمنع الاجزاء. وأما سقوط
الاسنان فان كان لا تثار أو

من الضأن وهو ابن سنة وقيل ابن
ثمانية أشهر وقيل ابن عشرة أشهر والثنى
من المعز وهو ما أوفى سنة ودخل فى
الثانية ولا يجزىء فى الضحايا من المعز
والبقرة والابل إلا الثنى والثنى من البقرة
ما دخل فى السنة الرابعة والثنى من
الابل ابن ست سنين وفحول الضأن فى
الضحايا أفضل من خصيانها وخصيانها
أفضل من إناثها وإناثها أفضل من ذكور
المعز ومن إناثها وفحول المعز أفضل من
إناثها وإناث المعز أفضل من الابل
والبقرة فى الضحايا وأما فى الهدايا فالابل
أفضل ثم البقرة ثم الضأن ثم المعز ولا
يجوز فى شىء من ذلك عوراء ولا مريضة
ولا العرجاء البين ضلعها ولا العجفاء التى

كبر فلا يضر ولو الجميع وأما لغير ذلك فان زاد عن سن واحدة فلا تجزىء (البين ضلعها) بفتح

الضاد المعجمة واللام وروى بالطاء المشالة أى عرجها بان لا تلحق الغنم فى السير والا فلا يمنع (و يتقى فيها) أى فى الضحايا (١٥٨) والهدايا (العيب كله) فيقاس غير هذه العيوب

عليها . ومن ذلك الجنون
البين أى فقد الالهام . والبكم
وهو فقد الصوت . وصغر
الاذنين جدا . والبخر الا
ما كان أصليا . والجرب
الكثير (ولا المشقوقة) أى
ولا تجزى المشقوقة (الاذن
الخ) والسير الثلث فادونه
(وكذلك القطع) أى قطع
الاذن ما لم يكن يسيرا قدر
الثلث فأقل . وأما ذهاب
ثلث الذنب فكثيرا لأنه لحم
وشحم وهذا فى الغنم وأما نحو
الثور والجل فالعبرة بما ينقص
الجمال (ان كان يدعى) أى لم
يرأ للدلالة على الضعف
(وليل الرجل) أى ندبافانه
صلى الله عليه وسلم ضحى
بكبشين أقرنين أملحين أى
بياضهما أكثر من سوادها
ذبحها بيده الشريفة . ومن لم
يقدر فانه يوكل من يتوب عنه
(بعد ذبح الامام) أى او قدره

لا شحم فيها ويتقى فيها العيب كله ولا
المشقوقة الا اذن إلا أن يكون يسيرا
وكذلك القطع ومكسورة القرن إن كان
يدمى فلا يجوز وإن لم يدم فذلك جائز
وليل الرجل ذبح أضحيتته بيده بعد ذبح
الامام أو نحره يوم النحر ضحوة ومن
ذبح قبل أن يذبح الامام أو ينحر أعاد
أضحيتته ومن لا امام لهم فليستحرو صلاة
أقرب الأئمة إليهم وذبحه ومن ضحى
بليل أو أهذى لم يجزه وأيام النحر ثلاثة
يدبح فيها أو ينحر إلى غروب الشمس من
آخرها وأفضل أيام النحر أولها ومن فاته
الذبح فى اليوم الأول الى الزوال فقد
قال بعض أهل العلم يستحب له أن يصبر

ان لم يذبح وأما فى اليوم الثانى والثالث فالعبرة بكون الذبح بعد طلوع الفجر (ثلاثة) الى
وعند الشافعى أربعة (قال بعض أهل العلم) أى ابن حبيب وما قاله ضعيف والمعتمد أن جميع

اليوم الاول أفضل مما بعده (ولا يباع الخ) أى يحرم ذلك على المضحى و يفسخ ان وقع وكان المبيع قائماً فان فات وجب التصديق بالعوض و يجوز لمن تصدق عليه بشىء من ذلك بيعه (وتوجه الذبيحة الخ) أى ندبا وتضجع على (١٥٩) جنبها الا يسر ويكره وضع

الرجل على عنقها وأن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك فهو من خصوصياته (وليقل الذابح الخ) أما التكبير فستحب وأما التسمية فواجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان فلو تذكرها في الاثناء أى بها ولو تركها عمداً فإن أى بها قبل انقاذ المقاتل أكلت والا فلا (فلا بأس بذلك) أى انه مندوب (عند ارسال الجوارح على الصيد) أى أو عند رميه بالسهم أو الرصاص ونحوه وان تعمد تركها لم تؤكل (ولا يباع من الاضحية) كرهه لذكر العقيقة والنسك أى الهدى والودك الدهن والعصب العروق ودخل في قوله (ولا غير ذلك) القرن والشعر والصوف (وإيا كل الرجل) المراد به

إلى ضحى اليوم الثانى ولا يُباعُ شىءٌ من الأضحية جلد ولا غيره وتوجه الذبيحة عند الذبح إلى القبلة وليقل الذابح بسم الله والله أكبر وإن زاد فى الأضحية ربنا تقبل منا فلا بأس بذلك ومن نسي التسمية فى ذبح أضحية أو غيرها فإنها تؤكل وإن تعمد ترك التسمية لم تؤكل وكذلك عند إرسال الجوارح على الصيد ولا يُباع من الأضحية والعققة والنسك لحم ولا جلد ولا ودك ولا عصب ولا غير ذلك وإيا كل الرجل من أضحيته ويتصدق منها أفضل له وليس بواجب عليه

المضحى ذكر أو أنثى ومشى صاحب المختصر على استحباب ثلاثة أمور الا كل والتصديق والاهداء بلا حد ويجوز اطعام الكافر منها إذا أتى منزل بها وأما الارسال له بمنزله فمكروه (أفضل) خير محذوف أى وذلك أفضل له (وليس بواجب عليه) تأكد للرد على القائل

بوجوب التصديق منها (ولا يأكل من فدية الاذى) أى بعد بلوغ المحل اذا جعلها هديا بأن
 قلدها أو أشعرها والا فلا مطلقا والمحل هو منى ان وقف به بعرفة ليلة النحر وكان في ايامها
 الثلاثة والافكة (وجزاء الصيد) أى اذا بلغ المحل (ونذر المساكين) كذلك اذا كان غير معين
 والا فلا يأكل منه مطلقا (مما سوى ذلك) أى كفدية الاذى اذا جعلها هديا وعطبت قبل
 بلوغ المحل وجزاء الصيد ونذر المساكين كذلك لان عليه البدل وهدي التطوع بعد بلوغ المحل
 لانه يتهم في حال عطبه قبل المحل لا (١٦٠) بعده وهدي القران والتمتع والفساد مطلقا وكل

هدي لزم لنقص شعيرة
 (والذكاة الخ) هذا بيان قوله
 في الترجمة والذباح والجمع في
 الاوداج لما فرق الواحد لان
 لكل حيوان ودجين فقط
 وها العرقان في صفحتي
 العنق ولا يشترط قطع المري
 وهو العرق الذي يجري فيه
 الطعام والشراب للمعدة
 المسمى بالبلعوم على المشهور
 ويشترط أن يكون الذابح مميزا
 ولو صغيرا أو امرأة أو أبلما المجنون
 والسكران فلا تؤكل ذبيحتها
 وان أصابا وفهم من قوله (قطع
 الحلقوم) أن المغلصمة وهي
 ما حيزت جوزتها لبدنها لا

ولا يأكل من فدية الاذى وجزاء
 الصيد ونذر المساكين وما عطبت من
 هدي التطوع قبل محله ويأكل مما سوى
 ذلك إن شاء والذكاة قطع الحلقوم
 والاوداج ولا يجزىء أقل من ذلك وإن
 رفع يده بعد قطع بعض ذلك ثم أعاد
 يده فأجهز فلا تؤكل وإن تماذى حتى
 قطع الرأس أساء ولتؤكل ومن ذبح من
 القفال لم تؤكل والبقر تذبح فإن نحرت

تؤكل وهو المعتمد وكذا لو بقي لجهة الرأس قدر نصف حلقة على الراجح (فلا أكلت
 تؤكل) أى ان رجع عن بعد وكان اتقذ شيئا من مقاتلها لا ان لم يتفد مطلقا ولا ان رجع قرب
 ولو اتفد ويجب مع البعد النية والتسمية ولو كان المتمم هو الاول وكذا مع القرب اذا كان
 المتمم غير الاول والبعد والقرب بالعرف (أساء) أى فعل مكروها (لم تؤكل) أى لانه قطع
 النخاع الذي هو من المقاتل قبل الوصول للذكاة الشرعية ولو قطع الحلقوم وقلب السكين
 وأدخلها من تحت الاوداج وقطعها لم تؤكل (والبقر تذبح) أى نذبا فيجوز فيها الامران

ولا يشترط في النحر قطع شيء من الحلقوم ولا غيره لان محله اللبة ومتى وصلت الالة منها للقلب مات الحيوان بسرعة (وقد اختلف في أكلها) اى الابل بالذبح والمعتمد حرمة أكلها به ان وقع لغیر ضرورة وأما لها ولم يتمكن الا من ذبحها فانها تؤكل وكذا يقال في الغنم بشرط أن يكون نحرها في اللبة لا غيرها لا به عقر والمعتمد حرمة أكلها بالنحر لغیر ضرورة ومن الضرورة عدم آلة الذبح كما أن من الضرورة هناك عدم آلة (١٦١) النحر (اذا تم خلقه) اى تنهى الى

الحد الذى ينزل عليه من بطن أمه (ونبت شعره) اى شعر جسده ولم يتحقق موته ببطنها قبل تذكيته فلونزل بعد تذكيته حياة محقة أو مشكوكا فيها وجبت ذكاته وان كانت متوهمة نذبت وأما الخارج من بطن الحى أو الميت حتف أنه فما خرج حيا حياة محقة وتم خلقه ونبت شعره فانه يذكى ويؤكل وما لا فلا (والموقوذة) بالذال المعجمة اى المضروبة (بعضا وشبهها) كحجر (والمتردية) الساقطة من علو الى أسفل (والنطيحة) المنطوحة (وأكلة السبع)

أَكَلَتْ وَالْأَبْلُ تُنَحَّرُ فَإِنْ ذُبِحَتْ لَمْ تُؤْكَلْ وَقَدْ اِخْتُلِفَ فِي أَكْلِهَا وَالْغَنَمُ تُذْبَحُ فَإِنْ نُحِرَتْ لَمْ تُؤْكَلْ وَقَدْ اِخْتُلِفَ أَيْضًا فِي ذَلِكَ وَزَكَاةُ مَا فِي الْبَطْنِ ذَكَاةُ أُمِّهِ إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ وَالْمُنْخَنِقَةُ بِحَبْلِ وَنَحْوِهِ وَالْمَوْقُودَةُ بِعَصَا وَشَبَّهَهَا وَالْمُتَرَدِّيةُ وَالنَّطِيحَةُ وَأَكْلَةُ السَّبْعِ إِنْ بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ لَمْ تُؤْكَلْ بِذَكَاةٍ وَلَا بِأَسٍّ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكَلَ الْمَيْتَةَ وَيَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ فَإِنْ اسْتَفْنَى

(١١ - رسالة) التى ضربها السبع (مبلغا لا تعيش معه) ظاهرة أُنقذت مقاتلها أم لا والمعتمد أن الذكاة تعمل في غير منقوذا المقاتل وان أس من حياته والمقاتل خمسة قطع النخاع وهو المخ الذى في عظم الرقبة والصلب وقطع الودج وثقب المصران وتفرق الامعاء الباطنة عن مقارها الاصلية ونثر الدماغ وهو ما تحويه الجمجمة وأما ثقب الكرش وشق القلب والكبد وكسر عظم الصدر ورض الاثنين فليس بمقتل (ولا بأس) اى يجوز (للمضطر) وهو من خاف الهلاك على نفسه (أن يأكل الميتة) من كل حيوان غير آدمى وأما هو فلا يجوز له أكله

ولومات جوعا وكذا يجوز له شرب ما ردد العطش من المياه النجسة غير الخمر فانها تزداد العطش ولا يجوز التداوى بها (اذا دبغ) أى بما يزيل ريحه وورطوبته و ينتفع به فى اليابسات والماء وحده من بين المائعات لان الماء يدفع عن نفسه ولا يطهر الجلد عندنا بالذباغ وحديث أبا هاب دبغ فقد طهر. محمول على الطهارة اللغوية بمعنى النظافة ولذا قال المصنف (ولا يصلى عليه) أى ما لم يكن عليه شعر يسترا الجلد (١٦٢) لان الشعر ظاهر عندنا ولومن خنزير (ولا

بأس الخ) أى تجوز الصلاة على جلود السباع ونحوها من كل مكروه الا كل (وما ينزع منها) أى الميتة (فى حال الحياة) كالوبرقانه طاهر وأما اللبن فانه نجس وان كان مما ينزع منها فى حال الحياة ولا يؤلمها (واحبا لنا) أى المالكية (أن يغسل) أى ما ذكر من الصوف وما بعده اذا لم تتيقن طهارته وهذا اذا جزوا أما المتوفى فيجب جزما تعلق به من أجزاء الميتة (ولا ينتفع بریشها) أى قصبتها لا فرق بين أعلاها وأسفلها وأما لزغب فظاهر (ولا

عنها طرَحَها ولا بأس بالانتفاع بجِلْدِها إذا دُبِغَ ولا يُصَلَّى عليه ولا يُباع ولا بأس بالصلاة على جُلُود السباع إذا دُكِّيتَ وبيعها وينتفع بصوف الميتة وشعرها وما يُنزع منها فى حال الحياة وأحب لنا أن يغسل ولا ينتفع بریشها ولا يقرنها وأظلا فيها وأنيابها وكرة الانتفاع بأنياب الفيل وقد اختلف فى ذلك وما ماتت فيه فأرة من سمن أو زيت أو

بقرنها الخ) أى لان الحياة تحل ذلك. والظلف للبقر والشاة والظبي بمنزلة الظفر لا وز عسل والبعير والنعامة (وقد اختلف فى ذلك) أى فى أنياب الفيل غير المذكى وكذلك فى القرن والظلف والمشهور نجاستها وأما ناب الفيل المذكى ولو بالعقر فانه مكروه وبعضهم قال ان سن الفيل غير المذكى مكروه فقط لانه مما يتنافس فى اتخاذه (وما ماتت فيه فأرة) وكذا لو وقعت فيه ميتة وأما لو وقعت فيه حية فان كان على جسدها نجاسة فكذلك والا فلا بأس به ولا يطرح بالشك ومثل الفأرة غيرها من أنواع النجاسة ومثل الطعام الماء المضاف وأما وقوع

ملا نفس له سائلة فلا يضر وقوله (ذائب) راجع للجميع وسيصرح بمفهومه بقوله وان كان جامدا (ولا بأس) أى يجوز (أن يستصبح بالزيت) المتنجس (وشبهه) من الودك والسمن (في غير المساجد) لوجوب صيانتها عن كل متنجس حتى لو بنيت بطوب أو خشب متنجس فإنه يجب تلييسها بطاهر (وأكل ما بقى) أى (١٦٣) ويجوز له بيعه ان بين لانه مما تكرهه

النفس (قال سحنون) بضم السين وفتحها (مقامها) بضم الميم أى اقامتها فان طول الإقامة مظنة السر يان في الجميع فالقصد طرح ما يغلب على الظن السر يان اليه (ولا بأس الخ) أى يباح أكل طعام أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى لقوله تعالى «وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم» (وذبايحهم) عطف تفسير على طعام أى بشرط أن لا يذبح باسم نحو الصنم وأن لا يذبح ما هو حرام عليه بشرعنا كذوات الظفر وانما كره الشحم فقط وان كان حراما عليه بشرعنا لانه جزء مذكى والمذكى حل له

عَلِ ذَائِبٍ طَرَحَ وَلَمْ يُؤْكَلْ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُسْتَصْبَحَ بِالزَّيْتِ وَشِبْهِهِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ وَلِيَتَحَفَّظَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ جَامِداً طَرَحَتْ وَمَا حَوْلَهَا وَكُلَّ مَا بَقِيَ قَالَ سُحْنُونُ إِلَّا أَنْ يَطُولَ مُقَامُهَا فِيهِ فَإِنَّهُ يُطْرَحُ كُلُّهُ وَلَا بَأْسَ بِطَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَذَبَائِحِهِمْ وَكُرْهَ أَكْلِ شُحُومِ الْيَهُودِ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ وَلَا يُؤْكَلُ مَا ذَكَاهُ الْمَجُوسِيُّ وَمَا كَانَ مِنْهَا لَيْسَ فِيهِ ذَكَاةٌ مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ وَالصَّيْدُ لِلَّهِ مَكْرُوهٌ وَالصَّيْدُ لِغَيْرِ اللَّهِ مُبَاحٌ وَكُلُّ مَا قَتَلَهُ كَلْبُكَ الْمَلَمُ

ولا يشترط ان يانه بالتسمية عند الذكية (ما ذكاه المجوسى) أى الا أن يذكر اسم الله عليه (من طعامهم) أى المجوس وغيرهم بالاولى فيجوز أكل طعامهم ما لم يغلب على الظن نجاسته وما شك فيه يحمل على التنجيس وأما فى صنائهم فيحملون على الطهارة عند الشك (كلبك المعلم) هو أن يكون بحيث اذا أرسل أطاع واذا جرانزجر. والباز من الطيور ومثله ما يقبل التعليم منها وكذلك غير الكلب مثله اذا قبل التعليم كالذئب والثعلب ويشترط أن يكون الجارح

مرسلاً بمعرفة الصائد على صيد وحشي غير مقدور عليه مرئى له أوفى مكان محصور وأن يكون الارسال مصاحباً للنية والتسمية من مسلم يميز لا مجنون وسكران وكافر فان قوله تعالى «تناه أيدىكم ورمحكم» يدل على (١٦٤) اختصاصاً بصيد البر نعم لو أدرك غير منفوذ

المقاتل وذكى أكل لا فرق بين صيد الكافر والمجنون والسكران (أورمحك) أى من كل ماله حد ولو غير حديد ومثل ذلك الرصاص والرش (مالم يبت عنك) أى لكثرة الهوام فى الليل فيحتمل أنها التي قتلته لا السهم والراجح أنه يؤكل حيث وجدته منفوذ المقتل لا فرق بين السهم والجراح (ولا تؤكل الانسية) وكذلك الوحشية اذا تانست (والعقيقة) هي فى الاصل اسم لشعر رأس المولود من العق وهو القطع سميت بها الذبيحة التي تذبح يوم سابعه لانها تذبح عند حلقه (سنة مستحبة) أى سنة غير مؤكدة والمعتمد أنها مستحبة فقط سواء كان

أو يازك المعلن فجائز أكله إذا أرسلته عليه وكذلك ما أنفذت الجوارح مقاتله قبل قدرتك على ذكائه وما أدر كته قبل إنشادها لمقاتله لم يؤكل إلا بذكاة وكل ما صيده بسهمك أو رمحك فكله فإن أدر كته ذكائه فذكه وإن فات بنفسه فكله إذا قتله سهمك مالم يبت عنك وقيل إنما ذلك فيما بات عنك مما قتله الجوارح وأما السهم فيوجد فى مقاتله فلا بأس بأكله ولا تؤكل الانسية بما يؤكل به الصيد والعقيقة سنة مستحبة ويعق عن المولود يوم سابعه بشاة مثلاً ما ذكرنا من سن الأضحية وصفيتها

المولود ذكراً أو أنثى وقوله (بشاة) أى من الضأن أو المعز (وصفتها) أى من كونها غير ولا عوراء ولا مريضة الى آخر ما تقدم وظاهره أنه لا يعق بغير الشاة والمشهور أنه يعق بغيرها من الأبل والبقر وأما كونه صلى الله عليه وسلم عقى عن كل من الحسن والحسين بكبش فمحمول على

التخفيف لامته (ولا يحسب الخ) أى ما لم تكن الولادة قبل الفجر والاحسب ولا يعق قبل السابع وتقوت بفوائده (وتذبح ضحوة) أى على جهة الاستحباب (ولا يمسه الصبي الخ) أى يكره ذلك (ويؤكل منها الخ) أى ينبغى أن يجمع بين ألا كل منها والصدقة والاطعام ويحرم بيع شئ منها كالضحية لكونها خرجت مخرج القرب فلا يعطى الجزار منها شيئاً فى أجرته ولا القابلة فى مقابلة ولادة المرأة بل على وجه (١٦٥) الصدقة (وتكسر عظامها) أى يباح

ذلك لخالفه ما كانت تفعله الجاهلية من تقطيعها من المفاصل فقط (وان حلق الخ) وينبغى لمن لم يخلق شعر مولوده سواء كان ذكراً أو أنثى أن يتحرى وزنه ويتصدق به وهو فى الغالب درهم (حسن) تأكيد لقوله مستحب ويندب أن يسبق الى جوف المولود الحلاوة فانه صلى الله عليه وسلم حنك عبد الله بن أبى طاححة بتمر صبيحة ولد ودعاه وسماه ويستحب تأخير التسمية لليوم السابع ان علق عنه (وان خلق) بضم الخاء

وَلَا يُحْسَبُ فِي السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ الَّذِي وُلِدَ فِيهِ وَتَذْبَحُ ضَحْوَةً وَلَا يُمَسُّ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا وَيُؤْكَلُ مِنْهَا وَيُتَصَدَّقُ وَتُكْسَرُ عِظَامُهَا وَإِنْ حُلِقَ شَعْرُ رَأْسِ الْمَوْلُودِ وَتَصَدَّقَ بِوزنه مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فضةٍ فذلك مستحبٌ حسنٌ وإن خُلِقَ رأسُهُ بِمَخْلُوقٍ بَدَلًا مِنْ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَهْلِكُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَالْحِثَانُ سُنَّةٌ فِي الذَّكَوْرِ وَاجِبَةٌ وَالْخِفَاضُ فِي النِّسَاءِ مَكْرَمَةٌ

المعجمة وشد اللام أى لطخ رأسه (بخلق) بفتح المعجمة أى طيب (والحثان) وهو قطع الجلد الساتر للحشفة لاجل أن تنكشف جميعها (واجبة) أى مؤكدة ويكره أن يحنث يوم ولادته أو يوم سابعه فانه من فعل اليهود واختلف فيمن بلغ ولم يحنث والراجح أنه يحنث نفسه لان نظر عورته محرم فلا يرتكب لفعل سنة ومثله المراهق (والخفاض) وهو قطع النان بين الشفرين (مكرمة) أى مستحب وينبغى عدم المبالغة فى القطع لحديث أم عطية اخفضى ولا

تنهكى فانه أسرى للوجه واحظى عند الزوج. أى أشرق للوجه وألذ عند الجماع* وإلى هنا انتهى النصف الأول من الرسالة والنصف الثانى أوله (باب فى الجهاد) وبين حكمه بقوله (والجهاد فرضة الخ) فهو فرض كفاية كل عام ويكون فى أهم جهة للعدو وقد يكون فرض عين حتى على الصبيان والنساء (١٦٦) إذا فجا العدو محلة قوم (وأحب إلينا) أى المالكية

(باب فى الجهاد)

والجهادُ فَرِيضَةٌ يَحْمِلُهُ بَعْضُ النَّاسِ عَنْ بَعْضٍ وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَا يُقَاتَلَ الْعَدُوُّ حَتَّى يَدْعُوا إِلَى دِينِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُعَاجِلُونَا فَأَمَّا أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ يُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ وَلَا قُوَّةَ لَنَا وَإِنَّمَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ إِذَا كَانُوا حَيْثُ تَنَالَهُمْ أَحْكَامُنَا فَأَمَّا إِنْ بَعَدُوا مِنَّا فَلَا تَقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ إِلَّا أَنْ يَرْتَحِلُوا إِلَى بِلَادِنَا وَإِلَّا قُوتِلُوا وَالْقِرَارُ مِنَ الْعَدُوِّ مِنَ الْكِبَائِرِ إِذَا كَانُوا مِثْلِي عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ فَأَقِلَّ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْكَ وَتُقَاتَلُ الْعَدُوُّ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ

بمعنى يستحب والمعتد الوجوب و (العدو) يطلق على الواحد والجموع وهو المراد هنا بدليل قوله (حتى يدعوا) بلفظ الجمع (إلى دين الله) أى إلى ما يحصل به الإسلام ثلاثة أيام متوالية (إلا أن يعاجلونا) أى يبادرونا بالقتال فليس هناك غيره فقوله (فأما أن يسلموا الخ) حقه التقديم على الاستثناء (إذا كانوا حيث تنالهم الخ) هذا الشرط فى أهل العنوة وهم من فتحت بلادهم قهرا وأما أهل الصلح الذين صالحوا على أنفسهم وبلادهم فتؤخذ منهم بدون هذا الشرط (من الكبائر) أى لقوله تعالى «ومن يؤلمهم يومئذ ذرة إلا

متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله» والمتحرف للقتال هو الذى الولاية يظهر للعدو والفرار والانهزام ثم يتبعه فيكر عليه والمتحيز هو الذى ينضم إلى فئة أى جماعة يستعين بهم على العدو ومحل حرمة الفرار أن كان للمسلمين سلاح وكان فى ثباتهم نكابة للعدو ولم يختلف كلمتهم والاجاز كما يجوز أن كان للعدو مدد دون المسلمين (مع كل بر) بفتح

الموحدة أى عدل والفاجر ضده أما الأول فظاهر وأما الثانى فلا نترك القتال يؤدى الى وهن الاسلام (من الأعلاج) بفتح الهمزة جمع عالج وهو الرجل من كفار العجم وهذا فرض مثال والا فكذلك ان كان من العرب لان الامام مخير فى الرجال الاسرى بين القتل والاسترقاق وضرب الجزية والمفاداة والمن يحسب ما يراه من النظر وأما الذرارى والنساء فليس الا الاسترقاق أو المفاداة أو المن أى العتق (بعد أمان) (١٦٧) أى ولو كان الا مان من غير الامام

(ولا يخفى) بالخاء المعجمة والفاء أى لا ينقض (لهم) أى للعدو (بعهد) أعم مما قبله (الرهبان) جمع راهب وهو العابد (والأخبار) جمع خبر بفتح الخاء المهملة وكسرها وهو العالم وهم أشد فى الكفر من غيرهم وإنما لم يقتلوا لكونهم كالنساء فى الاقطاع عن المقاتلين ولذلك جاز قتلهم ان قاتلوا أو كان لهم رأى وتدير (وكذلك المرأة الخ) ومثلها الصبي (و يجوز أمان أدنى المسلمين) أى لقوم مخصوصين من الكفار وأما أهل ناحية أو بلد فلا يعقد الا مان لهم الا

الوَلَاةِ وَلَا بِأَسَ بَقْتَلِ مَنْ أُسِرَ مِنْ
الْأَعْلَاجِ وَلَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بَعْدَ أَمَانٍ وَلَا
يُخَفَّرُ لَهُمْ بِعَهْدٍ وَلَا يُقْتَلُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ
وَيُجْتَنَبُ قَتْلُ الرُّهْبَانِ وَالْأَخْبَارِ إِلَّا أَنْ
يُقَاتِلُوا وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُقْتَلُ إِذَا قَاتَلَتْ
وَيَجُوزُ أَمَانُ أَذْنَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَقِيَّتِهِمْ
وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ إِذَا عَقَلَ الْأَمَانُ
وَقِيلَ إِنْ أَجَازَ ذَلِكَ الْإِمَامُ جَازَ وَمَا غَنِمَ
الْمُسْلِمُونَ بِأَيِّجَافٍ فَلْيَأْخُذْ الْإِمَامُ خُمْسَهُ
وَيَقْسِمِ الْأَرْضَ أَلْفَ خُمَاسٍ بَيْنَ أَهْلِ الْجَيْشِ

الامام فان عقده غيره كان له النظر (وقيل ان أجاز ذلك) أى أمان المرأة والصبي ومثلهما العبد (بأيجاف) أى تعب وحملات فى الحرب ومثل ذلك ما اذا نزل الجيش ببلد العدو فهرىوا منه لانه أيجاف حكما فياخذ الامام خمس ما لهم وأما اذا هربوا قبل نزول الجيش فما لهم فى يوضع فى بيت المال لمصلحة المسلمين من شراء سلاح وغيره (بين أهل الجيش) الاضافة للبيان أى أهل هم الجيش والقسم انما هو لغير الارض وأما هى فانها تصير وقفا بمجرد الفتح ان كانت

صالحه للزراعة و يصرف خراجها في مصالح المسلمين واما الارض الموات فانها تكون ملكا لمن يحبسها و مذهب مالك أن مكة (١٦٨) فتحت عنوة كمصر (وإنما الخمس الخ) هذا فيه

حضر فلا يغني عنه ما تقدم
(والركاب) أي الابل (الطعام
والعلف) بالرفع نائب فاعل
يؤكل ولا يحتاج في ذلك
لاذن الامام (لمن حضر القتال)
أي حضر انتشابه فلا يسهم
لمن مات قبل انتشابه و يعد
المواجهة (في شغل المسلمين)
أي ككشف طريق أو
جلب عدد و كذا يسهم لمن
ضل عن الجيش في بلاد العدو
و كذا في بلاد الاسلام على
الراجح لان كلا على نية الغزو
(و يسهم للمريض) أي اذا
مرض في حال القتال أو بعده
و كذا يقال في الفرس
(الرهيص) أي الذي أصابه
الرصاص و هو داء في الحافر
ومثل الرصاص غيره من جميع
الداآت (و يسهم للفرس
سهمان) و أما البعير و البغل
و الحمار فلا يسهم لها (ولا يسهم

و قسم ذلك بثلث الحرب أولى وإنما
يخمس و يقسم ما أوجف عليه بالخيل
والركاب و ما غنم بقتال ولا بأس أن
يؤكل كل من الغنمة قبل أن تقسم الطعام
والعلف لمن احتاج إلى ذلك و إنما يسهم
لمن حضر القتال أو تخلف عن القتال في
شغل المسلمين من أمر جهادهم و يسهم
للمريض و للفرس الرهيص و يسهم للفرس
سهمان و سهم إرا كبه و لا يسهم لعبد و لا
لامرأة و لا لصبي إلا أن يطبق الصبي
الذي لم يحتلم القتال و يجيزه الامام و يقاتل
فيسهم له و لا يسهم للأجير إلا أن يقاتل
و من أسلم من العدو على شيء في يده من
أموال المسلمين فهو له حلال و من

لعبد) أي ولو قاتل (ولا لامرأة) كذلك (ولا لصبي إلا أن يطبق الخ) قال صبي غير اشترى
المراهق لا يسهم له كالمأجز عن القتال و أما الأعرج الذي يقاتل راكبا أو راجلا فانه يسهم له
(و من أسلم الخ) و كذا لو دخل الينا بأمان و احتز بقوله (من أموال المسلمين) عن أحرار

المسلمين فانها تنزع منه مجانا ومثل ذلك الحبس فانه لا يبطل تحييسه بغير الكفاره (الا باليمن)
أى الذى اشتراه به فى دار الحرب وأما ان قدم به الكافر بلاد الاسلام بامان واشتراه منه
أحد المسلمين فليس لربه أخذه مطلقا (ولا تفل) (١٦٩) بفتح الفاء وسكونها أى لازيادة

عن السهم للمجاهد (الا من
الخمس) لمن رأى الامام
شجاعته أو أراد ترغيبه فى
الجهاد (والسلب) بفتح اللام
(من النفل) أى من جملة وهو
أن يقول الامام من قتل قتيلا
فله سلبه أى فرسه وما عليه
من الثياب والسلاح فيحسب
ذلك من الخمس (والرباط)
بكسر الراء وهو الإقامة فى
الثور لحراسة أهلها من العدو
(فيه فضل كبير) فقد ورد
رباط يوم فى سبيل الله خير
من الدنيا وما فيها (ولا يغزى
بغير اذن الابوين) واذا
اختلفا فلا يجوز الخروج الا
بإذنهما معا (الا أن يفجأ)
أى ينزل (العدو مدينة قوم)
بغته (و يغيرون) بضم الياء
من أغار اذا هجم (فى مثل هذا)
أى فى هذا ومثله من فرائض
الاعيان كالصلاة والحج

اشترى شيئا منها من العدو لم يأخذه
ربه إلا بالثمن وما وقع فى المقاييم منها
فربه أحق به بالثمن ومالم يقع فى المقاييم
فربه أحق به بالثمن ولا تفصل إلا من
الخمس على الاجتهاد من الامام ولا
يكون ذلك قبل القسم والسلب من النفل
والرباط فيه فضل كبير وذلك بقدر
كثرة خوف أهل ذلك الثغر وكثرة
تحرزهم من عدوهم ولا يغزى بغير
إذن الابوين إلا أن يفجأ العدو مدينة
قوم ويغيرون عليهم ففرض عليهم دفعهم
ولا يستأذن الابوان فى مثل هذا

باب فى الإيمان والندور

وطلب العلم العيني اذا لم يكن فى موضعه من يعلمه وأما فرض الكفاية فلهما أولا حدها المنع منه
وبالاولى النفل والمباح (باب فى الإيمان) بفتح الهمزة جمع يمين وهى مؤتملة لانها مأخوذة من
اليمين التى هى الجارحة لكونهم كانوا اذا حلفوا وضع احد يمينه فى يمين صاحبه (والندور) جمع

نذر (فليحلف بالله) أى باسم من أسمائه أو صفة من صفاته ومن ذلك الحلف بالقرآن والمصحف إذا نوى صفة الكلام القديمة (أو ليصمت) أى يسكت فالحلف بغير أسماء الله أو صفاته لا تنعقد به اليمين ويكره أن كان بنحو النبي والكعبة مما هو معظم شرعا وكان صادقا وأما أن كان كاذبا فإنه يكون حراما (١٧٠) بل ربما كان بالنبي كفرا لأنه استهزاء به ومحرم

أن كان بنحو الآباء لما فى الحديث أن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم (ويؤدب الخ) أى أن اعتاد ذلك لا أن حصل منه فلتة (ولا ثنيا) بضم المثناة أى استثناء (ولا كفارة) أى لا يفيدان فى شيء من الأيمان (إلا فى اليمين بالله فلو قال أنت طالق أو أنت حر إن شاء الله فلا يفيد إلا استثناء شيئا والاستثناء مأخوذ من الشئ كأن المتكلم يرجع إلى كلامه ثانيا فخرج بعضه (إذا قصد الاستثناء) أى حل اليمين ولو طرأت هذه النية بعد تمام اليمين (وقال إن شاء الله) أى تلفظ بها ولو سראولا ينفع ذلك إذا كانت اليمين للتوثق فى حق (ووصاها بيمينه) أى ولا يضر

وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتْ وَيُؤَدِّبُ مَنْ حَلَفَ بِطَلَّاقٍ أَوْ عِتَاقٍ وَيَلْزَمُهُ وَلَا تُنْيَا وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ غَرْوًا أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَنْ اسْتَشْنَى فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ إِلَّا سِتْنَاءً وَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَوَصَاها بِيَمِينِهِ قَبْلَ أَنْ يَصْمِتَ وَلَا لَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ أَرْبَعَةٌ فَيَمِينَانِ تَكْفَرَانِ وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ أَوْ يَحْلِفَ لِفَعْلَنْ وَيَمِينَانِ لَا تَكْفُرَانِ أَحَدَاهُمَا لَغْوُ الْيَمِينِ وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَذَلِكَ

الفصل بنحو تنفس أو سعال (وهو) أى ما يكفر (أن يحلف بالله أن فعلت) كذا ومثله فى لا أفعل كذا وهذه صيغة برلان الحالف على برحتى يفعل المحلوف عليه فيحنت (أو يحلف ليفعلن) كذا ومثله أن لم يفعل كذا وهذه صيغة حنت لان الحالف على حنت حتى يفعل المحلوف عليه إلا إذا أجل فانه يكون على برحتى يأتى الأجل كأن يقول أن لم أفعل كذا بعد شهر ويجوز له وطء المحلوف بها فى الأجل الذى جعله طرفا لا بعده (وهو) أى لغو اليمين (يظنه) أى يتقده

(في يقينه) لأن المراد حقيقة الظن فانه من أقسام الغموس ما لم يكن قويا وكره قوله (فلا كفارة عليه) ليرتب عليه قوله (ولا آثم) لقوله تعالى «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان» ثم إن اللغو لا يفيد في الطلاق والعق والندر المعين (أوشاكا) مثل أن يحلف أنه أقي فلا نا وهو شاك هل لقيه أم لا ومثل الشك الظن غير القوى ومحل الآثم ما لم يقل في ظني وعدم الكفارة في الغموس ان (١٧١) تعلق بماض وكذلك اللغو وأما ان

تعلقا بمستقبل ففيهما

الكفارة وان تعلقا بحال

كفرت الغموس دون اللغو

كما قال الأجهوري كفر

غموسا بلاماض تكون

كذا لغو بمستقبل لا غير

فامتثلا (والكفارة اطعام

الخ) أي انها على التخيير في

الاطعام والكسوة والعق

والترتيب بالنسبة للصوم فلا

ينتقل اليه الا بعد العجز عن

أحد هذه الثلاثة بأن لا يكون

عنده ما يباع على الفلاس وقد

نظم بعضهم ما هو على

الترتيب من الكفارات وما

هو على التخيير وما هو على

التخيير والترتيب كما نحن فيه

فِي يَقِينِهِ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَهُ خِلَافُهُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَلَا
إِثْمَ وَلَا خَرِي الْحَالِفُ مُتَعَمِّدٌ لِلْكَذِبِ أَوْ
شَاكَ فَهُوَ آثِمٌ وَلَا تُكْفَرُ ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ
وَلْيَتَّبِعْ مِنْ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
وَالْكَفَّارَةُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ
الْمُسْلِمِينَ الْأُخْرَارِ مِدًّا لِكُلِّ مِسْكِينٍ
بِمَدِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحَبُّ
إِلَيْنَا أَنْ لَوْ زَادَ عَلَى الْمُدِّ مِثْلَ ثُلُثِ مِدٍّ أَوْ
نِصْفِ مِدٍّ وَذَلِكَ بِقَدَرِ مَا يَكُونُ مِنْ وَسْطِ
عَيْشِهِمْ فِي غَلَاءٍ أَوْ رَخَصٍ وَمَنْ أَخْرَجَ مِدًّا

بقوله ظهراً وقتلاً رتبوا وتمتعاً * كما خيروا في الصوم والصيد والأذى

وفي حلف بالله خير ورتب * فدونك سبعا ان حفظت فحذا

(عشرة) أي لا أقل ولا أكثر لقوله تعالى «فكفارتها اطعام عشرة مساكين» الآية ويجوز

أشباعهم مرتين ولو لم يكونوا مجتمعين أو أعطائهم كل واحد رطلين من الخبز لا دراهم (بقدر)

أي بحسب (في غلاء) مرتبط بقوله ثلث مد (أو رخص) مرتبط بقوله أو نصف مد

(وان كساهم) أى وان اختار كسوة العشرة مساكين (كساهم للرجل) المراد به الذكر
وبالمرأة الا نثى فانه لا فرق بين الكبير (١٧٢) والصغير فى الكسوة والامداد والارطال

وان لم يستغن عن الرضاع
وأما فى الغداء والعشاء
فلا بد أن يستغنى و يأخذ
كسوة كبير ولا يشترط أن
تكون الكسوة جديدة
ولا مخيطة (فان لم يجد
ذلك) أى العتق والكسوة
(يتابعهن) أى استحبابا (قبل
الحنث أو بعده) كانت يمين
برأ وحنث و يصور ذلك فى
صيغة الحنث مع أن اخراجه
للكفارة عزم على الضد بأن
يخرجها مع التردد فى عزمه
على الضد ثم يجزم به بعد
الاخراج (ولا شئ عليه)
أى لان النذر انما يلزم به
ما ندب (لم يلزمه شئ) أى
بما لم يعلق على شرط كأن يقول
لله على أن أعتق عبد فلان
ان ملكته (ان فعلت كذا)

على كل حال أجزأه وإن كساهم كساهم
للرجل قميص وللمرأة قميص وخيار أو
عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد ذلك ولا
إطعاما فليصم ثلاثة أيام يتابعهن فإن
فرقهن أجزأه وله أن يكفر قبل الحنث
أو بعده وبعد الحنث أحب إلينا ومن نذر
أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصي
الله فلا يعصه ولا شئ عليه ومن نذر
صدقة مال غيره أو عتق عبد غيره لم
يلزمه شئ ومن قال إن فعلت كذا فلي
نذر كذا وكذا لشيء يذكره من
فعل البر من صلاة أو صوم أو حج أو
عمرة أو صدقة شئ سماه فذلك يلزمه

أى ولو شئ محرما فالمدار على وقوع المعلق عليه ان كان المعلق قربة (لشيء يذكره) ان
أى بلسانه أو بقلبه فيشمل ما اذا نواه فقط (من صلاة) أى تطوع وكذا الصوم
والحج (أو صدقة شئ سماه) ظاهره أنه يلزمه ما سماه ولو كان كل ماله وهو كذلك

(من غير يمين) أى من غير تعليق كأن يقول الله (١٧٣) على صلاة ركعتين أو صوم يوم

أو صدقة دينار (وإن لم يسم)

أى لا فى اللفظ ولا فى النية

(لنذره مخرجا من الاعمال)

كأن يقول إن فعلت كذا فقله

على نذر أو لله على نذر ولم

يبين هل هو صلاة أو صوم

أو حج (فعليه كفارة يمين)

لأن النذر المبيهم كاليمين بالله

فى الاستثناء واللغو والغموس

والكفارة (ومن نذر معصية

الخ) كرهه لذكر المكروه

والمباح فيما ليس بطاعة ولا

معصية (ولا يفعل ذلك) أى

المحلف عليه (فى يمين) احترز

به عن أن يقول ذلك فى غير

يمين كأن يقول على عهد

لا فعلن كذا فإنه ليس بيمين

(فعليه كفارتان) أى لأن

عهد الله يمين وميثاقه يمين فإذا

جمعهما فقد حلف بيمينين

ولكن المشهور أن لا تعدد

الكفارة بتعدد الأيمان إلا

أن نوى تعدد الكفارات

ولو كانت الأيمان فى مجالس

بخلاف ألفاظ الطلاق فإنه

إن حنث كما يلزمه لو نذره مجردا من

غير يمين وإن لم يسم لنذره مخرجا من

الأعمال فعليه كفارة يمين ومن نذر

معصية من قتل نفس أو شرب خمر أو

شبهه أو ماله ببطاعة ولا معصية فلا

شئ عليه وليستغفر الله وإن حلف بالله

ليفعلن معصية فليكفر عن يمينه ولا

يفعل ذلك وإن تجرأ وفعله أثم ولا

كفارة عليه ليمينه ومن قال على عهد الله

وميثاقه فى يمين فحنث فعليه كفارتان وليس

على من وكذاليمين فكررها فى شئ واحد

غير كفارة واحدة ومن قال أشركت

بالله أو هو يهودى أو نصرانى إن فعل

كذا فلا يلزمه غير الاستغفار ومن حرم

على نفسه شيئا مما أحل الله له فلا شئ

يتعدد بتعدد ما لم ينو التاكيد لأن العصمة يشدد فيها (فلا يلزمه الخ) أى إذا فعل المحلف عليه

يتعدد بتعدد ما لم ينو التاكيد لأن العصمة يشدد فيها (فلا يلزمه الخ) أى إذا فعل المحلف عليه

لان هذه الالفاظ لا تنعقد بها بين (الا في زوجته) أى اذا قال هى على حرام فانها تطلق عليه
ثلاثا الا غير المدخول بها فانه ان نوى أقل من الثلاث لزمه ما نواه فقط (أو هديا) كما اذا قال لله
على أن أهدي جميع مالى الى بيت (١٧٤) الله الحرام وأما اذا سمى شيئا فانه يلزمه ولو كان

كل ماله كما تقدم وقيل يلزمه
الثلاث فقط (بشعر ولده) كما
اذا قال ان فعلت كذا فعلى
نحر وادى ومثل ولده غيره
من قريب أو أجنبي. ومقام
ابراهيم قصته مع ولده (وان
لم يذكر المقام) بل نوى قتله
(فلا شئ عليه) لانه نذر
معصية (ومن حلف بالمشى
الى مكة) مثل أن يقول ان
ان فعلت كذا فعلى المشى
الى مكة والتخير في قوله (ان
شاء) متعلق بقوله (في حج
أو عمرة) ولو قال فليمش في
حج وان شاء في عمرة لكان
أوضح وحل التخير ان لم تكن
له نية في أحدهما (فان عجز
عن المشى) أى بعد أن شرع
فيه ظانا القدرة عليه فخالف
ظنه وعجز (ركب ثم يرجع

عليه إلا في زوجته فانها تحرم عليه إلا بعد
زوج ومن جعل ماله صدقة أو هديا
أجزأه ثلثه ومن حلف بنحر ولده فان ذكر
مقام ابراهيم أهدي هديا يذبح بمكة
وتجزئه شاة وإن لم يذ كر المقام فلا شئ
عليه ومن حلف بالمشى الى مكة فحذث
فعليه المشى من موضع حلفه فليمش ان
شاء في حج أو عمرة فان عجز عن المشى
ركب ثم يرجع ثانية ان قدر فيمشى
أما كن ر كونه فإن علم أنه لا يقدر فقد
وأهدي وقال عطاء لا يرجع ثانية وإن
قدر ويجزئه الهدي وإذا كان ضرورة
جعل ذلك في عمره فاذا طاف وسعى

ثانية ان قدر) وعليه هدى لفرقة المشى (وقال عطاء الخ) ضعيف (واذا كان) وقصر
أى الحالف بالمشى الى مكة (ضرورة) بالصاد المهملة أى لم يسبق له حج (جعل ذلك) أى المشى
(في عمرة) اذا لم تكن له نية لياتى بالحج في طاه بعد تحلله من العمرة ويهدى ان تحلل منها في

أشهر الحج ولو أحرَم حين أتى الميقات بحجة الإسلام أجزأه ثم يأتي عن نذره بعمره أو حجة
(إلى المدينة الخ) كأن يقول لله على أن أمشي (١٧٥) إلى المدينة المنورة (أو إلى بيت

المقدس) فلا يلزمه المشي بل

يلزمه الاتيان مطلقا (إن نوى

الصلاة) فريضة أو نافلة أو

الاعتكاف (بمسجديهما

والا) أي وإن لم ينو صلاة

ولا اعتكافا (فلا شيء عليه

لأن مجرد المشي لغير مكة ليس

بعبادة فلا يلزم نذره (عليه أن

يأتيه) أي لأن الرباط قرينة

ومن التزمها لزمته (باب في

النكاح) وأركانها أربعة

الولي والصداق والمحل

والصيغة وأما الاشهاد فشرط

في صحة الدخول لا في صحة

العقد وقد أشار إلى بعض

ذلك بقوله (ولا نكاح الا

بولي) ويشترط فيه الاسلام

والبلوغ والعقل والحرية

والذكورة في العدالة على

المشهور وانما هي شرط كمال

فإن وقع بغير ولي فسخ

بطلاق قبل الدخول وبعده

وقصر أحرَم من مكة بفريضة وكان

متمتعا والملاق في غير هذا أفضل وإنما

يستحب له التقصير في هذا استبقاء للشعث

في الحج ومن نذر مشيا إلى المدينة وإلى

بيت المقدس أتاهما راكبا إن نوى الصلاة

بمسجديهما وإلا فلا شيء عليه وأما غير

هذه الثلاثة مساجد فلا يأتيها ماشيا ولا

راكبا لصلاة نذرها وليصل بموضع

ومن نذر رباطا بموضع من اشغور فذلك

عليه أن يأتيه

﴿باب في النكاح والطلاق والرجعة﴾

﴿والظهار والايلاء واللعان﴾

﴿والخلع والرضاع﴾

ولا نكاح إلا بولي وصديق وشاهدي عدل

ولو ولدت الاولاد ولها بالدخول المسمى ان كان حلالا والا فصداق المثل (وصداق) أي

ولو حكما ليدخل نكاح التفويض كما يأتي (وشاهدي عدل) وتشتط العدالة عند تحمل

الشهادة وفي غير النكاح تشترط عند الاداء. وبقي من الاركان المحل وهو الزوج والزوجة
 الخاليان من الموانع الشرعية. والصيغة وهي من الولي كل ما يدل على التأيد كأنكحك
 أوزوجتك ومن الزواج كل ما يدل على الرضا كقبلت أورشيت ولو قامت قرينة على ارادة
 الهزل من الجانبين لان النكاح يلزم بالهزل كالطلاق والرجعة والعتيق. ويشترط الفور بين
 الايجاب والقبول ولا يضر التفريق اليسر ولا يشترط الترتيب فلو قال الزوج زوجتي وقال
 الولي زوجتك أورشيت كفي (فلا يبنى) أى لا يدخل بها الزوج (حتى يشهدا) أى الولي
 والزوج فان دخل بلا اشهاد فسخ (١٧٦) بطلقة لا نه عقد صحيح وتكون بائنة لانه من

طلاق القاضي (ربع دينار)

أى أو ثلاثة دراهم من الفضة
 أو ما يقوم مقام ذلك من
 العروض وهذا القدر حق
 الله فليس للمرأة اسقاطه فلو
 نقص عنه لزمه اتمامه بعد
 الدخول أو قبله ان أراد البناء
 وأما ما زاد فلها اسقاطه ولا
 حد لا كثره وكره مالك
 المغالاة فيه لما فى الحديث من
 بمن المرأة تسير أمرها وقلة

فان لم يشهدا فى العقد فلا يبنى بها حتى
 يشهدا وأقل الصداق ربع دينار وللأب
 انكاح ابنته البكر بغير إذنها ولمن
 بلغت وإن شاء شاورها وأما غير الأب فى
 البكر وصى أو غيره فلا يزوجهما حتى
 تبلغ وتأذن وإذنها صماتها ولا يزوجه الثيب

صداقها (وللأب انكاح) أى خبر (ابنته البكر) على النكاح ولو كانت عانساً أى أب
 طال مكثها عنده بعد البلوغ ممن شاء ولو أقل منها قدر او حالاً بما شاء ولو برع ديناراً وأما غير
 الأب فلا يجوز له أن يزوجهما بغير مهر مثلها نعم لا يجبرها الأب على محبوب ولا أبرص ونحوهما
 مما يثبت فيه الخيار للزوجة بخلاف نحو قبيح المنظر والاعمى والاشل فلا كلام لها (وان شاء
 شاورها) أى ندباً ان كانت بالغة (أو غيره) أى من أخ أو عم أو قاض وهذا يصدق بمن مات
 أبوها أو فقد أو أسراً أو غاب غيبة بعيدة كافر يقيه من المدينة وقد جرى العمل على أن اليتيمة
 تزوج ان خيف عليها الفساد وبلغت عشرين وشوور القاضي وأذنت بالقول وكان الزوج
 كفا والمهر مهر المثل (ولا يزوجه الثيب) أى التى ثبت بنكاح وكانت بالغة عاقلة حرة وأما من

أزيلت بكارتها بعارض كوثبة أو زنا فانها في حكم البكر وكذلك غير البالغة فان للاب جبرها
 كالجنونة وللسيد جبر أمته (ولا تنكح) أى يحرم أى تنكح (المرأة) ذات الحال غير المحبرة
 (الاباذن وليها) الخاص كأبيها أو أخيها فان زوجت بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص
 فسخ لم يدخل بها الزوج وبطل كثلاث سنين وللولي الخاص رد النكاح واجازته في حال
 عدم الطول (وقد اختلف في الدنيئة) وهى التى (١٧٧) لا يرغب فيها والمعتد صحة العقد

بأجنبي مع وجود القريب
 مع الكراهة وأما المحبرة مطلقا
 شريفة أو دنيئة مع وجود
 المجبر فان النكاح يفسخ اذا
 وان أجازها المجبر (والابن)
 أى وان سفل ومحل ذلك
 ما لم تكن في حجر أبيها أو وصيها
 والا قدما على الابن (وان
 زوجها البعيد) أى فى المرتبة
 كالم مع وجود الاخ (مضى
 ذلك وان كان لا يجوز ابتداء
 ان زوجها بكفء والا
 فالخاص رده والكفاءة
 على التحقيق هى الدين أى
 كونه غير فاسق بمجارحة
 والحال أى كونه سالما من

أَبٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِرِضَاهَا وَتَأْذَنَ بِالْقَوْلِ
 وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِأُذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي
 الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا كَالرَّجُلِ مِنْ عَشِيرَتَيْهَا
 أَوْ اسْطِطَانَ وَقَدْ اختلف في الدنيئة أن تؤلى
 أجنبياً والابن أولى من الأب والأب
 أولى من الأخ ومن قرب من العصبية
 أحق وإن زوجها البعيد مضى ذلك وللوصى
 أن يزوجه الطفل في ولايته ولا يزوجه
 الصغيرة إلا أن يأمره الأب بانكاحها
 وليس ذؤو الأرحام من الأولياء

(١٢ - رسالة) العيوب التى بها الرد وهى حق المرأة والولى معا فليهما اسقاطها فان
 تركتها المرأة فحق الولي باق وبالعكس (أن يزوجه الطفل) أى ويجبره كالاب ان أمره به
 وكان فيه غبطة كتزويجه من موسرة أو شريفة (الا أن يأمره الاب بانكاحها) أى سواء عين
 له الزوج أم لا فله جبرها على الراجح (وليس ذؤو الأرحام من الأولياء) لا فرق بين من يرث
 كالأخ للأعم ومن لا يرث كالخال فترتيبهم مع عامة المسلمين بعد مرتبة القاضي ومراده بقوله

(والاولياء من العصبية) أن غير العصبية من ذوى الارحام لا يكون وليا فلا ينافى أنه قد يكون كافلا أو حاكما وكل منهما غير عاصب (ولا يخطب الخ) أى يحرم والخطبة بكسر الخاء المعجمة طلب التزويج وأما بضمها فالكلام المسجع وليس مراداهنا وفسخ عقد الثانی قبل الدخول فقط بطلقة من غير مهران استمر الركون للاول الى خطبة الثانی ولورضى الاول بتركها له فان ادعت هى أو مجبرها انها كانت رجعت عن الركون للاول قبل خطبة الثانی وادعى الاول أن الرجوع بسبب خطبة الثانی ولا قرينة لا حدها عمل بقولها وقول مجبرها كما استظهره الامام العدوى (اذا ركننا) أى الزوجان أو الزوج والمجبر وان لم يفرض صداقا وكذلك البائعان وان لم يفرضاهما (نكاح الشغار) (١٧٨) بكسر الشين وفتح الغين المعجمتين (وهو

والأولياء من العصبية ولا يخطب أحد على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه وذلك إذا ركننا وتقاربا ولا يجوز نكاح الشغار وهو البضع بالبيع ولا نكاح بغير صداق ولا نكاح المتعة وهو النكاح إلى أجل ولا النكاح في العدة

البيع بالبيع) بضم الموحدة أى الفرج بالفرج كأن زوج الرجل ابنته أو أخته لرجل على شرط أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته ويوقف احدهما على الاخرى وليس بينهما صداق فيفسخ بطلاق قبل الدخول وبعده وان طال وللمدخول بها صداق المثل ولا شيء لغير المدخول بها

وهذا صريح الشغار وأما وجهه وهو أن يسمى اكل منها فانه يفسخ قبل البناء ولا بعده على المشهور ولكل منهما الاكثر من المسمى ومهر المثل وأما المركب منهما وهو أن يسمى لواحدة دون الاخرى فحكمه الفسخ قبل البناء ويثبت نكاح المسمى بعد البناء ولها الاكثر من المسمى وصداق المثل وفسخ نكاح التي لم يسم لها ولها صداق المثل (بغير صداق) أى اذا شرط اسقاطه وفي معنى شرط اسقاطه ارسا لها له مالا على أن يدفعه لها صداقا فيفسخ قبل الدخول بطلاق ولا شيء عليه ويثبت بعده بصداق المثل (الى أجل) أى قريب أو بعيد ان أعلمنا بذلك فيفسخ أبدا بغير طلاق لا ان قصد ذلك في نفسه ولم يعلمها فلا يضر (ولا النكاح) أى العقد (في العدة) وفسخ بغير طلاق اذا كانت العدة من غيره لانه يجمع على

فساده ولها بالدخول المسمى ويتأبد تحريمها ان وطئت في العدة أو بعدها وأما اذا لم يحصل منه وطء مطلقا ولا مقدماته في العدة فانه يجوز له أن يتزوجها بعد العدة ان شاء وهذا في غير المعتدة من رجعي وأما هي فلا يتأبد تحريمها لانها ذات زوج مادامت في العدة ولزوجها رجعتها قبل فسخ الثاني وبعده وعلى الثاني الحدان وطئها مع علمه بأنها رجعية ومن أفسد امرأة على زوجها ليتزوجها فانه محرم عليه اذا طلقها زوجها (١٧٩) بسببه (ولا ما جر الى غرر في عقد) كالنكاح على خيار احد

الزوجين أو غيرها أو على ان لم يات بالصداق الى أجل كذا فلا نكاح (أو صداق اي كالنكاح على عبد آبق أو بغير شارد ومن ذلك ان يتزوج امرأتين ويجعل لهما صداقا واحدا فانه لا يدرى ما ينوب كل واحدة منهما (و) كذا (لا) يجوز (لا) يجوز (بيعه) كخمر وخيرير (فسخ قبل البناء) أي ولا شيء فيه (لعقده) كالنكاح بغير ولي أو في العدة أو الاحرام أو لاجل فانه يفسخ مطلقا وان

ولا ما جر الى غرر في عقد أو صداق ولا بما لا يجوز بيعه وما فسد من النكاح لصداقه ففسخ قبل البناء فان دخل بها مضي وكان فيه صداق المثل وما فسد من النكاح لم يقدح وفسخ بعد البناء فنيه المسمى وتقع به الحرمة كما تقع بالنكاح الصحيح ولكن لا تجعله الماطقة ثلاثا ولا يمحض به الزوجان وحرّم الله سبحانه من النساء سبعاً بالقراءة وسبعاً بالرضاع والصهر فقال عز وجل حرمت

فسخ قبل البناء فلا شيء فيه والفسخ بغير طلاق ان كان متفقا عليه كنكاح المعتدة ولو تلفظ فيه بالطلاق وبطلاق ان كان مختلفا فيه كنكاح المحرم والشغار (وتنع به الحرمة) أي بالنكاح الفاسد الذي يفسخ بعد البناء ان كان متفقا على فساده بمعنى أن من نهي بها تحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم هي على أصوله وفروعه فان لم يحصل بناء فلا حرمة وأما اذا كان مختلفا فيه فان عقده يحرم الامهات ووطأه يحرم البنات (وسبعاً بالرضاع والصهر) أي بعضهن بالرضاع وهن الامهات والاخوات وبعضهن بالصهر وهن أم الزوجة وبناتها وحليلة الاب وحليلة

الابن والجمع بين الاختين ملحق بذلك (أمهاتكم) يشمل الجدات (و بناتكم) أي وإن سفلن
 واخواتكم) جمع اخت وهي من شاركتك في رحم أو صلب أو فيهما والعمة من شاركت
 أباك كذلك والخالة من شاركت أمك كذلك و بنت الاخ من لا خيك عليها ولادة وإن سفلت
 و بنت الاخت من لا ختك عليها (١٨٠) ولادة كذلك (وأخواتكم من الرضاعة) سواء

رضعن معه أو قبله أو بعده
 (وأمهات نسائكم) أي
 ولومن الرضاع وإن علون
 (وربائبكم الخ) جمع ربيبة وهي
 بنت الزوجة ولومن الرضاع
 ولا مفهوم لقوله في حجوركم
 والمراد بالدخول في الآية
 التلذذ بعد العقل ولو بالقبلة
 والمباشرة (وحلائل أبنائكم)
 جمع حليلة والمراد من عقد
 عليهن البناء أي الفروع وإن
 سفلت ولو في حال صغرهم ولو
 وقع فاسدا حيث اختلف
 فيه وأما إذا كان متفقاً على
 فسادها فلا يحرم إلا إذا تلذذ
 بعد البلوغ لا قبله وكذلك تحرم
 حلائل الأبناء من الرضاع
 وحلائل أبناء البنات
 والمشهور أن أمة الابن لا تحرم

عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ
 وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ
 وَبَنَاتُ الْأَخْتِ فَهُوَ لَاءٌ مِنَ الْقَرَابَةِ وَاللَّوَاتِي
 مِنَ الرِّضَاعِ وَالصَّهْرُ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأُمَّهَاتُكُمْ
 اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ
 وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي
 حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمُ
 بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ
 عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ
 أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا
 قَدْ سَلَفَ وَقَالَ تَعَالَى وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ

على الابن حتى يظأها الابن أو يتلذذ بها بعد بلوغه وكذلك أمة الاب لا تحرم على آباءكم
 الابن إلا بعد تلذذ الاب بها بعد بلوغه (وأن تجمعو بين الاختين) أي ولومن الرضاع بنكاح
 أو ملك للوط وأما الجمع للاستخدام أو واحدة للوط، و واحدة للخدمة فحائز (الاما قد
 سلف) استثناء منقطع أي لكن ما قد سلف من ذلك وأزاله الاسلام فان الله يغفره (ما نكح

آبائكم) والجد أب فتحرّم زوجته بمجرد العقد عليها (بالرضاع) أى بسببه (ما يحرم من النسب) أى من أجله وقد تقدمت الأمهات والأخوات من الرضاعة فى الآية وأما البنات فكل من رضعت على زوجها بلبنتك أو أرضعتها (١٨١) بنتك من نسب أو رضاع والمراد

بالأخوات كل من ولدته من أرضعتك أو ولد لزوجها وأخوات الزوج عمات الرضيع وأخوات المرضعة خالات له وبنات الأخ من أرضعتن امرأة أخيك بلبنته وبنات الأخت من أرضعتن الأخوات (فمن نكح امرأة) أى عقد عليها (دون أن تمس) أى توطأ أو يتلذذ بها (على آبائه) أى أصوله (وأبنائه) أى فروعها (بنكاح) يشمل الفاسد المجمع على فساده أن درأ الحد كما إذا تزوج خامسة أو معتدة أو ذات محرم غير عالم وتلذذ فإنه يحرم عليه فرع كل وأصلها ومثال شبهة النكاح أن يطاء امرأة يظنها زوجته فإنه يحرم عليه أصولها وفروعها

آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ وَحَرَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَنَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَاتِهَا فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً حَرُمَتْ بِالنِّسْبِ أَنْ تُمَسَّ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ وَحَرُمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَاتُهَا حَتَّى يَدْخُلَ بِالْأَمِّ أَوْ يَتَلَذَّذَ بِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ أَوْ بِشُبُهَةٍ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ وَلَا يَحْرُمُ بِالزَّنا حَلَالٌ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَطَاءَ الْكُوفِرِ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِلْكٌ أَوْ نِكَاحٌ وَيَحِلُّ وَطَاءُ الْكِتَابِيَّاتِ بِالْمِلْكِ وَيَحِلُّ وَطَاءُ حَرَائِرِهِنَّ بِالنِّكَاحِ

ومثال شبهة الملك أن يطاء امرأة يظنها أمته أو يشتري أمة ويتلذذ بها ثم تستحق منه فإنه يحرم عليه أصولها وفروعها (ولا يحرم بالزنا حلال) أى أن من زنى بامرأة ولو مرارا لا تحرم عليه أصولها ولا فروعها إلا ما تخلقت من مائه ويجوز لا صلبه وفرعه نكاح تلك المرأة (الكوافر) جمع كافرة (ويحل وطء حرائرهن) أى الكتابيات من اليهود والنصارى مع

الكراهة لان الزوج ليس له منعها من أكل الخنزير ولا من الذهاب الى الكنيسة فربما
ربت ولدها على ذلك أو ماتت وهو في بطنها فتدفن به في مقبرتهم مع أنه محكوم له بالسلام
لان الولد يتبع أباه في الدين والنسب وأمه في الرق والحرية (ولا يحل الخ) وفسخ النكاح
ولو ولدت الا ولادوك ذلك الحرة المجوسية (ولا عبد ولدها) أي لانه كعبد لها اذ لومات لورثته
واذا وقع فسخ غير طلاق (ولا (١٨٢) الرجل أمته) أي لان النكاح ملك الانتفاع

بالبضع وهو داخِل في ملك

ولا يَحِلُّ وَطْءُ إِمَائِهِنَّ بِالنِّكَاحِ لِحُرٍّ وَلَا لِعَبْدٍ
وَلَا تَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةُ عَبْدَهَا وَلَا عَبْدُ وَلَدِهَا وَلَا
الرَّجُلُ أُمَّتَهُ وَلَا أُمُّهُ وَلَدَهُ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
أُمُّهُ وَالِدَهُ وَأُمُّهُ أُمُّهُ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ
بِنْتِ امْرَأَةِ أَبِيهِ مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ وَتَتَزَوَّجُ
الْمَرْأَةُ ابْنَ زَوْجَةِ أَبِيهَا مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ
وَيَجُوزُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ حَرَائِرَ
مُسْلِمَاتٍ أَوْ كِتَابِيَّاتٍ وَالْعَبْدُ نِكَاحُ أَرْبَعِ
إِمَاءٍ مُسْلِمَاتٍ وَالْحُرُّ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ الْعَنْتَ وَلَمْ
يَجِدْ لِحَرَائِرٍ طَوْلًا وَلِيُعْدَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ

الرقبة (ولا أمة وادد) للشبهة
التي له في مال ولده ولذا لا يقطع
اذا سرق من ماله ولا يحد اذا
وطئ أمته (وله أن يتزوج أمة
والده) وان علان لم يتلذذ
بها (و) كذا يتزوج (أمة أمه
وان علمت لانه لا شبهة له في
مالها اذ لو سرق منها قطع
أوزني بأمة أحدها حد فلو
مات الوالد وترك أمة وورثها
الابن فان اخبره الاب قبل
موته أنه قاربها فلا يطؤها
والافله وطؤها ان كانت
وخشا لا تراد للفراش
(وللعبد الخ) أي من غير

شرط لان الاماء من نسائه والولد لا يكون أشرف من أبيه (وللحر ذلك) أي وعليه
تزوج أربع اماء مسلمات مملوكات للغير بشرطين (ان خشي العنت) أي الزنا (ولم يجد
للحرائر طولاً) أي مهران حيث كان يولد له خوفاً من استرقاق ولده للغير ما لم تكن الامه
لاحد والديه فان ولده يعتق عليهما (وليعدل بين نسائه) أي وجوباً في المبيت لا في الوطء
وفي الحديث اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط

(وعليه) أى الزوج حراً كان أو عبداً (النفقة والسكنى) للزوجة حرة كانت أو أمة (بقدر
وجده) بضم الواو وسكون الجيم أى وسعه ويراعى حالها أيضاً فيتنفق نفقة مثله على مثلها فى
عسره ويسره وكذلك الكسوة ولا يلزمه الدواء (١٨٣) لرضاها ولا أجره الطبيب ولا ثياب

المخرج ولو كانت من نساء
الامصار واذا عجز عن النفقة
طلقت عايله (لامته ولا لام
واده) أى مع زوجة أو أمة
أخرى لان القسم انما يجب
بين الزوجات سواء كن
حراراً أو اماء (حتى يدخل
بها) أى الزوج البالغ الموسر
وان كانت صغيرة لا يوطأ
مثلها رأما قوله (وهى بمن يوطأ
مثلها) فشرط فيمن دعت الى
الدخول وأما الصغير فلا نفقة
عليه ولا على وليه ولو كانت
بكر أو أفضها لانهالى سلطته
على نفسها ان كانت كبيرة أو
وليها ان كانت صغيرة (أن
يعقدها) أى الزوج والولى
(ولا يذكران) بثبوت النون
على أن الواو للحال لا للعطف
(فان كرهته) أى الاقل

وعليه النفقة والسكنى بقدر وجده
ولا قسم في المبيت لآمنه ولا لام ولده
ولا نفقة للزوجة حتى يدخل بها أو يدعى
الى الدخول وهى بمن يوطأ مثلها ونكاح
النفويض جائز وهو أن يعقدها ولا
يذكران صداقاً ثم لا يدخل بها حتى
يفرض لها فان فرض لها صداق المثل
إنما وإن كان أقل فمبى خيرة فان
كرهته فرق بينهما إلا أن رضىها أو
يفرض لها صداق مثلها فيأزما وإذا
ارتد أحد الزوجين انفسخ النكاح بطلاق
وقد قيل بغير طلاق وإذا أسلم الكافران
مبتاعاً على نكاح حرما وإن أسلم أحدهما

وكانت رشيدة والا قال كلام لوليتها (فرق بينهما) أى بطلقة بائنة لانها قبل الدخول (بطلاق)
أى بان على المشهور وقيل رجعى (وقد قيل بغير طلاق) وعليه فلو عقد عليها بعد اسلامه
تكون معه بثلاث طلقات (ثبتا على نكاحها) أى لان الاسلام يصحح أن نكحتهم الفاسدة

ما لم يكن هناك مانع من الاستدامة مثل أن يكون بينهما نسب أو رضاع (فذلك) أى الاسلام (فسخ بغير طلاق) وتصور هذه المسئلة بما اذا اسلم الزوج وتحتة مجوسية أو نحوها ممن ليست من أهل الكتاب ولم تسلم بالقرب (١٨٤) و بما اذا أسلمت الزوجة وبقي الزوج حتى

انقضت عدتها (فان اسلمت هي) أى الزوجة كتابية أو غيرها (كان أحق بها ان أسلم في العدة) أى مدة استبراءها بثلاث حيض (واذا أسلم مشرك) أى كافر (فليختر أربعا) أى ممن يجوز نكاحهن في الاسلام (ومن لا عن زوجته) أى ولا عنته وأمان لم تلاعنه فلا فسخ ولا تأييد تحريم وقد قدم ما يترتب على اللعان استطراد والافسيان الكلام عليه (ويطؤها في عدتها) أى او بعدها وعقد فيها وكذلك تحرم بمقدمات الوطء فيها كما تقدم (الا أن يأذن السيد) فلو تزوج العبد بدون اذنه خير في امضائه وفسخه بطلقة بائنة وأمان

فذلك فسخ بغير طلاق فان أسلمت هي كان أحق بها ان أسلم في العدة وإن أسلم هو وكانت كتابية ثبت عليها فان كانت مجوسية فأسلمت بعده مكانها كلانا زوجين وإن تأخر ذلك فقد بانت منه وإذا أسلم مشرك وعنده أكثر من أربع فليختر أربعا ويهريق باقيهن ومن لا عن زوجته لم تحلل له أبداً وكذلك الذي يتزوج المرأة في عدتها ويطؤها في عدتها ولا نكاح لعبد ولا لائمة إلا أن يأذن السيد ولا تعقد امرأة ولا عبدة ولا من على غير دين الاسلام نكاح

تزوجت الامة بغير اذنه فيجب رده سواء عقد لها رجل بتوكيلها أو باشرت امرأة العقد بنفسها (ولا تعقد امرأة الخ) أى لان من شرط الولي الذكورة والحرية والاسلام ومفهوم قوله نكاح امرأة أن لهم قبول نكاح الرجل وهو كذلك على المشهور

(ولا يجوز الخ) أى لما فى الحديث ألا أخبركم بالتيس المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل ثم قال لعن الله المحلل والمحلل له (ولا يحلها ذلك) أى الزوج بقصد التحليل وفسخ قبل الدخول وبعده و يكون ذلك الفسخ طلاقا ولها بالدخول المسمى وقيل صداق المثل وأما إذا كان الزوج لا بقصد التحليل من الثانى (١٨٥) وإن قصده الاول والزوجة فانه

يحلها ومحل فساد نكاح المحلل ما لم يحكم بصحته من يراه كالشافعى والاجاز للما اكى وطء مبتوتة بعد ذلك (ولا يجوز نكاح المحرم) ويستمر النهى لتمام الحج او العمرة فان وقع فسخ ابدأ قبل الدخول وبعده بطلاق لانه مختلف فيه ومثله المحرمة (ولا يجوز نكاح المريض) ومثله المريضة اذا كان مرضا مخوفالا ن فيه ادخال وارث فان لم يشر عليه الا بعد الصحة مضى والافسخ قبل البناء وبعده بطلاق (فى الثالث مبدءا) اى تاخذه منه مقدما على الوصايا ان مات وان صح بعد الفسخ والبناء فانها تأخذه من راس المال

امْرَأَةٌ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً لِيُحْيَاهَا لِمَنْ طَلَّهَا ثَلَاثًا وَلَا يُحْيَاهَا ذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُحْرَمِ لِنَفْسِهِ وَلَا يَحْقِيقُ نِكَاحًا لِغَيْرِهِ وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَرِيضِ وَيُفْسَخُ وَإِنْ بَنَى بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ فِي الثَّلَاثِ مُبَدَّأً وَلَا مِيرَاثَ لَهَا وَلَوْ طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَكَانَ لَهَا الْمِيرَاثُ مِنْهُ إِنْ مَاتَ فِي مَرْضِهِ ذَلِكَ وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ بِمَلَكَ وَلَا نِكَاحٌ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَطَلَّاقُ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِدْعَةٌ وَيَلْزَمُ إِنْ وَقَعَ

(ولا ميراث لها) أى فيعامل بنقيض مقصوده كما عومل بنقيض قصده فى طلاق زوجته فى حال مرضه حيث ورثته ولو طلقها ثلاثا لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ادخال وارث واخراجه (حتى تنكح زوجا) اى يطأها البالغ فى قبلها مع الا تشار ولو لم ينزل بعد عمد صحيح اذا علمت الخلوة بينهم اولو بامراتين ولم يحصل تناكر فى الوطء من أحد الزوجين (بدعة) أى امر

كرهه الشارع (وطلاق السنة) (١٨٦) أى الذى أذنت فيه السنة وأخذت قيوده منها

(مباح) وأشار المصنف الى أربعة قيود أحدها قوله (فى طهر) وثانيها قوله (لم يقرب بها) أى لم يجامعها (فيه) وثالثها قوله (طلقة) ورابعها قوله (ثم لا يتبعها طلاقاً) فاذا اختل قيد لم يكن سنياً بل بدعياً (وله الرجعة) وتكون بالقول الصريح كراجعتها أو بغيره مع النية كأمسكتها ومثل ذلك الوطء ومقدما نه مع النية (ومن لم تحض) أى لصغر (أو من قد يئست من الحيض) (لكبر والا قراء) أى المذكورة فى قوله تعالى «يتر بصن با نفسهن ثلاثة قروء» جمع قرء بفتح القاف أفصح من ضمها (وينهى) أى ونهى نهى تحريم (ويجبر على الرجعة) أى وجوباً فينسكها حتى تطهر ثم يطؤها ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء طلقها بل أن عسها وإنما لم يطلقها فى الطهر الذى عقب الحيض لانه جعل للاصلاح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء

وطلاق السنة مباح وهو أن يطلقها فى طهر لم يقرب بها فيه طلقة ثم لا يتبعها طلاقاً حتى تنقضي العدة وله الرجعة فى التى تحيض مالم تدخل فى الحيضة الثالثة فى الحرة أو الثانية فى الأمة فإن كانت ممن لم تحض أو من قد يئست من الحيض طلقها متى شاء وكذلك الحامل وترتجع الحامل مالم تضع والمعتدة بالشهور مالم تنقضي العدة والأقراء هي الأظهار وينهى أن يطلق فى الحيض فإن طلق أزمه ويجبر على الرجعة مالم تنقضي العدة: والتي لم يدخل بها يطلقها متى شاء والواحدة تبينها والثلاث تحررها إلا بعد زوج ومن قال إزوجته أنت طالق فيني واحدة حتى ينوى أكثر من ذلك

يكروهه الطلاق فيه ولكن لا يجبر على الرجعة لو طلق فيه كالحيض (متى شاء) أى والخلع

لأنه لا عدة عليها (والخلع) قدمه استطراد المناسبة البينونة والافحاح ما سيأتي ودوازالة
العصمة بموضع من الزوجة أو غيرها كوكيها أو أجنبي وإذا كان الدافع غير رشيد سواء كان
زوجة أو غيرها رد المال وبانت وإذا أتى بلفظ الخلع وقع بائنا وإن لم يكن في مقابلة شيء (وإن
لم يسم) أي الزوج (طلاقا) كما إذا أخذ منها شيئا (١٨٧) وقال ذابذالك (البتة) بوصل

الهمزة وقطعها والنصب على
المصدرية من البت وهو
القطع ولا يشترط لفظ
الطلاق مع البتة بل يكفي أن
يقول أنت بتة (برية) أي
أنت بريئة من الزوج (أو خلية)
منه (أو حرام) عليه (أو حبلك
على غاربك) أي ظهره
كناية عن تخلية سبيلها وحل
ذلك إذا كان العرف استعمالها
في الطلاق والافلا حتى
ينوى الطلاق (وينوى)
أي في عدد الطلاق وكذلك
ينوى في قوله خلعت سبيلك
في المدخول بها وغيرها (قبل
البناء) المراد به الوطء لا مجرد
الاختلاء بها فإن الصداق

وَالْخُلْعُ طَقَّةٌ لَا رَجْعَةَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ
طَلَاغًا إِذَا أُعْطَتْهُ شَيْئًا فَخَلَعَهَا بِهِ مِنْ نَفْسِهِ
وَمَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ الْبَتَّةُ فَهِيَ
ثَلَاثٌ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ وَإِنْ قَالَ بَرِيَّةٌ
أَوْ خَلِيَّةٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ
فَهِيَ ثَلَاثٌ فِي الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَيَنْوِي فِي الَّتِي
لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَالْمَطْلَقَةُ قَبْلَ الْبِنَاءِ إِيَّاهَا نِصْفُ
الصَّدَاقِ إِلَّا أَنْ تَعْفُو عَنْهُ هِيَ إِنْ كَانَتْ
ثَيِّبًا وَإِنْ كَانَتْ بَكَرًا فَذَلِكَ إِلَيَّ أَيْمَانُهَا
وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ فِي أَمْنِهِ وَمَنْ

يتقرر جميعه بوطء الزوج البالغ للمطابقة لا الصبي فإذا أزال بكارتها باصبه فلها مع نصف
الصداق أرش الجنائية وإن وطئها لزمه الصداق جميعه فقط ويتقرر أيضا بالموت ولو كان صغيرا
وهي غير مطابقة (لها نصف الصداق) أي إذا كان النكاح صحيحا وفرض له مهر القوله تعالى
وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن: أي بالوطء، وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا
أن يعفون: أي الرشيدات، أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح: وهو الأب أو السيد (ومن

طلق) أى طلاقاً بائناً اورجياً (فينبغى) أى يستحب (له أن يتمتع) أى يعطى المطلقه شيئاً
 تطيبها لحاظرها والمتعة فى البائن باثره وفى الرجعى بعد العقد لأنها فيها زوجة (فلا متعة لها) أى
 لبقاء ساعتها مع اخذها نصف المهر وأما التى لم يفرض لها فانها تمتع لعدم اخذها منه شيئاً
 (ولا للمختلعة) أى لانها دفعت (١٨٨) المال لاجل فراقها من زوجها كراهة فيه (فلها

الميراث) أى لصحة التوارث
 بينهما بالعقد (ولا صداق لها)
 أى على المشهور وقيل لها
 الصداق كما أن لها الصداق
 اتفاقاً ان فرض لها لتقرره
 بالموت (ان لم تكن رضيت
 الخ) مراده ان لم ترض
 بدونه وكانت رشيدة لان
 الكلام فى نكاح التفويض
 لا فى نكاح التسمية فليس
 كلامه على ظاهره (من
 الجنود الخ) أى من اجل
 ذلك كان سابقاً على العقد
 ما لم يتلذذ بها بعد العلم والا
 سقط خياره ولو مع الجهل
 بان له الخيار او بان التلذذ
 يقطع الخيار ويغرم نصف
 الصداق ان فارق قبل

طَلَّقَ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُتَمَتَّعَ وَلَا يُجْبَرُ وَالَّتِي لَمْ
 يَدْخُلْ بِهَا وَقَدْ فَرَضَ لَهَا فَلَا مُتْعَةَ لَهَا وَلَا
 لِمُخْتَلَعَةٍ وَإِذَا مَاتَ عَنِ الَّتِي لَمْ يَفْرِضْ لَهَا وَلَمْ
 يَبْنِ بِهَا فَلَهَا الْمِيرَاثُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا وَلَوْ دَخَلَ
 بِهَا كَانَ لَهَا صَدَاقُ الْمَثَلِ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَضِيَتْ
 بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ وَتُرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنَ الْجَنُونِ
 وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ وَدَاءِ الْفَرْجِ فَإِنْ دَخَلَ
 بِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ وَدَّى صَدَاقَهَا وَرَجَعَ بِهِ عَلَى
 أَيْبِهَا وَكَذَلِكَ إِنْ زَوَّجَهَا أَخُوها وَإِنْ زَوَّجَهَا
 وَلِيُّهُ لَيْسَ بِقَرِيبِ الْقَرَابَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ

الدخول (وداء الفرج) وهو ما يمنع الوطء اولذته كالزرق يمتح الرء والتاء ولا
 الفوقية وهو التحام الفرج بحيث لا يمكن سلوك الذك فيه وهذا لا يترك الا بالوطء فلا
 يدل على الرضا الا الوطء الحاصل بعد العلم وأما الشيوبة فلا توجب الرد ما لم يشترط الزوج
 البكارة (ودى) أى دفع (صداقها ورجع به على ايها) او اخيها ونحوه من كل قريب
 لا ينحى عليه حالها وأما بعيد القرابة كابن العم الذى لا يعلم بالعيب (فلا شيء عليه) ويكون

الرجوع على المرأة ويترك ربع دينار لئلا يعرى البضع عن شيء (و يؤخر المعتبرض) أى الذى لم ينتصب ما لم يسبق منه وطء لها والا فهي مصيبة نزلت بها كما اذا حصل له بعد الوطء جب أو خصاء أو أدرة ومحل ذلك ما لم تخش على نفسها الزنا والا فلها التطليق للضرر وكذلك يؤجل المجنون والمجنم والا برص سنة سواء كان ذلك قبل العقد أو بعده ثم يفرق بينهما ان شاءت بطلقة بائنة لان كل طلاق من الحاكم بائن (١٨٩) الاطلاق المعسر بالنفقة والمولى

(والمفقود) أى فى بلاد

الاسلام وأما فى بلاد الشرك

فلا نقضاء مدة التعمير لتعذر

الكشف عنه (يضرب له

أجل) أى اذا دامت نفقة

زوجته بأن يكون له مال تنفق

منه ولو غير مدخول بها والا

طلق عليه وتحلف مع البينة

الشاهدة بالاعسار أنها لم

تقبض منه نفقة هذه المدة ولا

أسقطتها عنه وكذلك تطلق

ان خافت على نفسها الزنا ولو

دامت النفقة ويكون الرفع

للقاضى ان كان مالها والى

فلا حاكم أو جماعة المسلمين

وَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا رُبْعُ دِينَارٍ وَيُؤَخَّرُ
الْمُعْتَرِضُ سَنَةً فَإِنْ وَطِئَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا
إِنْ شَاءَتْ وَالْمَفْقُودُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ أَرْبَعُ
سِنِينَ مِنْ يَوْمٍ تَرَفَعُ ذَلِكَ وَيَنْتَهِي الْكَشْفُ
عَنْهُ ثُمَّ تَعْتَدُ كَعِدَةِ الْمَيِّتِ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ
شَاءَتْ وَلَا يُورَثُ مَالُهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ
مِنْ الزَّمَانِ مَا لَا يَعِيشُ إِلَى بَيْتِهِ وَلَا تُخْطَبُ
الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا وَلَا بِأَسَ بِالْتَعْرِِيضِ
بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ وَمَنْ نَكَحَ بِكَرَاهٍ فَهُوَ

(وينتهى) أى وحتى ينتهى فان الراجح ان الاجل من بعد انتهاء (الكشف عنه) فى الاماكن

التي يظن وجوده بها واجرة الكشف عليها ان كان لها مال لاهل الطالبة والا فمن بيت المال ثم

ان جاء المفقود أو تبين أنه حتى بعد أن دخل بها الثانى غير عالم بذلك فانت على الاول والا فهى له

(ملا يعيش الى مثله) وهو سبعون سنة على الراجح (ولا تخطب المرأة فى عدتها) أى يحرم ذلك

الا لمن طلقها ما لم يكن ثلاثا (بالقول المعروف) أى الحسن كأن يقول انى فيك راغب ولك

محب واما التعريض بالقمل كالا هدا فانه حرام (فله) وفى اكثر النسخ فلها ذهو حتميا على

المذهب (وفي الثيب) أي والحكم في الثيب أنه يقيم عندها (ثلاثة أيام) بإيائها ويخرج لها (مما تحرم به) أي كاهبة وتزويجها من غيره (ومن وطئ أمة) أي من البالغين أو التذنبها (ولا طلاق لصبي) أي ولو مراهما (١٩٠) يطلق عليه وليه لصلحة ويقع طلاق المكلف

ولو سكر حراماً أو أكل
حشيشة حتى صار لا يميز
الأرض من السماء وأما طلاق
السكران بحلال فلا يقع لأنه
بعدم ادخاله على نفسه صار
كالمجنون ولا يقع طلاق
المسكر في غير حق آدمي
(والملكة) أي التي قالها
زوجها ملكتك طلاقك
(والخيرة) التي خيرها في ذلك
(مادامتا في المجلس) فلو
حصل تفرق بعد إمكان
القضاء فلا شيء لهما فان
قضت الملكة فيه بواحدة
فلا كلام له والأفله أن
يناكرها في الزائد بأن يقول
إنما أردت بما جعلته لها طليقة
واحدة (وليس لها في التخيير
الخ) فإذا قالت اخترت طليقة

أن يقيم عندها سبباً دون سائر نساءه
وفي الثيب ثلاثة أيام ولا يجمع بين الأختين
في ملك اليمين في الوطء فان شاء وطئ
الأخرى فليحرم عليه فرج الأولى يتبع
أو كتابه أو عتق وشبهه مما تحرم به
ومن وطئ أمة بملك لم تحل له أمها ولا
ابنتها وتحرم على آبائه وأبنائه كتحریم
النكاح والطلاق بيد المبد دون السيد
ولا طلاق لصبي والملكة والخيرة
لها أن تقضي مادامتا في المجلس وإيه أن
يناكر الملكة خاصة فيما فوق الواحدة
وليس لها في التخيير أن تقضي إلا بالثلاث

أو طليقتين فليس لها ذلك وبطل التخيير من أصله لأنه إنما خيرها في قطع العصمة ثم
وهي لا تنقطع في المدخول بها إلا بالثلاث وأما غير المدخول بها فلها أن تختار واحدة أو اثنتين
وله أن يناكرها فيما زاد على الواحدة كالملكة وليس له عزل الملكة والخيرة بخلاف المولدة في

طالقتها فله عزها قبل ان تطلق نفسها (وكل حالف) اى من المكلفين (على ترك الوطء)
لزوجته المطيقة الغير الموضع (اكثر من اربعة اشهر فهو مول) ويؤجل اربعة اشهر من يوم
اليمين لقوله تعالى «الذين يؤلون من نسائهم (١٩١) تربص اربعة اشهر فان قاؤا»

اى رجعوا الى الوطء بعد
امتناعهم منه «فان الله شفور
رحيم» لما سبق من اضرار
المرأة بترك الوطء (حتى يوقفه
السلطان) مراده ان الحاكم
ينجبه بعد مرور الاجل بين
ان يرجع أو يطلق عليه
(ومن تظاهرا) وحكم
الظهار الحرمة بل هو من
الكبائر لان الله تعالى سماه
منكرا من القول وزورا
ولا مفهوم لقوله من امرأته
فان مثلها الامة لان المدار فيه
على أن يشبه من يجوز له
وطؤها من تحرم عليه تحريما
مؤبدا بنسب أو رضاع أو
صهر كأن يقول لها أنت على
كظهر أُمى (فلا يطؤها) اى
يحرم عليه التلذذ بها (حتى
يكفر) لقوله تعالى «والذين

ثُمَّ لَا نَكَرَ لَهُ فِيهَا وَكُلُّ حَالِفٍ عَلَى تَرْكِ
الْوَطْءِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مُؤَلٌّ
وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا بَعْدَ أَجَلٍ الْإِيلَاءِ
وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لِلْحُرِّ وَشَهْرَانِ لِلْعَبْدِ
حَتَّى يُوقِفَهُ السُّلْطَانُ وَمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ
أَمْرَأَتِهِ فَلَا يَطْؤُهَا حَتَّى يُكْفَرَ بِعَتَقِ
رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ لَيْسَ فِيهَا
شِرْكٌ وَلَا طَرَفٌ مِنْ حُرِّيَّةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
حَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أُطْعِمَ
سِتِينَ مِسْكِينًا مُدَّيْنِ لِكُلِّ مِسْكِينٍ وَلَا
يَطْؤُهَا فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْكَفَّارَةَ
فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيَتَّبِعْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا» اى بالعزم على الوطء «فتحرير رقبة من
قبل ان يماسا» (ليس فيها شرك) اى اشتراك مع الغير (متتابعين) فان اقطع المتابع ولو
في آخر يوم استأنف (فان فعل ذلك) اى التلذذ بها قبل الشروع في الكفارة (فليتب)

وليس عليه كفارة أخرى (فإن كان وطؤه) أي أو تلذذه (بعد أن فعل بعض الكفارة) أي ولو كان الباقي يسيرا واقتصر على قوله (باطعام أو صوم) لأن العتق فيها لا يتبعض (بين كل زوجين) أي وأما السيد مع أمته فابتنها منه لاحق به حيث اعترف بوطئها من غير دعوى استبراء ولا يصح تقيده فلو لم يعترف بالوطء أو استبرأها بحیضة وأنت بولد بعد ذلك فله تقيده من غير عین (يدعى قبله الاستبراء) (١٩٢) أي ولو بحیضة ومثل الاستبراء دعواه

فَإِنْ كَانَ وَطْؤُهُ بَعْدَ أَنْ فَعَلَ بَعْضَ الْكَفَّارَةِ
بِاطْعَامٍ أَوْ صَوْمٍ فَلْيَبْتَذِرْهَا وَلَا بِأَنْ يَبْتَئِقَ
الْأَعْوَرَ فِي الظُّهَارِ وَوَلَدَ الزَّانَا وَيُجْزَى
الصَّغِيرُ وَمَنْ صَلَّى وَجَاهَ أَحَبِّ آلَيْنَا وَاللَّعَانُ
بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ فِي تَقْيِ حَمَلٍ يَدْعَى قَبْلَهُ
الْإِسْتِبْرَاءَ أَوْ رُؤْيَا الزَّانَا كَالْمِرْوَدِ فِي
الْمُسْكَحْلَةِ وَاخْتَلَفَ فِي اللَّعَانِ فِي الْقَذْفِ
وَإِذَا فَرَّقَا بِاللَّعَانِ لَمْ يَتَنَا كَمَا أَبْدَا وَيُبدَأُ
الزَّوْجُ فَلْيَتَعَنَّ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ ثُمَّ يَخْمَسُ

عدم وطئها بعد وضعها الحمل
الاول و بين الاثنين ما يقطع
الثاني عن الاول وهو ستة
اشهر فاكثر (اورؤية) أي
او في رؤية (الزنا) أي علمه
فانه لا يشترط الرؤية بالبصر
فللاعمى ان يلاعن ان يتيقن
ذلك وقوله (كالمرود) بكسر
الميم (في المكحلة) بضمها
وضم الحاء المهملة ليس بشرط
لما علمت من أن المدار على
التيقن بالعلم وانما ذلك شرط
في الشهادة بالزنا ويشترط
في اللعان لنفي الحمل ان

يقوم بفوزه وأما اذا علم به وسكت فلا لعان كما أنه يشترط باللعنة أن لا تأتي به . باللعنة
لاقل من ستة أشهر الا خمسة ايام من يوم العقد والا انتفى عنه بلا لعان ومثل ذلك ما اذا كان
الزوج خصيا ويشترط في اللعان بالرؤية أن لا يطأها بعدها (واختلف في اللعان في القذف)
بأن رماها بالزنا ولم يقيد برؤية ولا تقي حمل والاكثر على أنه يحد ولا لعان (فليتعن أربع
شهادات) بأن يقول في نفي الحمل أشهد بالله ما هذا الحمل مني أربع مرات وفي رؤية الزنا
أشهد بالله رأيتها تزني ويدرا أي يدفع عنها العذاب أي الحد ان تقول أشهد بالله ان هذا

الحمل منه أربع مرات أو مآراً نى أزنى ولا بد من الاتيان بأشهاد بالله فيهما كما يجب الاتيان
بلفظ اللعن في خامسة الرجل والغضب في (١٩٣) خامسة المرأة كما ذكر الله ذلك في قوله

«والذين يرمون أزواجهم»

الآيات ويجب أن يكون

اللعان بحضور جماعة من الناس

وفي أشرف أماكن البلد وهو

المسجد (محضنة) يتضمن

كونها حرة مسلمة بالغة

عاقلة وطئت وطأ مباحا

بنكاح صحيح فهو يغنى عما

قبله وما بعده وأما الامة فتحد

خمسين جلدة من غير رجم

وغير البالغة لاحتد عليها ولو

اقرت بالزنا (بصد اقها) اى

ولو بالبراءة مع جهلها القدر

المبرامنه (رجعت بما اعطته)

اى لانه غير مستحق له حيث

اقامت بينة على الضرر ولو

بينه سماع (الا بنكاح جديد)

اى ولو فى العدة حيث انها

منه (والمعتقة) اى الامة التى

عتقت وهى تحت العبد (لها

الخيار) ان لم يمكنه من

بِاللَّعْنَةِ ثُمَّ تَلْتَمِئُ هِيَ أَرْبَعًا أَيْضًا وَتُخَمَسُ

بِالْغَضَبِ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَإِنْ

تَكَلَّتْ هِيَ رُجِعَتْ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً

مُحْصَنَةً بِوَطْءِ تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ أَوْ

زَوْجٍ غَيْرِهِ وَلَا تُجْلَدُ مِائَةً جَلْدَةً وَإِنْ

نَكَحَ الزَّوْجُ جُلْدَ حَدِّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ

وَلَيَحِقَّ بِهِ الْوَلَدُ وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَقْتَدِيَ مِنْ

زَوْجِهَا بِصَدَاقِهَا أَوْ أَقْلٍ أَوْ أَكْثَرٍ إِذَا لَمْ

يَكُنْ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا فَإِنْ كَانَ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا

رَجِعَتْ بِمَا أُعْطَتْهُ وَأَزِمَهُ الْخُلْعُ وَالْخُلْعُ

طَلَقٌ لَا رَجْعَةَ فِيهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ

بِرِضَاهَا وَالْمُعْتَقَةُ تَحْتَ الْعَبْدِ لَهَا الْخِيَارُ

أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ أَوْ تُفَارِقَهُ وَمَنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ

أَنْفَسَخَ نِكَاحَهُ وَطَلَّاقُ الْعَبْدِ طَلَقَتَانِ

(١٣ - رسالة) نفسها بعد العلم بالعتق فان اختارت فراقه كان ذلك

طلاقاً بائناً (ومن اشترى زوجته) أى التى هى أمة لغيره أو ورثها أو وهبت له (انفسخ

نكاحه) ويطؤها بالملك بدون استبراء لانها تصير بالحمل الذى اشتراها به أم ولد (وطلاق العبد)

أى ولو كانت زوجته حرة (وعدة الامة) أى ولو كان زوجها حراً لان الطلاق معتبر بالرجال والعدة بالنساء (حيضتان) صوابه طهران لان الاقراء عندنا هى الاطهار واما اذا كانت عدة الامة بالاشهر فانها كالحره كما يأتى (كالحر) أى لا تنصف فلا ينافى انه لا يكفر بالعتق ولو أذن له السيد (معانى الحدود) (١٩٤) اضافته للبيان أى معانى هى الحدود فانها تشطر

عليه فعليه فى حد الزنا والقذف والشرب نصف الحر (من اللبن) أى ولو خلط بغير غالب عليه (والشهرين) أى بدل قوله ونحوه فتكون الزيادة ثلاثة اشهر وهو ضعيف والمعتمدان الزيادة شهران فقط (استغنى فيه الخ) المراد انه صار لا يغنيها اللبن لو عاد اليه عن الطعام والشراب لا انه اذا عاد الى اللبن ياباه فان ذلك لا يشترط (ويحرم) أى اللبن اذا وصل الى الجوف (بالوجور) بفتح الواو أى الصب فى وسط الفم (والسقوط) بفتح السين أى الصب من المنخر (ومن ارضعت) وفى نسخ ومن

وعدة الامة حيضتان وكفارات العبد كالحر بخلاف معانى الحدود والطلاق وكل ما وصل الى جوف الرضيع فى الحولين من اللبن فإنه يحرم وإن مصصة واحدة ولا يحرم ما أرضع بعد الحولين إلا ما قرب منهما كالشهر ونحوه وقيل والشهرين ولو فصل قبل الحولين فصلاً استثنى فيه بالطعام لم يحرم ما أرضع بعد ذلك ويحرم بالوجور والسقوط ومن أرضعت صبيًا فبنات تلك المرأة وبنات فحلها ما تقدم أو تأخر إخوة له ولا أخيه نكاح بناتها

أرضع بتذكير الفعل مراعاة للفظ من (بنات تلك المرأة) أى ولو من زوج غير زوجها باب اليوم (وبنات فحلها) أى زوجها اليوم الذى وطئها وأنزل قبل الارضاع بلبنه ولو كن من غير تلك المرأة المرضعة والاولى أن يقول فأولاد بدل قوله فبنات ليشمل الذكور أيضاً وعبر بلفظ اخوة مراعاة للفظ ما والا لقال أخوات (ولا أخيه) أى أخ الصبي (نكاح بناتها) وكذا نكاحها

لان الذي يقدر ولد المرصعة خصوص الرضيع وفروعه مثله فتحرم عليه المرصعة وأمهاتها
 وبناتها وعماتها وخالاتها كما تحرم على فصوله ولا تحرم على أصوله ولا على اخواته ويستمر
 كل من رضع ولدا لصاحب اللبن لا تقطاعه ولو بعد سنين (باب في العدة الخ) وقد تبرع في
 هذا الباب بذكر الاحداد والسكنى والحضانة (المطلقة) أى بعد خلوة زوجها البالغ بها خلوة
 اهتداء وان تصادقا على نفى الوطء ودخول الصبي (١٩٥) كالعدم فلا عدة عليها اذا طلق
 عايه بعد الدخول وكذلك

(باب في العدة والنفقة والاستبراء)

وعدة الحرة المطلقة ثلاثة قُرُوء كانت
 مسلمة أو كتابية والأمة ومن فيها
 بقية رِقٍّ قرآن كان الزوج في جميعهن
 حراً أو عبداً والأقراء هي الأظهار التي
 بين الدمين فإن كانت ميم لم تحيض أو
 ميم قد يئست من الحيض فثلاثة أشهر في
 الحرة والأمة وعدة الحرة المستحاضة
 أو الأمة في الطلاق سنة وعدة الحامل

زوجة المحبوب وعليها العدة
 في موتها التعبد (والامة)
 أى وعدة الامة (قرآن)
 والعدة بالأقراء لذات الحيض
 ولو كان يأنبها كل عشر
 سنين مرة (هي الاظهار)
 وتحسب الطهر الذي طلقها
 فيه فتحل بمجرد رؤية الدم
 في الحيضة الثالثة وان ارتكب
 الأثم وطلقها في الحيض
 فتحل برؤية في الرابعة (بين
 الدمين) المناسب بين الدماء
 (ممن لم تحض) أى لصغير مع
 كونها ممن يوطأ مثلها والا فلا
 عدة طلاق عليها (ثلاثة

أشهر) أى ما لم تزل الحيض في آخرها وكانت دون بنت سبعين والا انتقلت للأقراء وأما بنت
 السبعين فان دمها غير حيض قطعاً ولا يسئل فيه النساء وتعتبر الاشهر بالاهلة لا بالعدد الا ان
 طلقت في أثناء شهر فتكمله من الرابع بالعدد ولا تحسب يوم الطلاق في العدد ان طلقت بعد
 فجره (المستحاضة) أى التي لم يميز الدم ومثلها من تأخر حيضها لمرض أو طربة أو بلا سبب
 لا لرضاع فانها تعتد بالأقراء (سنة) أى تسعة أشهر استبراء وثلاثة عدة فان أتمها الحيضة في

السنة انتظرت الثانية أو سنة كاملة من يوم الطهر فان أتت انتظرت الثالثة أو سنة من يوم الطهر من الثانية (وضع حملها) أي ولو (١٩٦) تسببت في نزوله ولو علقه بعد موت الرجل أو

طلاقه بلحظة لآية «وأولات

الاحمال اجلهن أن يضعن

حملهن» فهي مخصصة لقوله

تعالى «والذين يتوفون منكم

ويذرون أزواجا يتربصن

بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا»

(مالم ترتب الخ) أي سواء

كانت حرة أو أمة وذهاب

الريية يكون بحیضة أو تمام

تسعة أشهر فان أحست بشيء

في بطنها فأنها تبقى أقصى

أمد الحمل وهو أربع سنين

أو خمس (وأما التي) أي الأمة

التي الخ وهذا قول أشهب

مخالف لقول ابن القاسم

المتقدم الذي هو شهران

وخمس ليال (والاحداد)

هو لغة الامتناع وشرعا ما أشار

له بقوله (أن لا تقرب الخ) أي

على جهة الوجوب ويتعلق

الوجوب بوليها ان كانت

في وفاة أو طلاق وضع حملها كانت حرة

أو أمة أو كتابية والمطاقة التي لم تدخل

بها لا عدة عليها وعدة الحرة من الوفاة

أربعة أشهر وعشر كانت صغيرة أو

كبيرة دخل بها أولم تدخل مسألة كانت

أو كتابية وفي الأئمة ومن فيها بقيه

رق شهران وخمس ليال مالم ترتب

الكبيرة ذات الحيض بتأخير عن وقتها

فتقدم حتى تذهب الرئية وأما التي لا

تحيض إصير أو كبير وقد بنى بها فلا

تنكح في الوفاة إلا بعد ثلاثة أشهر

والاحداد أن لا تقرب المعتدة من الوفاة

شيئا من الزينة بحلي أو كحل أو غيره

صغيرة (بحلي) بضم الحاء وكسر اللام وشدا ليا جمع حلي بفتح فسكون كالسوار وتجتنب
والقرط والخاتم من كل ما يزين به ولو نحاسا وليس الجمع مرادا فالمراد الجنس (أو كحل)
أي الامن ضرورة فلا بأس به (أو غيره) أي غير ما ذكر كالألة وسخ فلا تدخل

الحمام الا من ضرورة ولا تطل جسدتها بالنورة ولا بأس أن تزيل عاتنها وتنشف ابطنها وتقليم
أظفارها (الصباغ) أى المصبوغ (كله الا (١٩٧) الاسود) فانه لباس الحزن مالم

يكن زينة قوم أو تكون
ناصعة البياض والا اجتنبه
(بما يختم في رأسها) أى بما
تشم رائحته فان الخمر معناه

الطيب كما في المحشى (واختلف
في الكناية) والمشهور
وجوب الاحداد عليها
(وعدة أم الولد الخ) هذا
شروع في الكلام على
الاستبراء وسماه عدة تسمحا

لان الاستبراء واجب
كالعدة ومجب عليها ولو كان
استبرأها قبل الوفاة أو العتق

وأما غير أم الولد فلا يجب
عليها ان استبرأها قبل ذلك
بحيضة والفرق شبه أم الولد

بالحره (فان قعدت) أى أم
الولد وكذا غيرها (عن
الحيض) بأن يشمت منه

(ف) استبرأؤها (ثلاثة أشهر)
وأما الحامل فبوضع حملها
(في انتقال الملك) أى ولو

وَتَجْتَنِبُ الصَّبَاغَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ وَتَجْتَنِبُ

الطِّيبَ كُلَّهُ وَلَا تَخْتَضِبُ بِحِنَّاءٍ وَلَا تَقْرُبُ

دُهْنًا مُطَيَّبًا وَلَا تَمَسُّطُ بِمَا يَخْتَمِرُ فِي رَأْسِهَا

وَعَلَى الْأُتَمَةِ وَالْحُرَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ

الْإِحْدَادُ وَاخْتَلَفَ فِي الْكِتَابِيَّةِ وَلَيْسَ

عَلَى الْمَطْلُوقَةِ إِحْدَادٌ وَتُجْبَرُ الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ

عَلَى الْعِدَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ

وَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ وَفَاةِ سَيِّدِهَا حَيْضَةٌ

وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهَا فَإِنَّ قَعْدَتَ عَنْ

الْحَيْضِ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاسْتِبْرَاءُ الْأُتَمَةِ فِي

إِنْتِقَالِ الْمَلِكِ حَيْضَةٌ إِنْ تَقَلَّ الْمَلِكُ بِبَيْعٍ أَوْ

هَبَةٍ أَوْ سَبْيٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَمَنْ هِيَ فِي

حَيَازَتِهِ قَدْ حَاضَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ إِنَّهُ اشْتَرَاهَا

كانت لصبي أو امرأة أو محبوب أو غائب لا يمكنه الوصول اليها (أو غير ذلك) أى كالارث
والصدقة (ومن هي في حيازته) أى برهن أو ودیعة مثلاً حال كونها (قد حاضت عنده)
بأن علم ذلك بنفسه أو بإخبار امرأتين ولا يعتمد على أخبارها (ثم انه اشتراها) الاولى ثم انه

ملكها ليشمل غير الشراء (فلا استبراء عليها) لتحقيق براءة رحمها (ان لم تكن تخرج) بحيث يغاب عليها (في البيع) أراد به الشراء ولو قال في انتقال الملك لكان أشمل (واليائسة الخ) وكذا من تأخير حيضها بلا سبب (١٩٨) أول رضاع أو مرض أو استحاضت ولم يميز

(والتي لا توطأ) أي لا يوطأ مثلها ولو وطئت بالفعل وهي بنت ست سنين أو سبع (ومن ابتاع) أي اشترى أمة (حامل من غيره) ولو من زنا على المعروف من المذهب وأما الحامل منه فلا يحرم عليه الاستمتاع بها ولو زنى بها أو اغتصبت منه سواء كان زوجها أو سيدها (والسكنى لكل) أي واجبة لكل (مطلقة مدخول بها) ولو أمة ولو كان الطلاق ثلاثاً أو خلماً وأما غير المدخول بها فلا عدة طلاق عليها ولا سكنى لها في عدة الوفاة إلا إذا كان أسكنها معه في حياته (دون الثلاث) أي واحدة أو اثنتين إن كان الطلاق رجعيًا لأن الرجعية كالزوجة الأفي تحريم

فلا استبراء عليها إن لم تكن تخرج واستبراء الصغيرة في البيع إن كانت توطأ ثلاثة أشهر واليائسة من المحيض ثلاثة أشهر والتي لا توطأ فلا استبراء فيها ومن ابتاع حاملًا من غيره أو ملكها بغير البيع فلا يقرُّ بها ولا يتلذذ منها بشيء حتى تضع والسكنى لكل مطلق مدخول بها ولا نفقة إلا للتي طلقت دون الثلاث وللحامل كانت مطلقاً واحدة أو ثلاثاً ولا نفقة للمختلعة إلا في الحمل ولا نفقة للملاعنة وإن كانت حاملاً ولا نفقة لكل معتدٍ من وفاء ولها السكنى إن

الاستمتاع بالدخول عليها (الأفي الحمل) أي لقوله تعالى «وان كن أولات» كانت حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن» وإن استأحق حمل الملاعنة وجبت نفقتها (ولا نفقة) أي ولا كسوة (لكل معتد من وفاة) لدخول الكسوة في مفهوم النفقة وجوده وعدمه وذلك

لان المال صار للورثة بمجرد الموت وأما الدار فهي أحق بها من الورثة والغرماء مادامت في العدة (ولا تخرج) أى يحرم على المعتدة أن تخرج (من بيتها) خروج نقلة الا لضرورة كخوف اللصوص أو سقوط الدار أو ما خروجهما في الاوقات المأمونة للتصرف في حوائجها فجاز لكن لا نيت الا في بيتها (الا أن يخرجها رب) (١٩٩) أى صاحب (الدار) التي انقضت

مدة كترائها (ولم يقبل من الكراء ما يشبه) أن يكون كراء المثل (في العصمة) فالرجعية يجب عليها ارضاع ولدها لانهما زوجة مادامت في العدة (الا أن يكون مثلها لا يرضع) أى لعلو قدرها مانع يمنع الولد من غيرها أو كان الاب فقيرا والا لزمها الارضاع (وللمطلقة) أى بائنا أو رجعا وخرجت من العدة ويقضى لها باجرة المثل ولو قال عندي من ترضع مجانا (ولها) أى لمن لا يلزمها الارضاع لعلو قدرها (أن تأخذ أجرة رضاعها) ولو كانت في العصمة ولو لم يقبل الولد

كَانَتِ الدَّارُ لِلنِّسَاءِ أَوْ قَدْ نَقَدَ كِرَاءَهَا وَلَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ وِفَايَةٍ حَتَّى تُتِمَّ الْعِدَّةَ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَهَا رَبُّ الدَّارِ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْكِرَاءِ مَا يَشْبَهُ فَلَا تَخْرُجُ وَتُقِيمُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ وَالْمَرْأَةُ تَرْضَعُ وَلَدَهَا فِي الْعِصْمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهَا لَا يَرْضَعُ وَلِلْمُطَلَّاقَةِ رِضَاعٌ وَلَدِهَا عَلَى أَيِّهِ وَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ أَجْرَهُ رِضَاعِهَا إِنْ شَاءَتْ وَالْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَى ائْتِلَامِ الذَّكَرِ وَنِكَاحِ الْإِنْثَى وَدُخُولِهَا وَذَلِكَ

غيرها على المذهب وهذا الحمل لا تكرار (والحضانة) بفتح الباء أشهر من كسرهما مأخوذة من الحضن بالكسر أى الجنب والمراد أن القيام بمصالح المحضون حق (للأم) حرة كانت أو أمة ولو سفيهة مادامت قادرة على القيام ولم تدخل بزواج (الى احتلام الذكر) أى بلوغه (ونكاح الانثى) أى العقد عليها ودخولها على الزوج (وذلك) أى المذكور وهو الحضانة

بعد الام (للجدة) من جهتها وان مدت و يشترط فيمن استحق الحضانة ان يتفرد بمسكن
 عن سقطت حضانتها و يشترط في المكان أن يكون حرزاً لا يخشى فيه على البنت الفساد ثم
 للحالة) أي خالة الطفل أخت أمه الشقيقة ثم التي للام ثم التي للاب ثم خالة خالة الطفل وهي
 أخت جدة الطفل لأمه ثم لعمه الام ثم لجدة من جهة الاب ثم الاب يقدم على الاخوات
 والشقيقة تقدم على التي للام وهي على التي للاب و بعد الاخوات العمات على هذا الترتيب
 وسواء كانت العمه أخت الاب أو أخت أبي الاب ثم الخالة من جهة الاب أي أخت أم
 الاب أو أخت أم أبيه ثم بنت الاخ (٢٠٠) شقيقاً أو لام أو لاب ثم بنت الابنت

كذلك (فان لم يكونوا) الاولى
 يكن والمعتمد أن الوصي مقدم
 على سائر المصبة ان كان
 محرماً للمحضونة و يليه الاخ
 ثم الجد من جهة الاب لا من
 جهة الام فانه لا يستحق ثم
 ابن الاخ العم ثم ابنه و يقدم
 الشقيق في الجميع ثم الذي
 للام ثم الذي للاب فاذا
 حصل اتحاد كمين مثلاً قدم
 الاكثر شفقة و شرط حضانة
 العاصب أن يكون عنده من

بعد الام إن ماتت أو نسكت للجدة
 ثم للخالة فان لم يكن من ذوى رحم الام
 أحد فالأخوات والعمات فان لم يكونوا
 فالعصبة ولا يلزم الرجل النفقة إلا على
 زوجته كانت غنية أو فقيرة وعلى أبويه الفقيرين
 وعلى صغار ولديه الذين لا مال لهم على الذكور
 حتى يحتلموا ولا زمانة بهم وعلى الاناث

يقوم بالمحضون من زوجة أو سريّة و يقبض الحاضن نفقة المحضون من الاب حتى
 والسكنى تابعة للنفقة ولا يستحق هو شيئاً لجل حضانتها لا نفقة ولا أجرة (وعلى ابويه) أي
 يجب على الشخص أن ينفق على أبويه دنية ذكراً كان أو أنثى صغيراً أو كبيراً لان النفقة من
 باب خطاب الوضع اذا كانا غير قادرين على الكسب ولو من صنعة تزرى فلو تزوجت الام
 أولبنت رجلاً فقيراً فلا يقسقط الاتفاق عليهما قدر الزوج على البعض وجب التكميل
 وعلى الابوين اثبات فقرهما ولا يحلفان مع ذلك لانه عقوق لهما وتوزع النفقة على الاولاد
 ان تعددوا على قدير يسارهم (ولا زمانة) بفتح الزاي أي والخال أنه لا يجز بهم يمنعهم من

الكسب من صنعة لا ترضى بهم بعد البلوغ (لمن سوى هؤلاء) أى كالأخوات وأولاد
الأولاد ولا نفقة على الأم لولدها الصغير (٢٠١) اليتيم الأجرة الرضاع إذا كان

لا لبان لها (وعليه) أى
المالك المفهوم من السياق (أن

ينفق على عبيده) فان عجز

بيع القن وأعتقت أم ولد

(واختلف الخ) والمشهور

قول ابن القاسم وعليه فالزوج

أن يرجع في مالها إذا جهزها

غير متبرع (باب في البيوع)

جمع البيع باعتبار أنواعه ولا

ينعقد بيع غير المميز لصبا أو

جنون ولا شراؤه وكذلك

سائر عقود السكران بخلاف

جنائياته وعتقه وطلاقه سدا

للذريعة والتكليف شرط

في لزومه وينعقد بما يدل على

الرضا ولو بإشارة من الجانبين

(وما شا كل البيوع) أى

شابهها كالأجارة والشركة

والقراض والمساواة (أما أن

يقضيه) أى دينه (وأما أن

يربى) أى يزيد (له فيه) ويؤخره

فان وقع ذلك لم يستحق رب

حتى ينكحهن ويدخل بهن أزواجهن ولا

نفقة لمن سوى هؤلاء من الأقارب وإن

اتسع فعليه إخدام زوجته وعليه أن ينفق

على عبيده ويكفّنهم إذا ماتوا واختلف في

كفن الزوجة فقال ابن القاسم في مالها

وقال عبد الملك في مال الزوج وقال

سحنون إن كانت مملّية ففي مالها وإن

كانت فقيرة ففي مال الزوج

(باب في البيوع وما شا كل البيوع)

وأحل الله البيع وحرم الربا وكان ربا

الجاهلية في الديون إما أن يقضيه وإما أن

يربى له فيه ومن الربا في غير النسيئة

بيع القضة بالقضة يدأيد متفاضلا وكذلك

الدين الرأس ماله فان قبض الزيادة ردها لربها ان علم والا تصدق بها (ومن الربا في غير
النسيئة) أى التأخير فهو ربا فضل أى زيادة فقط وأما ما قبله فربا فضل ونسيئة معا (وكذلك

الذهب بالذهب) أى متفاضلا في حرم وان كان يدا بيد (الا يدا بيد) أى فيجوز ولو اختلفا في الوزن والعدد لا اختلاف الجنس وفي الحديث فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد (من الحبوب) (٢٠٢) أى القمح والشعير والسلت (والقطنية)

بتليث القاف أى المدس والقول والحمص والترمس والحبابان والبسيلة واللوبياء وبين شبهها بقوله (مما يدخر من قوت) كتمر (أوادام) وهو ما يتبع القوت كالسمن والملح والبصل (ولا يجوز طعام) أى يمه (بطعام الى أجل) ولو كان مما لا يدخر كالخيار والبطيخ لان ربا النساء يدخل في سائر المطعومات ولا يشترط فيه الاقتيات والادخار فيما يفعله أهل البوادي من شراء نحو الخيار والفجل من على الباب ثم يدخلون ويأتون بالطعام ليس بجائز (ولا بأس الخ) أى يجوز بيع الفواكه كالنخاع والمشمش (والبقول) كالخس واللفت ولو كانت

الذهب بالذهب ولا يجوز فضة بفضة ولا ذهب بذهب إلا مثلا بمثل يدا بيد والفضة بالذهب ربا إلا يدا بيد والطعام من الحبوب والقطنية وشبههما مما يدخر من قوت أو إدام لا يجوز الجنس منه بجنسه إلا مثلا بمثل يدا بيد ولا يجوز فيه تأخير ولا يجوز طعام بطعام الى أجل كان من جنسه أو من خلافه كان مما يدخر أو لا يدخر ولا بأس بالفواكه والبقول ومالا يدخر متفاضلا وإن كان من جنس واحد يدا بيد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر

الفواكه يابسة كالجوز واللوز خلا لما مشى عليه المصنف فان علة حرمة ربا الفضل من الاقتيات والادخار معا على المشهور نعم يستثنى من البقول ما يدخر غالبا كالثوم والبصل فانه يتمتع التفاضل فيه نظر الكونه مصاحا وتا بما لا يقتات واتيانه بقوله (ومالا يدخر) بعد الفواكه

والقول على سبيل التفسير فكأنه قال وهي مالا يدخر وأعاد ذكر الأدام والطعام لمناسبة
الشراب مثل العسل والخل (إلا الماء وحده) أي فيجوز بيعه بالطعام إلى أجل والتفاضل
فيه أن كان يدأيد والأفلا لأن القليل أن كان (٢٠٣) هو المعجل ففيه ساق جرت نفعاً

وأن كان الكثير هو المعجل
ففيه تهمة ضمان بجعل وهكذا

يقال في كل ما اتحد جنسه
وهو غير ربوي (من ذلك)
أي الشراب فإن العسل
المختلف الأصل أجناس
لاختلاف الأغراض فيه
وأما الخلول فهي جنس واحد

(ولا يجوز التفاضل الخ)
مكرر مع ما سبق (والقمح)
مبتدأ خبره (كجنس واحد
فيما يحل منه) وهو بيع
بعضها ببعض بدون تفضل

(و) ما (يحرم) وهو التفاضل
أو التأجيل وتقديم أن التث
بضم السين نوع من الشعر
لا قشر له ثم أن هذه الحبوب
لا يخرجها الطحن عن أصولها
فلا يجوز بيع الدقيق بالقمح

مِنَ الْفَوَاكِهِ الْيَابِسَةِ وَسَائِرِ الْأَدَامِ وَالطَّعَامِ
وَالشَّرَابِ إِلَّا الْمَاءَ وَحْدَهُ وَمَا اخْتَلَفَتْ
أَجْنَاسُهُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ سَائِرِ الْحُبُوبِ وَالْتِمَارِ
وَالطَّعَامِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفَاضُلِ فِيهِ يَدَايِدُ
وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجَنَسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ
إِلَّا فِي الْخَضِرِ وَالْفَسَاكِهِ وَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ
وَالسَّنَاتِ كَجَنَسٍ وَاحِدٍ فِيمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ
وَالزَّيْبُ كُلُّهُ صِنْفٌ وَالشَّرُّ كُلُّهُ صِنْفٌ
وَالْقُطْنِيَّةُ أَصْنَافٌ فِي الْبُيُوعِ وَاخْتَلَفَ فِيهَا
قَوْلُ مَالِكٍ وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ فِي الزَّكَاةِ إِنَّهَا
صِنْفٌ وَاحِدٌ وَلُحُومُ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ مِنْ
الْأَنْعَامِ وَالْوَحْشِ صِنْفٌ وَلُحُومُ الطَّيْرِ كُلُّهُ

الأمثال ولا بيع العجين بالدقيق إلا إذا تحرى ما في العجين من الدقيق وإنما يخرجها الخبز
والطبخ والقليل (واختلف فيها قول مالك) أي فرة قال أنها أصناف وهو المشهور ومرة قال أنها
صنف واحد وأما الأرز والدخن والذرة فإنها أجناس من غير خلاف (من الأنعام) وهي
الابل والبقر والغنم (والوحش) أي كالغزال وبقر الوحش (صنف) واحد فلا يجوز للتفاضل

بينها بل التماثل يدايد (فهو كاجمه) فلا يباع شحم بهيمة الا نعام باجمها الا مثلاً بمثل يدايد ولا شحم الحوت بالحوت الا كذلك ومحل كون اللحوم من كل صنف جنسا واحدا ما لم يطبخ لحم بشيء من الا زارز يادة عن الملح أو يشوى كذلك والا انتقل عن أصله فيجوز التفاضل بينه وبين ما لم يطبخ اذا كان يدايد (والبيان ذلك الصنف الخ) المراد أن جميع الا لبان صنف واحد لا يجوز التفاضل (٢٠٤) بينها والجبن صنف والسمن صنف فلا يجوز

صِنْفٌ وَلُحُومٌ ذَوَابِ الْمَاءِ كُلُّهَا صِنْفٌ
وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ لُحُومِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْ
شَحْمٍ فَهُوَ كَلَحْمِهِ وَالْبَيَانُ ذَلِكَ الصِّنْفُ
وَجَبْنُهُ وَسَمْنُهُ صِنْفٌ وَمَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا
فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفِيَهُ إِذَا كَانَ
شِرَآؤُهُ ذَلِكَ عَلَى وَزْنٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ عَدَدٍ
بِخِلَافِ الْجُزَافِ وَكَذَلِكَ كُلُّ طَعَامٍ أَوْ
إِدَامٍ أَوْ شَرَابٍ إِلَّا الْمَاءَ وَحْدَهُ وَمَا يَكُونُ
مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَالزَّرَارِيْعِ الَّتِي لَا يُعْتَصَرُ

التفاضل بين الجبن و بعضه
ولا بين السمن و بعضه ومع
كون هذه الثلاثة أصنافا فهي
في حكم الصنف الواحد فلا
يجوز بيع السمن باللبن
الحليب ولا بالجبن لما فيه
من المزاينة وهي بيع معلوم
بمجهول (ومن ابتاع) أي
اشترى (طعاما الخ) سواء كان
ربويا أو غيره كالفواكه
ونحوها مما لا يدخله بالفضل
وما غير الطعام فيجوز
وكذلك الطعام ان كان
جزافا بثلاث الجنم أي مبيعا
على غير كيل ولا وزن ولا
عدد لانه يدخل في ضمان
المشتري بمجرد العقد

بعد نظره فكانه استوفاه وأعاد ذكر الطعام بأداة العموم للرد على من يقول ان ذلك في منها
الربوي فقط والمراد بالادام ما يؤتد به مائعا كان أو جامدا فيشمل اللحم والشراب نحو
العسل والنخل فلا يجوز بيع شيء منها قبل قبضه ومثل ذلك مصلح الطعام كالفلفل والكزبرة
والكمون والبصل والثوم والحبة السوداء (وما يكون) أي والا ما يكون (من الادوية)
كالحلبة على القول بأنها دواء (والزراريع) صوابه الزرائع لان الواحدة زريعة تخففه الراء
والتشديد من لحن العوام وذلك كزريعة السلق وحب البصل واحترز بقوله (التي لا يعتصر

منها زيت) عن حب القرطم وحب الفجل الأحمر ونحوهما فلا يجوز بيعها قبل قبضها (ولا بأس
 الخ) أي يجوز أن اقترض طعاما أن يبيعه للمقرض أو لغيره قبل أن يستوفيه بشرط أن لا يبيعه
 بطعام والا كان من بيع طعام بطعام غير يديده وأن لا يكون الثمن مؤجلا والالزم عليه فسخ
 الدين في الدين أن باعه للمقرض وبيع الدين بالدين أن باعه لاجني (ولا بأس بالشركة) أي
 أن يشرك غيره في الطعام الذي اشتراه قبل قبضه (٢٠٥) إذا لم يشترط عليه أن ينقده عنه

(والتولية) هي أن يولي
 ما اشتراه لآخر بالثمن
 (والإقالة) هي أن يقبل البائع
 المشتري أو العكس لأن هذه
 المذكورات أشبهت القرض
 في المعروف ثم تكلم على
 البيوع الفاسدة بقوله (وكل
 عقد بيع) وهو تملك الذات
 (أو اجارة) وهي العقد على
 منافع الحيوان الناقل غالبا
 (أو كراء) وهو العقد على
 منفعة مالا يعقل من حيوان
 أو غيره (مخطر) بفتح الخاء
 المعجمة والطاء المهملة
 مرادف للغرر وهو ما شك

منها زيت فلا يدخل ذلك فيما يحرم
 من بيع الطعام قبل قبضه أو التفاضل في
 الجنس الواحد منه ولا بأس ببيع الطعام
 القرض قبل أن يستوفيه ولا بأس بالشركة
 والتولية والإقالة في الطعام المكيل قبل
 قبضه وكل عقد بيع أو اجارة أو كراء
 بمخطر أو غرر في ثمن أو مضمون أو أجل
 فلا يجوز ولا يجوز بيع الغرر ولا بيع
 شيء مجهول ولا إلى أجل مجهول ولا

في حصول أحد عوضيه كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها (في ثمن) كأن يجعل العبد الآبق ثمنا
 (أو مضمون) كأن يبيع الآبق بعشرة دراهم (أو أجل) كأن يشتري سلعة إلى قدوم زيد ولا
 يدرى متى يقدم ومثال الغرر في الاجارة في الثمن أن يستأجره على خياطة ثوب بغير شارد
 ومثاله في المضمون أن يستأجره لشيء لم يعينه له بعشرة دراهم ويقاس على ذلك الكراء ثم أكد
 ذلك بقوله (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع السلعة بقيمتها أو بما يحكم به فلان (ولا يبيع شيء
 مجهول) كبيع ما في صندوقه مالا يعلمه المشتري (ولا إلى أجل مجهول) كبيعك هذه السلعة

والثمن من أولادها أو حتى يحصل يسار وحكم ما فيه الغرر الفسخ قبل الفوات فان فات بتغير
الذات في البيع أو باستيفاء المنافع في الاجارة والكراء غرم قيمة السعلة في البيع حيث اتفق
على فسادها أو الثمن حيث اختلف فيه وفي المنافع أجرة أو كراء المثل و يغتفر الغرر اليسير الذي
لم يقصد كحشو الجبة وأساس الدار وأما ما يقصد كبيع الحيوان بشرط الحمل فانه يفسخ
لان جملة يزيد في ثمنه (التدليس) هو كتمان العيوب الذي سيدكره كالتفسير له ومن أفراد
النش خلط دني بجيد كما سيدكره (٢٠٦) كالتفسير له أيضا ومنها خاط اللبن والعسل

يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ التَّدْلِيْسُ وَلَا النَّشُ وَلَا
الْخَلَاةُ وَلَا الْخَدِيْعَةُ وَلَا كِتْمَانُ الْعُيُوبِ
وَلَا خَلْطُ دَنِيٍّ بِجَيِّدٍ وَلَا أَنْ يَكْتُمَ مِنْ
أَمْرِ سَلَعَتِهِ مَا إِذَا ذَكَرَهُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ أَوْ
كَانَ ذِكْرُهُ أَجْزَأَ لَهُ فِي الثَّمَنِ وَمَنْ
ابْتَاعَ عَبْدًا فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ
وَلَا شَيْءَ لَهُ أَوْ يَرُدَّهُ وَيَأْخُذَ ثَمَنَهُ إِلَّا
أَنْ يَدْخُلَهُ عِنْدَهُ عَيْبٌ مُفْسِدٌ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

بالماء وسقى الحيوان عند
بيعه ليظهر انه سمين وترك
لبنه في ضرعه ليوهم ان لبنه
كثير و يعاقب الناش بسجن
أو ضرب أو اخراج من
السوق حتى يتوب (ولا
الخلافة) بكسر الخاء المعجمة
وتخفيف اللام أي الخديعة
بالكذب في الثمن ليوهم
بزيادة ثمنها أنها جيدة (ولا
الخديعة) أي بالكلام اللين
أو باحضار شيء من الماء كول
أو المشروب حتى يوقعه في
البيع فيخير المشتري عند
قيام السلعة بين التماسك

بالثمن أو الرد وان فاتت فلا يلزمه الا الاقل من الثمن والقيمة وكتمان ما يكرهه بقيمة
المبتاع من النش (كرهه المبتاع) أي المشتري كثوب الميت أو المجذم (أبجس) أي أقص
(له في الثمن) كالثوب الجديد اذا كان نجسا (ومن ابتاع) أي اشترى (عبدا) أو غيره (فوجد
به عيبا) ولو كان حاد ثا من خيار التروى (فله أن يحبس) أي يتمسك به ومحل الخيار ما لم
يطاع عليه و برضى أو يفعل ما يدل على الرضا كركوب الدابة واستخدام العبد والافلارد
ومحله أيضا ما لم يفت والا فله أرش العيب فقط (الا أن يدخله) أي المبيع (عنده) أي المبتاع
(عيب مفسد) أي منقص من الثمن كثيرا كذهاب أصبع وأما المخرج عن المقصود كهرم

الدابة وقطع الشقة قطعاً غير معتاد فالمشتري الرجوع بأرش القديم فقط (وان رد) اى
المشتري (عبداً) أو غيره (وقد استغله) قبل الاطلاع على العيب اوفى زمن الخصام
كاستخدام العبد وسكنى الدار وركوب الدابة او كانت الغلة غير ناشئة عن تحريك كلب
وصوف (فله غلته) الى حين الفسخ فان الغلة بالضمان (على الخيار) اى للمشتري او للبائع
اولها ولا جنبي (اذا ضرر بذلك اجلاً) ولا (٢٠٧) فالبيع صحيح ويضرب للساعة اجل

الخيار فى مثلها الاكثر وهو
فى الثوب والسفينة وباقي
العروض ومنها الكتب
والمثليات كثلاثة أيام كالدابة
لاختيار أكلها ونحوه وأما
ركوب فقط فى البلد فكيوم
من خارج البلد كبرى وفى
الرقيق كالجمعة وفى الدار
والارض كالشهر وفى مثل
الطيور والنواك قد رما لا تتغير
فيه (المشورة) أى لشخص
فى زمن لا يزيد عن امد الخيار
والافسد البيع (ولا فى عهدة
الثلاث) وهى بيع الرقيق

بقيمة العيب القديم من الثمن أو يردّه
ويرد ما نقصه العيب عنده وإن ردّ عبداً
بعيب وقد استغله فله غلته والبيع على
الخيار جائز إذا ضرباً لذلك أجلاً قريباً
إلى ما تختبر فيه تلك الساعة أو ما تكون
فيه المشورة ولا يجوز النقد فى الخيار
ولا فى عهدة الثلث ولا فى المواضعة
بشرطو النفقة فى ذلك والضمان على البائع
ولأنما يتواضع للإستبراء الجارية التى

فقط على ان يكون الضمان على البائع مدة ثلاثة ايام بعد يوم الشراء فان للمشتري رده على البائع
بكل ما حدث فيه حتى الموت (ولا فى المواضعة) اى جعل الجارية التى سيذكرها عند مؤتمن
حتى تستبرأ وانما شرط النقد فى هذه الثلاثة لتردده بين السلفية والتمينة فان كانت
الجارية وخشالم يقر البائع بوطنها فانها تستبرأ عند المشتري ولا يضرب شرط النقد فيها (والنفقة
فى ذلك) اى الخيار وما بعده (و) كذلك (الضمان) فى العهدة والمواضعة واما الخيار فكذا
ان كان المبيع بيد البائع مطلقاً او بيد المشتري وكان مما لا يغاب عاينه كحيون ادعى هلاكه

بغير سببه ولم يظهر كذبه فانه يصدق بيمين وامام يغاب عليه فضمانه من المشتري الا ان تقوم
 بينة على هلاكه بدون سببه (من الحمل) اى حمل الامة العلية لان ذلك يحط من ثمنها فلو تبرأ
 فسخ البيع (الاحتمال ظاهر) من غير سببها فيجوز التبري منه لدخول المشتري عليه بدون
 غرر واما الوخش فيجوز التبري من حملها الخفى اذا لم يطاها السيد او وطئها واستبرا والا فلا
 يجوز التبري مطلقا (فى الرقيق) (٢٠٨) اى لا فى غيره فمن باع جملا مثلا وشرط البراءة

من عيو به فان لم يقدح صحيح
 والشرط باطل ومتى وجد به
 عيب خیر المشتري بين الرد
 والتمسك كما اذا قال به جميع
 العيوب ولم يبين (ولا يفرق)
 اى تحرم التفرقة (بين الام)
 من النسب فقط لا الاب
 (و) بين (ولدها فى البيع)
 ونحوه لا العتق (حتى يثغر)
 اى ينبت بدل اسنانه
 الرواضع (وكل بيع فاسد)
 اى لعقده او ثمنه او شموه او
 اجله من كل ما فقد فيه شرط
 او وجد مانع كربا فضل
 او نساء (فضمانه من البائع
 الخ) لانه لم ينتقل عن ملكه

للفراش فى الاغلب اوالتى اقر البائع
 بوطنها وان كانت وخشا ولا تجوز البراءة
 من الحمل الا حملا ظاهرا والبراءة فى
 الرقيق جائزة مما لم يعلم البائع ولا
 يفرق بين الام وولدها فى البيع حتى
 يشتر وكل بيع فاسد افضمانه من البائع
 فان قبضه المبتاع فضمانه من المبتاع
 من يوم قبضه فان حال سوقه او تغير فى
 بدنه فعليه قيمته يوم قبضه ولا يرد
 وان كان مما يوزن او يكال فلا يرد مثله

ما لم يقبضه المشتري فيكون ضمانه منه فان رده قبل ان حال سوقه اى
 تغير ثمنه بنقص اوز زيادة فاز بالغة فى نظير النفقة ان كان له غلة نفى والارجع بالنفقة
 (فعليه قيمته) اى فى المقوم اذا كان البيع متفقا على فسادده والامضى بالثمن ولو كان
 الخلاف خارج المذهب (ولا يرد) اى ما لم يتراضيا على ذلك (او يكال) اى او بعدد
 ولا تقوت المثليات بحوالة الاسواق كالر باع وسائر العقارات وتقوت بتغير الذات

(بجر منفعة) أى للمقرض كأن يسلف حنطة ردئة لياخذ به لها جيدة وأولى الدخول على
أخذها كثر فى الكمية وحكم القرض الممنوع الرد إلا أن يفوت بمفوت البيع الفاسد ففيه القيمة
فى المقوم والمثل فى المثل و يجوز اقراض المجهول كيلا كفرارة مملوءة ليرد مثلها وأجلا كالى
وقت اليسار (بيع وسلف) أى اذا كان ذلك بشرط ولم يسقطاه قبل فوات الساعة لا نه يخل
بالمثل اما من حيث كثرته ان كان الشرط من المشتري (٢٠٩) أو تقصه ان كان من البائع (من

اجارة الخ) أى من كل عقد
معاوضة فيشمل النكاح
والشركة والقراض والمساواة
والصرف وكذا لا يجوز جمع
البيع من الجعل أو الصرف
أو المساواة أو الشركة أو
النكاح أو القراض ولا جمع
واحد منها مع الآخر (جائز)
أى مندوب (فى كل شىء)
يحل تملكه لا لتفاد به ثم يرد
مثله أو عينه ما لم تتغير ذاته
بنقص والا فلا يقضى بقبوله
وتلزمه القيمة (الان)
الجوارى أى لمن يحل له على
تقدير ما كمالا نه يؤدى الى

وَلَا يُفِيْتُ الرَّابِعَ حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ وَلَا
يَجُوزُ سَلْفٌ يَجْرُ مِنْفَعَةً وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ
وَسَلْفٌ وَكَذَلِكَ مَا قَارَنَ السَّلْفُ مِنْ إِبْرَارَةٍ
أَوْ كِرَاءٍ وَالسَّلْفُ جَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا
فِي الْجَوَارِي وَكَذَلِكَ تُرَابُ الْفِضَّةِ وَلَا
تَجُوزُ الْوَضِيعَةُ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى تَعَجُّلِهِ وَلَا
التَّأْخِيرُ بِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ وَلَا تَعَجُّلُ
عَرْضٍ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْعٍ
وَلَا بَأْسٌ بِتَعَجُّلِهِ ذَلِكَ مِنْ قَرْضٍ إِذَا كَانَتْ

(١٤ - رسالة) اعارة الفروج (وكذلك تراب الفضة) لا يجوز قرضه لعدم حصر
صفته (الوضعية) أى وضع شىء (من الدين) المؤجل (على) أى لاجل (تعجيله) لان من
عجل شىء قبل وجوبه عدم سلفا فيؤدى الى سلف جر نفعا (و) كذلك (التأخير به) أى
الدين (على الزيادة فيه) سلف بزيادة (اذا كان من بيع) أى لان فيه حط الضمان وأزيدك
فان الاجل حق لهما معا (ولا باس بتعجيله ذلك من قرض الخ) لان الاجل فيه حق لمن هو
عليه فقط وقضاء القرض بأجود صفة جائز قبل الاجل وبعده وبأقل صفة أو قدرا ان حل

والالزم ضعه وتعجل وأما بأكثر عدد دافا لمعتمد قول ابن قاسم بعدم جواز ذلك لا تجوز
الزيادة في الوزن ان كان التعامل (٢١٠) به والمراد بمجلس القضاء الوقت الذي يقضيه

فيه (ولا وأى) أى وعد
بالزيادة (ولا عادة) بها (فله
أن يعجله) أى ما عاياه من العين
بمعنى أن الحق في التعجيل
له لان اجل العين حق لمن هي
عليه فقط فيلزم من له الدين
قبولها ولو في غير بلد البيع
والقرض وكذا لو عجل
البعض اذا كان معسرا بالباقي
لا موسرا وأما العرض
والطعام من قرض فلا يلزمه
القبول الا في بلد القرض
(لا من بيع) الا أن يتراضيا
على ذلك (ويجوز بيعه)
أى الثمر (اذا بدا) أى ظهر
(صلاح بمضيه) ومثله في ذلك
المقائىء وأما الزرع فلا بد
من ظهور صلاح جميعه
وهذا اذا اشترى ما ذكر
على التبقية وأما على شرط
الجزاذا فيجوز ولو لم يبد

الزيادة في الصفة ومن رد في القرض
أكثر عددا في مجلس القضاء فقد اختيف
في ذلك إذا لم يكن فيه شرط ولا وأى
ولا عادة فأجازه أشهب وكرهه ابن
القاسم ولم يجزه ومن عليه دنا نير أو دراهم
من بيع أو قرض مؤجل فله أن يعجله
قبل آجائه وكذلك له أن يعجل العروض
والطعام من قرض لا من يبيع ولا يجوز
بيع ثمر أو حب لم يبد صلاحه ويجوز
بيعه إذا بدا صلاح بعضه وإن نخلة من
نخيل كثيرة ولا يجوز بيع ما في الأثمار
والبرك من الحياتان ولا يبيع الجنين في بطن
أمه ولا يبيع ما في بطون سائر الحيوانات

صلاحه والصلاح بظهور الحلاوة في مثل العنب والتين والحمرة أو الصفرة في البلح ولا
واليبس في الحب والوصول الى الحد الذي به لا تنفعا على الوجه الكامل في القول
وتحوها (ما في بطون الخ) مكررمع ما قبله الا أن يحمل الجنين على ما في بطن الامه

(ولا يبيع نتاج ما تنتج) بالبناء للمفعول مراد به المبني للفاعل لا نه من الافعال التي لم تسمع الا كذلك تحوز هي علينا تكبر والغرر في هذا أشد لا نه جنين الجنين (ولا يبيع ما في ظهور الابل) أى من الماء والمواد الفحول مطلقا (واختلف الخ) والمشهور المنع سواء أذن في اتخاذه للحراسة وللصيد (وأما من قتله) أى المأذون (٢١١) في اتخاذه (فعليه قيمته) على تقدير

جواز بيعه ويجوز قتل الكلاب الغير المأذون في اتخاذه ابل قال بعض انه يتدب (اللحم بالحيوان) أى للشك في التماثل وهو كتحقق التفاضل وقد علمت أن ذوات الاربع جنس واحد وأما لحم الغنم مثلاً بالطير أو السمك مناجزة فيجوز (ولا بيعتان) أى باعتبار الثمنين في صورة المصنف (في بيعه) أى عقد على اللزوم (بأحد الثمنين) وأما على الخيار فيجوز ولو عكس بأن قال بعشرة نقداً أو خمسة الى أجل لجاز لانه لا غرر حينئذ فانه يختار البيع الى أجل بالثمن القليل ومثل صورة المصنف ما اذا باع احدى سلعتين مختلفتين

وَلَا يَبِيعُ نَتَاجَ مَا تُنتِجُ النَّاقَةُ وَلَا يَبِيعُ مَا فِي ظُهُورِ الْإِبِلِ وَلَا يَبِيعُ الْآبِقِ وَالْبَعِيرَ الشَّارِدَ وَنُهِيَ عَنِ بَيْعِ الْكِلَابِ وَاخْتَلَفَ فِي بَيْعِ مَا أَذِنَ فِي اتِّخَاذِهِ مِنْهَا وَأَمَّا مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْسِهِ وَلَا يَبْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ وَذَلِكَ أَنَّ يَشْتَرَى سَلَامَةً إِمَّا خَمْسَةً نَقْدًا أَوْ عَشْرَةَ إِلَى أَجَلٍ قَدْ تَزَمَّتْهُ بِأَحَدِ اثْنَيْنِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ التَّمْرِ بِالرُّطَبِ وَلَا الزَّيْبِ بِالْعَنْبِ لَا مُتَفَاضِلًا وَلَا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا رَطَبٍ بِيَابِسٍ مِنْ جَنْسِهِ مِنْ سَائِرِ الثَّمَارِ وَالْفَوَاكِهِ وَهُوَ مِمَّا نُهِيَ عَنْهُ مِنَ الْمَزَابِنَةِ

كثوب وشاة على اللزوم للجهل بالثمن والثن ان اختلف الثمن أو بالثمن ان اتحد (بيع التمر بالرطب) أى لعدم امكان تحقق المائلة وهما جنس واحد وكذا الزبيب بالعنب (من سائر الثمار والفواكه) لو حذفه لكان أولى ليشمل الخبواب (وهو) أى بيع الرطب باليابس (من المزابنة) أى من اجلها وهى بيع معلوم بمجهول كوسق تمر ثمرة نخلة على رأسها أو مجهول بمجهول

كبيع ثم نخلة لم يجر ثمرة نخلة لم يجز أيضاً وإشار المصنف الى ذلك بقوله (ولا يباع جزاف الخ) لما في ذلك من الغرر والمغالبة التي هي معنى المزانة (الا أن يتبين الفضل بينهما) في غير الربوي وأما المزانة في الجنس فتجوز (٢١٢) بشرط المناجزة وكذا في الجنس الواحد ان

دخلته صنعة (على صفة) أي ولو على الزوم ولو حاضراً بالبلد حيث لم يكن حاضراً مجلس العقد والا فلا بد من رؤيته اذا كان على الزوم ما لم يره قبل ذلك أو يكن في رؤيته عسر أو يلزم عليها فساد (ولا ينقد فيه بشرط) أي لتردده بين الثمينة ان سلم المبيع والساقية ان لم يسلم (الا أن يقرب مكانه) كاليومين في الحيوان (أو يكون مما يؤمن تغيره) ولو بعيدا بعدا غير متفاحش (فيجوز النقد فيه) أي فيما ذكر من الفرعين اذا كان الوصف من غير البائع والا فلا يجوز ولو تطوعا كما أنه لا يجوز مطلقا اذا كان البيع على الخيار وضمان الغائب على البائع ما لم يكن عقارا صادفته الصفة سالما

ولا يباع جزاف بمكيل من صنفه ولا جزاف بجزاف من صنفه إلا أن يتبين الفضل بينهما ان كان مما يجوز التفاضل في الجنس الواحد منه ولا بأس ببيع الشيء الغائب على الصفة ولا ينقد فيه بشرط إلا أن يقرب مكانه أو يكون مما يؤمن تغيره من دار أو أرض أو شجر فيجوز النقد فيه والعهدة جائزة في الرقيق إن اشترطت أو كانت جارية بالبلد فهذه الثلاث الضمان فيها من البائع من كل شيء وعهدة السنة من الجنون والجذام والبرص ولا بأس بالسلم في العروض والرقيق والحيوان والطعام

والا فلي المشتري من حين العقد ما لم يشترط خلاف ذلك واحضار الغائب على والادام المشتري بشرطه على البائع مع كون ضمانه يفسد ببيعته وأما ان كان الضمان من المبتاع فيجوز وهو بيع واجارة (ولا بأس بالسلم) أي يجوز وهو اسم لنوع من البيوع يقدم فيه

الثمن ويؤخر المثلثين والمراد بالعروض هنا ما عدا ما ذكره من كل ما ينقل غير الدراهم والدنانير
(بصفة الخ) وأما المعين فلا يجوز السلم فيه فإن انتفى الوصف أو الاجل فهو فاسد (ويعجل
رأس المال) أي جميعه ان كان عينا ويجوز تأخيره فوق الثلاث ان كان طعاما كيل أو عرضا
أحضر ويكره اذا لم يكل الطعام ولم يحضر العرض (٢١٣) (أوعلى أن يقبض) بالبناء

للمفعول أي المسلم فيه (يبذل
آخر) لان الغالب في اختلاف

المواضع اختلاف الاسعار
التي ضرب الاجل في السلم
لاجلها (فقد أجازها غير
واحد) أي أكثر من واحد

من العلماء (وكرهه) أي فسخته
(آخرون) وهو المعتمد

قال راجح ما قدمه من اختيار
التحديد لاقل الاجل

بنصف شهر فيما اذا دخلا
على أن القبض يبذل السلم

وأما منتهاه فلا حد له ما لم يبلغ
مدة لا يعيش البائع اليها غالبا

وكما يجوز التأجيل بالزمان
يجوز بغيره كالخصاد (من

جنس ما سلم فيه) أي اذا لم
يحصل اختلاف في المنفعة والاجاز

كبير وعكسه ما لم يطل الاجل المضروب الى أن يصير فيه الصغير كبيرا والاختلاف في الحمر
بسرعة المشي وفي الخيل بالسبق وفي اجمال بكثرة الحمل وفي البقر والجواميس بقوة العمل

وكذا بكثرة اللبن كما يختلف بذلك المعز والضأن (ولا يسلم شيء في جنسه) كرهه ليرتب عليه
قوله (أو فيما يقرب منه) أي من جنس المسلم فيه في المنفعة كرقيق ثياب الكتان في رقيق

والإدام بصفة معلومة وأجل معلوم
ويعجل رأس المال أو يؤخره إلى مثل
ثلاثين أو ثلاثة وإن كان بشرط وأجل
السلم أحب إلينا أن يكون خمسة عشر
يوما أو على أن يقبض ببذل آخر وإن كانت
مسافته ثمانين أو ثلاثة ومن أسلم إلى
ثلاثة أيام يقبضه ببذل أسلم فيه فقد أجازها
غير واحد من العلماء وكرهه آخرون ولا
يجوز أن يكون رأس المال من جنس ما أسلم
فيه ولا يسلم شيء في جنسه أو فيما يقرب منه

يحصل اختلاف في المنفعة والاجاز

ثياب القطن لان منافعهما متقاربة وهذا ضعيف والمعتمد الجواز لانها صنفان (الا أن يقرضه شيئاً) وفي نسخ الا أن يقرضه قرضاً شيئاً على أن شيئاً بدل من قرضه وذلك لان الشيء في مثله قرض ولو وقع بلفظ البيع الا في الطعامين والتمدين فلا يجوز الا اذا وقع بلفظ القرض (ولا يجوز دين) أي يبيعه (بدن) (٢١٤) لما في ذلك من كثرة المنازعة كأن يكون لرجل

دين على رجل فيبيعه لثالث بدین وأما قوله (وتأخير رأس

المال الخ) فمن ابتداء الدين بالدين وقد تساهل في الاخبار

عنه بقوله من ذلك والمراد بتأخيرها الى محل العلم تأخيرها

الى أجله (أو ما بعد من العقدة) بأن زاد عن ثلاثة أيام فيفسخ

(فسخ دين الخ) هو أشد الثلاثة ويليه بيع الدين

بالدين وأخفها ابتداء الدين بالدين (فتفسخه في شيء

آخر) أي مخالف لما في ذمته كما لو كان الدين عيناً فتفسخه في

عرض أو حيوان إلى أجل فانه حرام ولو كانت قيمة

العرض أقل من الدين أو كان الدين عرضاً فتفسخه في عين

الا أن يقرضه شيئاً في مثله صفة

ومقداراً والنفع للمتسلف ولا يجوز

دين بدین وتأخير رأس المال بشرط الى

محل السلم أو ما بعد من العقدة من ذلك

ولا يجوز فسخ دين في دين وهو أن

يكون لك شيء في ذمته فتفسخه في شيء

آخر لا تتعجله ولا يجوز يبيع ما ليس عندك

على أن يكون عليك حالاً وإذا بيعت سلعة

شمن مؤجل فلا تشتريها بأقل منه نقداً أو

إلى أجل دون الأجل الأول ولا بأكثر

منه إلى أبعد من أجله وأما إلى الأجل

(ما ليس عندك الخ) أراد السلم الحال وهو أن يبيع شيئاً في ذمته على الوصف وليس نفسه عنده بل على أن يمضي للسوق فيشتريه ويدفعه للمشتري حالاً فان هذا غرر (فلا تشتريها بأقل الخ) أي لان فيه سلفاً بزيادة وأما لو اشتراها بمثله أو بأكثر نقداً أو للأجل أو لدونه جاز (ولا بأكثر الخ) كأن يبيع سلعة بمائة لشهر ثم يأخذها بمائة وخمسين الى شهرين لان المشتري يدفع

مائة يأخذها بعد الشهرين مائة وخمسين فتيه أيضا سلف بزيادة وأما لو اشتراها بمثل الثمن أو بأقل جاز (فذلك كله) أى الشراء بأقل أو بأكثر أو بالمثل (جائز) للمقاصة فإن كلاً يجعل عند الاجل ما عليه في مقابلة ماله إن تماثلاً أو يدفع المشتري الزائد في مقابلة شيء إن اشترى بأكثر أو يأخذ الباقي إن اشترى بأقل فلو اشترطت المقاصة في الصور الممنوعة صيرتها جائزة كما أنه لو اشترط عدمها في الصور الجائزة صارت ممنوعة واعلم أنه لو اشترى ما باعه أولاً بعد تغييره كثيراً جاز مطلقاً لأنه بمنزلة ما إذا اشترى غير (٢١٥) المبيع (ولا بأس بشراء الجزاف)

أى يجوز وهو ما جهل كإله كالخنطة أو وزنه كالسمن والعسل أو عدده كالبطيخ (ما كان مسكوكاً) أى مادامت مسكوكاً (وأما نقار) بكسر النون جمع نقره بضمها أى القطعة المذابة من (الذهب والفضة فذلك) أى شراء ما ذكر جزافاً (جائز) ويشترط في بيع الجزاف أن لا يكتر جداً بحيث لا يمكن حزره وأن يكون مرئياً بالبصر فلا يجوز إذا

نَفْسُهُ فَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزٌ وَتَكُونُ مُقَاصَّةٌ
وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ الْجُزَافِ فِيمَا يُسْكَالُ أَوْ
يُوزَنُ سِوَى الدِّنَارِ وَالْدِّرَاهِمِ مَا كَانَ
مَسْكُوكًا وَأَمَّا نِقَارُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَذَلِكَ
فِيهِمَا جَائِزٌ وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ الرِّقِيقِ وَالْثِيَابِ
جُزَافًا وَلَا مَا يُسْكَنُ عَدَدُهُ بِأَلَا مَشَقَّةٍ
جُزَافًا وَمَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَشَمَرُهَا
لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا

كان أحد المتعاقدين أعمى وأن يكونا جاهلين بمقداره لا أن علمه أحدهما دون الآخر ولا ثبت الخيار للجاهل وأن يكون في أرض مستوية ولا ثبت الخيار لمن عليه الضرر منها وأن يصادف كونه جزافاً لا أن دخلاً عليه كأن يعطيه شيئاً من الفلفل أو البن جزافاً (ولا يجوز شراء الرقيق الخ) وكذا كل مقوم تتاوت أفراده (بلا مشقة) أى وأما المكيل والموزون فالشأن فيهما المشقة فلذا جاز أن دون هذا الشرط (قد أبرت) أى كلها أو أكثرها ولو أبر النصف فكل على حكمه لا أقل فالمشتري ما لم يشترطه البائع بناء على أنه مبقى لا مبيع والنخل اسم جمع يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ولذا قال (وكذلك غيرها) أى غير النخل

(من الاشجار ذات الثمار) كالعنب والزيتون والتأبير فيها أن تبرز الثمرة عن موضعها فلا تدخل الثمار في المبيع الا بشرط ثم فسر الا بار في النخل بقوله (والا بار التذكير) بأن يجعل على الثمرة من طلع الفجل (خروجه من الارض) فمن استرى أرضاً مبذورة فأنها تناول بذرها ما لم يبرزوا الا كان للبائع ما لم يشترطه المشتري (٢١٦) (ما في العدل) أي الشئ المشدود (على

البرناج) بفتح الموحدة وكسر الميم وفتحها أي الدفر الذي فيه صفته فان وجدته المشتري على الوصف لزمه والا فله الخيار (لا ينشروا يوصف) أي اذا اشترط البائع ذلك وكان البيع على الزوم وأما على الخيار فيجوز ولو لم يذكر جنسه (لا يتأملانه) أي لا يتأمله المشتري اذا كان البائع يعلمه والا فالتثنية على ظاهرها (ولا يسوم أحداً) أي تحرم الزيادة بعد الركون ويحرم على البائع قبولها ولا يجوز لأحد أن يعرض للمشتري سلعة أخرى ليرغبه فيها حتى يرجع عن الأول (بالكلام) ومثله المعاطة (والاجارة جائزة)

مِنْ الثَّمَارِ وَالْإِبَارُ التَّذَكُّيرُ وَلِإِبَارِ
الزَّرْعِ خُرُوجُهُ مِنَ الْأَرْضِ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا
وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ
الْمُبْتَاعُ وَلَا بِأَسْ بِشْرَاءِ مَا فِي الْعَدْلِ عَلَى
الْبِرْنَامِ بِجِ بَصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ
تَوْبٍ لَا يُنْشَرُ وَلَا يُوصَفُ أَوْ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ
لَا يَتَأَمَّلَانِهِ وَلَا يَعْرِفَانِ مَا فِيهِ وَكَذَلِكَ
الدَّابَّةُ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ وَلَا يَسُومُ أَحَدٌ عَلَى
سُومِ أَخِيهِ وَذَلِكَ إِذَا رَكْنَا وَتَقَارَبَا لَا فِي
أَوَّلِ التَّسَاوُمِ وَالْبَيْعُ يَنْقُذُ بِالْكَلَامِ وَإِنْ لَمْ
يَفْتَرِقِ الْمُتَبَايِعَانِ وَالْإِجَارَةُ جَائِزَةٌ
إِذَا ضَرَبَا لَهَا أَجَلًا وَسَمِيًّا اثْنَيْنِ

وتنقذ من الممزر والتكليف شرط في لزومها وما صح أن يكون ثمنها يصح أن يكون عوضاً وما ولا جاز شراؤه جازت اجارته احترازاً من الغناء وآلة الطرب المحرمة (اذا ضربا لها أجلاً) ليس جارياً في كل اجارة فان منها ما لا يحتاج لضرب أجل كالخياطة والنسج فانها بالفراغ وكذا قوله (وسمياً الثمن) فان منها ما لا يحتاج لسمية كما يعطى للحجام والحمامى والخياط الذي

لا يكاد يخالف مستعمله لبناء الامر في ذلك على التساهل واذا كان الذي يأتي الصانع في
حانوته ليصنع له شيئا فلا بأس وأما التوجه الى بيته فحرام لما فيه من ذل النفس له (ولا يضرب
في الجعل) أى الجمالة (أجل) لانه قد ينقضى (٢١٧) قبل تمام العمل الذي لا يستحق

الجعل الا به فيذهب عمله
باطلا ولا تلزم الجمالة بالعقد
بل بالشروع من جهة الجاعل
دون العامل وأما الاجارة
فتلزم بالعقد من جهتهما
كالكراء (أو حفر بئر) أى
في أرض موات والافهى
اجارة لا تنفع المالك بالحفر
وان لم يتم العمل (والاجير
على البيع) أى على السمسرة
فقط كأن يستاجر على أن
ينادى على ساعة أربعة أيام
بدينار فانه يستحق كل يوم
ربعة وان لم يحصل بيع (فما
يحل) يعنى من الاجل المعلوم
والاجرة المعلومه (ويحرم)
يعنى من جهل الاجل ونحوه
(فما بقى) أى وله بحساب ما سار
وفى الاجير بحساب ما عمل
وفى الدار بحساب ما سكن

وَلَا يُضْرَبُ فِي الْجَمَلِ أَجَلٌ فِي رَدِّ آقٍ أَوْ
بَعِيرٍ شَارِدٍ أَوْ حَفْرِ بئرٍ أَوْ بَيْعِ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ
وَلَا شَيْءٌ لَهُ إِلَّا بِتِمَامِ الْعَمَلِ وَالْأَجِيرُ عَلَى الْبَيْعِ
إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَبِيعْ وَجَبَ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرِ
وَإِنْ بَاعَ فِي نِصْفِ الْأَجَلِ فَلَهُ نِصْفُ
الْإِجَارَةِ وَالْكَرَاءِ كَالْبَيْعِ فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ
وَمَنْ أَكْثَرَى دَابَّةً بِعَيْنَيْهَا إِلَى بَلَدٍ فَمَاتَتْ
انْقَسَخَ الْكَرَاءُ فِيمَا بَقِيَ وَكَذَلِكَ الْأَجِيرُ
يَمُوتُ وَالِدَارُ تَنْهَدِمُ قَبْلَ تِمَامِ مُدَّةِ الْكَرَاءِ
وَلَا بَأْسَ بِتَعْلِيمِ الْمُعَلِّمِ الْقُرْآنَ عَلَى الْحِذَاقِ
وَمُشَارَطَةِ الطَّبِيبِ عَلَى الْبُرْءِ وَلَا يَنْتَقِضُ
الْكَرَاءُ بِمَوْتِ الرَّاكِبِ أَوِ السَّاكِنِ وَلَا

(القرآن) أى أو بمضيه (على الحذاق) أى الحفظ وكذا على القراءة فى المصحف ويجوز أيضا
مشاهدة بغير جمع بينها وبين الحذاق وينقضى للمعلم بالاصرافة أيضا ان اشترطت أو جرت بها
العادة (على البرء) أى فاذا رى أخذ ما اشترط عليه والالم يأخذ شيئا وحل الجواز ان كان
الدواء من عند العليل والا فلا لاجتماع بيع وجعل (يموت الرّاكب أو الساكن) ويلزم الوارث

الخلف أو يدفع جميع الكراء (كراء مضمونا) هو ما قابل المعين بالاشارة ولا بد من بيان الجنس والنوع والذكورة والانوثة في المضمون فلا يكفي قوله اكرلى دابة لاجل عليها كذا الى موضع كذا (وان (٢١٨) مات الراكب الخ) مكر مع ما سبق (ومن اكرى

ما عونا) هو اسم جامع لما نفع البيت كقدر وفاس ومنخل وقفة ونحو ذلك (أو غيره) كالثوب والدابة (وهو مصدق) أى فى تلقه أو ضباعه من غير تفریط لانه أمين ويحلف ان كان متهما (الا أن يتبين كذبه) كأن يقول هلك أول الشهر ثم تشهد بينه برؤيتها عنده بعد ذلك (والصناع) أى الذين نصبوا أنفسهم للصناعة كالخياطين والصباغين (ضامنون) لما بأيديهم ما لم تقم بينة على هلاكه أو يتركه به بعد التمام ودفع الاجرة عند صناعه على سبيل الامانة على صاحب الحمام) أى ما لم يفرط كأن يقول رأيت

بموت غنم الرعاية وليأت بمثلها ومن اكرى كراء مضمونا فمات الدابة فليات بغيرها وإن مات الرأكب لم ينفسح الكراء وليكثر وأمكنه غيره ومن اكرى ما عونا أو غيره فلا ضمان عليه فى هلاكه بيده وهو مصدق إلا أن يتبين كذبه والصناع ضامنون لما غابوا عليه عملوه بأجر أو بغير أجر ولا ضمان على صاحب الحمام ولا ضمان على صاحب السفينة ولا كراء له إلا على البلاغ ولا بأس بالشركة بالأبدان إذا عملا فى موضع واحد عملا واحدا أو متقاربا ولا تجوز

رجلا يلبس البياب فظنت أنه صاحبها (على صاحب السفينة) أى اذا غرقت الشركة بريح أو موج أو علاج سائغ. والبلاغ النهاية (اذا عملا فى موضع واحد) ليس بشرط بل المدار على الاتحاد فى الصنعة كنجارين أو التقارب فيها كغزال ونساج وتلزم بالعقد وقيل بالشروع فى العمل ويدخل فى العمل الطب والصيد وعمل الآجر وشمع الاطفال وياغى مرض

أحدها أو غيبته كيومين لا أكثر أو يأخذ كل واحد من الحاصل بقدر عمله (بالأموال) أي
الدنانير من كل أو الدراهم من كل ولا يجوز بذهب من أحدها وفضة من الآخر لا اجتماع
الصرف والشركة وتصح إذا أخرج أحدها عرضا والآخر ذهباً أو فضة أو أخرج كل
عرضاً (بقدر ما أخرج الخ) فإذا أخرج أحدها (٢١٩) مائة والآخر مائتين فالربح والخسر

بينهما أثلاثاً وكذا العمل
ويضرب اشتراط خلاف ذلك
وأما لو تبرع أحدهما للآخر
بشيء من الربح أو العمل بعد
الاعتماد جاز فقول المصنف
(ولا يجوز الخ) محله أن كان
بشرط (والقراض) من
القرض وهو القطع لأن المالك
قطع للعامل قطعة من ماله
يتصرف فيها بجزء من الربح
ولكل فسخه قبل العمل
(بنقار) أي قطع (الذهب
والفضة) إذا لم يوجد مسكوك
والأمنع ذلك ابتداءً ويمضي
بالعمل (ولا يجوز بالعروض)
والمراد بها ما عدا العين فتشمل

الشَّرِكَةُ بِالْأَمْوَالِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ
بَيْنَهُمَا بِقَدَرِ مَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
وَالْعَمَلُ عَلَيْهِمَا بِقَدَرِ مَا شَرَطَا مِنَ الرَّبْحِ
لِكُلِّ وَاحِدٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ رَأْسُ
الْمَالِ وَيَسْتَوِيَ فِي الرَّبْحِ وَالْقَرَضُ جَائِزٌ
بِالدَّنَانِيرِ وَالدِّرَاهِمِ وَقَدْ أُرْخِصَ فِيهِ
بِنَقَارِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا يَجُوزُ بِالْعُرُوضِ
وَيَكُونُ إِنْ نَزَلَ أَجِيرًا فِي يَبْعِهَا وَعَلَى
قِرَاضٍ مِثْلِهِ فِي الثَّمَنِ وَالْعَامِلِ كَسَوْتَهُ
وِطْعَامُهُ إِذَا سَافَرَ فِي الْمَالِ الَّذِي لَهُ بِالْ

المكيلات والموزونات والمعدودات (ويكون) أي العامل (أن نزل) أي وقع القراض
بها (أجيراً في بيعها) فله أجره مثله ولو لم يربح (وعلى قراض مثله في الثمن) أيضاً أن لم يعثر
عليه إلا بعد العمل فيه ولا يجوز أن تقول لمن لك عليه دين أولك عنده وديعة أو رهين أو عمل لي
فيه قراضاً بجزء من الربح لأن شرطه أن يكون مسلماً من اليد وقت العقد ويشترط أن
يكون جميع العمل على العامل (كسوته و طعامه) أي وجوباً (إذا سافر) وأما إذا كان في

البلد فلا (في السفر البعيد) أي وكذا في القريب ان طالَّت اقامته بحيث يحتاج للكسوة وكان
السفر لخصوص المال وكان له بال خمسین ديناراً أكثر (حتى ينض) بكسر النون أي
يصير (رأس المال) ذهباً أو فضة ولو تراخى على القسمة و يقبل قول العامل في تلف المال
وخسره ورده له به يمين وان لم (٢٢٠) يكن متبهاً الا أن يقبضه بينة مقصودة للتوثق

وإنما يكتسب في السفر البعيد ولا يقتسمان
الربح حتى ينض رأس المال والمساقاة
جائزة في الأصول على ما تراخى عليه
من الأجزاء والعمل كله على المساقى ولا
يشترط عليه عملاً غير عمل المساقاة ولا
عمل شيء ينشئه في الحائط إلا مالا بال
له من شد الحظيرة وإصلاح الضفيرة
وهي مجتمع الماء من غير أن ينشئ بناءها
والتذكير على العامل وتنقية منافع الشجر
وإصلاح مسقط الماء من الغرب

واذا حصل خسر جبر بالربح
ولو اشترط العامل على ربه
خلافه (في الأصول) أي
الأصل فيها ان تكون فيما له
أصل ثابت بجنى ثمره كالنخل
والعنب وتجاوز في الزرع
كالقصب والبصل والمقاني
بشرط أن يعجز ربه عن
القيام وأن يخاف عليه
التلف بترك السقى وأن يبرز
من الأرض وأن لا يبدو
صلاحه ويشترط أن تكون
المساقاة قبل طيب الثمر لا نها
انما جازت كالأقراض للضرورة
والأفكل اجارة مجهول
(على المساقى) ففتح القاف
وهو العامل (ولا يشترط)
أي رب الحائط (عليه عملاً)

ولو لم يكن له بال لان الرخصة يقتصر فيها على ما ورد واغتفر مالا بال اذا كان متعلقاً وتنقية
بالحائط أي البستان. والحظيرة بالطاء المشاله الزرب المحيط به من الحظر وهو المنع لانه يمنع
المتسور على الحائط والمراد بشدها ربطها بالحبال ونحوها (بجمع الماء) أي محل اجتماعه
كالصهر يجم (وتنقية) أي كنس (منافع) جمع منفع بفتح القاف أي المواضع التي يستنقع فيها
الماء حول الشجر (واصلاح مسقط الماء) أي موضع سقوطه (من الغرب) أي الدلو الكبير

(وتنقية العين) التي فيها الماء مما يقع فيها (وشبه ذلك) من الجذاذ والوضع في البحر بن وهو
الموضع الذي يجفف فيه الثمر وجمعه جرن كبر يد ويد (جائز) خبر عن قوله وتنقية وما بعده
باعتبار تأويله بالمد كورو (أن يشترط) في تأويل مصدر فاعل جائز أي جائز اشتراطه (على
العامل) وإن كان ذلك عليه بالاصالة (على اخراج) (٢٢١) الخ) أي لا يجوز لرب الحائط

أن يساقيه على أن ينزع شيئاً
مما في الحائط من الدواب
والرقيق (والاجراء) جمع
أجير أي اطعامهم وكسوتهم
وأما أجرتهم فعلى رب
الحائط ولا يلزمه إلا أجره
ما استأجره هو وعليه
خلف مارت من الدلاء
والحبال ونحوها (وعليه
زريعة) أي بذر (البياض
اليسير) أي الأرض الخالية
من الشجر سواء كانت
منفردة أو في خلاله (وهو
احله) أي احل له أي لرب
الحائط أو العامل من اشتراط
ادخاله في المساقاة لأنه يسلم
من كراء الأرض بجره

وَتَنْقِيَةُ الْعَيْنِ وَشِبْهُ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يُشْتَرَطَ عَلَى
الْعَامِلِ وَلَا تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى اخْرَاجِ مَا
فِي الْحَائِطِ مِنَ الدَّوَابِّ وَمَمَاتٍ مِنْهَا
فَعَلِيَ رَبِّهِ خَلْفَهُ وَنَقَّةُ الدَّوَابِّ وَالْأَجْرَاءُ
عَلَى الْعَامِلِ وَعَلَيْهِ زَرِيعَةُ الْبَيَاضِ الْيَسِيرِ
وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْغَى ذَلِكَ لِلْعَامِلِ وَهُوَ أَحْلَهُ
وَإِنْ كَانَ الْبَيَاضُ كَثِيراً لَمْ يَجُزْ أَنْ يَدْخُلَ
فِي مُسَاقَاةِ النَّخْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدَرُ الثُّلُثِ
مِنَ الْجَمِيعِ فَأَقْلُّ وَالشَّرِكَةُ فِي الزَّرْعِ
جَائِزَةٌ إِذَا كَانَتِ الزَّرِيعَةُ مِنْهُمَا حَمِيعاً

ما يخرج منها الذي اغتفر في المساقاة للضرورة. وأما الكثير فلا يلغى للعامل ولا يدخل في
المساقاة إن زاد عن ثلث قيمة الثمرة بل يبقى لربه (جائزة) وإنما تلزم بالبدور ولو في بعض
الأرض وأما قبله ولو بعد الحرق فلكل من الشر يكين الفسخ ومن له عمل يرجع به وإنما لم
تلزم بالعقد كشركة الأموال لأنه قيل بالمنع فيها مطلقاً فضعف أمرها عنها ويشترط أن تسلم
من كراء الأرض بما تنبئ به وإن لم يكن طعاماً كقطن وكتان أو بطعام وإن لم تنبئ به كعسل

(والربح بينهما) أى على حسب ما لكل من الزريرة (أو كانت بينهما) أى ملك الذات أو منفعة والمسئلة بحالها من كون الزريرة منهما والربح بينهما (والعمل عليه) أى أو على صاحب البذر أو عليهما والمسئلة بحالها من كون أحدها أخرج البذر لم يجز (أكثر يا الأرض) أى أو كانت بينهما أو لا أحدها يعطيه الآخر كراء نصفه (إذا تقاربت قيمة ذلك) أى البذر والعمل بأن كان أحدهما يساوى (٢٢٢) عشرة والآخر أحد عشر وبالأولى إذا

تساويا وما إذا لم يتقاربا فلا يجوز لأن البذر حينئذ يقابل تجرأ من الأرض فيكون فيه كراء الأرض بما يخرج منها وأما مسئلة الخماس فجائزة أن وقعت بلفظ الشركة لا الإجارة وهي أن تكون الأرض والبذر والبقر لوحد وعلى الآخر عمل يده فقط وله من الزرع جزء ربع أو خمس ولا يشترط عليه نحو الحصاد مما هو مجهول وأما أن تبرع بذلك بعد العقد فلا بأس كما يجوز لأحد الشريكين أن يتبرع للآخر بعد العقد بشئ من العمل أو غيره (ولا

والربح بينهما كانت الأرض لأحدهما والعمل على الآخر أو العمل بينهما وأكثر يا الأرض أو كانت بينهما أما إن كان البذر من عند أحدهما ومن عند الآخر الأرض والعمل عليه أو عليهما والربح بينهما لم يجز ولو كانا أكثر يا الأرض والبذر من عند واحد وعلى الآخر العمل حاز إذا تقاربت قيمة ذلك ولا يشق في كراء أرض غير مأمونة قبل أن تروى ومن ابتاع ثمرة في رؤس الشجر فأجبح

ينقد) أى بشرط (في كراء أرض غير مأمونة) كأرض المطر وأرض العين القليلة الماء يرد لتردده بين السلفية والثمنية وأما العقد عليها من غير نقد أو به من غير شرط فجائز كما يجوز في المأمونة مطلقا ولو طال المدة كثلثين سنة (ومن ابتاع) أى اشترى (ثمرة) دون أصلها بعد بدو الصلاح وقبل تكامل الطيب وذكر الفعل في قوله (فأجبح) باعتبار المعنى أى الشئ المشتري أى أصابته جائحة وهي مالا يستطيع دفعه. والبرد بفتح الراء ما ينزل من السماء كالصحر

والجراد جمع جرادة تقع على الذكر والانتى والجليد الماء النازل من السماء في زمن البرد ثم يجمد (أو غيره) أى غير ما ذكر كالثلج والريح والجيش الذى لا استطاع دفعه (ولا جائحة فى الزرع) أى لانه لا يباع الا بعد اليبس فتأخيره محض تقريظ من المشتري (وتوضع جائحة البقول) وهى ما لا تطول مدته فى الاوض كالفجل (٢٢٣) والبصل والخس والجزر والكزبرة

(وان قلت) على المعتمد وما بعده ضعيف وتوضع الجائحة فى جميع ما ذكر ولو شرط اسقاطها لانه اسقاط حق قبل وجوبه (ومن اعرى الخ) العريية بتشديد الياء ما منح من ثمرة نخلة او نخلات العام والعامين والمعنى هنا ومن أعطى بلفظ العريية لا بلفظ الهبة فلا يجوز الشراء قصر الرخصة على موردها فانها مستثناة من رجوع الانسان فى هبته ومن ربا الفضل والنساء لانه يشتريها بكيلها من جنسها مع الشك فى التماثل وتأخير العوض للجداد (الرجل) لا مفهوم له (اذا ازهت) أى بدا

ببرد أو جراد أو حليد أو غيره فإن أحیح
قدر الثلث فأكثر ووضِعَ عن المشتري
قدر ذلك من الثمن وما نقص عن الثلث
فمن المبتاع ولا جائحة فى الزرع ولا
فما اشترى بعد أن ييس من الثمار
وتوضع جائحة البقول وإن قلت وقيل
لا يوضع إلا قدر الثلث ومن أعرى ثمر
نخلات لرجل من جنسه فلا بأس أن
يشتريها إذا ازهت بنخر صها تمرأ يعطيه
ذلك عند الجداز إن كان فيها خمسة
أوسق فأقل ولا يجوز شراء أكثر من
خمس أوسق إلا بالعين والعرض

صلاحها لا قبله (بنخر صها) بكسر الخاء أى بقدر كيلها على تقدير جفافها وهذا فيما يجف لا كبلح مصر وأما هو فبالعين أو العرض وكذا يجوز شراء ما يجف بالعين أو العرض من غير شرط فحل الرخصة قوله بنخر صها تمرأ (ان كان فيها) أى الثمرة المشتراة وان كانت العريية أكثر (خمس أوسق) جمع وسق وهو ستون صاعا (الا بالعين والعرض) أى تقدا او الى اجل

(باب في الوصايا) جمع وصية وهي مندوبة وقد تجب اذا كان عليه حق واجب يخشى ضياعه بتركها ويحتملها قول المصنف (ويحق على من له ما) اي مال (يوصي فيه ان يعد) اي يهيئ (وصيته) والمدار على الاشهاد عليها واما ان لم يشهد فلا تصح ولو كتبها بيده لا حتمال رجوعه عنها ما لم يقل ما وجدتم تخطي (٢٢٤) فاقذوه وتصح من السفیه والصبي اذا عقل القرية

(باب في الوصايا والمدبر والمكاتب)

(والمعتق وام الولد والولاء)

ويعق على من له ما يوصي فيه ان يعد وصيته ولا وصية لوارث والوصايا خارجة من الثلث ويرد ما زاد عليه الا ان يجزئه الورثة والعق بعينه مبدأ عليها والمدبر في الصحة مبدأ على ما في المرض من عتق وغيره وعلى ما فرط فيه من الزكاة فأوصي به فان ذلك في ثلثه مبدأ على الوصايا والمدبر الصحة مبدأ عليه واذا ضاق الثلث تحاص اهل الوصايا التي لا

ولا تجوز من عليه ديون لان قضاءها مقدم وتصح بالمجهول كالحمل والتمرة التي لم يبد صلاحها كما انها تصح للحمل ويستحقها ان استهل والابطلت (ولا وصية) اي لا تصح (لوارث) وان اجازها باقى الورثة فهي ابتداء عطية منهم والا كانت ميراثا فاذا اجاز البعض ومنع البعض مضت حصة المجيز وردت حصة الممتنع ويشترط ان يكونوا بالغين رشدا ولا دين عليهم (ما زاد عليه) اي وبمضى الثلث ولو قصد الضرر بذلك والمعتبر ثلث المال يوم تنفيذ الوصية (والمعتق بعينه) كان يقول اعتقوا عبيدى فلانا بعد

موتى ومثله ان يقول اشترى عبيدا فلان واعتقوه (مبدأ عليها) اي على الوصية بالمال تبذرة وليس المراد هلى جميع الوصايا فان فك الا سير هو المقدم (من عتق) اي منجز في المرض. وغير العتق كالصدقة والعطية (فان ذلك) اي ما فرط فيه من الزكاة واما زكاة عام موته فانها تخرج من راس المال ان اعترف بحلوها واوصى بها في العين او اعترف بحلوها في الحرث

والماشية ولو لم يوص (والرجل) وكذا غيره (الرجوع عن وصيته) مادام حيا لا نها عقد غير لازم و يكون الرجوع بالقول كأبطلت وصيتي أو بالفعل كالبيع والهبة (من عتق وغيره) أى موسى به وأما ما نجزه من العتق في مرضه أو (٢٢٥) نصدق به أو حبسه أو وهبه فانه

لازم لا رجوع له فيه وكذا لا رجوع له فيها وجب عليه كاتزكاة والديون التى أوصى بها ولم تعلم الا باعترافه واعلم أنه لو قال أعتقوا عبداً ولم يعينه فانه يكون في مرتبة الوصايا بالمال التى فيها المحاصة عند الضيق (ان يقول الرجل) لا مفهوم له (عن در) أى عند ادبار كائن (منى) أى بعد انتهاء حياتي (وله خدمته) أى ولو بتأجير له لغيره لا نه على ملكه الى أن يموت (مالم يمرض) أى السيد لا نه حينئذ ينزعه للغير (وله وطؤها الخ) فان حملت كانت أم ولد تعتق من رأس المال (المعتقة الى أجل) كأن يقول اخذ منى سنة وأنت حرة وانما لم يجز وطؤها لانه يشبه نكاح المتعة و يؤدب ان وقع

تَبَدُّثَةٌ فِيهَا وَلِلرَّجُلِ الرُّجُوعُ عَنْ وَصِيَّتِهِ
مِنْ عِتْقٍ وَغَيْرِهِ وَالتَّدْبِيرُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ
لِعَبْدِهِ أَنْتَ مُدَبِّرٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ مِنْ دُبُرِ
مَنِّي ثُمَّ لَا يَجُوزُ لَهُ يَبِعُهُ وَلَهُ خِدْمَتُهُ وَلَهُ
اِئْتِزَاعُ مَالِهِ مَا لَمْ يَمْرَضْ وَلَهُ وَطْؤُهَا إِنْ
كَانَتْ أَمَةً وَلَا يَطَأُ الْمُعْتَقَةُ إِلَى أَجَلٍ وَلَا
يَبِيعُهَا وَلَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا وَلَهُ أَنْ يَنْتَزِعَ
مَالَهَا مَا لَمْ يَقْرُبِ الْأَجَلَ وَإِذَا مَاتَ فَالْمُدَبِّرُ
مِنْ ثَلَاثَةٍ وَالْمُعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ
وَالْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا قَبِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالْكِتَابَةُ
جَائِزَةٌ عَلَى مَا رَضِيَ الْعَبْدُ وَالسَّيِّدُ مِنَ الْمَالِ
مُنْجِماً قَلَّتِ النُّجُومُ أَوْ كَثُرَتْ فَإِنْ عَجَزَ

(١٥ - رسالة) ويجعل عتقها ويلحق به الولد (من رأس ماله) أى لان العتق الى أجل لازم وأما التدبير فخارج مخرج الوصية (جائزة) أراد بالجواز الاذن فلا ينافى انها مندوبة لقوله تعالى «فكانبوهم ان علمتم فيهم خيرا» أى قدرة على الكسب (منجما) أى مقدرا كأن

يقول تعطيني كل شهر كذا فان اشترط التعجيل كانت قطاعة لا كتابة وهي جائزة (رجع رقيقا) الاولى رجع لما كان عليه فانه لو كان قبل الكتابة مدبراً مثلاً لا يرجع رقيقاً (الا السلطان) أى الحاكم (بعد التلوم) أى التأخير لمن يرجى تيسيره (اذا امتنع من التعجيل) أى مع سيده (وكل ذات رحم) أى صاحبة ولد (فولدها بمنزلتها) ان كان فى بطنها حين الكتابة أو التدبير أو العتق أو الرهن وأولى (٢٢٦) ان حدث بعد ذلك وأما ان انفصل قبل ذلك

رَجَعَ رَقِيقًا وَحَسَلَ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ وَلَا يَجْزُهُ إِلَّا السُّلْطَانُ بَعْدَ التَّلَومِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّعْجِيلِ وَكُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا مِنْ مُكَاتِبَةٍ أَوْ مُدَبِّرَةٍ أَوْ مُعْتَقَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ مَرْهُونَةٍ وَوَلَدَتْ أُمُّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ بِمَنْزِلَتِهَا وَمَالُ الْعَبْدِ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِعَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ أَعْتَقَهُ أَوْ كَاتَبَهُ وَلَمْ يَسْتَشِنْ مَالَهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَزِعَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَطْءُ مُكَاتِبَتِهِ وَمَا حَدَّثَ لِلْمُكَاتِبِ وَالْمُسْكَاتِبَةِ مِنْ وَلَدٍ دَخَلَ مَعَهُمَا فِي الْكِتَابَةِ وَعَتَقَ

فليس بمنزلتها وهذا ان كان من غير السيد والا فهو حر بلا كلام (وولد أم الولد) أى بعد صيرورتها ام ولد وأما ولدها قبل ذلك فرقيق (من غير السيد) أى بأن كان من زوج أوزنا فانه يكون (بمنزلتها) فى العتق من رأس المال وعدم جواز بيعه وأما فى الخدمة فعليه كثيرها بخلاف أمه فعليها يسير الخدمة أى فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم القن (ومل العبد له) أى فله وطء جاريتيه (وليس له) أى لا يجوز للسيد

(وطء مكاتبته) لا نها احرزت تقسم او مالها فان وقع ادب ولا حد عليه وان بعتهما حملت خبرت بين التعجيل وتكون أم ولد او السغي و ينجز عتقها عند التكيل (وما حدث للمكاتب) أى من امته وأما من حرة فهو حراً ومن امة السيد فهو للسيد و امة غيره فهو للغير (وعتق) بفتح او له يقال عتق العبد عتقا من باب ضرب و عتاقا و عتاقة بفتح الا و ائلا و العتق بالكسر اسم منه و يتعدى تالهمز لا بنفسه فيقال اعتقته فهو معتق ولا يقال عتقته ولذا لا يقال

عتق العبد بالبناء للمفعول ولا أعتق هو مبنيا للفاعل لئلا يلازم والرابع متعد ولا يجوز
عبد معتوق كما في المصباح (كتابة الجماعة) أي لملك واحد وتوزع على قدر قوتهم على
الاداء يوم عقد الكتابة (ولا يعتقون الا باداء) (٢٢٧) الجميع) فيؤخذ من الملى عن غيره

لا نهم حملاء ولو من غير شرط

لتشوف الشارع للحرية

(وليس للمكاتب عتق) أي

لرقيقه (ولا انلاف ماله) ان

كان له بال وامام اجرت

العادة باعطائه ككسرة فانه

جائز كما يجوز للمقارض

والزوجة والشرىك ونحوهم

(بغير اذن سيده) راجع

للتزوج وما بعده (وله ولد)

أي سواء كان داخلا معه في

الكتابة بشرط أو حدث

بعدها (فان ولده) المراد بهم

من كانوا معه في عقد الكتابة

كانوا أولاده أو غيرهم

(يسعون) أي يعملون (فيه)

أي المال أو يسعون بانفسهم

ان لم يكن مال (و يؤدون

نجوما) على تنجيم الميت لان

محل حلولها ان ترك ما فيه وقاء

بعتقيهما وتجاوز كتابة الجماعة ولا يعتقون

إلا بأداء الجميع وليس للمكاتب عتق

ولا انلاف ماله حتى يعتق ولا يتزوج ولا

يسافر السفر البعيد بغير اذن سيده وإذا

مات وله ولد قام مقامه وودى من ماله

ما بقي عليه حالا وورث من معه من ولده

ما بقي وإن لم يكن في المال وفاء فإن

ولده يسعون فيه ويؤدون نجوما إن كانوا

كبارا وإن كانوا صغارا وليس في المال

قدر النجوم إلى بلوغهم السعي رفقوا وإن

لم يكن له ولد معه في كتابته ورثه

سيده ومن أولد أمة فله أن يستمتع

منها في حياته وتعتق من رأس ماله بعد

(ورثه سيده) فيه تجاوزا نهرق ما بقي عليه درهم (فله أن يستمتع منها) أي بالوطء وغيره فانه

صلى الله عليه وسلم تسرى بمارية القبطية بعد أن ولدت منه ابراهيم وكانت بيضاء جميلة

أهداها له المقوقس من مصر (وتعتق من رأس ماله) أي وتقدم على الكفن والدين ولو ساقا

فلا يجوز بيعها فيه فان وقع فسخ ومثل البيع الهبة والرهن ونحوها فان ظهر حمل الامة بعد موته ولم يكن أقر بوطئها في حياتها فانها لا تعتق به لا حتمال انه من زنا (ولاله عليها خدمة) أى الا بسيرة (ولا غلة) أى ولو بسيرة (٢٢٨) كأن يؤجرها لغيره يومامثلا (وله ذلك) أى

الخدمة والغلة (في ولدها من غيره) وامامنه فخر (ولا ينفعه العزل) أى لا ينفعه ادعاء العزل أى الا نزال خارج الفرج لان الماء قد يغلبه أو يسرى ان وطئ بين الفخذين وأما اذا قال كنت أطامن غيرا نزال فلا يلحقه (ولا يجوز الخ) أى ولو كان الدين مؤجلا لانه تصرف في مال الغير فالغريم رده مالم يطل الزمن بحيث يشتهر بالحرية أو يطاع ويرضى (استتم) بالبناء للمفعول أى أعتق (عليه) جميعه ولو كان معسرا حيث كان بالغنا رشيدا لادين عليه (قوم) عليه) أى ان كان موسرا بدليل قوله فان لم يوجد له مال الخ (وهن مثل)

مَمَاتِهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا لَهُ عَلَيْهَا خِدْمَةٌ وَلَا غَلَّةٌ لَهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ فِي الْعَتَقِ يُعْتَقُ بِعَتْقِهَا وَكُلُّ مَا اسْقَطَتْهُ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ فَهِيَ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ وَلَا يَنْفَعُهُ الْعَزْلُ إِذَا أَنْكَرَ وَلَدَهَا وَأَقْرَبَ بِالْوَطْءِ فَإِنْ ادَّعَى اسْتِبْرَاءً لَمْ يَطَأْ بَعْدَهُ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ مَا جَاءَ مِنْ وَلَدٍ وَلَا يَجُوزُ عَتَقُ مَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ اسْتَتَمَّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ شَرَكَةٌ قَوْمٍ عَلَيْهِ نَصِيبٌ شَرِيكِهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ يُقَامُ عَلَيْهِ وَعَتَقَ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَالٌ بَقِيَ سَهْمُ الشَّرِيكِ رَقِيقًا وَمَنْ مَثَلَ بِعَبْدِهِ مِثْلًا بَيْنَهُ مِنْ قَطْعِ جَارِحَةٍ وَنَحْوِهِ عَتَقَ

بتشديد المثلثة أى أوقع (بعبدته مثالة) بضم الميم أى عقوبة (بينه) عليه أى ظاهرة تشينه (من قطع جارحة) كيد أو أملة أو خصاء عبداً أوجبه (ونحوه) أى القطع كوسم وجهه بالنار والراجح أنه لا بد من الحكم فى العتق بالمثلثة فاذا لم يحكم بعتقه كما

بمصر فلا يعتق ويصح يمينه (ومن ملك أبو به الخ) أى نسباً احترازاً من أبوى الرضاع أو
أولاد الرضاع فلا يعتق (أوجدته) أى أو ملك جده (أوجدته) من أى جهة كانا (عتق) أى
من ذكر فلا فراد باعتبار المذكور ولا يحتاج العتق في هذا الحكم نعم إذا كان عليه دين يستغرق
قيمه فانه لا يعتق ولا يستقر ملكه عليه بل يباع (٢٢٩) عليه الدين (ومن أعتق حاملاً)

أى من تزويج أوزن لالن
الولد تابع لأمه في الحرية
والعبودية (في الرقاب
الواجبة) أى ككفارة القتل
والظهار وفطر رمضان
وأما ان كانت غير واجبة
فتجزى ومع كونها لا تجزى
في الواجبة لا يرد العتق (من
عتق) بيان لمعنى فان المراد به
شأبة الحرية والبراءة في (بتدين)
للسببية أى عتق بسبب
تدين (أو كتابة أو غيرها)
كالعتق لاجل (وشبهه) أى
شبهه الا قطع كالأصل ومن
فيه عيب غير خفيف لنقصان
الرقبة به (ولا من على غير
الاسلام) أى لآية «فتحرير
رقبة مؤمنة» فانها مقيدة

عليه ومن ملك أبويه أو أحداً من ولده
أو ولد ولده أو ولد بناته أو جده أو
جدته أو أخاه لا تم أولاً ب أولهم جميعاً
عتق عليه ومن أعتق حاملاً كان جنيته
حرّاً أمها ولا يعتق في الرقاب الواجبة
من فيه معنى من عتق بتدبير أو كتابة
أو غيرهما ولا أعتى ولا أقطع اليد وشبهه
ولا من على غير الإسلام ولا يجوز عتق
الصبي ولا المولى عليه والولا لمن أعتق
ولا يجوز يمينه ولا يهتبه ومن أعتق عبداً

للآية الاخرى المطلقة (ولا يجوز عتق الصبي) أى ولا يصح بعد الوقوع كالجنون لفقد
شرط العتق وهو التكليف والرشد (ولا المولى عليه) أى من عليه ولاية وهو السفیه الذى
لا يحسن التصرف فلا يصح عتقه لو وقع الا فى أم ولده لانه ليس له فيها الا الاستمتاع وقليل
الخدمة (والولا لمن أعتق) وهو صفة حكيمية توجب لوصفها حكم العصوبة عند عدمها وفى
الحديث الولاء لجهة كحمة النسب لا يباع ولا يوهب. فهو من الولي وهو القرب ولو كان

العتق ناشئاً عن كتابة أو استيلاء (عن رجل) أي مثلاً (فالولاء للرجل) المعتق عنه ولو كان
غير أذنه (لمن أسلم على يديه) أي لا نه لم يعتقه (وولاء ما) أي من (أعتقت المرأة لها) وغيرهما
لأنها تقع على العاقل قليلاً (وولاء (٢٣٠) من يجر) بالبناء للمفعول أي وكذا لها ولأولادها من

يجر ولأولادها (من ولد أو
عبد) بيان لمن وادخال التاء
على (أعتقته) يقتضي أنها
باشرت عتق ذلك الولد أو
العبد مع أنها ما باشرت إلا
عتق والده أو معتقه فلو قال أو
عبد أعتقه لكان أظهر لكن
لما كانت هي المتسببة في
العتق الأول نسب الثاني لها
وظاهره أن كل من يلد من
أعتقته لها ولأولادها مع أنه مقيد
بما إذا لم يكن له نسب من حر
كفافي خليل وغيره (ولا ترث
الخ) لأن الميراث بالولاء
مخصوص بالعصبة (وميراث
السائبة الخ) وهو الذي قال
له سيده سيبتك قاصداً بذلك
العتق لا عن واحد بعينه وقيل
أن ميراثه لمن أعتقه ولا يجوز

عَنْ رَجُلٍ فَالْوَلَاءُ لِلرَّجُلِ وَلَا يَكُونُ
الْوَلَاءُ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ
وَوَلَاءُ مَا أَعْتَقَتِ الْمَرْأَةُ لَهَا وَوَلَاءُ مَنْ
يَجْرُ مِنْ وَلَدٍ أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقْتُهُ وَلَا تَرِثُ مَا
أَعْتَقَ غَيْرُهَا مِنْ أَبِي أَوْ ابْنٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ
غَيْرِهِ وَمِيرَاثُ السَّائِبَةِ لِمَجَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ
وَالْوَلَاءُ لِلْأَقْعَدِ مِنْ عَصَبَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ
فَإِنْ تَرَكَ ابْنَيْنِ فَوَرِثَا وَلَاءَ مَوْلَى لَا يَبْهَمَا
ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ بَنِينَ رَجَعَ الْوَلَاءُ
إِلَى أَخِيهِ دُونَ بَنِيهِ وَإِنْ مَاتَ وَاحِدٌ وَتَرَكَ
وَلَدًا وَمَاتَ أَخُوهُ وَتَرَكَ وَلَدَيْنِ فَالْوَلَاءُ
لِابْنِ الثَّلَاثَةِ اثْلَاثًا

العتق بهذا اللفظ لا استعمال الجاهلية له في الأناعام (والولاء للأقعد) أي الأقرب (من باب
عصبة الميت الأول) وهو المعتق (ولاء مولى) أي معتق (لا بينهما) بمعنى أنهما ورثاه بسبب
الولاء (ثم مات أحدهما) أي أحد الابنين وهذا هو الميت الثاني (رجع الولاء إلى أخيه)
لأنه أقرب للميت الأول من بني الميت الثاني (وإن مات واحد) أي من ابني الميت الأول

﴿باب في الشفعة﴾ مأخوذة من الشفع ضد الوتر لان الشفع يضم الحصة التي باعها الشريك الى حصته بالثمن جبراً وهي مستثناة من بيع الرجل ملكه بغير رضاه وانما رخص في ذلك لضرر القسمة اذا طلبها البعض ولذا لم تكن فيما قد قسم واختصت بالمشاع لكثرة الضرر فيه والمراد به الارض وما اتصل بها من بناء وشجر فما ياتي توضيح له ويشترط أن يكون قابلاً للقسمة فلا شفعة في نحو طاحون ومصرة (٢٣١) وحام على المعتمد ومن قال بالشفعة

فيها قال ان المقصود دفع ضرر الشركة ولا شفعة في الزرع والحيوان والثياب وسائر الامتعة (ولا في طريق) أي خاص بين الشركاء الى الدار التي قسمت وبقيت الطريق بدون قسم (ولا عرصه دار) أي ساحتها التي تركت بدون قسم سميت بذلك لان الصبيان يتعرضون أي يلعبون فيها سواء باع حصته في كل من الطريق والعرصة وحدها أو مع ما نابه من البيوت لانها تابعة لما لا شفعة فيه بعد القسم (ولا في فحل) أي ذكر نخل (أو ثمر) أي

﴿باب في الشفعة والهبة والصدقة﴾

﴿والحبس والرهن والعارية﴾

﴿والوديعة واللقطة والغصب﴾

ولانما الشفعة في المشاع ولا شفعة فيما قد قسم ولا ليجار ولا في طريق ولا عرصه دار قد قسمت بيوتها ولا في فحل نخل أو بثمر إذا قسمت النخل أو الارض ولا شفعة إلا في الارض وما اتصل بها من البناء والشجر ولا شفعة للحاضر بعد السنة والغائب على شفيعته وإن طالت غيبته وعهدة الشفيع

ولا في ثمر لان كلا منهما بعد قسمة النخل الا ناث والارض لا ينقسم (بعد السنة) أي ولا تسقط شفيعته قبل ذلك ولو كتب شهادته على البيع في الوثيقة ما لم يسقطها بالقول بعد وقوع الشراء لا قبله أو يحصل منه ما يدل على الترك كطلب مقاسمة المشتري أو رؤيته له يهيم أو يبنى أو يخرس وهو ساكت وأما بعد مضيتها فتسقط ان كان طالما با لبيع عاقلاً بالغار شيداً لا عذر له والا استمر على شفيعته حتى يحصل له العلم ويحول المانع (وعهدة الشفيع) أي ضمان

الشقص من العيب والاستحقاق (على المشتري) المأخوذ منه بالشفعة فيشمل ما اذا تعدد لانه
 بخير في الاخذ باى بيع شاء ما لم يعلم بالعدد والافبالا خير فقط لان سكوتة دليل على أنه رضى
 بشركة غير الاخير (و يوقف الشفيع) أى يطلبه المشتري عند الحاكم لما يلحتمه من الضرر
 بدم تصرفه في الحصة التي اشتراها فاذا اختار الاخذ بالشفعة وكان المشتري وهب الشقص
 أو حبسه فان له نقض ما ذكر ولو مسجد أو يكون الثمن الذي وقع به البيع للموهوب له حيث
 علم المشتري أن له شفيعا لانه كانه (٢٣٢) دخل على هبة الثمن ويجعل أنقاض المسجد في

حبس آخر (ولا توهب
 الخ) يعنى لا يجوز للشفيع
 هبة ما وجب له من الشفعة
 ولا يبيعه لأن الشارع إنما
 خيره بين الاخذ أو الترك لدفع
 الضرر عنه (بقدر الانصاء)
 كما لو كانت الدار بين ثلاثة
 لأحدهم النصف والثاني
 الثلث والثالث السدس فباع
 صاحب النصف نصيبه فان
 صاحب الثلث يأخذ ثلثي
 المبيع وصاحب السدس
 ثلثه (ولا تنم هبة) وهى تملك

على المشتري ويوقف الشفيع فاما أخذ أو
 ترك ولا توهب الشفعة ولا تباع وتقسم بين
 الشركاء بقدر الانصاء ولا تنم هبة ولا
 صدقة ولا حبس إلا بالحيازة فان مات قبل
 أن تحاز عنه فهى ميراث إلا أن يكون
 ذلك في المرض فذلك نافذ من الثلث إن
 كان لغير وارث والهبة لصلة الرحم أو
 فقير كالصدقة لا رجوع فيها ومن

ذى منفعة لوجه المعطى بفتح الطاء. والصدقة تملك ذلك لوجه الله وحكمها تصدق
 النديب كالحبس أى الوقف (فان مات) أى المتبرع بواحد من الثلاثة ومثل الموت احاطة
 الدين بما له او جنونه أو مرضه المتصل بموته. ومحل فوات الهبة بالموت وما معه اذا لم
 يجد الموهوب له في طلبها ويمتنع الواهب والا فلا تبطل (الا ان يكون ذلك) أى المذكور
 من التبرعات الثلاثة حاصلا (في المرض فذلك نافذ من الثلث) لانه خرج مخرج الوصية
 (والهبة لصلة الرحم) أى الاقارب ولو أغنياء ولا مفهوم لما ذكره فانه لا يجوز الرجوع
 اذا كانت لاجني غنى للزومها بالقول وقد ورد لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها الا

الوالد (وله) أى للاب دنية لا للجد اذا وهب لوالد واره. والاعتصار ارجاع العطية بدون عوض لا بطوع المعطى. ومحل جواز اعتصار الاب اذا لم يكن الولد فقيراً أو لم يقصد صلة الرحم أو ثواب الآخرة والا فلا يجوز الرجوع وهذه القيود تجرى في اعتصار الام (مالم ينكح) بالبناء للمجهول أى يزوج الوالد الكبير (لذلك) أى لا جل ما وهب له (أو يداين) لاجله (أو يحدث في الهبة حدثاً) مثل أن يهبه (٢٣٣) حديداً فيصنعه آنية أو تتغير

بزيادته أو نقص لا بحوالته سوق (مادام الاب حياً) أى والحال أن الموهوب له صغير وأما لو كان كبيراً فانه تعتصر كان حياً أو ميتاً فانه لا يتم بعد البلوغ (ولا يعتصر من يتيم) كالتعليل لما قبله (واليتيم من قبل) بكسر القاف أى جهة (الاب) فى الآدمى وأما فى الحيوان فمن قبل الام وأما الطير فمن قبلها (فحيازته له) أى ولو بلا شهادة على الحيازة (جائزة) ولا بد من الإشهاد بآنه وهبه ولا يضر صرف الاب الغلة فى مصالح نفسه وانما يشترط أن لا يسكن

تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ وَلَهُ أَنْ يَتَّصِرَ مَا وَهَبَ لَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ أَوِ الْكَبِيرِ مَالٍ يَنْكَحُ لَذَلِكَ أَوْ يُدَايِنُ أَوْ يُحْدِثُ فِي الْهَبَةِ حَدَثًا وَالْأُمُّ تَعْتَصِرُ مَا دَامَ الْأَبُ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ لَمْ تَعْتَصِرْ وَلَا يُعْتَصَرُ مِنْ يَتِيمٍ وَالْيَتِيمُ مَنْ قَبَلَ الْأَبَ وَمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فَحِيَازَتُهُ لَهُ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَتَّصِرْ ذَلِكَ أَوْ يَلْبَسَهُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ مَا يُعْرِفُ بِعَيْنِهِ وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَلَا تَجُوزُ حِيَازَتُهُ لَهُ وَلَا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِي

الدار أو يلبس الثوب والا بطلت هبتها لا نه رجوع مالم تكن دار سكناه وسكن الاقل وأكرى الاكثر (ما يعرف بعينه) أى لا كدراهم أو دنانير مالم يطبع عليها و يضعها عند غيره الى موته أو فلسه والا بطلت (وأما الكبير الخ) أى ان كان رشيداً والا حازه وكذلك ثلاثى حتى يدخل بها الزوج ويؤنس منها الرشد ولا تصح حيازة الاخ ما وهبه لاخته الصغير ولا الام ما وهبته لولدها الصغير ولو أشهدت على ذلك مالم تكن وصية (ولا يرجع الرجل)

وكذا غيره والنهي للكرهية وأخذ منه أن من أخرج كسرة لسائل فوجده قد ذهب يلزمه
التصدق بها على غيره ويكره له أكلها ما لم يكن معيناً وردّها أو لم يجده والا فله أكلها (ولا بأس
الخ) بمعنى خلاف الأولى (والموهوب للعوض) شروع في هبة الثواب الدنيوي وللواهب
بهذا القصد طلب العوض ولو معجلاً ولا يلزمه الصبر إلى أن يتجدد له عرس مثلاً إلا لعادة
(وذلك) أي محل التخيير بين (٢٣٤) دفع القيمة أو رد الهبة (إذا كان يرى) بالبناء

صَدَقْتِهِ وَلَا تَرْجِعْ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْمِيراثِ
وَلَا بِأَسَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ لَبَنٍ مَا تَصَدَّقَ
بِهِ وَلَا يَشْتَرِيَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ وَالْمَوْهُوبُ
لِلْعَوَضِ إِمَّا أَتَابَ الْقِيَمَةَ أَوْ رَدَّ الْهَبَةَ فَإِنْ
فَاتَتْ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُرَى
أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوَابَ مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ وَيُكْرَهُ
أَنْ يَهَبَ لِبَعْضِ وَلَدِهِ مَا لَهُ كُلُّهُ وَأَمَّا الشَّيْءُ
مِنْهُ فَذَلِكَ سَائِغٌ وَلَا بِأَسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ
عَلَى الْفُقَرَاءِ بِمَا لَهُ كُلُّهُ لِلَّهِ وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً
فَلَمْ يَحْزَنْهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ حَتَّى مَرَضَ

للمفعول أي يظن (أنه أراد
الثواب) وبالأولى إذا صرح
بذلك ولا يلزم الواهب قبول
أقل من القيمة كما لا يلزم
الموهوب له دفع أكثر منها
ولو جرت بذلك عادة ويحرم
الزائد أن يلزم عليه بالفضل
ولا يجوز أن يشاب عن
الطعام بطعام مع التأخير ولو
من غير جنسه لما فيه من ربا
النساء ولا عن الذهب بفضة
ولا عكسه لما فيه من الصرف
المؤخر ولا عن الذهب
بالذهب ولا عن الفضة بالفضة
لما يلزم عليه من البدل المؤخر
بل بما يقضى عنه ببيع فعن
العرض طعام أو دراهم أو

عرض وعن الذهب أو الفضة عرض أو طعام أو حيوان فما يقع في الأرياف من الواهب
إثابة الطعام بالطعام أو الفضة بالفضة أو الذهب بالذهب أو الفضة حرام (ويكره أن يهب) أي
الشخص ذكراً أو أنثى (لبعض ولده) أي أولاده (ماله كله) أو حله (وأما الشيء) أي اليسير
(منه فذلك سائغ) أي جائز ولا تتم إلا بالحيازة قبل حصول مانع كمرض متصل بالموت والآن
بطلت كما إذا وقعت في المرض فإنها وصية لو ارث ما لم يجزها الورثة (ولا بأس الخ) أي ما لم

يترتب على ذلك ضياع عياله والا حرم (ولومات الموهوب له) أى الذى لم تقصد عيته وأما إذا قال هبة لفلان بعينه فانها تبطل بموته. واحترز بالصحيح عن الواهب المريض مرضا اتصل بموته فان الهبة تبطل (ومن حبس) أى وقف (٢٣٥) (داراً) ولا يشترط فيه التأيد بل

يجوز أن يقيد بمدة ثم يرجع ملكا ويجوز وقف الحيوان ولورقيقا والعروض والطعام الذى تطول مدته والدنانير والدراهم لمن يتسلف ذلك لنزيل رد المثل منزلة دوام العين (على ولده الصغير) أى أو السفية ومثل ولده من هوى حجره بشرط الاشهاد وصرف الغلة فى مصالح المحجور عليه (بطلت) الاولى بطل أى الحبس أو مراده بطلت الحيازة (من حبست عليه) أى ان كان جهة معينة كزيد وذريته (رجعت حبسا الخ) أى ويستوى فيه الذكر والانثى فاذا لم يوجد له قريب يوم المرجع صرفت للفقراء (ومن أعمر رجلا) أى مثلاً

الواهب أو أفلس فائس له حينئذ قبضها ولو مات الموهوب له كان لورثته القيام فيها على الواهب الصحيح ومن حبس داراً فهي على ما جمعها عليه إن حيزت قبل موته ولو كانت حبساً على ولده الصغير جازت حيازته له إلى أن يبلغ وليكرها له ولا يسكنها فإن لم يدع سكنها حتى مات بطلت وإن انقضى من حبست عليه رجعت حبساً على أقرب الناس بالمحبس يوم المرجع ومن أعمر رجلاً حياته داراً رجعت بعد موت الساكن ملكاً لربها وكذلك إن أعمر عقبه فاقرضوا بخلاف الحبس فإن

فحقيقة العمرى تملك المنفعة مدة عمر من أعطيت له أو عمر معطيها ولا يشترط أن تكون بلفظ أعمرتك هذه الدار أو هذا العبد أو هذا الثوب مثلاً بل لو قال وهبت لك منفعتها مدة عمرك لكفى وهي عامة فى كل شئ وحكمها النذب وانما تكون ممن له التبرع كالهبة وما معها وحوزها كالهبة من كل وجه (بخلاف الحبس) أى فانه لا يرجع للمحبس بل لا قرب الناس

أليه لأنه تملك الرقاب والعمرى تملك المنافع (فإن مات المعمر) بكسر الميم (يومئذ) أي يوم موت المعمر بالفتح (كانت لورثته) أي المعمر بالكسر (من أهل الحبس) أي المعينين الغير المرتبين بأن قال على أولاد فلان وأولاد أولاده فإنه يقسم على الجميع عند وجودهم ويستوى فيه الذكر والأنثى والفقير ولا يمنع ولد الولد بوجود أصله وأما الورثيون بأن قال على أولاد فلان هم على أولاد أولاده وهكذا (٢٣٦) فإن من مات ينتقل نصيبه لولده (ويؤثر) أي يقدم

(في الحبس) على غير المعينين (وإن خرب) أي ولو كان في بقائه ضرر ولا يرجى عود منفعتة ولا يجوز بيع انقاضه وقيل إن كان كذلك جاز وهذا ما لم يجعل الواقف للموقوف عليه بيعه ولا جاز (يكلب) بفتح التحتية واللام مضارع كلب بكسر اللام كلبا بفتحها وهو داء يعتري الخيل كالجنون ومثله غيره (أو يعان به) أي إن كان هنالاشيء آخر يجعل مع ثمن هذا في ترس ولا تصدق بتمنه في الجهة الموقوف عليها

مات المعمر يومئذ كانت لورثته يوم موته منك ومن مات من أهل الحبس فنصيبه على من بقي ويؤثر في الحبس أهل الحاجة بالسكنى والغلبة ومن سكن فلا يخرج لغيره إلا أن يكون في أصل الحبس شرط فيمضي ولا يباع الحبس وإن خرب ويباع الفرس الحبس يكلب ويجعل ثمنه في مثله أو يعان به فيه واختلف في المعاوضة بالرهن الحرب برهن غير خرب والرهن جائز ولا يتم إلا بالحيازة ولا

(واختلاف الخ) والمعتمد المنع (والرهن جائز) ويكون ممن يصح منه تنفع البيع وإذا كان غير مقوم بأن كان مثليا ومنه الذهب والفضة فلا يجوز إلا إذا طبع عليه لاحمال أن يكون اعطاؤه على جهة السلف باسم الرهن واشترط السلف في المدائنة ممنوع والتطوع به هبة مديان بخلاف غير المثلي ومنه الحل (ولا يتم) أي لا يختص المرتهن به عن باقي الغرماء (إلا بالحيازة) ولو عند أمين وأما قبلها فهم فيه سواء

(فما يغاب عليه) أى كالحلى والثياب إلا أن تقوم بينة على ضياعه أو تلفه بدون سببه (ولا
يضمن مالا يغاب عليه) كالحيو أن إلا أن ظهر كذبه (لأراهن) أى ما لم يشترط المرهن دخولها
في الرهن فأنها تدخل على أى حال كانت (وكذلك غلة الدور) أى كراؤها (مع الأمانة) ومثلها
سائر الحيوانات المرهونة ومثل الولد الصوف (٢٣٧) التام (بيد أمين) أى اتفقا على

وضع الرهن عنده (والعارية) وهى تملك منفعة مؤقتة
لا بعوض وحكمها النديب
والمراد هنا الشئ المعار
مأخوذة من التعاور وهو
التداول والمستعير أن يعير
لأنها تصبح من مالك المنفعة
ما لم يحجر عليه المعير ولو
بلسان الحال (ما يغاب عليه)
أى كالكتاب والحلى إلا
إذا قامت على هلاكه بينة
ولو شرط المستعير عدم الضمان
فقليل الشرط باطل وقيل
ماض لأن العارية معروف
واسقاط الضمان معروف
آخر (الأن يتعدى) أى
بأن يفعل غير المأذون فيه

تَنْفَعُ الشَّهَادَةُ فِي حِيَاظَتِهِ إِلَّا بِمُأَيِّنَةِ الْبَيِّنَةِ
وَضَمَانُ الرَّهْنِ مِنَ الْمُرْتَهِنِ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ
وَلَا يَضْمَنُ مَالًا يُغَابُ عَلَيْهِ وَثَمَرَةُ النَّخْلِ
الرَّهْنُ لِلرَّاهِنِ وَكَذَلِكَ غَلَّةُ الدُّورِ وَالْوَلَدُ
رَهْنٌ مَعَ الْأُمَّةِ الرَّهْنُ تَلِدُهُ بَعْدَ الرَّهْنِ
وَلَا يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ رَهْنًا إِلَّا بِشَرِّطٍ وَمَا
هَلَكَ بِيَدِ أَمِينٍ فَهُوَ مِنَ الرَّاهِنِ وَالْعَارِيَّةُ
مُؤَدَّاةٌ يَضْمَنُ مَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَا يَضْمَنُ مَالًا
يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ دَابَّةٍ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى
وَالْمُودَعُ إِذَا قَالَ رَدِّدْتُ الْوَدِيعَةَ إِلَيْكَ صَبَّقَ
إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْضُهَا بِإِشْهَادٍ وَإِنْ قَالَ ذَهَبَتْ

فتتلف وأما أن تلفت في المأذون فيه فلا ضمان (والمودع الخ) ولا يتوقف الإيداع على إيجاب
وقبول بل المدار على قرائن الأحوال فلو وضع شخص متاعه عند جالس رشيد بصير ساكت
وذهب لحاجته وجب على الجالس حفظه و يضمن إذا ضاع حيث فرط لأن سكوته
رضا منه بالإيداع عنده وأما الأعمى فلا بد من وضع يده عليه حتى يضمن (بإشهاد) أى
مقصود به التوثيق فلا بد من البينة عند الرد (وان قال ذهبت) أى تلفت الوديعة أو ضاعت

(فهو مصدق بكل حال) أى قبضها بشهاد أولادها كانت مما يغاب عليه أولاً ويحلف مدعى الرد أو الذهاب متبهماً كان أولاً فإن نكل حلف المودع بالكسر فى دعوى التحقيق واستحق القيمة وفى دعوى الاتهام يستحق بمجرد نكول المودع بالفتح (والعارية الخ) كرده لينبه على الفرق بين العارية والوديعة (ومن تعدى على وديعة) أى ولو باياداعها عند غيره لغير عذرواً لو كان لعذر كأن انهدمت الدار (٢٣٨) التى هو بها وخاف عليها أو كان الغير ممن اعتاد

الايدياع عنده كزوجته أو أمته ثم ضاعت فلا يضمن (وان كانت) أى الوديعة (دنانير) أى أودراهم (فردوها) أى ادعى رد مثلها بعد أن أخذها أو بعضها على سبيل السلف (فقد اختلف فى تضمينه) لتعديده بحلها وعدمه لردها أخذها وهو المشهور (والربح) أى والخسارة عليه لأنه ضامن بتجريكها (فربها مخير الخ) أى ان فانت واما عند القيام فيخير بين أخذ الثمن أو رد البيع ومثل هذا يقال فى كل متعد بالبيع على سماع غيره ولو غاصبها

فَهُوَ مُصَدِّقٌ بِكُلِّ حَالٍ وَالْعَارِيَّةُ لَا يُصَدَّقُ فِي هَلَاكِهَا فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَمَنْ تَعَدَّى عَلَى وَدِيعَةٍ ضَمِنَهَا وَلَمْ يَكُنْ دَانِيراً فَرَدَّهَا فِي صُرَّتِهَا ثُمَّ هَلَكَتْ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَضْمِينِهِ وَمَنْ انْتَجَرَ بِوَدِيعَةٍ فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَالرَّيْحُ لَهُ إِنْ كَانَتْ بَعِينًا وَإِنْ بَاعَ الْوَدِيعَةَ وَهِيَ عَرَضٌ فَرَبَّهَا مُخِيرٌ فِي اثْنَيْنِ أَوِ الْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّعَدَّى وَمَنْ وَجَدَ لِقْطَةً فَلْيَعْرِفْهَا سَنَةً بِمَوْضِعٍ يَرْجُو التَّعْرِيفَ بِهَا فَإِنْ تَمَّتْ سَنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ لَهَا أَحَدٌ

(فليعرفها) أى وجوباً فلو تراخى حتى ضاعت ضمنها فإن لم يكن مثله يعرف فليست أجر فإن منها من يعرفها (سنة) كاملة ان كانت كثيرة وأما مثل الدلو والدرهمات فتعرف أياماً هى مظنة طلبها ولا يعرف الشئ التافه كالعصا وما يفسد بالتأخير كاللحم والفاكهة فلا أكله ولا ضمان عليه ما لم يكن له ثمن والا باعه وحفظ ثمنه واذا دفع اللقطة لغيره فضاعت فلا ضمان عليه بخلاف الوديعة (يرجو التعريف بها) أى يرجو معرفته ولا يذ كر جنسها بل يقول

بأمن ضاع له شيء (فإن شاء حبسها) أي لربها أو باعها وحبس ثمنها (وإن شاء تصدق بها) أي
 عن نفسه أو عن ربها (وضمنها) ولو كان تصدق بها عن ربها أي يضمن قيمتها إن قامت
 ويأخذها ربها إن وجدها ولو في يد المسكين (بغير تحريك) أي بغير تعد ولا ضمن كما يضمنها
 بمجرد الاستيلاء عليها إن أخذها لئتملكها ولو تلفت بسماوى لشبهه بالناصب وغلة اللقطة
 لو أجدها إلا الصوف والنسل وما زاد من كرائها (٢٣٩) على علقها فإن لم يكن لها غلة

فربها مخير بين أخذها ودفع
 نفقتها أو تسليمها للملتقط في
 ذلك (العفاص) بكسر العين
 المهملة أي الشيء الذي تكون
 فيه النفقة (والوكاء) الخيط
 الذي يربط به (من الصحراء)
 أي ما لم يخف عليها من الخائن
 والأوجب التقاطها وتعريفها
 كما إذا كانت بغير الصحراء
 والخيل والحمير تلتقط وتعرف
 مطلقا (إن كانت بغيرها)
 بقاء بين أي صحراء (لا عمارة
 فيها) وإن جاء صاحبها لا ضمان
 عليه نعم لو دخل بها العمران
 لزمه تعريفها ومثل الشاة

فَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا وَضَمِنَهَا
 لِرَبِّهَا إِنْ جَاءَ وَإِنْ انْتَفَعَ بِهَا ضَمِنَهَا وَإِنْ
 هَلَكَتْ قَبْلَ السَّنَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ
 لَمْ يَضْمِنْهَا وَإِذَا عَرَفَ طَالِبُهَا الْعِفَاصَ
 وَالْوِكَاءَ أَخَذَهَا وَلَا يَأْخُذُهَا الرَّجُلُ ضَالَّةً
 إِلَّا بِلٍ مِنَ الصَّحْرَاءِ وَلَهُ اخْتُذُ الشَّاةُ وَأَكْلُهَا
 إِنْ كَانَتْ بِفَيْفَاءٍ لَا عِمَارَةَ فِيهَا وَمَنْ اسْتَهْلَكَ
 عَرْضًا فَلَيْسَ بِقِيمَتِهِ وَكُلُّ مَا يُوزَنُ أَوْ يُكَالُ فَعَلَيْهِ
 مِثْلُهُ وَالْعَاصِبُ ضَامِنٌ لِمَا فَصَبَ فَإِنْ رَدَّ ذَلِكَ

البقران كانت في الصحراء وخاف عليها الهلاك ولم يتيسر سوقها للحاضرة (ومن استهلك
 عرضا الخ) هذه المسئلة من ترعاته على ما ترجم له أي من اتلف عرضا والمراد به ما قابل المثل
 سواء كان ذلك عمدا أو خطأ ولو بالتسبب كما إذا ضرب دابة فأتلفت شيئا بسببه ويضمن
 الصبي والسفيه ذلك في مالهما ما لم يؤمنا على ما اتلفا ولا فلا ضمان عليهما إلا أن يصونا به مالهما
 (أو يكال) أي أو يعد (فعليه مثله) أن علم وزنه أو مكيالته أو عدده والزمه القيمة بعد
 تحريكه ووصفه (والعاصب) أي أخذ المال قهرا تعديا (فإن رد ذلك) أي المصوب

(بحاله) ولو تغير سوقه (فلا شيء) أي لا قيمة (عليه) وإنما عليه الأدب (وان تغير) أي
المغصوب المقوم بساوي وأما المثل فعليه مثله (بتعديده) أي بفعله ولو خطأ (خبراً إضافي
أخذه واخذ) أي مع أخذ (ما نقصه) (٢٤٠) أو تضمنينه القيمة يوم النصب وقيل إنما له

أخذ القيمة أو أخذه ناقصاً
بدون ارش كالساوي وإلى
هذا الإشارة بقوله (وقد
اختلف في ذلك) ولكن
المعتمد الأول (ويرد ما أكل
أي يرد قيمة أو مثل ما أكل
(أو انتفع) أي قيمة المنفعة
التي انتفع بها وليس للغاصب
الرجوع بشيء مما انتفعه
على المغصوب لا على ربه
ولا في غلته كالسمن واللبن
وكراء الرباع مثلاً بل تضيع
عليه نفقة لأن الظالم أحق
بالحمل عليه (وعليه الحد
أن وطىء) الأمة وافر بذلك
أو قامت عليه بينة لأنه لا شبهة
له (ولا يطيب الخ) يعني أن من
غصب مالا وأنجر فيه فالرجح
له كما أن الخسر عليه لأنه ضامن
لكنه حرام لكونه نشأ عن
مال لم يطب قلب صاحبه
بتقلبه فيه فاذا رُدَّ رأس المال

بِحَالِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ تَغَيَّرَ فِي يَدِهِ
فَرَبُّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذِهِ بِنَقْصِهِ أَوْ تَضْمِينِهِ
الْقِيَمَةَ وَلَوْ كَانَ النِّقْصُ بِتَعَدِّيهِ مُخَيَّرٌ أَيْضاً
فِي أَخْذِهِ وَأَخْذِ مَا نَقَصَهُ وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي
ذَلِكَ وَلَا غَلَّةَ لِلْغَاصِبِ وَيَرُدُّ مَا أَكَلَ مِنْ
غَلَّةٍ أَوْ اِنْتَفَعَ وَعَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ وَطِئَ وَوَلَدَهُ
رَقِيقٌ لِرَبِّ الْأُمَةِ وَلَا يَطِيبُ لِنَاصِبِ
الْمَالِ رِبْحُهُ حَتَّى يَرُدَّ رَأْسَ الْمَالِ عَلَى رَبِّهِ
وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالرَّيْبِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى بَعْضِ
أَصْحَابِ مَاكَ وَفِي بَابِ الْأَقْضِيَةِ شَيْءٌ
مِنْ هَذَا الْمَعْنَى

﴿ بَابُ فِي أَحْكَامِ الدِّمَاءِ وَالْحُدُودِ ﴾

وَلَا تُقْتَلُ نَفْسٌ بِنَفْسٍ إِلَّا بَبَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ

طاب قلبه وطاب له الربح (من هذا المعنى) أي الغصب لمناسبة وهنأتم الكلام على أو
ثلاثة أرباع الرسالة ثم شرع في الرابع بقوله (باب في أحكام الدماء) أي من
قصاص ودية ونحو ذلك (والحدود) أي بيان أسبابها ومقاديرها وغير ذلك (الابينة) أي

رجلين في موجب العصا ص و يكفي رجل وامرأتان في موجب الدية (أو باعتراف) أى
اقرار من المكلف بدون اكراه (أو بالقسامة) أى الايمان (اذا وجبت) أى القسامة كما اذا
كان المقتول حراماً (يقسم) أى يحلف (الولاية) جمع ولى و يشترط أن يكون عاصباً
للمقتول وان لم يرته لوجود من يحجبه فيحلف بالله الذى لا اله الا هو ان قلاته أولم يضره
مات (ولا يحلف في العمد الخ) أى لان الايمان (٢٤١) مع اللوث نزلت منزلة البيئة

(أكثر من رجل واحد) يعنى
أن من ضربه جماعة من غير
نماؤ على قتله ولم تتمه بجزاينة
كل ومات فإن أولياءه
يختارون واحداً يقسمون
عليه ويقتل ويضرب كل
واحد من بقى مائة ويسجن
حما (يقول الميت) أى فى
مرضه اذا لم يتغير مقاله حتى
مات والمشهور انه لا يقبل
كلامه الا اذا كان به جرح
او نحوه ولا بد ان يكون بالغاً
عاقلاً حراماً مسلماً واذا لم يبين
كون القتل عمداً او خطأ فان

أَوْ بِاعْتِرَافٍ أَوْ بِالْقَسَامَةِ إِذَا وَجِبَتْ يُقْسِمُ
الْوَلَاةُ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ وَلَا
يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ وَلَا يَقْتُلُ
بِالْقَسَامَةِ أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا
تَجِبُ الْقَسَامَةُ بِقَوْلِ الْمَيِّتِ دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ
أَوْ بِشَاهِدٍ عَلَى الْقَتْلِ أَوْ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى الْجَرْحِ
ثُمَّ يَعِيشُ بَعْدَ ذَلِكَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ وَإِذَا
نَكَلَ مُدَّعُو الدَّمِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ
خَمْسِينَ يَمِينًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَحْلِفُ مِنْ

١٦ - رسالة (الورثة يبينونه فى القسامة و يستحقون موجه) (أو بشاهد على
القتل) ومثله المراتان فى هذا وفى سائر ما يقال ان شهادة الشاهد فيه لوث (أو بشاهدين)
وكذا الشاهد الواحد (على الجرح) بفتح الجيم لان المراد الفعل ومثل الجرح الضرب (ثم
يعيش بعد ذلك) أى واما لو مات بفوره فانه يقتل قسامة بعد معاينة البيئة للجرح أو الضرب
(و يأكل و يشرب) ليس بشرط بل المقصود تاخير الموت (واذا نكل) أى رجع (مدعو
الدم) كلهم أو بعضهم عن الايمان (حلف المدعى عليهم) أى المدعى عليه وعصيته وفى قوله

(غير المدعى عليه اظهر في موضع الاضمار اى غيره) (وحده) تا كيد ولو قال فان لم يجد من يحلف معه حلف الخمسين وحده (٢٤٢) لكان اظهر (ولو ادعى القتل على جماعة) اى

وقد نكل مدعو الدم (حلف كل واحد) اى من المدعى عليهم (خمسين يمينا) لبراءته (خمسون رجلا الخ) اى يحلف كل واحد يمينا ويكفى قيام اثنين بالخمسين يمينا مع وجود الباقي اذا لم يكن منهم امتناع (من رجل أو امرأة) فلو اتفرد الرجل أو المرأة فلا بد من حلفها كلها ولا تأخذ المرأة الا فرضها (حلفها) اى اليمين المنكسرة (اكثرهم نصيبا منها) اى اليمين فلو ترك ابناء بنتا فالمسئلة من ثلاثة للذكر ثلاثة وثلاثون وثلاث والبنات ستة عشر وثلاثون فتحلف سبعة عشر يمينا (واذا حضر بعض الخ) اى وغاب البعض او كان صبيا او مجنونا (لم يكن له بد) بضم الموحدة وتشديد المهملة اى مهرب

وَلَا يَمَعُهُ غَيْرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَحْدَهُ حَلْفَ الْخَمْسِينَ وَلَوْ ادَّعَى الْقَتْلَ عَلَى جَمَاعَةٍ حَلْفَ كُلِّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَحْلِفُ مِنَ الْوَلَاةِ فِي طَلَبِ الدَّمِ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا وَإِنْ كَانُوا أَقَلَّ قُسِمَتْ عَلَيْهِمْ إِلَّا يَمَانٌ وَلَا تَحْلِفُ امْرَأَةٌ فِي الْعَمْدِ وَتَحْلِفُ الْوَرَثَةُ فِي الْخَطَاءِ بِقَدْرِ مَا يَرِثُونَ مِنَ الدِّيَةِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ وَإِنْ انْكَسَرَتْ يَمِينٌ عَلَيْهِمْ حَلْفُهَا أَكْثَرُهُمْ نَصِيبًا مِنْهَا وَإِذَا حَضَرَ بَعْضُ وَرَثَةِ دِيَةِ الْخَطَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ أَنْ يَحْلِفَ جَمِيعَ الْإِيمَانِ ثُمَّ يَحْلِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ وَيَحْلِفُونَ فِي الْقَسَامَةِ قِيَامًا وَيُجْلَبُ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَبَيْتِ الْمَقْدِسِ أَهْلُ أَعْمَالِهِا

من (ان يحلف) الحاضر (جميع الايمان) الخمسين حتى يستحق نصيبه لان الدية للقسامة لا تستحق الا بعد ثبوت القتل وهو لا يثبت الا بذلك. وانما حلف من ياتي بقدر نصيبه لان الدم لا يثبت في حق كل احد الا بعد حلفه (قيام الخ) اى لاجل الزجر والتغليظ (اهل اعمالها)

أى أهل طاعة هذه الا ما كن الذين يؤدون لها الزكاة والكفارة ولو كان بينهم وبينها عشرة أميال (ولا يجلب في) أى الى (غيرها) من الا ما كن المعظمة عند الخالف (الا من الاميال البسيرة) كالثلاثة (في جرح) أى لان القسادة خاصة بالنفس (ولا في عبد) أى لعدم المكافاة ففيه القيمة بالغة ما بلغت اذا ثبت القتل (ولا بين أهل الكتاب) أى وبين المدعى عليه المسلم لعدم المكافاة وتلزم الدية بعد ثبوت القتل (ولا في قتيل بين الصنفين) أى المسلمين المتاولين فاذم كل من مات هدر وكذا البغاة اذا لم يعلم (٢٤٣) القاتل بعينه والا اقتص منه بقى

ما اذا كان اخذ الصنفين متأولا والحكم ان من مات من المتاولين فيه القصاص ومن مات من غيرهم هدر (في محلة قوم) أى بين بيوتهم وكان ذلك المحل الذى وجد فيه مطروقا لمرور الناس غير أهله والافهولوث (وقتل الغيلة بكسر المعجمة أى قتل الانسان لا خذماله) لا عفو فيه (ولو كان المقتول كافرا أو عبدا لانه في معنى المحارب الذى يقتل بالعبد والكافر فقتله حد لا قود) وللرجل العفو) ومثله المرأة والصغير (عن دمه) أى دم نفسه (العمد)

لِلْقَسَامَةِ وَلَا يُجْلَبُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا مِنْ
الْأُمِّيَالِ الْيَسِيرَةِ وَلَا قَسَامَةٌ فِي جُرْحٍ وَلَا
فِي عَبْدٍ وَلَا بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا فِي
قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّنْفَيْنِ أَوْ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ قَوْمٌ
وَقَتْلُ الْغِيلَةِ لَا عَفْوَ فِيهِ وَلِلرَّجُلِ الْعَفْوُ
عَنْ دَمِهِ الْعَمْدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَتَلَ غِيلَةً
وَعَفْوُهُ عَنْ الْخَطَاءِ فِي ثَلَاثٍ وَإِنْ عَفَا
أَحَدُ الْبَنِينَ فَلَا قَتْلَ وَلَيْسَ بَقِي نَصِيبَهُمْ
مِنَ الدِّيَةِ وَلَا عَفْوٌ لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَنِينَ

اذا عفا بعد ان تهاذمقاتله لا قبله ومن قال لرجل اقطع يدي أو أحرق ثوبي ففعل فانه لا شيء على الفاعل بخلاف ما لو قال اقتلني فقتله فان الكلام للاولياء لانه اسقاط حق قبل وجوبه (في ثلثه) أى لان الدية مال من ماله فالورثة منعه من الزائد على الثلث (وان عفا أحد البنين) أى أو من في حكمهم من كل متساوين في الاستحقاق كاحد الاعمام أو الاخوة فان لم تحصل مساواة فعفو البعيد لغو ويشترط فيمن عفا أن يكون بالغاً مطلقاً (ولا عفو للبنات مع البنين) أى ولا للاخوات مع الاخوة فان الكلام للعاصب وأما ان لم يكن معين عاصب فلهن الكلام فان عفا

بعضهن وطلب بعضهن القتل نظر الحالك فان كان معهن عاصب ليس في درجاتهم فلا عفو الا
 باجتماع اجمع او بعض كل من الصنفين وان تنازعت بنت وأخت فالبنت أحق في عفو
 وضده (ومن عفى عنه) أي أو تعذر منه القصاص لعدم التكافؤ كالمسلم يقتل الكافر والحر
 يقتل العبد (على أهل الأبل) أي (٢٤٤) ولو كان المقتول من أهل الذهب أو الفضة

(وعلى أهل الذهب) كاهل
 مصر والشام والمغرب
 (الف دينار) ووزن الدينار
 اثنتان وسبعون حبة من
 متوسط الشعير (وعلى أهل
 الورق) بكسر الراء أي الفضة
 كاهل العراق (اثنا عشر ألف
 درهم) ووزن الدرهم خمسون
 وخمسا حبة من متوسط
 الشعير فصرف دينار الدية اثنا
 عشر درهما كدينار النكاح
 والسرقة بخلاف دينار الزكاة
 والجزية ف عشرة ولو حصل
 التراضي على شيء من
 العروض أو غيرها في الدية
 اجزا واعلم ان أهل البوادي
 في كل اقليم من أهل الأبل
 فان لم تكن عندهم كلفوا
 ما يجب على حاضرهم من
 ذهب أو فضة (إذا قبلت) أي

وَمَنْ عَفَى عَنْهُ فِي الْعَمْدِ ضَرْبَ مِائَةٍ وَحُبْسَ عَامًا
 وَالدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَعَلَى
 أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ وَعَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ اثْنَا
 عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَدِيَّةُ الْعَمْدِ إِذَا قُبِلَتْ
 خَمْسُ وَعِشْرُونَ حِقَّةً وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ
 جَذَعَةً وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَيْتَ لَبُونٍ وَخَمْسُ
 وَعِشْرُونَ بَيْتَ مَخَاضٍ وَدِيَّةُ الْخَطَاةِ خَمْسَةُ
 عَشْرُونَ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا وَعِشْرُونَ
 بَنُو أَبُونِ ذُكُورًا وَإِنَّمَا تُغْلَظُ الدِّيَّةُ فِي
 الْأَبِ يَرْمِي ابْنَهُ بِحَدِيدَةٍ فَيَقْتُلُهُ فَلَا يَهْتَلِ
 بِهِ وَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ
 حِقَّةً وَأَرْبَعُونَ خِافَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا

إذا عرضها القاتل على أولياء المقتول وقبلوها فانها تر بع تغليظا عليه ولا تغلظ عليه وقيل
 ان كان من أهل العين على المعتمد (وانما تغلظ الخ) أي بالتثليث لانه لا يقتل به ما لم يقصد قبله
 والمراد بالابن الفرع وان سفل ومثل الاب الام والجد وان عليا ومثل الحديد غير ما كالخجر
 والخشب فلو كان القتل خطأ خمس (واربعون خافة) أي حوامل فقوله (في بطونها اولادها)

توضيح لها (على عاقلته) أى عصيته وهو كواحد منهم والراجح أنها عليه وإن لم يكن له مال لأن العاقلة لا تحمل العمد (ودية المرأة) أى الحرية المسامة (وكذلك دية الكتابين) أى اليهود والنصارى على النصف من دية رجال المسلمين (ونسأؤهم) أى نساء الكتابين (على النصف من ذلك) أى من دية رجالهم (والجوسى) وهو ما ليس بكتانى ومثله المرتد (ديته ثمانية درهم) وهى بهذه النسبة على أهل (٢٤٥) الذهب ستة وستون ديناراً وثلاثاً

ديناراً وعلى أهل الأبل ستة

أبيرة وثلاثاً بعير (ونسأؤهم)

أى نساء الجوس (على النصف

من ذلك) أن من دية رجالهم

(ودية جراحهم) الأولى

جراحهن أى النساء

(كذلك) أى على النصف

من دية جراح الرجال غير

أن المرأة تعاقب الرجل أى

تساويه إلى ثلث ديته فإذا

بلغته رجعت إلى عقلها فيقيد

المصنف بذلك (وفى اليدين

الخ) أى إن كان ذلك خطأ

أو عمداً وسقط القصاص

بما يسقطه وسواء كان

القطع من الكوع أو

المنكب (وكذلك فى

وقيل ذلك على عاقلته وقيل ذلك فى ماله

ودية المرأة على النصف من دية الرجل

وكذلك دية الكتابين ونسأؤهم على

النصف من ذلك والجوسى ديته ثمانمائة

درهم ونسأؤهم على النصف من ذلك

ودية جراحهم كذلك وفى اليدين الدية

وكذلك فى الرجلين أو العينين وفى كل

واحدة منهما نصفها وفى الأنف يقطع ماله

الدية وفى السمع الدية وفى العقل الدية وفى

الصلب ينكسر الدية وفى الأثتين الدية

الرجلين) كان القطع من الكعب أو من الفخذ ولو كان العضو ضعيفاً ومثل القطع إزالة المنفعة (منها) أى اليدين أو الرجلين أو العينين (يقطع ماله) وهو ما لا يسمى بالارنية فإذا قطع بعض المارن لزمه بحسابه (وفى السمع) أى إبطاله من الأذنين (الدية) وأما من أذن واحدة فنصفها ولو كان لا يسمع إلا بها فليست كمين الأعور (وفى العقل) أى زواله بضرب مثلاً (الدية) فلورجع العقل أو السمع أو غيرها من المنافع التى زالت وأخذت فيها الدية فإنها ترد (وفى الصلب) أى الظهر (ينكسر) بحيث يمنع القيام (وفى الأثتين الدية)

وفي الواحدة نصفها وفي قطعها مع الذ كر ديتان (وفي الحشفة) وهي رأس الذ كر وحدها
أومعه (الدية) فان قطع بعضها فبحسابه (وفيما منع الخ) وأما ان لم يمنعه ففيه حكومة لان
الدية للنطق ولذا كان في لسان الاخرس حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم المجنى عليه
عبد أسالما بعشرة مثلاً ثم يقوم (٢٤٦) بالجناية بتسعة فالتفاوت عشر فيجب عشر

الدية (وفي ثدي المرأة)
أى قطعها من أصلها
وكذا في حلمتيها (الدية)
ان أبطل اللبن (وفي الموضحة)
سياً في تفسيرها (وفي السن)
أى قلعها أو تصيرها مضطربة
جدا (وفي كل اصبع) أى
من أصابع اليدين والرجلين
(وفي الأنملة) أى العقدة من
أصابع اليدين والرجلين
غير الأبهام (عشر) أى عشر
الدية (ونصف عشر) ها ان
كانت في الرأس أو اللحي
الأعلى النابت عليه الاسنان
العليا والا ففيها حكومة
(ما أوضح) أى أظهر (العظم)
ولا تكون اصطلاحاً الا في

وفي الحشفة الدية وفي اللسان الدية وفيما
منع منه الكلام الدية وفي ثدي المرأة
الدية وفي عيني الأعور الدية وفي الموضحة
خمس من الإبل وفي السن خمس وفي كل
أصبع عشر وفي الأنملة ثلاث وثلاثون وفي
كل أنملة من الإبهامين خمس من الإبل
وفي المنقاة عشر ونصف عشر والموضحة
ما أوضح العظم والمنقاة ما طار فراشها من
العظم ولم تصل إلى الدماغ وما وصل إليه
فهي المأمومة ففيها ثلث الدية وكذلك
الجائفة وليس فيمادون الموضحة إلا الاجتهاد

الرأس والجبهة والخدين واذا كانت في غير ذلك ففيها حكومة (ما طار فراشها) وكذلك
أى عظمها الصغير فقوله (من العظم) تفسير لفراشها (وما وصل إليه) أى إلى الدماغ بحيث
لم يبق عليه الا جلد رقيقة (فهي المأمومة) ولا تكون الا في الرأس والجبهة (وكذلك
الجائفة) وهي ما أفضت إلى الجوف ولو قد رابرة ولا تكون الا في الظهر أو البطن ففيها ثلث
الدية (وليس فيمادون الموضحة) أى أقل منها من الجراح ان برئت على شين (الا الاجتهاد)

أى الحكومة فى الخطأ وفى العمد القصاص (وكذلك فى جراح الجسد) ما عدا الجائفة
 الاجتهادان برئت على شين وكانت خطأ والافقيها القصاص (ولا يعقل جرح) أى
 لا تؤخذ ديتة وكذا لا يقتص منه (الابعد البرء) لاحتال أن يأتى على النفس كان فيه
 شىء مقدر من الشارع كالجائفة والموضحة أولاً (مما دون الموضحة) وكذا مما دون الجائفة من
 كل ما لا عقل فيه مسمى (فلا شىء فيه) (٢٤٧) على الجانى من عقل أو أجرة

طبيب أو أدب لان الكلام
 فى الخطأ وأما ما فيه شىء مقدر
 فيلزم ولو برىء على غير شين
 (الافى المتالف) أى التى
 يؤدى القصاص فيها الى
 ذهاب النفس ومفهوم قوله
 وفى الجراح القصاص أن
 اللطمة أو الضربة بالآلة لا تجرح
 لا قصاص فيها وإنما فيها
 الادب بما يراه الامام وفى
 نفث اللحية أو الشارب أو
 شعر الحاجب حكومة ما لم
 ترجع لهيئتها والافقيها الادب
 فقط فى العمد. والقصاص فى
 الجراح بالمساحة طولا وعرضا
 وعمقا (والفخذ) أى كسره
 (والاثنين) أى رصهما

وكذلك فى جراح الجسد ولا يعقل جرح
 إلا بعد البرء وما برىء على غير شين مما
 دون الموضحة فلا شىء فيه وفى الجراح
 القصاص فى العمد إلا فى المتالف مثل
 المأمومة والجائفة والمنقاة والفخذ والاثنين
 والصلب ونحوه ففى كل ذلك الدية ولا
 تحمى العاقلة قتل عمد ولا اعتراف به
 وتحمل من جراح الخطاء ما كان قدراً
 الثابت فأكثر وما كان دون الثابت ففى
 مال الجانى وأما المأمومة والجائفة عمد

بخلاف قطعها ففى عمده القصاص (ونحوه) كعظم الصدر والعنق (ففى كل ذلك الدية) أى
 ففى كل واحد عقله المقدر فيه فيشمل ما فيه الدية كاملة وما فيه بعضها وما فيه حكومة
 (ولا تحمل العاقلة) أى عصابة القاتل البالغون العقلاء الذين فيهم يسار وقت ضرب
 الدية (قتل عمد) سقط فيه القصاص بمسقط من المسقطات (و) كذا (لا) تحمل
 (اعترافه) أى بالقتل بل يغرم الدية الجانى (قدر الثالث) أى ثلث دية الجنى عليه على المعتمد

(فقال مالك ذلك) أى الواجب فى (٢٤٨) ذلك (على العاقلة) وهذا القول هو المعتمد

فَقَالَ مَالِكٌ ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَقَالَ أَيْضًا إِنَّ
ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدِيًّا فَتَحْمَلُهُ
الْعَاقِلَةُ لِأَنَّهُمَا لَا يُقَادُّ مِنْ عِنْدِهِمَا وَكَذَلِكَ
مَا بَلَغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ مِمَّا لَا يُقَادُّ مِنْهُ لَا نَهْ
مُتْلَفٌ وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا
أَوْ خَطَاً وَتُعَاقِلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلُثِ
دِيَةِ الرَّجُلِ فَإِذَا بَلَغَهَا رَجَعَتْ إِلَى عَقْلِهَا
وَالنَّفَرُ يُقْتَلُونَ رَجُلًا فَإِنَّهُمْ يُقْتَلُونَ بِهِ
وَالسَّكَرَانُ إِنْ قَتَلَ قَتَلَ وَإِنْ قَتَلَ مَجْنُونٌ
رَجُلًا فَالدِّيَةُ عَلَى قَاتِلِهِ وَعَمْدُ الصَّبِيِّ
كَالْخَطَاءِ وَذَلِكَ عَلَى مَا قَاتِيَهُ إِنْ كَانَ ثَمًّا
الدِّيَةُ فَأَكْثَرَ وَلَا فَسْفَى مَالِهِ وَتُقْتَلُ
الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ وَالرَّجُلُ بِهَا وَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ
مِنْ بَعْضٍ فِي الْجِرَاحِ وَلَا يُقْتَلُ حُرٌّ بِعَبْدٍ
وَيُقْتَلُ بِهِ الْعَبْدُ وَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

فَيَسْتَنْتَى ذَلِكَ مِنَ الْعَمْدِ
الَّذِى لَا تَحْمَلُهُ الْعَاقِلَةُ
(لَا نَهْمَا) أَى الْمَأْمُومَةُ
وَالْجَائِفَةُ وَتَحْمِلُ قَوْلَهُ
(وَكَذَلِكَ مَا بَلَغَ الْخ) عَلَى
نَحْوِ عَظَمِ الصَّدْرِ مَا قَدْ يَبْلُغُ
بِالْحُكُومَةِ ثُلُثَ الدِّيَةِ (وَلَا
تَعْقِلُ الْخ) أَى لِأَنَّ دَمَهُ
هُدْرٌ (وَتُعَاقِلُ) أَى تَسَاوَى
(الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ) مِنْ أَهْلِ
دِينِهَا فِي دِيَةِ جِرَاحِهَا (إِلَى
ثُلُثِ دِيَةِ الرَّجُلِ فَإِذَا بَلَغَتْهَا)
حُضْوَانَهُ بَلَغَتْهُ أَى الثُّلُثُ
(رَجَعَتْ) أَى أَرَدَتْ (إِلَى
عَقْلِهَا) أَى إِلَى قِيَاسِ دِيَتِهَا
فَتَكُونُ عَلَى النِّصْفِ مِنْهُ فَقَدْ
قُطِعَ ثَلَاثَةُ أَصَابِعٍ مِنَ الْحُرَّةِ
الْمَسَامَةِ ثَلَاثُونَ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي
أَرْبَعَةِ عَشْرُونَ (وَالنَّفَرُ) أَى
الْجَمَاعَةُ (يُقْتَلُونَ رَجُلًا) أَى
أَوْ امْرَأَةً (وَالسَّكَرَانُ) أَى
بِحَرَامٍ وَلَوْ طَائِفًا لَا يَعْرِفُ
الْأَرْضَ مِنَ السَّمَاءِ (فَقَى
مَالَهُ) أَى إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَالْأ
اتَّبَعَ بِهِ فِي ذِمَّتِهِ (وَلَا يُقْتَلُ
حُرٌّ) أَى مُسْلِمٌ (بِعَبْدٍ) بَلْ

يَلْزِمُهُ قِيَمَتُهُ وَأَمَّا الْحُرُّ غَيْرُ الْمُسْلِمِ فَإِنَّهُ يُقْتَلُ بِالْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لَعَلَّوْا لِسَلَامٍ عَلَى الْحُرِّيَةِ وَ يُقْتَلُ

(في جرح) أي لعدم التكافي فإن جنى العبد فهو فيما جنى وإن جنى الحر وكانت الجناية فيها شيء •
مقدر لزمه ذلك منسوبة بالقيمة العبد فقي جازته مثلاً ثلاث قيمته والا لزمه ما نقص قيمته (ولا
بين مسلم وكافر) فإن جنى أحدهما على عضو الآخر فيه شيء • مقدر لزمه والا فقي حكمة فلا
يقاس الجرح على النفس التي يقتص فيها للاعلى من الأدنى (والسائق) أي للدابة (والقائد)
الذي يجرها (والراكب) على ظهرها (ضامنون) أي يضمن كل واحد لواحد وأما لو اجتمعوا
فالضمان على السائق والقائد لقدرتهم على ضبطها (٢٤٩) دون الراكب لكونه كالمتاع

الا أن يحصل منه عون والا
شاركهم ومثل ما وطئت
الدابة ما لو طارت حصاة من
حافرها فكسرت آنية مثلاً
وأما لو أتلقت ولد الدابة الذي
يجري وراءها شيئاً فلا ضمان
على واحد منهم (من غير
فعلهم) بأن أتلقت شيئاً
بذنبها أو كدمته بفمها أو
رأسها ولم تكن معروفة بذلك
ولم يتمكن السائق أو القائد
أو الراكب من منعها والا
فالضمان (أو وهي واقعة) أي
في محلها المعد لها أو المأذون
فيه شرعاً كباب المسجد أو

وَيَقْتُلُ بِهِ الْكَافِرُ وَلَا قِصَاصَ بَيْنَ حَرٍّ
وَعَبْدٍ فِي جُرْحٍ وَلَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ
وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ ضَامِنُونَ لِمَا
وِطِئَتِ الدَّابَّةُ وَمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ فَعَلِهِمْ أَوْ
وَهِيَ وَاقِفَةٌ لَغَيْرِ شَيْءٍ فَعَمِلَ بِهَا فَذَلِكَ هَدْرٌ
وَمَمَاتٌ فِي بَرٍّ أَوْ مَعْدِنٍ مِنْ غَيْرِ
فَعَمِلَ أَحَدٌ فَمِنْ هَدْرٍ وَتَنْجُمُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ
فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَثُلَاثُهَا فِي سَنَةٍ وَنِصْفُهَا
فِي سَنَتَيْنِ وَالدِّيَةُ مَوْرُوثَةٌ عَلَى الْقَرَايِضِ

السوق ولم تكن معروفة بالعداء والا ضمن لأنه يلزمه وضع شيء على قهها مثلاً (فذلك
هدر) أي لما في الحديث فعل العجاء جبار والبرجبار والمعدن جبار أي هدر (ومامات
في بئر الخ) معناه إذا انهار البئر أو المعدن على من يعمل فيه فهلاك فلا ضمان على المستاجر
(وتنجم) أي تقسط الدية الكاملة (على العاقلة) والجاني كواحد منهم (في ثلاث سنين
وثلاثها) كدية المأمومة (في سنة ونصفها) كدية قطع اليد خطأ (في سنتين) على القول
بأنها تنجم في أربع سنين فيكون مشهوراً بمبنيها على ضعيف (موروثه) أي تورث على

حكم الفرائض كأنها مال مخلف عن الميت (وفي جنين الحرة) أي ولو من زنا ولو كان علقه
 وتفصل عنها ميتا بسبب ضرب أو تخويف أو نحو ذلك وأما لو ماتت به أو انفصل عنها
 بعد موتها غير مستهل فإنه يندرج فيها فلو استهل فالقصاص بقسامة إن تعدد الجنين
 والافقيه الدية بقسامة (غرة). (٢٥٠) بالتكوين على الأشهر (عبد) بدل منه

(أوليدة) عطف عليه وهي
 الأمة الصغيرة ويجوز دفع
 عشر واجب الأم عينا حالة
 (وتورث) أي الغرة (على
 كتاب الله) المبين فيه ميراث
 الميت وقولهم إن الجنين
 لا يورث حتى يستهل محمول
 على المال الذي لا يملكه لا ما
 كان في مقابلة ذاته (ولا يورث
 قاتل العمد الخ) ومتى امتنع
 من الميراث لا يحجب وارثا
 والوارث من المال في الخطأ
 يحجب فيه (من غيره) أي
 السيد سواء كان من زوج
 أو زنا وإذا انفصل حياتهم مات
 فقيه قيمته (ومن قتل عبدا)
 أي ولو فيه شائبة حرية
 (فعليه قيمته) على أنه
 قن (وتقتل الجماعة) أي
 المكلفون (بالواحد) ولو كان

وفي جنين الحرة غرة عبد أو أوليدة تقوم
 بخمسين دينارا أو ستمائة درهم وتورث
 على كتاب الله ولا يرث قاتل العمد من
 مال ولا دية وقاتل الخطأ يرث من المال
 دون الدية وفي جنين الأئمة من سيدها
 ما في جنين الحرة وإن كان من غيره فقيه
 عشر قيمتها ومن قتل عبدا فعليه قيمته
 وتقتل الجماعة بالواحد في الحراية والغيلة
 وإن ولي القتل بعضهم وكفارة القتل
 في الخطأ واجبة عتق رقبة مؤمنة
 فإن لم يجز فصيام شهرين متتابعين

عبد أو ذميا كما صرح بذلك فيما يأتي (في الحراية) هي قطع الطريق لمنع السلوك ويؤمر
 أو أخذ المال على وجه تعدد منه الاستغاثة ومن ذلك من يغيب عقل غيره لياخذ ماله
 (والغيلة) هي القتل لأخذ المال (وإن ولي القتل بعضهم) مبالغة أي ولو لم يكن منهم تمالؤ قبل
 ذلك بخلاف غير الحراية والغيلة فإنه لا يقتل الجماعة بالواحد إلا إذا تمالؤا على قتله ابتداء أو
 بإشرار جميعهم القتل ولم تميز ضرباتهم (عتق) خير مبتدأ محذوف أي وهي عتق (متتابعين) فلو

أفطر يوماً غير عذرا ابتداءً ولا بقي بعد زوال العذر ولا يجزئه الاطعام هنا (و يؤمر) أي
 القتال (بذلك) أي التكفير على جهة الاشتجاب وإنما لم يجب لان العمد كالمين الغموس
 التي لا كفارة لها (ولا تقبل توبته) أي بعد الظهور عليه وأما لوجاء تأثبا قبل ذلك فانها تقبل
 ومثله في ذلك الساحر وهو من غير فعله الاجسام أو المعاني كأن يغير الجسم من صورة
 الانسان الى صورة الحيوان ويدخل فيه (٢٥١) ر بط الزوج عن زوجته والتفريق
 بينهما سواء كان ذلك بكلام

مكفراً أولاً واستصوب بعض
 المتأخرين أنه اذا كان يغير
 مكفراً كما اذ فرق بين الزوجين
 بنحو آية وألقينا بينهم العدواة
 والبغضاء لا يكون من السحر
 المكفر (ويقتل من ارتد) أي
 أنى بمكفر اذا كان بالغاً (ثلاثاً)
 أي ثلاثة أيام من ثبوت
 الكفر بعد الرفع للحاكم وإنما
 قال (وكذلك المرأة) وان كانت
 داخلة في عموم من الرد على من
 يقول ان النساء لا تهل (وأقر
 بالصلاة) أي بوجوبها وقال

وَيُؤْمَرُ بِذَلِكَ إِنْ عَفِيَ عَنْهُ فِي الْعَمْدِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ
 وَيُقْتَلُ الزَّانِيَةُ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَهُوَ الَّذِي يُسَرُّ
 الْكُفْرَ وَيُظْهَرُ الْإِسْلَامَ وَكَذَلِكَ السَّاحِرُ
 وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَيُقْتَلُ مَنْ ارْتَدَّ إِلَّا أَنْ
 يَتُوبَ وَيُؤَخَّرُ لِلتَّوْبَةِ ثَلَاثًا وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ
 وَمَنْ لَمْ يَرْتَدَّ وَأَقْرَبُ بِالصَّلَاةِ وَقَالَ
 لَا أَصْلِي أَخْرَجْتَنِي بِمَضَى وَقْتُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ
 فَإِنْ لَمْ يُصَلِّهَا قُتِلَ وَمَنْ امْتَنَعَ مِنَ الزَّكَاةِ
 أُخِذَتْ مِنْهُ كَرَاهًا وَمَنْ تَرَكَ الْحَجَّ قَالَهُ

لا أصلي (كسلا) أي حتى يمضي فان الفائتة لا يقتل بها وحكم من قال
 لا أتوضأ أولاً أستر عورتني في الصلاة كسلا حكم تاركها فيقتل حداً لا كفراً ويؤخر تارك
 الصوم كسلا الى أن يبقى للفجر ما يسع النية فان لم ينو قتل بالسيف حداً فيصلي عليه ويورث
 (ومن امتنع من الزكاة) أي عناداً أو تأوًى لا جحداً ولا قتل كفراً (كرها) بفتح الكاف
 أي قهراً أو أكرها بمعنى التعب والمشقة فبالضم والفتح وتجزئ نية الامام الاخذها
 عن نيته فان أدى الا كراه الى قتله كان دمه هدراً لانه من البغاة (قاله حسبه) أي

لا تعرض له لاحتمال أن يكون في الباطن غير مستطيع (ومن ترك الصلاة جحدا) وكذا جاحد كل مجمع عليه من الدين بالضرورة فانه يقتل بعد الاستتابة ككفرا لاحد فلا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يورث (ومن سب رسول الله) أى أو ألحق به تقصا من المكلفين و ينتظر الصبي لبلوغه (٢٥٢) (قتل) أى حدا بلا توان ان تاب أو أنكر

ما شهدت به البينة والاقتل كفرا وكذلك سب كل نبي مجمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته وأما قتل بعد التوبة دون الزندق الذي أنى تابا لان حق غير الله يشاح فيه (من أهل الذمة) أى اليهود والنصارى (بغير ما به كفر) أى بغير ما أقرناهم عليه في حال كفرهم كأن يقول ان محمدا ليس نبي أصلا أو ان الله غير حليم وأما اذا قال ان محمدا رسول العرب ولم يرسل لنا أو ان الله ثالث ثلاثة فلا قتل لان هذا مما أقروا عليه (الجماعة المسلمين) أى لبيت ما لهم ولو كانت ورثته كفارا (فلا بد من

حسبه) ومن ترك الصلاة جحدا لها فهو كالمرتد يستاب ثلاثا فإن لم يتب قُتِلَ ومن سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قُتِلَ ولا تقبل توبته ومن سبه من أهل الذمة بغير ما به كفر أو سب الله عز وجل بغير ما به كفر قُتِلَ إلا أن أسلم وميراث المرتد للجماعة المسلمين والمحارب لا عفو فيه إذا ظفر به فإن قتل أحدا فلا بد من قتله وإن لم يقتل فيسب الإمام فيه اجتهداه بقدر جرمه وكثرة مقامه في فساد فام قتل أو صلبه

قتله) أى ولو عفا أولياء المقتول لبقاء حق الله (فيسب) أى يبذل (بقدر جرمه) ثم يضم الجيم أى ذنبه (وكثرة مقامه) أى اقامته (في فساد) فيفعل به ما يراه مما خيره الله فيه بقوله «انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله» الآية و بينت السنة أن المحارب يصلب على خشبة يرتبط جميعه بها ثم يقتل بالسيف أو الرمح والقطع من خلاف أن تقطع يده اليمنى من الكوع ورجله اليسرى من الكعب والنقى يكون في بلاد على مسافة القصر فأكثر

(ضامن الخ) أى سواء أخذ في الحال تلصصه أو جاء تائباً ولو أخذ المال غيره وهو حاضر لان المعين شرك فيغرم ثم يرجع على أصحابه اذا (٢٥٣) تعاونوا مثل اللصوص البغاة

والنصاب (وتقتل الجماعة الخ) مكر مع ما سبق (بقتل الذمي (أى أو العبد) ومن زنى (أى غيب حشفته ولو بدون انتشار في فرج أجنبية مطيقة ولو ميتة من غير شبهة (رجم) أى الذكور والاثني ان كانا مكلفين بحجارة معتدلة واعلم ان الزنا بالقصر عند أهل الحجاز وبالمد عند أهل نجد فمن قال لرجل يا ابن المقصور والمدود واراد الزنا حد للقدف (والاحصان أن يتزوج) أى الرجل العاقل البالغ (امرأة) مطيقة ولو أمة غير بالغة (ويطأها) بانتشار (وطأ صحيحاً) لافي زمن الحيض والنفاس. وتحصن المرأة اذا بلغت وتزوجت بالغاً ولو عبداً أو مجنوناً ووطئها كذلك (وعلى العبد).

ثُمَّ قَتَلَهُ أَوْ يُقَطَّعُ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يَنْفِيهِ إِلَى بَلَدٍ يُسَجَّنُ بِهَا حَتَّى يَتُوبَ فَإِنْ لَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ تَائِبًا وَضَعَ عَنْهُ كُلُّ حَقٍّ هُوَ لِلَّهِ مِنْ ذَلِكَ وَاخْتِ بِحُقُوقِ النَّاسِ مِنْ مَالٍ أَرْدَمَ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّصُوصِ ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا سَلَبُوهُ مِنَ الْأَمْوَالِ وَتُقَتَّلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحِرَابَةِ وَالْقِيَاةِ وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ وَاخَذَ مِنْهُمْ وَيُقَتَّلُ الْمُسْلِمُ بِقَتْلِ الذَّمِيِّ قَتْلَ غِيلَةٍ أَوْ حِرَابَةٍ وَمَنْ زَنَى مِنْ حُرٍّ مُحْصَنٍ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ وَالْأَحْصَانُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَطْأَهَا وَطَأً صَحِيحًا فَإِنْ لَمْ يُحْصَنْ جُلِدَ مِائَةً جَلْدَةً وَفَرَبَهُ الْإِمَامُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَحُبِسَ فِيهِ عَامًا وَعَلَى الْعَبْدِ فِي الزَّنا خَمْسُونَ

أى القن او من فيه شائبة حرية وكان الاولى أن يقدم الامة لآية « فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » والعبد مقيس عليها.

(وان كانا متزوجين) مبالغة في عدم زيادة الحد عن ذلك (ولا تغريب عليهما) لان فيه ضررا على السيد (ولا على امرأة) أي حرقا فيه من التعريف لهتكها فتقع في مثل ما غربت لاجله (الا باعتراف) أي من البالغ العاقل المختار (أو بحمل يظهر) أي من غير ذات زوج أو سيد أو كان كل منهما لم (٢٥٤) يولده كصبي أو محبوب أو اتت به لدون اقل

الحمل من يوم دخولها
لزوجها (يرونه) أي ذكر
الزاني في فرجها (و) لا بد
أنهم (يشهدون في وقت
واحد) مع اتحاد وقت الرؤية
(وان لم يتم الخ) بأن يقول
رايته بين نخذيها ولا ادري
ما وراء ذلك (حد الثلاثة
الذين اتموها) حد القذف
ويعاقب الرابع وانما جاز
لشهود نظر العورة ليعلموا
كيف تؤدي الشهادة (ولا
حد على من لم يحتلم) أي لم
يلغ فاعلا كان أو مفعولا
لانه غير مكلف وانما عليه
الادب فان كان الفاعل بالغاً
بالمفعول مطلقاً فقط حد
الفاعل وادب المفعول وان

جذمه وكذلك الأئمة وإن كانا متزوجين
ولا تغريب عليهما ولا على امرأة ولا يعد
الزاني إلا باعتراف أو بحمل يظهر أو
بشهادة أربعة رجال أحرار بالغين عدول
يرونه كالمرود في المكحلة ويشهدون
في وقت واحد وإن لم يتم أحدهم الصفة حد
الثلاثة الذين اتموها ولا حد على من لم يحتلم
ويحد واطى أمة والدته ولا يحد واطى
أمة ولده وتقوم عليه وإن لم تحبل ويؤدب
الشريك في الأمة يطؤها ويضمن قيمتها إن
كان له مال فإن لم تحبل فالشريك بالخيار

كان المفعول بالغاً دون الفاعل عزراً للمفعول وادب الفاعل (ويحد الخ) أي ولا تقوم بين
عليه ولا تحرم على الاب بل يطؤها بعد الاستبراء من الزنا (وتقوم الخ) ويجوز للاب
وطؤها بعد الاستبراء من وطأ الشبهة ان لم يسبق للابن وطؤها والا حرمت عليهما ويغرم
بالاب القيمة (ويضمن قيمتها) أي قيمة حصته اذا حملت (ان كان له مال) والا فلشريك

(أن يتأسك) أي يبقيةا للشركة أو يتبع ذمته أو يبيع نصيبه منها بعد وضعها فان الولد لا يبا بكل حال (وان قالت امرأة بنا) أي ظهر بها (حمل) وهي خالية من الا زواج (استكرهت أي اكرهت على الزنا (احتملت) أي احتملها المكره لها بمعنى اخذها قهرا (عند النازلة) أي عند وقوع الزنا بها (تدمي) أي (٢٥٥) يسيل دمها ان كانت بكر

والنصراني) أي او اليهودي
او من نزل عندنا بامان ان
ثبت الزنا أربعة شهداء واما
لوطا وعته فلا يقتل وانما
يعاقب المعاقبة الشديدة
وعليها الحد والولد المتخلق
من مائه على دين امه (وان
رجع الخ) سواء كان رجوعه
لشبهه كان يقول وطئت
امراتي في الحيض فظننت
انه زنا ولا كأن يكذب نفسه
(وترك) عطف تفسير على
اقيل ومثل الرجوع ما اذا
شهدت بينة على اقراره بالزنا
وهو منكر لذلك (حد الزنا)
وكذا القذف والشرب لا
السرقة لثلاث مثل للناس بعيد
بدعوى السرقة منهم والمرأة

بين أن يتأسك أو تقوم عليه وإن قالت امرأة
بها حمل استكرهت لم تصدق وحدثت
إلا أن تعرف بينة أنها احتملت حتى غاب
عليها أوجاءت مستغثة عند النازلة أو
جاءت تدمي والنصراني إذا غصب المسلمة
في الزنا قتل وإن رجع المقر بالزنا أقيل
وترك ويقيم الرجل على عبده وأمه أحد
الزنا إذا ظهر حمل أو قامت بينة غيره
أربعة شهداء أو كان إقرارا ولكن إن
كان للأمة زوج حر أو عبد لغيره فلا
يقيم الحد عليها إلا السلطان ومن عمل عمل
قوم لوط يذكر بالبيع أطاعه رجما أحصنا

في ذلك كالرجل (عمل قوم لوط) وهو اتیان الذكر في دبره ولو مملوكه ويستوى في الرجم به
الحر والقبذ والمحصن وغيره ويرجم الفاعل البالغ ان كان المفعول به مطيقا وان لم يبلغ وكذلك
يرجم المفعول به البالغ ان كان الفاعل بالغاً والا عزروا دب الصبي (اطاعه) شرط في رجم
المفعول به ومفهوم قوله بذكرانه لو غيب حشفته يدبر اجنبية حد حد الرنا و يؤدب

ان فعل ذلك بمن يحل له وطؤها ويثبت حد اللواط بما يثبت به حد الزنا من شهادة اربعة
عدول يروونه كالمرد في المكحلة او اعتراف مستمر ومقتضى كونه اشد من الزنا انه ولو رجع
(وعلى القاذف الحر) اى البالغ العاقل ذكر اكان او انثى ولو سكر ان لقوله تعالى «والذين
يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة (٢٥٦) شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة»

والمراد بالا حصان هنا العفة
واما الصبي والمجنون فلا حد
عليهما (وعلى العبد) ومثله
الامة واعاد (قوله وخمسون في
الزنا) لجمع النظائر في التشاير
(ولا حد على قاذف عبداو
كافر) اى لانه لا حرمة
لعرضهما وانما في ذلك الادب
(ولا يحد قاذف الصبي) اى
لانه لا تلحقه معرة كالانثى الا
ان يكون قذفه باثمه مفعول به
وهو مطبق (في قذف اى لغيره
(ولا وطء) لان وطءه لا يسمى
زنا وانما في ذلك الادب (ومن
نقى رجلا) اى مثلا من نسب
ايه وان علا بان قال لست ابن

أولم يُحصنَا وعلى القاذِف الحرُّ الحدُّ
ثمانونَ وعلى العبدِ أربعمِائَتانِ في القَذْفِ
وخمسونَ في الزَّنا والكافِرُ يُحدُّ في القَذْفِ
ثمانينَ ولا حدٌّ على قاذِفِ عبدٍ أو كافرٍ
ويُحدُّ قاذِفُ الصَّبِيِّ بِالزَّنا إن كانَ مثْلَها
يُوطأُ ولا يُحدُّ قاذِفُ الصَّبِيِّ ولا حدٌّ على
مَن لم يَبْلُغْ في قَذْفٍ ولا وَطْءٍ ومَن نَقَى
رَجُلًا مَن نَسَبَهُ فَمَلِئَهُ الحدُّ وفي التَّعْرِيضِ
الحدُّ ومن قالَ لِرَجُلٍ يالوطِيُّ حدٌّ ومن
قَذَفَ جَمَاعَةً فَحدٌّ واحدٌ يَزِمُهُ لِمَن قامَ
بِهِ مِنْهُمْ ثُمَّ لا شَيْءَ عَلَيْهِ وَمَن كرَّرَ شُرْبَ الخمرِ

فلان فهو كالرعى بالزنا (وفي التعريض) وهو التلويح بالقذف بغير تصريح كأن يقول او
له ما انا بزان يريد انت زان (ومن قال لرجل يالوطي) ومثله ياعلق او ياخنث اذا كان المقول له
عفيفا واما من رمى رجلا بزنا او لواط وكان قد ثبت عليه حصول شئ من ذلك فلا حد على
قاذفه ويثبت حد القذف بشهادة عدلين او اعتراف به (فحد واحد) اى ولو تعدد نوع ما قذف
به (ومن كرر شرب الخمر) اى قبل حده وكذا يقال فيما بعده وكذا يمتد لو قذف وشرب او

سرق وقطع بين آخر لقول خليل وتداخلت ان اتحد الموجب كقذف وشرب والا تكررت
(وكذلك من قذف جماعة) مكررا الا أن يحمل السابق على قذفهم مرة واحدة وهذا على
ما اذا تعدد (حدود وقتل) مثل أن يزني ويشرب ويقذف ويقتل مسلما (فليحد) أي لنفي
المعرة عن المقتوف (ومن شرب الخ) أي من المسلمين المكلفين مختارا من غير ضرورة ولو
مصبة و يتشطر الحد على الرق والخمر ما عسر من (٢٥٧) العنب ودخايله الشدة المطربة

والنبيذ نحو ماء النمر والزبيب
مما نبذ أي طرح ذلك فيه
حتى بلغ حد الاسكار فقول
المصنف (مسكرا) أي
شأنه ذلك بدليل قوله
(سكر أو لم يسكر) وقال أبو
حنيفة لا يحد في النبيذ الا اذا
أسكر بالفعل ويثبت الحد
بالاقرار الا أن يرجع أو
بشاهدين على الشرب أو على
رائحة فمه ممن يعرفها وأما
الحشيشة والداتورة ففيهما
الادب وما أطف قول
بعضهم قل ان يشرب
الحشيشة جهلا *
ياخيما قد عشت شرمعشة

أَوْ الزَّانِفَ حَدُّ وَاحِدٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ
وَكَذَلِكَ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً وَمَنْ أَرَمَتْهُ
حُدُودٌ وَقَتْلٌ فَالْقَتْلُ حَرْبِيٌّ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا
فِي الْقَذْفِ فَلْيُحَدِّ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ وَمَنْ شَرِبَ
خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا ثَمَانِينَ سَكْرَةً
أَوْ لَمْ يَسْكُرْ وَلَا سَجَرَ غَيْرَهُ يُجْرَدُ الْحُدُودُ وَلَا
تُجْرَدُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِمَّا بَقِيََا الضَّرْبَ وَيُجْلَدَانِ
قَاعِدَيْنِ وَلَا تُحَدُّ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا
مَرِيضٌ مُثْقَلٌ حَتَّى يَبْرَأَ وَلَا يُقْتَلُ وَاطِئٌ
الْبَهِيمَةِ وَلِيُعَاقَبَ وَتَبَى سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ

(١٧ - رسالة) دبة العقل بدرة فلما اذا * ياخيما قد بعثها بحشيشة

(ويجرد المحدود) أي من كل شيء الا ما يستر عورته (ويجلدان) أي بسوط من جلد على
الظهر والكفتين حال كونهما (قاعدين) غير مر بوطين (ولا تحم حامل الخ) أي لثلا يبرى الى
ما في بطنها ولو من زنا (ولا مريض مثقل) بفتح القاف المشددة أي اشتد مرضه (حتى يبرأ)
لثلا يؤدي الى تاف نفسه ما لم يكر حده الرجم فلا ينتظر (ومن سرق) أي من المكلفين ذكورا

أو أنا أحرار أو أرقاء بشرط أن لا يكون له ولادة على المسروق منه ولا مكرها ولا مضطرا
 للسرقة لجوع أحابه والمارق هو من يدخل خفية ويخرج كذلك. والمختلس من يدخل خفية
 ويخرج جهرة. والخائن من يدخل ويخرج جهرة باذن كالضيف والخدام ولا قطع فيهما كما
 يأتي (من حرز) وهو ما لا يعد (٢٥٨) الواضع فيه مضيعا وهو في كل شيء بحسبه فيختلف

باختلاف الاشخاص
 والاموال (ولا قطع في
 الخلسة) بضم الخاء المعجمة
 وهي أخذ المال ظاهرا غفلة
 (و يقطع في ذلك) أي في
 سرقة ما ذكر (يد الرجل)
 توضيح لقوله ومن سرق
 الخ والمراد اليد اليمنى من
 الكوع (ثم ان سرق) بعد
 قطعها (قطعت رجلاه) اليسرى
 من الكعب وهو معنى قوله
 (من خلاف) (ومن أقر
 بسرقة) أي من غير اكراه وأما
 بالا كراه فلا يعتبر اقراره (وان
 رجع) أي عن الاقرار بالسرقة
 (اقيل) أي ترك بدون قطع
 (وغرم السرقة) أي قيمتها
 (ان كانت) القيمة (معه) ولا
 اتبع بها) في ذمته لان حق

ذَهَبًا أَوْ مَا قِيَمَتُهُ يَوْمَ السَّرِقَةِ ثَلَاثَةَ
 دَرَاهِمٍ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ وَزَنَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ
 فِضَّةً قُطِعَ إِذَا سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ وَلَا قُطِعَ فِي
 الْخِصَاةِ وَيُقَطَّعُ فِي ذَلِكَ يَدُ الرَّجُلِ وَالْمِرَّةُ
 وَالْعَبْدُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ
 خِلَافِ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَبِيَدِهِ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ
 فَرِجْلُهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ جُلِدَ وَسُجِّنَ وَمَنْ
 أَقْرَأَ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ وَإِنْ رَجَعَ أَقِيلَ وَغَرِمَ
 السَّرِقَةُ إِنْ كَانَتْ مَعَهُ وَإِلَّا اتَّبَعَ بِهَا وَمَنْ
 أَخَذَ فِي الْحِرْزِ لَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى يُخْرِجَ السَّرِقَةَ
 مِنَ الْحِرْزِ وَكَذَلِكَ الْكَفَنُ مِنَ الْقَبْرِ وَمَنْ
 سَرَقَ مِنْ بَيْتٍ أُذِنَ لَهُ فِي دُخُولِهِ

الآدمي لا يسقط بالرجوع بل هو لازم ولو في حال القطع وتؤخذ بعينها ان كانت لم
 موجودة (حتى يخرج السرقة) أي ولو برميها لخارج ولم يخرج هو من الحرز (وكذلك
 الكفن) أي لا يقطع سارقته حتى يخرجها (من القبر) اذا كان ساوي ربع دينار لان القبر حرز
 له وكذا البحر حرز للميت المرمى به لا للغريق ولا قطع في سرقة ما على القبر من رخام ونحوه

(لم يقطع) أى لا نه خائن لا سارق ومثل البيت الحانوت الذى اذن صاحبه لمن يدخله لتقليب شئ فيخون وفي الحديث ليس على منتهب ولا خائن ولا مختلس قطع. وكرر قوله ولا يقطع المختلس لجمع النظائر (من حد أو قطع) بيان لما يلزمه في بدنه كإقراره بقذف أو سرقة مال في يده لا نه لا يتهم في هذا (و) أما (ما كان في رقبته) (٢٥٩) أى فيما يوجب أخذه فيه كإقراره

بقطع يد حرة (فلا إقرار له) لا تهاجمه بحب انتقائه لمن أقر له (ولا قطع في ثمر) بفتح المثناة (معلق) على رأس الشجر (ولا في الجمار) وهو قلب النخل (ولا في الغنم الراعية) ولو كان معها راع لتشتت بنحو آلاف المال المأخوذ بحضرة صاحبه في الصحراء خفية فانه من حرزه (من مراحمها) بضم الميم وفتحها أى موضع مقيلا لا نه حرزها ولو لم يكن معها راع (من الأندر) بوزن الأحرأى الجرين ولو كان بعيدا من البلدة من غير حارس لا نه حرز لما فيه من الحب والتمر (في السرقة أو الزنا) أى والشرب والمعتمد

لَمْ يُطْعَمْ وَلَا يُقَطَّعُ الْمُخْتَلِسُ وَلَا فِرَارُ الْعَبْدِ فِيمَا يَلْزَمُهُ فِي بَدَنِهِ مِنْ حَدٍّ أَوْ قَطْعٍ يَلْزَمُهُ وَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلَا إِقْرَارَ لَهُ وَلَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ وَلَا فِي الْجُمَارِ فِي النَّحْلِ وَلَا فِي الْغَنَمِ الرَّاعِيَةِ حَتَّى تُسْرِقَ مِنْ مُرَاحِيهَا وَكَذَلِكَ الثَّمَرُ مِنَ الْأَنْدَرِ وَلَا يُشْفَعُ لِمَنْ بَلَغَ الْإِمَامَ فِي السَّرِقَةِ وَالزَّانَا وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ فِي الْقَذْفِ وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْكُمِّ قُطِعَ وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْهَرِيِّ وَبَيْتِ الْمَالِ وَالْمَغْنَمِ فَلَا يَقُطَّعُ وَقِيلَ أَنْ سَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ مِنَ الْغَنَمِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ قُطِعَ وَيَتَّبَعُ

الجواز في القذف ان طلب المقدوف الستر على نفسه وتجاوز الشفاعة فيمن وجب تعزيره ولو بعد بلوغ الإمام (ومن سرق من الكم) ومثله الجيب والعمامة والحزام لان الانسان حرز لما عليه ولو كان نائما وعنده شعور ولو سرق الشئ وصاحبه لا يقطع كما لو سرق الدابة مع راكبها (ومن سرق من الهري) أى الشون الذى يجعله السلطان للمتاع والطعام (و بيت المال) ما يجعله للذهب والفضة (والمغنم) أى بعد حوزة (فليقطع) فى جميع ذلك على المعتمد لضعف

الشبهة (في ملأته) أى يساره (ولا يتبع في عدمه) أى عسره لئلا يجتمع عليه عقوبتان (بما لا يقطع فيه) أى لعدم كمال النصاب أو لرجوعه عن الإقرار (باب في القضية) بفتح الهمزة جمع قضاء أى فصل الخصومات وقد ترع بذكر أشياء في هذا الباب لم يترجم لها كالصالح والفلس والقسمة (والبينة (٢٦٠) على المدعى) وهو الذى يقول كان والمدعى

السَّارِقُ إِذَا قُطِعَ بِقِيَمَةِ مَا فَاتَ مِنَ السَّرِقَةِ
فِي مَلَأَتِهِ وَلَا يَتَّبَعُ فِي عُدْمِهِ وَيَتَّبَعُ فِي
عُدْمِهِ بِمَا لَا يُقْطَعُ فِيهِ مِنَ السَّرِقَةِ

﴿ بَابٌ فِي الْأُقْضِيَةِ وَالشَّهَادَاتِ ﴾

وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ
وَلَا يَمِينُ حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ أَوْ الظَّنَّةُ
كَذَلِكَ قَضَى مُحْكَمُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَقَدْ قَالَ
عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ تَحَدَّثُ لِلنَّاسِ أُقْضِيَةٌ
بِقَدْرِ مَا أَخَذُوا مِنَ الْفُجُورِ وَإِذَا نَكَلَ
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَمْ يُقْضَ لِلطَّالِبِ حَتَّى يَحْلِفَ
فِي مَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ الَّذِي
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَيَحْلِفُ قَائِمًا وَعِنْدَ مَنْبَرِ

عليه هو الذى يقول لم يكن
وانما طلبت البينة من الاول
لضعف جانبه لتمسكه بالاصل اذ
الاصل براءة الذمة ولا تتوجه
اليمين بمجرد الدعوى فيما
لا يثبت الا بعدلين كالطلاق
والعتق والنكاح نعم لو شهد
شاهد بذلك لزمه اليمين لرد
شهادة الشاهد فان نكل حبس
وان طال حبسه أطلق ودين
(ولا يمين) أى لا يقضى بها
(حتى تثبت الخلطة) بينهما ولو
بالتدوين مرة (أو الظنة) بكسر
الطاء المشالة أى التهمة ولكن
صار العمل الآن على أنها
تتوجه مطلقا ولا يسئل عن
خلطة ولا تهمة (من الفجور)
أى الكذب فيستنبط لهم
القاضى التحليف على

المصحف نحوه مما فيه ردع لهم (واذا نكل الخ) بأن قال لا أحلف (فيما يدعى الرسول
فيه معرفة) أى علما بالشئ وصفته دعوى التحقيق وأما اذا كانت دعوى اتهام كأن يتهم
شخصا بسرقة مال فان المدعى عليه يغرم بمجرد نكوله ولا ترد اليمين على المدعى (واليمين) أى
التي تطلب في الحقوق كلها تكون بالله الذى لا اله الا هو (ويحلف قائما الخ) أى وجوبا تغليظا

عليه فان امتنع عدنا كلا والتخليطانما هو في ربع دينار فأكثر وأما توجه اليمين فعلى مطلق
شيء ولا يحلف الا البالغ العاقل (في الجامع) أي الذي تصلى فيه الجمعة (وموضع يعظم
منه) أي الجامع وهو المحراب (حيث يعظم) بكسر الظاء المثالة قاله يهودى يحلف في البيعة
والنصراني في الكنيسة والمجوسى في بيت النار (لم) (٢٦١) يكن علم بها) أي أصلاً أو نسيها

ثم تذكرها (قضى له بها) أي
بعد حلفه أنه ما علمها فان

اشترط المدعى عليه على المدعى
عدم قيامه بالبينة التي نسيها

وما أشبهه عمل بشرطه وليس

للقاضى ان يحلف من توجهت

عليه اليمين بغير حضور خصمه

وله سماع شهادة البينة قبل

الخصومة وعند غيبة المدعى

عليه ويكتب أسما الشهود

فان حضر الخصم قرأها عليه

فان ادعى مطعنا أبداه ولا

يجاب لأعادة الشهادة بحضرته

وله ذلك في اليمين (وقد قيل

الخ) خلاف المشهور ومحل

القولين ان كان تاركها

بالتصريح أو الاعراض

عنها وأما اذا كان ظن أنها

لا تشهد له فله القيام بها (في

الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ

فَأَكْثَرُ فِي غَيْرِ الْمَذِينَةِ يَحْلِفُ فِي ذَلِكَ

فِي الْجَامِعِ وَمَوْضِعٍ يُعْظَمُ مِنْهُ وَيَحْلِفُ

الْكَافِرُ بِاللَّهِ حَيْثُ يُعْظَمُ وَإِذَا وَجَدَ الطَّالِبُ

بَيِّنَةً بَعْدَ يَمِينِ الْمَطْلُوبِ لَمْ يَكُنْ عِلْمٌ بِهَا

قَضَى لَهُ بِهَا وَإِنْ كَانَ عِلْمٌ بِهَا فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُ

وَقَدْ قِيلَ تُقْبَلُ مِنْهُ وَيُقْضَى بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ

فِي الْأَمْوَالِ وَلَا يُقْضَى بِذَلِكَ فِي نِكَاحٍ

أَوْ طَلَاقٍ أَوْ حَدٍّ وَلَا فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ نَفْسٍ

إِلَّا مَعَ الْقَسَامَةِ فِي النَّفْسِ وَقَدْ قِيلَ يُقْضَى

بِذَلِكَ فِي الْجِرَاحِ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ

إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ وَمِائَةِ امْرَأَةٍ كَأَمْرَاتَيْنِ

الاموال) أي أو ما يؤل إليها كالأجل والخيار والشفعة والأجارة وجراحات الخطأ (ولا

في دم عمد) أي جراح عمد (أو نفس) أي قتلها (الامع القسامة في النفس) مع الشاهد الواحد

وليس المراد ما يعطيه ظاهره من الشاهد واليمين (وقد قيل الخ) هو المعتمد فكان الاولى تقديمه

(ومائة امرأة كأمراأتين) يعني أن الأربع من النساء لا يقمن مقام الرجلين ولا تكفى

المراة الواحدة مع اليمين (وشهادة امرأتين الخ) ولا تكفى امرأة ويمين (والاستهلال) أن يستهل الصبي صارخا و يترتب عليه أمور منها الارث منه وله (وشبهه) كعيب الفرج والحيض (ولا تجوز شهادة خصم) أى على خصمه ولا على أبيه وأمه وابنه وكذا ابن العدو لا يشهد على عدو أصله ولومات (٢٦٢) لان العداوة تورث (ولا ظنين) بالظاء المشالة أى

متهم فى دينه ولو اقتصر على قوله (ولا يقبل الا العدول) لا غناه عن هذا وما بعده لان العدل هو الحر المسلم العاقل البالغ السالم من فسق وانما تعتبر هذه الشروط حال الاداء لا حال التحمل لان التحمل يصح من كل مميز ولو عبدا أو صبيا أو كافرا الا فى مسائلتين وهما الشهادة على عقد النكاح والشهادة على الخط فلا بد من هذه الشروط عند التحمل ايضا (المحدود فى الزنا) وكذا فى غيره فلو قال واذا تاب المحدود قبلت شهادته فى كل شىء الا فيما حدف فيه لكان أولى (ولا تجوز شهادة الا بن الخ) المراد لا تجوز شهادة الفرع لا صله ولا الاصل لفرعه (ولا الزوج

وذلك كرجل واحد يقضى بذلك مع رجل أو مع اليمين فيما يجوز فيه شاهد ويمين وشهادة امرأتين فقط فيما لا يطلع عليه الرجال من الولادة والاستهلال وشبهه جائزة ولا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ولا يقبل الا العدول ولا تجوز شهادة المحدث ولا شهادة عبده لا صبي ولا كافر وإذا تاب المحدث فى الزنا قبلت شهادته الا فى الزنا ولا تجوز شهادة الابن الا بيمين ولا هـماله ولا الزوج للزوجة ولا هى له وتجاوز شهادته الاخ العدل

للزوجة) أى ولا لبيها وأمها وولدها وكذا يقال فى شهادتها (الاخ العدل) أى المبرز لآخيه فى العدالة كما يشترط التبريز أى الفوقان فيها على أقرانه فى شهادة من سئل عن شهادته فشك فيها ثم تذكرها والاجير لستأجره والصديق للملاطف لصديقه والمولى الاسفل لمعتقه والشريك لشر يكه فى غير مال الشركة ويشترط أن لا يكون الشاهد فى معيشة مع المشهود له ويزاد فى

الاخ أن تكون شهادته في الاموال لا ما تأخذه فيه العصبية (محرب في كذب) وهو الذي يكذب في السنة زبادة عن مرة. ومثل مظهر الكبيرة أن شهدت عليه بيعة بأنه شرب الخمر أو أكل الر بامثلا وقد فعل ذلك خفية ما لم تظهر بعد ذلك توبته. وبقدرح في الشهادة اللعب بالرد ونحوه ومباشرة صغيرة الحسة كسرة لقمعة وتطيف بحبة وأما صغار غير الحسة كنظرة لاجنية فأنها تقدر بشرط الايمان (ولا جار لنفسه) (٢٦٣) أي تقا فلا تجوز شهادة

الشريك لشريكه في شيء من مال الشركة (ولا دافع عنها) أي ضررا كما إذا كان لرجل دين على رجل وادعى آخر على المدين بدين فلا تجوز شهادة رب الدين أن المدين قضا له لانه يدفع بيا ضرر مقاسمته في مال المدين (وتجوز شهادته عليه) وكذا كل من لا تجوز شهادته لشخص فان شهادته عليه جائزة (تعديل النساء ولا تجر بحمن) أي لا للرجال ولا للنساء لا فيما تجوز شهادتهن فيه ولا في غيره بل ذلك خاص بالرجال (ولا يقبل في الزكاة الا من

لَا خِيَةَ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مُحْرَبٍ فِي كَذِبٍ أَوْ مُظْهِرٍ اكْبِيرَةٍ وَلَا حَارٍ لِنَفْسِهِ وَلَا دَافِعٍ عَنْهَا وَلَا وَصِيٍّ لِتَيْمَمِهِ وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيلُ النِّسَاءِ وَلَا تَجْرِي حَمْنٌ وَلَا يُقْبَلُ فِي الزَّكَاةِ إِلَّا مَنْ يَقُولُ عَدْلٌ رِضًا وَلَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ وَلَا فِي الْجَرِيحِ وَاحِدٌ وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا أَوْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمَا كَبِيرٌ وَإِذَا

يقول) في حق الشاهد أشهد أنه (عدل رضا) بالجمع بين اللفظين أي انه عدل فيما بينه وبين زبه رضا أي مرضى فيما بينه وبين الناس (ولا يقبل في ذلك) أي أي المذكور من الزكاة (ولا في التجريح) أي تجريح الشهود (واحد) بل اثنان ولا بد في التجريح من ذكر سبب الجرح لا اختلاف العلماء في ذلك ولا يشترط في الزكاة ذكر سبب العدالة لان اسبابها كثيرة وتقدم شهادة التجريح عند التعارض لأنها تحكي عن الباطل (في الجراح) أي التي تقع بينهم وكذا في القتل على المشهور لا في الاموال بشرط التميز والذكورية والحرية وأن

لا يكون الشاهد قريبا للمشهود له ولا عدوا للمشهود عليه وقائدة شهادتهم الدية لا نه لا يقتص
الامن مكاف (المتبايعان) ثنية متبايع بالياء من غير همز لان فعله تبايع والمراد المتعاقدان
ليشمل المتكاريين سواء اختلفا في جنس العقود عليه أو قدره أو قدر ثمنه أو أجله فانهما
يتحالفان ويتفاسخان ويقضى للحالف على الناكل و بيد البائع بالحلف وجوباً وحكم
تنا كلهما حكم حلفهما فيحلف (٢٦٤) كل على تحقيق دعواه وتفي دعوى صاحبه ويرد

المشتري الساعة وأما ان كان
الاختلاف في الصفة فالقول
للبيع يمينه ان انتقدوا الا
فالمشتري يمينه وان اختلفا
في أصل العقد فالقول لمنكره
يمينه (في شيء بأيديهما)
وكذا اذا لم يكن تحت يد واحد
منهما أو كان بيد ثالث لم يدعه
لنفسه ولا حالف وأخذه ولم
يقر به لواحد منهما والا فهو
للمقر له بلا يمين (حلفا وقسم)
فلو نكل أحدهما عن اليمين
سقط حقه (قضى بأعدهما)
أى مع يمين من شهدت له وكما
يقضى بالاعدل يقضى بالمؤرخة
و بالاسبق تاريخا على غيرها

اختلف المتبايعان استخلف البائع ثم
أخذ المبتاع أو يحلف ويبر أو اذا اختلف
المتداعيان في شيء بأيديهما حلفا وقسم
بينهما وإن أقاما بينتين فضى بأعداهما فإن
استويا حلفا وكان بينهما وإذا رجع
الشاهد بعد الحكم أغرم ما أتف
بشهادته إن اعترف أنه شهد بزور قاله
أصحاب مالك ومن قال ردت إليك ما
وكتنتي عليه أو على بيعه أودفت إليك
ثمنه أو ودعتك أو قراضك فالقول قوله

و بالناقلة على المستصحبة كأن تشهد بينة لعمر و بأنه انشأ هذه الدار والاخرى ومن
بأن زيدا اشراها منه وبالمثبتة على النافية وبينية واضع اليد على بينة غيره وبالمعيند لسبب الملك
على غيرها (استويا) الاولى استويا أى البيتان في العدالة ولم يوجد مرجح مما قدمنا (أغرم)
أى نصف الحق ولا ينقض الحكم لاحتمال كذبه في رجوعه (ان اعترف الخ) ليس بتقيد وأما
إذا رجع قبل الحكم فلا يغرم وان رجع الشاهدان غرما جميع الحق (ما وكتنتي عليه) كأن بوكله
على دفع دين لز يد فلم يجده فردده (أو على بيعه) أى ولم يبع وادعى رده (فالقول قوله) أى قول

كل من الوكيل والمودع بفتح الدال والمقارض بفتح الراء لا نهم أمناء لكن يمين نعم لو قبض
أحدهم شيئاً بيينة مقصودة للتوثق فلا يقبل قوله الا بيينة (والا ضمن) أى لتفر يطه بعدم
الاشهاد (أنه أنفق عليهم) أى اذا لم يكونوا فى (٢٦٥) حضانتهم (أو دفع اليهم) أى اموالهم

بعد بلوغهم ورشد هم وأمالو
دفعها اليهم قبل ذاك فلا يرأولو
بالبيينة حيث أنفقوها لانه
لا يجوز له تمكينهم من شئ قبل
ذلك سوى النفقة بالمعروف
(صدق الخ) أى يمين لان
المشقة تلحقه فى الاشهاد وهم
فى حضانتهم مثل كونهم فى
حضانتهم ما اذا كانوا فى حضنة
أمهم وهى فقيرة وظهر أثر
الاتفاق عليهم (والصلح
جائز) أى مندوب اليه وهو
انتقال عن حق أو دعوى
بعوض لرفع نزاع أو خوف
وقوعه (الا ما جرد الى حرام)
كالصلح عن الذهب المؤجل
بالورق ولو على الحلول لما فيه
من الصرف المؤخر (ويجوز
على الاقرار والانكار) فامن
توجهت عليه اليمين عند
انكاره أن يفتدى منها بالمال
ولو علم براءة نفسه و يكون
المأخوذ منه حينئذ

وَمَنْ قَالَ دَفَعْتُ إِلَى فُلَانٍ كَمَا أَمَرْتَنِي
فَأَنْكَرَ فُلَانٌ فَمَلَى الدَّافِعُ الْبَيِّنَةَ وَالْأَ
ضْمَانَ وَكَذَلِكَ عَلَى وَلِيِّ الْأُتَامِ الْبَيِّنَةُ
أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا
فِي حَضَانَتِهِ صُدِّقَ فِي النِّفْقَةِ فِيمَا يُشْبِهُ
وَالصَّلَاحُ جَائِزٌ إِلَّا مَا جَرَّ إِلَى حَرَامٍ وَيَجُوزُ
عَلَى الْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ وَالْأَمَّةُ الْغَارَةُ تُتَزَوَّجُ
عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَلَيْسَ يَدَّهَا أَخْذُهَا وَخَذُّ قِيَمَةِ الْوَلَدِ
يَوْمَ الْحُكْمِ لَهُ وَمَنْ أَسَدَتْ حَقَّ أُمَةٍ قَدْ وَلَدَتْ
فَلَهُ فِيمَتِهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ وَقِيلَ بِأَخْذِهَا
وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ وَقِيلَ لَهُ قِيَمَتُهَا فَقَطُّ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ
الْثَّمَنَ فَيَأْخُذَهُ مِنَ الْغَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا وَأَوْ
كَانَتْ بِيَدِ غَاصِبٍ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَوَلَدُهُ رَقِيقٌ

حراماً ولا فحلاً ولا يجوز تقض الصلح ولو ظهر المصالح عنه ويملكه المدعى عليه الا ان
يكون متهماً بسرقة أو بقر الظالم بطلان دعواه أو تشهد بيينة للمظلوم لم يكن يعلم بها أو وجد
وثيقة بعده والا فله نقضه (قيمة الولد) أى لتخلقه على الحرية (فله قيمتها وقيمة الولد) هذا

أرجح الاقوال (بعد أن عمرت) أي بعد أن عمرها المشتري ونحوه بالبناء أو الغرس فإن
المستحق (يدفع قيمة العماره) أي (٢٦٦) البناء حال كونه (قائما) لانه وضعه بوجه شبهة

ومثل ذلك من اشترى سفينة
خربة وأصلحها أو ثوبا
وصبغته ثم استحق وأمالو
استحققت الارض المحبسة
فليس للباني أو الفارس الا
نقصه أو شجره (قيمة ذلك
النقص) أي البناء على أنه
منقوض (ملقى) أي مقلوما
ولما كان الغاصب ظالما
والمستحق مظلوما كان له
الخيار ويلزم الغاصب
أجرة الارض التي بناها
أو غرسها فتجب للمستحق
من قيمة الا تقاض والمشتري
من الغاصب مع علمه بالغصب
كالغاصب (ويرد الغاصب)
ومثله السارق والخائن
والمختلس ونحوهم من كل
من لا شبهة له فيما اغتله من
صوف وسمن وتمر ونحو ذلك
ومحل رده (الغلة) ان ردت
الذات المغصوبة وأمالو
فانت ولزمه قيمتها فلا يتبع

معهما لير بها والمستحق الأرض بعد أن عمرت
يدفع قيمة العماره قائما فإن أبى دفع إليه
المشتري قيمة البقعة براحا فإن أبى كانا
شريكين بقيمة ما لكل واحد والغاصب
يؤمر بقطع بنائه وزرعه وشجره وإن شاء
أعطاه ربها قيمة ذلك النقص والشجر ملقى
بعد قيمة أجر من يقطع ذلك ولا شيء
عليه فيما لا قيمة له بعد القلع والهدم
ويرد الغاصب الغلة ولا يردها غير الغاصب
والولد في الحيوان وفي الأمة إذا كان
الولد من غير السيد يأخذ المستحق
للأمهات من يد مبتاع أو غيره ومن
غصب أمة ثم وطئها فولده رقيق وعليه

يغلبها لان قيمتها تعتبر يوم الاستيلاء عليها فكانه استغل ملكه (من غير السيد) الحد
أي الذي استحققت منه بان كان من زوج أو زنا وأما منه فليس للمستحق الا قيمته
مع قيمة أمه (أو غيره) أي كالموهوب له أو المتصدق عليه (ومن غصب أمة الخ) تكرار

(إذا وهى السفلى) أى ضعف والواو فى (وهدم) بمعنى أو وإذا كان السفلى موقوفاً لم نأخذ بالوقف أصلاً له لحفظ الأعلى إذا كان مملوكاً والمراد بالسفل ما نزل عن غيره فيشمل الأوسط بالنسبة لما فوقه ثم استدلل على هذا وما يأتى بحديث (لا ضرر ولا ضرار) ، اللغتان مترادفتان بمعنى واحد على جهة التاكيد فكانه قال لا تضر ولا تضر وقيل معنى الأول لا تضر من لم يضره ومعنى الثانى لا تضر من ضره لقوله تعالى «فن عفا» (٢٦٧) وأصلح فأجره على الله (من

فتح كوة) بفتح الكاف
 وضمها أى طاقتا ويتضى
 عاياه سدها ما لم تكن مرتفعة
 جدا لا يمكن الاطلاع منها
 وأما الكوة السابقة على بيت
 الجار فلا يتضر بسدها ولكن
 يمنع من التطلع منها على الجار
 ولا أصحاب البيوت القريبة من
 المنارة أن تمنع صعود غير
 الأعمى عليها ما لم يكن لها حاجز
 يمنع النظر لما حولها (قبالة بابه) !
 أى ان كانت السكة غير نافذة
 والا جاز فتحه بخلاف
 الحائض فلا يجوز اخذاته
 قبالة الباب مطلقاً أو حفر
 ما يضر الخ) كحفر بئر ملتصقة
 بجداره أو حاصل للمرحاضه

الحد وإصلاح السفلى على صاحب السفلى
 والخشب للسقف عليه وتعليق العرف عليه
 إذا وهى السفلى وهدم حتى يصلح ويجبر
 على أن يصلح أو يبيع ممن يصلح ولا
 ضرر ولا ضرار فلا يفعل ما يضر بجاره
 من فتح كوة قريبة يكشف جاره منها
 أو فتح باب قبالة بابه أو حفر ما يضره
 بجاره فى حفره وإن كان فى ملكه
 ويقضى بالحائط لمن إليه القمط والعقود
 ولا يمنع فصل الماء يمنع به الكلاء وأهل

(و يقضى بالحائط) أى المتنازع فيه بين الجارين عند عدم البينة (لمن إليه) أى الى جهته
 (القمط) بضم القاف والميم جمع قماط وهو الخشب الذى يجعل فى الحائط (والعقود) تناكح
 الأجر أو الأجر فى بعضهما مع اليمين ممن هما فى جهته فان كانا فى جهتهما أو لم يكن فى الحائط
 شىء منهما فهو مشترك (ولا يمنع فصل الماء) أى الزائد منه على الحاجة ان كان فى أرض غير
 مملوكة (لمنع به الكلاء) أى العشب رطباً أو يابساً فانه اذا كان بأرض الماء عشب مباح لعموم

الناس ونزل به قوم يريدون رعيه فمنعهم أهل الماء من الشرب فانهم يرتحلون عنه ويتركونه لهم
وفي الحديث لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا فضل الكلاء (ثم الناس فيها) أي الآبار أي في فضل
مائها (سواء) ما لم يقصد حفرها بحفرها الملكية والا فله بيع مائها كما يترادار الا للمضطر الذي
لا ثمن معه (فلا يمنعه فضله) أي (٢٦٨) الفاضل عنه من الماء بشرط أن يأخذ في اصلاح بئر

(أم لا) هو المعتمد (أن لا يمنع
الرجل) ومثله المرأة (خشبه)
بالجمع وروى خشبة بالافراد
واذا أعار جاره موضعا لغرز
خشبة ثم أراد المنع فليس له
الرجوع الا بعد المدة المعينة
أو المعتادة (الماشية) أي
الممكنة الحراسة وأما نحو
الحمام والنحل فلا ضمان على
أربابه وعلى أصحاب الزرع
حفظه (من الزرع والحوائط)
أي البساتين للاحتراز عما لو
وطئت شخصاً نائماً فقتلته ولا
سائق لها ولا قائد ولا راكب
فلا ضمان ومحل لزوم قيمة
ما أتلفته ليلا ان لم تربط ربطا
وثيقاً أو يعلق عليها الباب والا
انتهى الضمان (ولا شيء عليهم في

آبار الماشية أحق بها حتى يسقوا ثم
الناس فيها سواء ومن كان في أرضه على
أو بئر فله من مائها إلا أن تهدم بئر جاره
وله زرع يخاف عليه فلا يمنعه فضله
واختلاف هل عليه في ذلك ثمن أم لا
وينبغي أن لا يمنع الرجل جاره أن يفرز
خشبه في جداره ولا يقضى عليه وما
أفسدت الماشية من الزرع والحوائط
بالليل فذاك على أرباب الماشية ولا شيء
عليهم في فساد النهار ومن وجد سلعة
في التفليس فاما حاصص وإلا أخذ

فساد النهار) أي اذا كانت بالبعد عن مزارع الناس بحيث يغاب على الظن أنها لا تؤذي سلعته
شيأً واذا كان معها راع ولم يمنعها كان الضمان منه والماشية المعروفة بالعداء يضمن صاحبها جميع ما
أتلفته ليلا او نهارا (ومن وجد سلعته) أي التي باعها ولم يأخذ ثمنها حتى فاس المشتري فالبايع
(في التفليس) الخا ص وهو حكم الحاكم بنزع مال المديون للغرماء مخير (فاما حاصص) بها أي
دخل مع الغرماء في جملة المال وأخذ نصيبا بنسبة ماله منه (والا) أي وان لم يختار المحاصة (أخذ

ساعته) التي شهدت له بها البيعة ما لم يدفع الغرماء له الثمن وقوله (في الموت) أى موت من اشترى الساعة ولم يدفع ثمنها (والضامن غارم) أى ان شرط عليه صاحب الدين الغرم ولو مع حضور الغريم مليا والا فلا يغرم الا في عدم الغريم أو غيبته كما يأتى ما لم يشترط بدين ان ياخذ بحقه من شاء منها والا فله ذلك (وجميل الوجه) أى الذى (٢٦٩) ضمن حضور المدين عند الاجل.

(ان لم يأت به) عند حلوله (غرم) المال الذى عليه (حتى) أى الا ان (يشترط ان لا يغرم) فيكون كضمان الطالب لا يلزمه شىء ما لم يمكنه الا تيان به ويفرط (الا ان يغره) أى يغرا المحيل المحال (منه) أى فيه كان يعلم أنه عديم أو مماطل ويحيله عليه فانه لا يبرأ بل يرجع عليه المحال و يعلم ذلك باقرارا وبينه ويحلف ان اتهم (على اصل دين) اضافته للبيان أى اصل هو دين (والافهى حمالة) أى ضمان فلا بد من رضا المحال عليه والا يطالب الا فى عدم غريم أو غيبته واما الحوالة فلا يشترط فيها رضا المحال عليه الا ان كان بينه وبين المحال عداوة ذنوية (او

سَلَمَتَهُ إِنْ كَانَتْ تُعَرَفُ بِمَيْنِهَا وَهُوَ فِي الْمَوْتِ
أَسْوَدُ الْغُرْمَاءِ وَالضَّامِنُ غَارِمٌ وَجَمِيلُ الْوَجْهِ
إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ غَرِمَ حَتَّى يَشْتَرِطَ أَنْ لَا يَغْرِمَ
وَمَنْ أَحْيَلَ بَدَيْنَ فَرَضَى فَلَا رُجُوعَ لَهُ
عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ أَفْلَسَ هَذَا إِلَّا أَنْ يَغْرُمَ
مِنْهُ وَلَئِنَّمَا الْحَوَالَةُ عَلَى أَصْلِ دَيْنٍ وَإِلَّا
فَهِيَ حِمَالَةٌ وَلَا يَغْرِمُ الْحَمِيلُ إِلَّا فِي عُدْمِ
الْغَرِيمِ أَوْ غَيْبَتِهِ وَيَحِلُّ بِمَوْتِ الْمَطْلُوبِ أَوْ
تَقْلِيصِهِ كُلُّ دَيْنٍ عَلَيْهِ وَلَا يَحِلُّ مَا كَانَ لَهُ
عَلَى غَيْرِهِ وَلَا تُبَاعُ رَقَبَةُ الْمَأْذُونِ فِيمَا
عَلَيْهِ وَلَا يُتَّبَعُ بِهِ سَيِّدُهُ وَيُحْبَسُ الْمَدْيَانُ
لِيُسْتَبْرَأَ وَلَا حَبْسٌ عَلَى مُعْدِمٍ وَمَا انْقَسَمَ

تقليسه) واذ افسس لواحد من الغرماء دخل الجميع (ما كان له غيره) أى لان ذمة الغير لم تخرب بخلاف ذمة الميت والمفلس (المأذون) أى العبد المأذون له فى التجارة فتتبع ذمته بما عليه من الديون (ولا يتبع به سيده) الا ان قال لار باب الديون عاملوه وعلى (ويحبس المديان) أى من عليه الدين (ليستبرا) أى ليتبين امره اذا كان مجهول الحال ما لم يسأل التأخير الى اثبات

عسره والا آخر بحميل ولو بالوجه فان لم يثبت عسره وطال حبسه أطلق بعد حلقه انه لا مل له
 وأما الموصر اذا ألدقانه يسجن و يضرب بالسوط مرة بعد اخرى حتى يؤدي ما عليه او يموت
 (قسم) اى اجبر على قسمته من اباها ولو طامها صاحب الاقل (الى البيع) اى الى بيعه (اجبر
 عليه من اياه) لان فى بيع احدهم حصته وحدها ضررا ما لم يلتزم له الا فى النقص وهذا اذا كان
 مشتري للثنية صفقة واحدة والا فلا جبر (الا فى صنف) اى جنس (واحد) لا فى جنسين او
 نوعين متباعين لان ذلك غرر ولا يجمع فيها بين حظاثنين بخلاف المراضاة فيجمع فيها
 وتكون فيما تامل أو اختلف جنسا (٢٧٥) ولا تحتاج لتعديل وتقويم (ولا يؤدي أحد

شركاء ثمنًا) أى زيادة عيناً أو
 غيرها لان كلا منهما لا يدري
 هل يرجع أو يرجع عليه
 فيحصل الغرر (وان كان فى
 ذلك تراجع الخ) بمعنى ما قبله
 ولعل ذكره عقبه لكونه
 واضح ومثال ذلك أن يكون
 ثوبان مثلاً ثمن أحدها
 ديناران وثمن الآخر دينار
 فيقرع عليهما فمن صار فى
 سهمه الذى ثمنه ديناران رد
 على صاحبه خمسة دراهم
 ليتعادلا فذلك لا يجوز الا

لا ضرر قسم من ربع وعقار وما لم
 ينقسم بغير ضرر فمن دعا الى البع اجبر
 عليه من اياه وقسم القرعة لا يكون
 الا فى صنف واحد ولا يؤدي أحد
 الشركاء ثمنًا وان كان فى ذلك تراجع
 لم يجز القسم الا براض ووصى الوصى
 كالوصى وللوصى أن يتجر بأموال

مراضاة بدون قرعة كان يجعل أحدها للاخر الخيار فى الاخذ أو العطاء وكيفية التامى
 القرعة أن يعدل المقسوم و يجزأ على حسب أدقهم نصيبا فاذا كانت دار بين ثلاثة لاحدهم
 نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها فانها تعمل ستة أجزاء ثم تكتب أسماء الشركاء فى ثلاثة
 اوراق وتوضع فى شمع أو طين ثم ترمى واحدة على سهم متطرف فان ظهر أن فيها اسم صاحب
 السدس اقتصر عليه والا أخذه وما يليه حتى يكمل حصته ثم ترمى الثانية وهكذا (ووصى الوصى)
 هتمتضاه أن للوصى أن يوصى وان لم يجعل له الموصى ذلك وهو كذلك والمراد هنا الوصية فى
 النظر وشرط الوصى أن يكون مسلما مكلفا عدلا فيما ولى فيه (أن يتجر الخ) أى يعطيها لمن يعمل

فيها قراضاً أن يكون الرجح للايتام (ويزوج إماءهم) أى أو عبيدهم حيث كان نظراً (الى غير مأمون) أى فى أمانته أو طراً عليه الفسق أو العجز (فانه يعزل) بعد الرفع للقاضى (ويبدأ بالكفن) أى ومؤون التجهيز بعد المعينات مثل أم الولد والمعتق لاجل ونحو ذلك وكان الاولى ذكر هذه المسئلة فى المواريث (ومن حاز (٢٧١) دار الخ) ومثلها باقى العقار وما

الحيوانات وامة الخدمة

فستان والعبد والعروض

ثلاث سنين واما فى حق

القريب فلا تفرق الدار من

غيرها (على حاضر) أى مع

وجود حاضر رشيد قادر على

القيام والا فلا بد من عشر سنين

بعد الرشد وزوال المانع (عالم)

فلو قال لم اعلم بانها ملكى وما

وجدت الوثيقة الا عند

فلان فانه يقبل قوله مع يمينه

ولو طال الزمن (فى مثل هذه

المدة) أى العشر سنين بل

لا بد ان تزيد على اربعين

سنة على الراجح ما لم يكن بينهم

تشاجر والا كانوا كالا جانب

(ولا يجوز) أى لا يصح

اقرار المريض (مرضا خوقا

(لوارثه بدين) ان كان هناك

اليتامى ويزوج إماءهم ومن أوصى لى
غير مأمون فإنه يعزل ويبدأ بالكفن
ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث ومن
حاز داراً على حاضر عشر سنين تنسب
إليه وصاحبها حاضر عالم لا يدعى شيئاً
فلا قيام له ولا حيازة بين الأقارب
والأصهار فى مثل هذه المدة ولا يجوز
إقرار المريض لوارثه بدين أو بقبضه
ومن أوصى بحج أنفذ والوصية بالصدقة
أحب إلينا وإذامات أجير الحج قبل أن
يصل فله بحساب ماسار ويرد ما بقى وما
هلك بيده فهو منه إلا أن يأخذ المال

تهمة كاقرار له لزوجة يعلم ميله لها لا بغضه واما فى حال الصحة فيصح مع وجود التهمة (انفذ)

أى وجوباً وان كان ذلك مكروهاً لان ثواب الحج لا يصل للميت واما له اجر النفقة والدعاء

ولذا كان الاولى الوصية بالصدقة (أجير الحج) أى الذى استؤجر لان يحج عن اوصى

(وما هلك) أى ضاع من المال حال كونه (بيده فهو) أى فضائه (منه) لانه تقرر عليه ونحمل

عوضه وهو العمل وهذا في اجارة الضمان وهي العقد على قدر معين على وجه اللزوم واما اذا كانت اجارة بلاع وهي اعطاء (٢٧٢) ما ينفقه الاجير بد او عودا بالعرف فانه لا يضمن

وان ضاع منه المال قبل الاحرام رجع ولا شيء عليه وبعده استمر على الاتفاق من نفسه ثم رجع بما اتفق (واجروه) الاولى اجره وانما كان الضمان عليهم لتفريطهم بعدم اجارة الضمان التي هي احوط (باب في الفرائض) جمع فريضة بمعنى مفروضة اى مقدرة في كتاب الله (وان سفل) بفتح الفاء وضمها اى نزل (والجد للاب) اى واما ابو الام فمن ذوى الارحام (والاخ) اى الشقيق والاب اولام (وابن الاخ) الشقيق اولاب (والعم) الشقيق او لاب (وابن العم) كذلك (ومولى النعمة) اى المعتق الذى انعم على العبد بالعتق فهم بالبسط خمسة عشر (والجدة) اى من الجهتين (والاخت) الشقيقة اولاب

على أن ينفق على البالغ فالضمان من الذين واجروه ويرد ما فضل إن فضل شيء

(باب في الفرائض)

ولا يرث من الرجال إلا عشرة الابن وابن الابن وابن سفل والاب والجد للاب وابن علا والاخ وابن الاخ وابن عم وابن العم وابن عم وابن عم ومولى النعمة ولا يرث من النساء غير سبع البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة فميراث الزوج من الزوجة إن لم تترك ولدا ولا ولد ابن النصف فإن تركت ولدا أو ولد ابن منه أو من غيره فله الربع

اولام (ومولاة النعمة) اى المعتقة فهن بالبسط عشر (فان تركت ولدا) اى ذكر او انثى ولو من زنا فانه لا ينتفى عنها بحال ودليل الفريضتين قوله تعالى «ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد» الآية ومثل الولد ولد الولد ذكر او انثى (منه) راجع للولد

(فلها الثمن) أى ان كانت وحدها ويقسم بينها وبين غيرها من الزوجات ان تعدد ن قال تعالى «ولهن الربع» الآية (من ابنتها) الاولى من ولدها ليشمل الذكرو الانثى (ولدا) أى ذكر أو أنثى (أو ولد ابن) كذلك وان سفل ومراده بقوله (ما كانوا) التعميم أى سواء كانوا أشقاء أولاد أو لام ذكورا أو اناثا (فصاعدا) أى (٢٧٣) فأكثر وأما الواحد فلا يحجبها من

الثالث الى السادس (الافى

فريضتين) أى مسئلتين (فى

زوجة الخ) بدل ففصل من

يجمل وفى الحقيقة لها فى هذه

الربع لان المسئلة من اربعة

(وفى زوج وأبوين) المسئلة

تصح من ستة وتأخذ الام

منها فى الحقيقة السادس وان

سمى ثلثا باعتبار ما بقى (ولها

فى غير ذلك) أى فى غيرها تين

المسئلتين. والعول زيادة فى

الفروض ونقص فى الانصبا

كزوج وأخت لغير أم وأم

أصلها من ستة لان فيها نصفها

وثلثا وتعول الى ثمانية للزوج

ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم

اثنان فصارت ثلثا بالحقها

من النقص بالعول. ومن ذلك

وَتَرِثُ هِيَ مِنْهُ الرَّبْعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ
وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنٍ فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ
وَلَدُ ابْنٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهَا الثَّمَنُ
وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ ابْنِهَا اثْلُثٌ إِنْ لَمْ
يَتْرُكْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَيْنِ مِنْ
الْإِخْوَةِ مَا كَانُوا فَصَاعِدًا إِلَّا فِى فَرِيضَتَيْنِ
فِى زَوْجَةٍ وَأَبْوَيْنِ فَلِلزَّوْجَةِ الرَّبْعُ وَالْأُمُّ
ثُلُثٌ مَا بَقِيَ وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ وَفِى زَوْجٍ
وَأَبْوَيْنِ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَالْأُمُّ ثُلُثُ مَا
بَقِيَ وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ وَلَهَا فِى غَيْرِ ذَلِكَ
الثَّأْتُ إِلَّا مَا نَقَصَهَا الْعَوْلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

(١٨ - رسالة) المسئلة المنبرية التى سئل عنها الامام على وهو على المنبر فقال صار
ثمن المرأة تسعا وهى زوجة وابوان وابنتان أصلها من أربعة وعشرين وتعول الى سبعة
وعشرين للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية وللبنتين ستة عشر فقد زيد على الفريضة سهام
حتى يتوزع النقص على الجميع الحاقا لأصحاب الفروض بأصحاب الديون وسمى ذلك عولا

(أو اثنان من الاخوة) أى فالجمع فى آية «فان كان له اخوة فلامه السدس» لما فوق الواحد (ما كانا) أى ولولا م ولو محجوبين بالشخص كاب وأم واخوة فانهم يحجبونها من الثلث الى السدس وان كانوا محجوبين بالاب وأما الحجب بالوصف كالرقيق والكافر والقاتل فصاحبه كالعدم (وميراث الاب من ولده) أى ذكر ا كان أو أنثى (اذا انفرد) أى يقال فى شأنه انه اذا انفرد (ورث المال كله) بالتعصيب وهذا حدى حالاته الثلاث والثانية أنه يفرض له مع الولد الذكرا أو ولد الابن الذكرا (٢٧٤) السدس والثالثة أنه يأخذ السدس فرضا ومابقى

بعد أصحاب السهام أى الفروض وهم البنت أو بنت الابن أو الاثنان من ذلك فصاعدا تعصيا قال خليل ويرث بفرض وعصوبة الاب ثم الجد مع بنت وان سفلت كابن عم اخ لام اه وكزوج هو معتق أو ابن عم (من شركه) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء أى وورث معه قال فى المصباح شركته فى الامر أشركه من باب تعب شركا وشركه وزان كلم وكلمة

للميت ولده أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة ما كانا فلها السدس حينئذ وميراث الأب من ولده إذا انفرد ورث المال كله ويفرض له مع الولد الذكرا أو ولد الابن السدس فان لم يكن له ولد ولا ولد ابن فرض للأب السدس وأعطى من شركه من أهل السهام سهامهم ثم كان له مابقى وميراث الولد الذكرا جميعا

بفتح الاول وكسر الثانى اذا صرت له شريكا (وميراث الولد الذكرا) أى من أبيه المال أو أمه (جميع المال) لو انفرد ولم يكن معه صاحب فرض. فان كان معه زوجة للميت فالمسئلة من ثمانية لان أصل المسئلة أقل عدد يخرج منه فرضها وهو هنا خرج الثمن فتأخذ الزوجة منها ثمنها وللابن مابقى. وان كان معه زوجة فالمسئلة من أربعة. وان كان معه أبوان فمن ستة للابوين ثلثها وله مابقى. وان كان معه زوجة وأبوان فالمسئلة من أربعة وعشرين لان فيها سدا ومخرج من ستة وثمنا ومخرج من ثمانية وبينها توافق بالنصف فيضرب نصف أحدها فى كامل الآخر بأربعة وعشرين فللزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية وله الباقي. وان كان

معه أوجدة فالمسئلة من ستة للجد أو الجدة السدس وله الباقي . وإنما قدم أصحاب الفروض
 لأنهم اقوي بسبب تعيين سهامهم في الكتاب والسنة بخلاف العاصب ولذلك يسقط اذا
 كان غير ابن امتي استغرقت الفروض التركة وفي الحديث ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي
 فلا ولي رجل ذكر (بمنزلة الابن) أي في غالب (٢٧٥) أحواله فيأخذ جميع المال عند

انقراذه وما بقي من ذوى
 السهام وقلنا في غالب أحواله
 لأنه لا ميراث له في فريضة
 وجد فيها مع ابنتين وأبوين ولو
 كان بذله ابن لم يسقط (فان
 كان) أي وجد للميت (ابن
 الخ) بيان لما يرثه الابن مع
 البنت أو البنات قال خليل
 وما لا فرض فيها فأصلها عدد
 عصبتها وضعف للذكر على
 الانثى اهـ . وان كان معهم
 صاحب فرض كزوج أو
 زوجة فالباقي بعد فرضه يقسم
 للذكر مثل حظ الانثيين لان
 القاعدة أن كل ذكر وأنثى في
 مرتبة واحدة يجب أن يفضل
 الذكور على الانثى الا الاخوة
 للام فان ذكرهم كاتاهم وأعاد
 قوله (وابن الابن كالابن)

المال لمن كان واحد أو يأخذ ما بقي بعد
 سهام من معه من زوجة وأبوين أو جد
 أو جدّة وابن الابن بمنزلة الابن إذا لم
 يكن ابن فإن كان ابن وابنة فللذكر مثل
 حظ الانثيين وكذلك في كثرة البنين
 والبنات وقلتهم يرثون كذلك جميع المال
 أو ما فضل منه بعد من شركهم من أهل
 السهام وابن الابن كالابن في عدمه فيما
 يرث ويوجب وميراث البنت الواحدة
 النصف والاثنين الثلثان فان كثرن لم
 يزدن على الثلثين شيأ وابنة الابن كالبنات
 إذا لم تكن بنت وكذلك بناته كالبنات

لاجل قوله (ويوجب) فيوجب الاخوة والاخوات كما يحجبهم الابن ولا يحجب بنت
 الابن التي كان يحجبها الابن بل يعصبيها فهو مثله في الجملة (والاثنين) أي وميراث الاثنين
 فأكثر (الثلثان) لقوله تعالى « فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك » لان المراد اثنتان
 فقوى لما صح أنه صلى الله عليه وسلم ورثهما ذلك « وان كانت واحدة فلها النصف »

(فان كانت) أى وجدت (ابنة) والمراد بابنة الابن جنسها ولذا قال بعد ذلك (وان كثرت بنات الابن لم يزدن الخ) فان كان معهن (٢٧٦) ذكر فى درجتهم عصبهن فى النصف للذكر

مثل حظ الاثنين (وما بقى) أى بعد نصف البنت وسدس بنت أو بنات الابن (للعصبة) أى عصبة الميت (لم يكن لبنات الابن شىء) أى لا استغراق للثلاثين (فيكون ما بقى) أى ان بقى شىء كما هو شأن الميراث بالتعصيب وأما لو كانت الورثة ابنتين وأبوين وابنة ابن معها ذكر فلا شىء لهما لا استغراق الفروض التركية (تحتهن) أى أنزل منهن فانه يعصبهن وهو معنى قوله (كان ذلك) أى الباقي (بينه وبينهن كذلك) أى للذكر مثل حظ الاثنين لان ابن الابن يعصب من فوقه من بنات الابن حيث لم يكن لهن شىء من الثلاثين وأما من تحتها فلا يعصبهن بل يحجبهن . فاذا كانت بنت الابن وارثة للسدس مع البنت تكملة للثلاثين فان ابن الابن

فى عَدَمِ الْبَنَاتِ فَإِنْ كَانَتْ ابْنَةٌ وَابْنَةُ ابْنٍ فَلِلْابْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْابْنِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَمَامُ الثُّلَاثِينَ وَإِنْ كَثُرَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ لَمْ يُزْدَنْ عَلَى ذَلِكَ السُّدُسُ شَيْئاً إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ ذَكَرٌ وَمَا بَقِيَ لِلْعَصْبَةِ وَإِنْ كَانَتْ الْبَنَاتُ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ فَيَكُونُ مَا بَقِيَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الذَّكَرُ تَحْتَهُنَّ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ وَرِثَ بَنَاتُ الْإِبْنِ مَعَ الْابْنَةِ السُّدُسَ وَتَحْتَهُنَّ بَنَاتُ ابْنِ مَعَهُنَّ أَوْ تَحْتَهُنَّ ذَكَرٌ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَوَاتِهِ أَوْ مِنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ

الاسفل منها يأخذ الثلث الباقي ولا يرد عايبها شىء ثم ذكر فى تعصيب ابن الابن لمن فى ولا درجته ولمن فوقه من بنات الابن مسألتين زيادة فى الايضاح بقوله (وكذلك لو ورث الخ) (كان ذلك) أى الثلث الباقي (بينه وبين أخواته) راجع لقوله معهن (أو من فوقه من عماته)

راجع لقوله أو تحتهم (ولا يدخل في ذلك) أي الثلث الباقي (وميرات الأخت الشقيقة) أي من أختها أو أخيها (النصف) حيث انفردت ولم يكن معها أصل ولا فرع وارث ولا من يعصب من أخ أو جد بقرينة قوله (فإن كانوا) أي الورثة (أخوة وأخوات أخ) وأما الأخ للام فصاحب فرض كما يأتي ثم شرع في إرث الأخوات مع (٢٧٧) البنات بقوله (والأخوات مع

البنات) أي أو البنت الواحدة

أو بنت الابن أو بنات الابن

(كالعصبة لهن) من حيث

أنهن يأخذن ما فضل عنهن

فهن عصبة مع الغير وأما

الأخت مع الأخ فإنها عصبة

بالغير كالبنات مع الابن وإنما لم

يقول عصبة لهن لئلا يتبادر إلى

الذهن العاصب بنفسه الذي

يحوز المال إذا انفرد والمراد

بقوله (ولا يرثي) أنه لا يفرض

(لهن) أي الأخوات (معهن)

أي البنات بل إن فضل شيء

أخذته والأقلا. ثم شرع في

شيء من مسائل الحجب

بقوله (ولا ميراث للأخوة

والأخوات) أي من أخيه

أو أختهم (مع الأب) لأنهم

وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ دَخَلَ فِي الثَّانِيَيْنِ مِنْ

بَنَاتِ الْإِبْنِ وَمِيرَاثِ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ

النِّصْفُ وَالْاِثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا اِثْنَانِ فَإِنْ

كَانُوا إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ شَقَائِقَ أَوْ لِأَبٍ

فَالْمَالُ يَنْتَهَمُ لِلَّذِي كَرِهَ مِنْهُمْ حَظًّا الْاِثْنَيْنِ

قَلُّوا أَوْ كَثُرُوا وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ

كَالْعَصْبَةِ لِهِنَّ يَرِثْنَ مَا فَضَلَ عَنْهُنَّ وَلَا يَرِثِي

لَهُنَّ مَعَهُنَّ وَلَا مِيرَاثَ لِإِخْوَةٍ وَالْأَخَوَاتِ

مَعَ الْأَبِ وَلَا مَعَ الْوَالِدِ الَّذِي كَرِهَ أَوْ مَعَ

وَالِدِ الْوَالِدِ وَالْإِخْوَةِ لِلأَبِ فِي عَدَمِ

الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ ذُكُورِهِمْ وَلِأَنَّهُمْ

أنما يدلون به وكل من ادلى للميت بواسطة حجبه تلك الوسطة إلا الأخوة للام فإنهم يرثون أخاهم مع وجودها (ولامع الولد أخ) أي لأن جهة البنوة مقدمة على جهة الأخوة وإنما قيد الولد بالذكور لأن البنت لا تحجب إلا الأخوة للام (كالشقائق) أي الألف في المشتركة فإن الاشقاء يرث مع الأخوة للام وليس كذلك الأخوة للأب (ذكورهم وأناهم) بدل من المشبه به الذي هو الأخوة الشقائق لقربه ويفهم منه التعميم في جانب المشبه الذي هو الأخوة للأب. ولما

كانت الاخوات للاب مع الاخوات الاشقاء بمنزلة بنات الابن مع البنت فرع على ذلك قوله (فان كانت) أى وجدت (٢٧٨) (أخت شقيقة) الخ (ولمن بقى من الاخوات) أى

جنسهن لتدخل الواحدة (الا أن يكون معهن ذكر) أى مساو لهن وأما ابن الاخ فانه اذا لم يعصب أخته فمن فوقه وهى عمته بطريق الاولى كما قال فى الرحبية وليس ابن الاخ بالمعصب*

من مثله أو فوقه فى النسب وحينئذ قال باقى بعد الاشقاء اذا لم يكن أخ لاب يأخذه ابن الاخ الشقيق دون أخته وعمته التى فوقه (سواء) حال من الاخت والاخ أى حال كونهما مستويين و (السدس) خير والاصل فى هذا قوله تعالى «وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ وأخت فلكل واحد منهما السدس» الآية فان المراد الاخوة للام والكلالة هى الفريضة التى لا ولد فيها ولا والد (ويحجبهم) أى الاخوة للام (عن الميراث الولد) ولو انثى (و بنوه)

فان كانت أخت شقيقة وأخت أو أخوات لاب فالنصف للشقيقة وللمن بقى من الاخوات للاب السدس ولو كانتا شقيقتين لم يكن للاخوات للاب شىء إلا أن يكون معهن ذكر فيأخذون ما بقى للذكر مثل حظ الأنثيين وميراث الاخت للام والاخ للام سواء السدس لكل واحد وإن أكثروا فالثلث بينهم الذكر والأنثى فيه سواء ويحجبهم عن الميراث الولد وبنوه والآب والجد للاب والاخ يرث المال إذا انفرد كان شقيقاً أو لاب والشقيق يحجب الاخ للاب وإن كان أخ وأخت فأكثر شقائق أو لاب فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولمن

أى بنو الولد الذكروا بنو سفلا وذكروا كانوا وانا ثانياً (والجد للاب) أى لا للام فانه كان لا يرث فضلاً عن كونه يحجب (كان شقيقاً الخ) وأما الاخ للام فليس له الا السدس الا ان يكون ابن عم كما تقدم (وان كان) أى وجد (أخ الخ) كر هذه المسئلة ليرتب عليها قوله (وان

كان مع الاخ ذو) أى صاحب (سهم) أى فرض (٢٧٩) (بدى) الخ (قدورثوا الثلث)

أى وورث بقية أهل السهام
الثلاثين كزوج وأم أوجدة مع
اثنين فأكثر من الاخوة للام
فالمسئلة من ستة للزوج
النصف وللأم أو الجدة
السدس والثلث الباقي للاخوة
للأم فقد استغرقت الفروض
التركة وقد وقعت هذه المسئلة
في زمن عمر أول عام من
خلافته فأسقط الاشقاء نظراً
لاستغراق الفروض التركة
فلما وقع له نظيرها ثاني عام
واراد أن يحكم فيها مثل ما حكم
اولاً قال له بعض الاشقاء
هب ان ابانا كان حماراً او
حجراً ملقى في اليم اليست امنا
واحدة فاستحسن كلامه
وشركهم في الثالث فقبل له لم
تقض في العام الماضي هكذا
فقال ذاك على ما قضينا وهذا
على ما تقضى ولا ينتقض احد
الا بجهادين بالاخر ثم انه لو
كان في المشتركة خد لسقطت
الاخوة للام ويلزم من ذلك
سقوط الاخوة الاشقاء لانهم
انما ورثوا بالتبعية لهم ويأخذ

كان مع الاخ ذو سهم بدى بأهل السهام وكان
له ما بقى وكذلك يكون ما بقى الاخوة
والاخوات للذكر مثل حظ الأنثيين
فان لم يبق شيء فلا شيء لهم إلا أن يكون
في أهل السهام اخوة لأم قدورثوا الثلث
وقد بقي أح شقيق أو اخوة ذكور أو
ذكور وإناث شقائق معهم فيشاركون
كلهم الاخوة للأم في ثلثهم فيكون
بينهم بالسواء وهي الفريضة التي تسمى
المشتركة ولو كان من بقي اخوة لاب
لم يشاركوا الاخوة للأم لخر وجهم عن
ولادة الأم وان كان من بقي أختاً أو
أخوات لا يوين أو لأب أعل لهن وإن
كان من قبل الأم أح واحد أو أخت لم
تكن مشتركة وكان ما بقى للاخوة إن

الجد الثلث الباقي (اعيل لهن) أى لانهن اصحاب فروض فلا يسقطن بحال في حال للاخت
الواحدة مثل نصفها فتبلغ تسعة وللأثنين فأكثر بالثلثين أربعة فتبلغ عشرة (وكان ما بقى)

وهو السدس (او ذكورا واناثا) اى فيكون بينهم لذ كرمثل حظ الاثني (وان كن اناثا الخ)
مكرر وكذا قوله (والاخ للاب (٢٨٠) الخ) لكنه كرر هذا لاجل قوله الا فى المشتركة

(كالاخ) اى مثله فى التعصيب

لامن كل وجه لان بنى
الاخوة يخالفون آباءهم فى
خمسة مواضع الاول ان ابن
الاخ لا يعصب أخته والاخ
يعصبها الثانى ان الاخوة
لا يحجبهم الجد و يحجب
أبناءهم الثالث ان الاتنى من
بنى الاخوة لا يحجبون الام
بخلاف آبائهم الرابع ان
ابن الاخ اذا كان مكان الاخ
فى المشتركة لم تكن مشتركة
بل يسقط الخامس ما ذكره
المصنف بقوله (ولا يرث ابن
الاخ للام) بخلاف أبيه
(يحجب الاخ للاب) اى
لمكونه اقوى منه لانه جمع
رحما وتعصبا والذى للاب
ليس فى جهته الا التعصيب
(أولى من ابن أخ شقيق) اى
لمكونه اقرب منه بدرجة

كانوا ذكورا أو ذكورا وإناثا إن كن
إناثا لا بويين أو لأبٍ أعمى لهن والأخ
للأب كالشقيق فى عدم الشقيق إلا فى
المشتركة وابن الأخ كالأخ فى عدم
الأخ كان شقيقاً أو لأبٍ ولا يرث ابن
الأخ الأم والأخ للأبوين يحجب الأخ
للأب والأخ للأب أولى من ابن أخ
شقيق وابن أخ شقيق أولى من ابن أخ
لأب وابن أخ لأبٍ يحجب عملاً لأبوين
وعملاً لأبوين يحجب عملاً لأبٍ وعملاً لأبٍ
يحجب ابن عم لأبوين وابن عم لأبوين
يحجب ابن عم لأبٍ وهكذا يكون
الأقرب أولى ولا يرث بنو الأخوات

(يحجب عمما) اى لادلائه بولادة الاب والعم انما يدل بولادة الجد (يكون ما كن
الأقرب أولى) اى فى الاخوة وبنيتهم والاعمام وبنيتهم ثم شرع فى حكم ذوى الارحام وهم
كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبية فقال (ولا يرث بنو الأخوات) وأولى بناتهن

(ما كن) أى شقائق أولاب أولام لان ابن الاخت لا يرث خاله (و) كذا (لا) يرث أيضا (بنو البنات) ولا بناتهن من باب أولى (ولا بنات الاخ ما كان) الاخ شقيقا أولاب أولام وكذا لا ترث الخالة ولا الخال ولا العمة قال خليل ثم بيت المال ولا يرد ولا يدفع لذوى الارحام اه وظاهره كان منتظما لعدالة الامام أم لا وقال أبو بكر الطرطوشي اذا كان الامام غير عدل فان المال الزائد يرد على ذوى السهام ويدفع لذوى الارحام والمراد بعدالة الامام أن يكون يعطى كل ذى حق حقه وقول صاحب الرحبية أسباب ميراث الورى ثلاثة * كل يفيد ربه الوراثه وهى نكاح وولاء ونسب * (٢٨١) ما بعدهن للمواريث سبب

مبنى على ان بيت المال لا يرث حيث لم يكن منتظما. ثم انتقل يتكلم على موانع الميراث فقال (ولا يرث عبد) أى قن (ولا من فيه بقية رق) كالمذبر وأم الولد (ولا يرث المسلم الكافر الخ) لما ورد لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر وسيأتى المانع الثالث فى قوله ولا يرث قاتل العمد الخ وقد جمعها صاحب الرحبية فى قوله ويمنع الشخص من الميراث *

مَا كُنْ وَلَا بَنُوا بَنَاتٍ وَلَا بَنَاتُ الْأَخِ
مَا كَانَ وَلَا بَنَاتُ الْعَمِّ وَلَا جَدُّ الْأُمِّ وَلَا
عَمُّ أَخٍ أَيْكَ لَا مُمْ وَلَا يَرِثُ عَبْدٌ وَلَا
مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ زَقٍّ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ
الْكَافِرُ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا ابْنُ أَخٍ
لَا مُمْ وَلَا جَدُّ لَامٍّ وَلَا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ
وَلَا تَرِثُ أُمُّ أَبِي الْأَبِ مَعَ وَلَدِهَا أَبِي الْمَيْتِ

واحدة من علل ثلاث رق وقتل واختلاف دين * فافهم فليس الشك كاليقين واعلم أن شروط الميراث أيضا ثلاثة تقدم موت المورث وتأخر حياة الوارث بعده والعلم بالجهة المقتضية للارث فلو حصل شك فى شىء من ذلك فلا ميراث (ولا ابن أخ لام الخ) أى لان هؤلاء من ذوى الارحام والمقصود من قوله (ولا ترث أم أبى الاب مع ولدها أبى الميت) أن الاب يحجب الجدة من جهته وان علت فقوله أبى الميت يدل من ولدها ولو قال ولا ترث الجدة مع ولدها لسلم من الاشكال الواقع فى كلامه لان أوله يدل على أنها أم الجد وآخره يدل على أنها أم الاب وأن أجيب عنه بأن الجد وان علا يطلق عليه أب

(ذكر اكان الولد انا) فلا خوة للام يسقطون بواحد من ستة الابن وابنه والبنت وبنت الابن وان سفلات والاب والجد وقد تقدم ذلك ففيه تكرار وكذلك قوله (ولا ميراث للاخوة انا) (ولا يرث عم انا) داخل في الضابط المتقدم وانما يرث ابن الاخ مع الجد لان رتبة الجد في رتبة الاخ والاخ يحجب ابنه فكذا من هو بمنزلة (قاتل العمدة) أي العدو وان وأما القتل الامام واحد امن يرثه في حد (٢٨٢) وجب عليه فانه يرثه (فلا يحجب وارثه) أي الا في

ولا تَرِثُ اخوةً لأمٍّ معَ الجدِّ الأبِّ ولا معَ الوالدِ ووالدِ الوالدِ كَرَأْسِ كانَ الوالدُ أو أنثى ولا ميراثَ الاخوةِ معَ الأبِّ ما كانوا ولا يرثُ عمٌّ معَ الجدِّ ولا ابنُ أخٍ معَ الجدِّ ولا يرثُ قاتِلُ العمدةِ من مالٍ ولا ديةً ولا يرثُ قاتِلُ الخطاءِ مِنَ الدِّيَةِ ويرثُ منَ المالِ وكلُّ من لا يرثُ يحال فلا تحجبُ وارثاً والمُطلقةُ ثلاثاً في المرضِ ترثُ زوجها ان مات من مرضه ذلك ولا يرثها ولذلك ان كان الطلاقُ واحدةً وقد

خمس مسائل الاولى أم وجد واخوة لام فانهم يردون الام الى السدس ولا يرثون لحجبهم بالجد الثانية ابوان واخوة فانهم يحجبون الام الى السدس ولا يرثون لحجبهم بالاب الثالثة المشتركة اذا كان فيها جد الرابعة زوج وأم وأخوان لام وأخ لاب وجد فان الاخوين للام يحجبانها ولا يرثان الخامسة المعادة كاخ شقيق واخ لاب وجد فان الشقيق يعد على الجد الاخ للاب ويقتسمون المال أثلاثاً ثم يرجع الشقيق على الاخ للاب فياخذ ما بيده لحجبه به

(في المرض) أي المخوف المتصل بالموت فان الزوج يترثهم بكونه قصد حرمانها من مات الميراث فذلك ورثته (ان مات في مرضه ذلك) ولو كانت تزوجت غيره معاملة له بنقيض مقصوده (ولا يرثها) ان ماتت قبله لينوتها بل مثل الطلاق في المرض المذكور ما لو كان طلاقها معاقاً في صحته على دخول دار مثلاً ثم فعلت المعاق عليه في حال مرضه فانها ترثه ولو قصدت تخنيثه كما قال خليل وتقد خلع المريض وورثته دونها كخيرة ومملكة فيه ومولى منها وملاعة

او احنته فيه (بعد العدة) اى فانها ترثه ولو اتصلت بازواج ولا يرثها ثلث لو ما قبله لبينها وامه
لومات قبل انقضاء العدة فانه يرثها ومفهوم (٢٨٣) مات أنه لو صح من ذلك المرض ثم

مرض ومات بعد أن
خرجت من العدة قامها لا ترثه
(ما كانت في العدة) اى
مادامت فيها لان الرجعية
كالزوجة في التوارث ولحق
الطلاق ونحو ذلك (لم ترثه
الخ) اى لحرمة ذلك النكاح
وفساده ولو كان محتاجا اليه
ولو أذن له فيه الوارث على
المشهور ولا يقال النكاح
الفاسد المختلف فيه اذ مات
احد الزوجين قبل فسخه
فيه الارث لا نقول قد استثنى
أهل المذهب نكاح المريض
لان فساده من جهة أن فيه
ادخال وارث وهو منهي عنه
كأخراجه وهذا لا ينافي أنه
يصح ولا يفسخ اذا صح
المريض منهما (فيها النص)
أى هي التي ورد أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما
السدس وأما التي من جهة

مات من مرضه ذلك بعد العدة وإن طاق
الصحيح امرأته طليقة واحدة فأنهما
يتوارثان ما كانت في العدة فإن انقضت
فلا ميراث بينهما بعدها ومن تزوج امرأة
في مرضه لم ترثه ولا يرثها وترث الجدة
الأم السدس وكذلك التي الأب فإن
اجتمعتا فالسدس بينهما إلا أن تكون
التي الأم أقرب بدرجة فتكون أولى
بلائها التي فيها النص وإن كانت التي
للأب أقرب بهما فالسدس بينهما نصفين ولا
يرت عند مالك أكثر من جدتين أم
الأب وأم الأم وأمهاتهما وبذلك عن
زيد بن ثابت أنه ورث ثلاث جدات
واحدة من قبل الأم واثنين من قبل

الأب فبالقياس عليهما من سيدنا عمر بن الخطاب واستحضر هنا قول صاحب الرحبية
وتسقط الجدات من كل جهة * بالأم قافهمه وقس ما أشبهه
(وأمهاتهما) أى لقيامهما مقامهما عند عدمهما (من قبل) بكسر ففتح أى جهة ثم استشهدا

قاله الامام بقوله (ولم يحفظ الخ) وقد ورد عايكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من
يعدى عضوا عليها بالنواجذ (اذا انفرد) بأن لم يكن معه ابن للميت ولا ابن ابن ولا اخوة (فله
المال) جميعه كالأب عند عدمه وقد أشار الى حاله ارثه بالفرض بقوله (وله مع الولد الخ) وأشار
الى الحالة التي يجمع فيها بين الفرض والتعصيب بقوله (فان شريكه أحد من أهل السهام) أى
أصحاب الفروض والمراد بهم (٢٨٤) البنت أو بنت الابن أو اثنتان من ذلك فصاعدا

اذلا يفرض له السدس مع
ذى فرض غيرهن فلو كان
معه أحد الزوجين أو الام أو
الجدة لاخذ الباقي تعصيبا
وفى قوله (غير الاخوة
والاخوات مسامحة لان
الاخوة ليسوا من أهل السهام
والاخوات انما يرثن مع الجد
بالتعصيب الا أن يقال انه
استثناء منقطع أى فان شريكه
أحد من أهل السهام من غير
مشاركة الاخوة الخ بدليل
قوله فى الحالة التي يخير فيها (فان
كان مع أهل السهام اخوة الخ)
أى اشقاء اولاد ذكورا و

الأب أم الأب وأم أبي الأب ولم يحفظ
عن الخلفاء توريث أكثر من جدتين
وميراث الجد إذا انفرد فله المال وله
مع الولد الذكر أو مع ولد الولد الذكر
السدس فان شريكه أحد من أهل السهام
غير الاخوة والاخوات فليقتض له
بالسدس فان بقي شيء من المال كان له
فان كان مع أهل السهام اخوة فالجد مخير
في ثلاثة أوجه يأخذ أى ذلك أفضل له

إناث أو جمع منهما والمراد بالتخير أنه يأخذ ما هو خير له. فالمقاسمة أفضل له فى جد اما
وجوده وأخ فان المسئلة من ستة للجدة واحد والباقي بين الجد والاخ خمسة وذلك أفضل له من
سدس المال ومن ثلث الباقي. والسدس أفضل له فى زوجة وابنتين وجد وأخ فان المسئلة من
أربعة وعشرين للبنتين ستة عشر وللزوجة ثلاثة يبقى خمسة فيأخذ السدس أربعة أولى من
غيره. وثلث الباقي أفضل له فى أم وجد خمسة اخوة فالمسئلة من ستة للام واحد والباقي خمسة
يأخذ ثلثها أولى من غيره. فلو استغرقت الفروض التركة فانه يفرض للجد ويسقط الاخ واذ

لم يبق الا السدس اخذه الجد ولا شيء للاخ (فان لم يكن معه) اى الجد (غير الاخوة) اى جنس الاخوة فيصدق بالواحد دليل قوله (فهو يقاسم أخا) والمقاسمة فى هذا افضل واما قوله (واخوين) اى ويقاسم اخوين (او عدلها) بفتح العين مثلها (اربع اخوات) فيستوى فيه المقاسمة وثلاث جميع المال (فان (٢٨٥) زادوا) عن مثليه فالافضل له ثلاث

المال فرضا واعلم ان ميراث الجد باجماع الصحابة فمن بعدهم وليس بالكتاب والسنة (عاده) اى حاسبه (الشقائق) وعدوا عليه الذين للاب بمعنى ادخلوهم فى عدادهم كأن يترك الميت جدا وأخا شقيقا وأخا لاب فان الشقيق يعد على الجد الاخ للاب فتستوى له المقاسمة وثلاث المال ثم يرجع الشقيق على الذى للاب لانه محجوب به وان كان مع الاخ الشقيق أخت لاب فان القسمة تكون من خمسة للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم ثم يرجع الاخ على الأخت (فتأخذ) اى الشقيقة (نصفها) مما حصل) كما كانت تأخذه

إِمَّا مُقَاسِمَةً الْإِخْوَةِ أَوِ السُّدُسَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ ثُلُثَ مَا بَقِيَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُ الْإِخْوَةِ فَهُوَ يُقَاسِمُ أَخَا وَأَخَوَيْنِ أَوْ عَدْلَهُمَا أَرْبَعَ أَخَوَاتٍ فَإِنْ زَادُوا فَلَهُ الثُّلُثُ فَهُوَ يَرِثُ الثُّلُثَ مَعَ الْإِخْوَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُقَاسِمَةُ أَفْضَلَ لَهُ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ مَعَهُ فِي عَدَمِ الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَادَهُ الشَّقَائِقُ بِالَّذِينَ لِلْأَبِ فَمَنْعُوهُ بِهِمْ كَثْرَةَ الْمِيرَاثِ ثُمَّ كَانُوا أَحَقَّ مِنْهُمْ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ أُخْتُ شَقِيقَةٍ وَلَهَا أَحْ لَأَبٍ أَوْ أُخْتُ لَأَبٍ أَوْ أُخْتُ لَأَبٍ وَأُخْتُ لَأَبٍ فَتَأْخُذُ نِصْفَهَا مِمَّا حَصَلَ وَتُسَلِّمُ مَا بَقِيَ إِلَيْهِمْ

منفردة لكن تعصيا بالجد لا فرضا وان كانتا اثنتين اخذتا الثلثين (وتسلم ما بقى اليهم) اى الى من ذكر ان بقى شيء فمسئلة الأخت الشقيقة والاخ للاب مع الجد من خمسة عدد الرؤس حيث لا فرض فيها فالجد سهمان وللأخ مثله وللأخت واحد ثم ترجع الشقيقة على الاخ بتمام نصفها ومسئلة الشقيقة والأخت للاب مع الجد من اربعة عدد الرؤس للجد سهمان ولكل من

الاختين سهم ثم ترجع الشقيقة على التي للاب فتأخذ ما بيدها لتسيم نصفها ولا شيء لعدم بقاء شيء. والمسئلة الثالثة التي هي شقيقة واخ واخت لاب مع الجد من ستة للجد سهمان وللأخ كذلك ولكل أخت (٢٨٦) سهم ثم ترجع الشقيقة عليهما بنام نصفها فلم يبق

لها الا سهم واحد يقتسمانه
اللد كرمثل حظ الاثنين (ولا
يربى الخ) اى لا يفرض لهن
وانما يرثن معه بالتعصيب (بعد
هذا) اى فى آخر الباب
(المولى الاعلى) اى المعتق
بكسر الفوقية واما المولى
الاسفل وهو المعتق بالفتح فانه
لا يرث سيده (ما بقى) فلو
ترك العتيق بنتافا نها تأخذ
النصف وياخذ هو ما بقى (الا
من له سهم) وهم الاخوة للام
(الا ما اعتقن) عبر بالانها
واقعة على الرقيق وهو ناقص
بالنسبة لغيره فكأنه لا يعقل
(او جره من اعتقن الخ)
كأن تعقب المراقبة ثم تلك
ولد او يموت عن مال او تعقب
تلك الرقبة رقبة اخرى ويموت
السفل عن مال ولا عاصب
للقبة الميتة من النسب فيرثها

وَلَا يُرْبَى لِلأَخَوَاتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْفَرَاءِ
وَحَدَّهَا وَسَنَدُ كُرْهًا بَعْدَ هَذَا وَيَرِثُ
الْمَوْلَى الْأَعْلَى إِذَا انْقَرَدَ جَمِيعُ الْمَالِ كَانَ
رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَهْلٌ سَهْمٌ
كَانَ لِلْمَوْلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ أَهْلِ السَّهْمِ وَلَا
يَرِثُ الْمَوْلَى مَعَ الْعَصْبَةِ وَهُوَ أَحَقُّ مِنْ
ذَوِي الْأَرْحَامِ الَّذِينَ لَا سَهْمَ لَهُمْ فِي كِتَابِ
اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ
إِلَّا مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا يَرِثُ
النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا عَتَقْنَ أَوْ جَرَّهُ مِنْ
أَعْتَقْنَ إِيَّاهُنَّ بَوْلًا دَةً أَوْ عَتَقْنَ وَإِذَا اجْتَمَعَ
مِنْ لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَانَ ذَلِكَ
أَكْثَرُ مِنَ الْمَالِ أُدْخِلَ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ الضَّرَرُ

من أعتق معتقها. ثم شرع فى الكلام على العول وهو الزيادة فى السهام والنقص فى وقسمت
الا نصباء فتمال (واذا اجتمع من له سهم معلوم فى كتاب الله) أى أو ثبت بالسنة أو بالاجماع
(وكان ذلك) أى المجتمع (أكثر من المال) أى الفر يضة (أدخل عليهم كلهم الضرر)

بالنقص في أنصبتهم مع زيادة عدد السهام بأن تجعل الستة مثلاً سبعة كما في زوج وأختين
وان أردت أن تعرف ما عالت به المسئلة فانسبه اليها بغير عولها وان أردت أن تعرف ما نقص
لكل واحد بسبب العول فانسب ما عالت به اليها مع عولها. والفرائض التي تعول ثلاثة الستة
والاثنا عشر والاربعة والعشرون. فالستة تعول (٢٨٧) أربع مرات على توالي الاعداد

الى عشرة. والاثنا عشر تعول
ثلاث عولات الى ثلاثة عشر
والى خمسة عشر والى سبعة
عشر. والاربعة والعشرون
تعول مرة واحدة الى سبعة
وعشرين وهي المسئلة المنبرية
السابقة. وأما الفرائض
الباقية وهي اثنان وثلاثة
واربعة وثمانية فلا يدخل
عليها العول. ثم شرع في بيان
ما وعد به بقوله (ولا يمال
الاخت) أى لا يفرض لها
(مع الجسد الا في الفراء)
سميت بذلك لان الجسد
غير فيها الاخت بفرض
الثلاثة لها ثم رجع وقاسمها
وأصلها من ستة لان فيها
نصفان وثنا فلزوج النصف
ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد
السدس واحد وانما وجب

وَقُسِمَتِ الْقَرِيضَةُ عَلَى مَبْلَغِ سَهْمِهَا وَلَا
يُمَالُ الْأُخْتُ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْفَرَاءِ
وَحَدَّهَا وَهِيَ امْرَأَةٌ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمُّهَا
وَأُخْتُهَا لَا بَوَيْنَ أَوْ لَا بٍ وَجَدَّهَا فَلِلزَّوْجِ
النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ فَلَمَّا
فَرَّخَ الْمَالُ أُعِيلَ لِلاُخْتِ بِالنِّصْفِ ثَلَاثَةً
ثُمَّ جُمِعَ إِلَيْهَا سَهْمُ الْجَدِّ فَيُقَسَّمُ جَمِيعُهُ
ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَلَى الثُّلُثِ لَهَا وَالثَّلَاثِينَ لَهُ فَتَبْلُغُ
سَبْعَةً وَعِشْرِينَ سَهْمًا

﴿ بَابُ جُمْلٍ مِنَ الْفَرَايِضِ وَالسَّنَنِ ﴾

﴿ الْوَاجِبَةُ وَالرَّغَائِبُ ﴾

أن يمال للاخت لانه اذا لم يعل لها لم حرمانها مع عدم من يحجبها أو مقاسمتها للجد في سدسه
وهو لا ينقص عنه بحال (سبعة وعشرين سهما) أى لان الاربعة لا تلت لها صحيح فيضرب
عدد الرؤس المنكسرة عليها السهام في أصل المسئلة بعولها (باب جمل الخ) اعلم أن هذا الباب
كالتذكرو لما سبق ومعلوم أن المكرر أحلى وقوله (الواجبة) أى المؤكدة (والرغائب)

جمع رغبة وليس لنا الارغبة واحدة وهي ركعتا الفجر (مشتق من الوضوء) وهي الحسن (منه) أي الوضوء (فان ذلك) أي كل واحد من المذكور سنة وكذلك الاستنثار ورد مسح الرأس وغسل اليدين للكوعين (٢٨٨) وترتيب فرائضه (وتخفيف) تفسير لقوله رخصة

(وغسل الجمعة سنة) وصفته كغسل الجنابة وهو للصلاة لا لليوم بخلاف غسل العيدين فانه لليوم لا للصلاة فلذا يطلب ولو من غير مصل (وغسل الميت) أي تغسيله (سنة) والمعتمد أنه فرض كفاية (والصلوات الخمس) أي كل واحدة منها (فريضة) على كل مكاف (وباقي التكبير) ظاهره أن جميع الباقي سنة واحدة وهو أحد القولين والمشهور أن كل تكبيرة سنة وهذا الخلاف جار في التسميع (بنية الفرض) ومحل النية القاب فلو نوى بقلبه شيئاً وتألفظ بخلافه غلطاً فالعبرة بما نواه لا بما تألفظ به (ورفع اليدين سنة) المشهور أنه مستحب (فريضة) أي ولو في النافلة فلا تصح الصلاة بدونها

الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَضَاءَةِ إِلَّا الْمَضْمُضَةَ وَالْأَسْنَتَيْنِ شَاقٍ وَمَسْحَ الْأُذَيْنِ مِنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ وَالسُّوَّاءُ مُسْتَحَبٌّ مَرْغُوبٌ فِيهِ وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفِيِّنَ رُخْصَةٌ وَتَخْفِيفٌ وَالْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَدَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ فَرِيضَةٌ وَغُسْلُ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ وَغُسْلُ الْعِيدَيْنِ مُسْتَحَبٌّ وَالْغُسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فَرِيضَةٌ لِأَنَّهُ جَنْبٌ وَغُسْلُ الْمَيِّتِ سُنَّةٌ وَالصَّلَاةُ الْخَمْسُ فَرِيضَةٌ وَتَكْبِيرَةُ الْآخِرَامِ فَرِيضَةٌ وَبَاقِي التَّكْبِيرِ سُنَّةٌ وَالِدُخُولُ فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ فَرِيضَةٌ وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ سُنَّةٌ وَالْقِرَاءَةُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ وَمَا زَادَ

للقادر عليها وتسقط عن العاجز كما تسقط عن الآخرس ويندب فصله بين تكبيره عليها وركوعه وينبغي للعاجز أن يأتم بمن يحفظها واستظهر الأجهوري وجوب قراءتها على من ياجن فيها لعجزه عن معرفة الصواب بناء على المشهور من عدم بطلان الصلاة باللحن فيها

عند العجز ولو غير المعنى كأن نعمت بالضم (سنة واجبة) أى مؤكدة فى الفرض فى كل ركعة من الثنائية وفى الأوليين من غيرها (والقيام) أى فى صلاة الفرض للقادر عليه (والركوع والسجود) وكذلك الرفع منها والجلوس بين السجدين كل واحد من ذلك فريضة (والثانية فريضة) الفرض منها ظرف السلام فقط وأما ظرف التشهد فسنة كهو وظرف الدعاء مندوب كهو (والسلام) أى المعروف بالالف واللام عند (٢٨٩) الخروج من الصلاة (فريضة

والتيامن به) عند النطق بالكاف والميم منه (قليلا) بحيث ترى صفحة وجهه ويتدأه قبالة وجهه ان كان غير مأموم وأما المأموم فإنه يتدأه فى جهة يمينه لا قبالة على المعتمد. والراجح أن التيامن بالسلام مندوب.

وأما سجدة التلاوة فلا يطلب لها سلام (وترك الكلام) وكذا كل فعل كثير فان تكلم عمدا لغيا أصلا حيا أوجها بطلت لا سهوا فلا تبطل الا بكثيره ويسجد للسهو فى غير الكثير (والتشهدان) أى كل واحد منهما (سنة) بأى لفظ كان وأما اللفظ الخصوص

عليها سنة واجبة والقيام والركوع والسجود فريضة والجلوس الأولى سنة والثانية فريضة والسلام فريضة والتيامن به قليلا سنة وترك الكلام فى الصلاة فريضة والتشهدان سنة والقنوت فى الصبح حسن وليس بسنة واستقبال القبلة فريضة وصلاة الجمعة والسعى إليها فريضة والوتر سنة واجبة وكذلك صلاة العيدين والخسوف والاستسقاء وصلاة الخوف واجبة أمر الله سبحانه بها وهو فعل يستدركون

(١٩ - رسالة) فستحب وقيل سنة (حسن) أى مستحب فلا يرجع له من ركع ولا يسجد لتركه سهواً فلو سجد له قبل السلام عمداً أوجهاً بطلت (فريضة) راجع لكل من الصلاة والسعى (سنة واجبة) أى مؤكدة (صلاة العيدين) أى كل واحد منهما سنة (والخسوف) أى خسوف الشمس وأما صلاة خسوف القمر فمندوبة (واجبة) أى وجوب السنن (أمر الله سبحانه بها) فى قوله «واذا كنت فيهم فأقم لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك» الآية (وهو) أى فعلها على تلك الحالة المختصة بحال الخوف من قسم الجماعة قسمين (فعل يستدركون) أى

يحصلون به فضل الجماعة (والجمع ليلة المطر) أى جمع تقديم للعشاء (تخفيف) أى ترخيص وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم كما فعله الخلفاء الراشدون بعده وإنما استدل بفعلهم دون فعله عليه السلام إشارة إلى أن العمل استمر عليه ولم ينسخ (والجمع بعرفة) أى جمع تقديم للعصر مع الظهر وكذلك الجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير بالمزدلفة (سنة واجبة) أى مؤكدة (وجمع المسافر) أى سفر أمباحا في البر ولو لم يكن سفر قصر (في جد) أى في حال جد (السير) أى الاجتهاد فيه لا درالك أمر (٢٩٠) مهم ولو لم يكن راكبا (رخصة) مرجوح فعلها إذا

الأولى تركها فإذا زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى النزول بعد الغروب فله أن يجمع بين الظهرين جمع تقديم وإذا نوى النزول قبل الاصفراء آخر العصر وجوبا وفي الاصفراء خير فيها وإذا زالت عليه وهو سائر آخرها أن نوى النزول في الاصفراء أو قبله فإن نوى النزول بعد الغروب ففى وقتيهما وهذه الاحوال تجرى في العشاءين بتزويل طلوع الفجر منزلة الغروب والثالث الأول منزلة ما قبل الاصفراء وما بعده

بِه فَضْلَ الْجَمَاعَةِ وَالْعُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ وَالْجَمْعُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ تَخْفِيفٌ وَقَدْ فَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَجَمْعُ الْمُسَافِرِ فِي جَدِّ السَّيْرِ رُخْصَةٌ وَجَمْعُ الْمَرِيضِ يَخَافُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى عَقْلِهِ تَخْفِيفٌ وَكَذَلِكَ جَمْعُهُ لِمِثْلِهِ بِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِهِ وَالْفِطْرُ فِي السَّفَرِ رُخْصَةٌ وَالْإِقْصَارُ فِيهِ وَاجِبٌ وَرُكْعَتَا

للفجر منزلة الاصفراء سواء غربت نازلا أو سائرا (أن يغلب على عقله) أى في وقت الفجر الثانية بنحو اغماء (تخفيف) أى مرخص فيه على سبيل الندب وإذا قدم وسلم في وقت الثانية استحباب له أعادتها (وكذلك جمعه) أى المريض (لعله) غير ما سبق كحصول مشقة تلحقه بإيقاع كل صلاة في أول وقتها فإنه يجمع جمعا صوريا بأن يصلي الظهر مثلا في آخر وقتها والعصر في أول وقتها ولا تفوته فضيلة أول الوقت للضرورة (والفطر في السفر) أى سفر القصر إن شرع فيه قبل الفجر وبيت الفطر (رخصة) مرجوحة لقوله تعالى «وأن تصوموا خير لكم» (والاقتصار) أى قصر الصلاة الرباعية (فيه واجب) وجوب السنن واللغة الفصحى قصرت

الصلاة ومن الصلاة من باب قتل وأما أقصرتها وقصرتها فبلغه غير فصيحة وقد جرى عليها المصنف (من الرغائب) هو المعتمد (إيماناً) أى تصديقاً بما وعد الله عليه من الاجر (واحتساباً) أى محتسباً أجره على الله (غفر له الخ) أى (٢٩١) الصغائر (والقيام من الليل) أى

للصلاة في جزء منه (وغسلهم

الخ) مكرراً مع ما سبق وقد

علمت المعتمد (عامة) أى على

كل مكلف يأتى بعدم القيام بها

ان لم يقمها غيره وكان فيه

أهلية لذلك (الا ما يلزم

الرجل) أى الشخص المكلف

فيشمل المرأة وذلك كعرفة

عقائد التوحيد ولو بالدليل

الاجمالى وأحكام العبادات

الواجبة على الاعيان وأحكام

المعاملات من نحو بيع

وشراء لمن يتعاطى ذلك إذ

لا يجوز لاحد أن يقدم على

أمر حتى يعلم حكم الله فيه

والمراد بالعلم الفقه وما يتوقف

عليه من تفسير وحديث

وأصول وكلام ونحو ولغة

بإقراء أو تأليف أو غيرهما

يتوقف عليه الا يتفاد

والدليل على ذلك قوله تعالى

الْفَجْرِ مِنَ الرِّغَائِبِ وَقِيلَ مِنَ السَّنَنِ وَصَلَاةُ

الصُّحَى نَافِلَةٌ * وَكَذَلِكَ قِيَامُ رَمَضَانَ نَافِلَةٌ

وَفِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ وَمَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا

غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَالْقِيَامُ مِنَ اللَّيْلِ

فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّوَافِلِ الْمُرَغَّبِ

فِيهَا وَالصَّلَاةُ عَلَى مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ فَرِيضَةٌ

يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا وَكَذَلِكَ مَوَارَاتُهُمْ

بِالدَّفْنِ وَغُسْلُهُمْ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَكَذَلِكَ طَلَبُ

الْعَلَمِ فَرِيضَةٌ عَامَةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا إِلَّا

مَا يَلْزَمُ الرَّجُلَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ وَفَرِيضَةُ

الْجِهَادِ عَامَةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا إِلَّا أَنْ يَغْشَى الْعَدُوَّ

مَحَلَّةً قَوْمٌ فَيَجِبُ فَرَضًا عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا

مَحَلَّةً قَوْمٌ فَيَجِبُ فَرَضًا عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا

مَحَلَّةً قَوْمٌ فَيَجِبُ فَرَضًا عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا

مَحَلَّةً قَوْمٌ فَيَجِبُ فَرَضًا عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا

مَحَلَّةً قَوْمٌ فَيَجِبُ فَرَضًا عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا

«فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم»

(وفريضة الجهاد) أى فريضة هي الجهاد (عامة) أى فرض كفاية على كل مكلف ذكر حر

قادر (الا أن يغشى) أى يغضب (العدو) أى الاعداء الكفار (محلة قوم) أى منزلهم (فيجب

فرضاً) عنياناً (عليهم) ذكورا وإناثاً أحراراً وعبيداً (قتالهم إذا كانوا) أى الكفار

(مثل عددهم) أي المسلمين فإن (٢٩٢) زادوا عن ذلك جاز للمسلمين الفرار (والرباط)

أي الإقامة (في ثغور المسلمين)

أي الفرج التي تكون بينهم

وبين الكفار ويتوقع منها

الخوف. والمراد بسدها منع

العدو من التوصل منها فهو

سد معنوي وفسر ذلك بقوله

(وحياطتها) أي حفظها (يوم

عاشوراء) فقد ورد أن صومه

يكفر سنة ماضية وأن يوم

عرفة يكفر سنتين الماضية

والمستقبلية. ويوم التروية

هو اليوم الثامن من ذي الحجة

(وصوم يوم عرفة الخ) أي

فقطره للحاج أفضل ليتقوى

على الوقوف (وزكاة العين)

أي الذهب والفضة (سنة)

أي ثبت وجوبها بالسنة

بدليل قوله (فرضا رسول الله)

الخ (وحج البيت) أي على

كل مستطيع بإمكان الوصول

بلا مشقة عظمت مع الأمن

على النفس والمال (سنة

واجبة) أي مؤكدة (والتلبية

سنة واجبة) أي مؤكدة

مِثْلِي عَدَدِهِمْ وَالرِّبَاطُ فِي ثُغُورِ الْمُسْلِمِينَ

وَسَدُّهَا وَحِيَاطَتُهَا وَاجِبٌ يَحْمِلُهُ مَنْ

قَامَ بِهِ وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ

وَالْاِعْتِكَافُ نَافِلَةٌ وَالتَّنْفِيلُ بِالصَّوْمِ مُرَغَّبٌ

فِيهِ وَكَذَلِكَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَرَجَبٍ

وَشَعْبَانَ وَيَوْمِ عَرَفَةَ وَالتَّروِيَةِ وَصَوْمُ يَوْمِ

عَرَفَةَ لغيرِ الْحَاجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْحَاجِّ

وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْتِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةٌ

وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سَنَةٌ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَجُّ الْبَيْتِ فَرِيضَةٌ

وَالْعُمْرَةُ سَنَةٌ وَاجِبَةٌ وَالتَّلْبِيَةُ سَنَةٌ وَاجِبَةٌ

وَالنِّيَّةُ بِالْحَجِّ فَرِيضَةٌ وَالطَّوَافُ الْإِفَاضَةُ

فَرِيضَةٌ وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ

وَالطَّوَافُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَاجِبٌ وَطَوَافُ

الْإِفَاضَةِ كَدُّ مِنْهُ وَالطَّوَافُ لِلْوَدَاعِ

ضعيف والمعتمد أنها واجبة (والطواف المتصل) أي الذي اتصل بالسعي (به) سنة

وهو طواف القدوم (واجب) ينجر بالدم (وطواف الإفاضة كد منه) أي من طواف

القدوم لا نه ركن كالسعي والوقوف والاحرام فأركانها أربعة وآ كدها الوقوف لفوات الحج
بتركه ولذا ورد الحج عرفة (والمبيت بمنى الخ) المعتمد أنه مستحب وكذلك المبيت بالمزدلفة
وأما النزول بها بقدر حط الرحال فواجب ينجر (٢٩٣) بالدم (والجمع بعرفة واجب)

أى سنة مؤكدة مكررمع
ماسبق (مأمور به) أى
مستحب لقوله تعالى
« قاذكروا الله عند المشعر
الحرام » (ورمى الجمار سنة
واجبة) أى مؤكدة ضعيف
والمعتمد أنه واجب يلزم الدم
بترك حصاة من أى جمرة من
الجمرات الثلاث (وكذلك
الحلاق) أى سنة مؤكدة
والمعتمد أنه واجب للزوم
الدم بتركه والواجب فى حق
المرأة التقصير (وتقبيل
الركن) أى الحجر الاسود
(سنة واجبة) أى مؤكدة
فى أول شوط وأما فى باقيه
فمستحب (والركوع) أى
صلاة ركعتين (وغسل عرفة
سنة) المعتمد أنه مستحب
(والغسل لدخول مكة) مكرر

سنة والمبيت بمنى ليلة يوم عرفة سنة
والجمع بعرفة واجب والوقوف بعرفة
فريضة ومبيت المزدلفة سنة واجبة
ووقوف المشعر الحرام مأمور به ورمى
الجمار سنة واجبة وكذلك الحلاق وتقبيل
الركن سنة واجبة والغسل للاحرام
سنة والركوع عند الاحرام سنة
وغسل عرفة سنة والغسل لدخول مكة
مستحب والصلاة فى الجماعة أفضل من صلاة
الفرد بسبع وعشرين درجة والصلاة فى
المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه
وسلم فذا أفضل من الصلاة فى سائر المساجد

لجمع النظائر (سبع وعشرين درجة) ولا يحصل هذا الفضل بأدراك أقل من ركعة بسجدة فيها
مع الامام (والصلاة فى المسجد الحرام) وهو مسجد مكة (ومسجد الرسول) وهو مسجد
المدينة وكذا مسجد إيلياء وهو بيت المقدس حال كون المصلى (فذا) أى منفردا (أفضل
من الصلاة فى سائر) أى باقى (المساجد) فلا يعيدها جماعة فى غيرها ويلى تلك المساجد الثلاثة

مسجد قباء ولا تفاضل بين باقى المساجد من حيث البقعة (واختلف فى مقدار التضعيف) أى
الزيادة فى الثواب (ب) سبب (ذلك) التفضيل المقرر فى الأذهان بين المسجد الحرام ومسجد
الرسول (من المساجد) بيان لما (٢٩٤) سواء وسوى المسجد الحرام وقد ورد صلاة

فى مسجدى هذا أفضل من
ألف صلاة فيما سواه إلا
المسجد الحرام واختلف فهم
العلماء فى قوله عليه السلام
إلا المسجد الحرام فمنهم من
فهمه على المساواة ومنهم من
فهمه على عدمها فالشافعى
فضل الصلاة فى المسجد
الحرام على الصلاة فى مسجد
الرسول بمائة لأن مكة عنده
أفضل من المدينة ولا معنى
لتفضيل البلد إلا كثرة ثواب
العمل فيها على غيرها (وأهل
المدينة) وأعظمهم الامام
مالك (يقولون إن الصلاة فيه)
أى لمسجد الرسول (أفضل
من الصلاة فى المسجد الحرام
بدون ألف) لقولهم بتفضيل
المدينة وفسر بعض الشيوخ
دون ألف بسبعائة صلاة
والخلاف بين البلدين فى غير
البقعة التى ضمت جسده

واختلف فى مقدار التضعيف بذلك بين
المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه
الصلاة والسلام ولم يختلف أن
الصلاة فى مسجد الرسول صلى الله عليه
وسلم أفضل من ألف صلاة فيما سواه
وسوى المسجد الحرام من المساجد وأهل
المدينة يقولون إن الصلاة فيه أفضل من
الصلاة فى المسجد الحرام بدون ألف
وهذا كاه فى الفرائض وأما النوافل ففى
البيوت أفضل والتنفل بالر كوع لاهل
مكة أحب إلينا من الطواف والطواف
للغربة أحب إلينا من الر كوع
لقلته وجود ذلك لهم ومن الفرائض

الشرىف والأفهى أفضل حتى من العرش والكعبة أفضل من باقى المدينة (ففى البيوت غرض
أفضل) أى إلا غريب المدينة ففعلها فى مسجد الرسول أفضل والجاور بها أو بمكة حكمه حكم
أهلها حيث كان يعرف (أحب إلينا من الطواف) أى لثلاثين زاحوا والغربة (ومن الفرائض)

أي على كل مكلف (غض البصر) أي كفه (عن المحارم) أي المحرمات لقوله تعالى «قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم» فلا يحل النظر لا جنبية ولا لا مرد بقصد الشهوة وكذا لا يجوز النظر للغير بعين الازدراء (وليس في النظرة الأولى) لما لا يحل بغير قصد (حرج) أي أثم (ولا في النظر إلى المتجالة) وهي التي لا تميل إليها نفس الناظر لها (لعذر) المعتمد أنه يجوز النظر إلى وجه الشابة وكفها لعذر غير قصد اللذة حيث لم يخش منها الفتنة والا وجب عليها سترها وبين العذر بقوله (من شهادة عليها) أي في نكاح أو بيع أو اجارة أو نحو ذلك ان لم تكن معروفة فيشهد على عينها بعد رؤيتها (وشبهه) أي العذر (٢٩٥) المبين بالشهادة كالطبيب فإنه

يجوز له النظر إلى موضع العلة ولو كانت في الفرج حيث كان لا يكتفى بأن ينظرها النساء ويصفنها له لكنه يشق الثوب عن المحل المألوم وينظر إلى العلة خوفا من تجاوز نظره إلى غيره (وقد أرخص) أي سومح (في ذلك) أي في النظر إلى وجه الشابة وكفها بل يندب (للخاطب) لنفسه إذا ظن اجابته وكان قصده مجرد علم صفتها ويكره

غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمَحَارِمِ وَلَيْسَ فِي النَّظَرَةِ
الْأُولَى بَغْيٌ تَعَمُّدٌ حَرَجٌ وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى
الْمُتَجَالَّةِ وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الشَّابَةِ لِعُذْرِ مَنْ شَهِدَ
عَلَيْهَا وَشَبَّهَ وَقَدْ أَرَخَصَ فِي ذَلِكَ لِلْخَاطِبِ
وَمِنَ الْفَرَائِضِ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْكَذِبِ
وَالزُّورِ وَالْفَحْشَاءِ وَالْغَيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالْبَاطِلِ
كَلَّهِ قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

استغفلا لها (عن الكذب) وهو الاخبار بخلاف الواقع على وجه العمد ولو مع الشك في وقوعه. ويجوز الكذب للاصلاح بين المتعادين كأن يقول لاحدهما ان فلانا يثني عليك لزول ما في نفسه منه. ويجب لا تقاذ نفس معصومة أو مال معصوم من ظالم. واما الكذب للزوجة فقيل مكروه وقيل مباح لتطيب خاطرها (والزور) أي شهادة الزور وهي أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع وذكره بعد الكذب من ذكر الخصاص بعد العام لان الزور يختص بالشهادة وناهيك قوله تعالى «فاجتنبوا الرجس من الاوثان» أي الاصنام «واجتنبوا قول الزور» (والفحشاء) أي الكلام القبيح (والغيبة) وهي كل ما أفهمت به غيرك قصبان مسلم ولو كان حقا (والنميمة) وهي نقل كلام الناس لبعضهم على وجه الافساد (والباطل كله) وهو

كل ما لا يحل. وقد أشبعنا الكلام على ما يتعلق بالغيبة والغيبة والكذب والخسدة والنفاق ونحو ذلك في كتابنا تحفة العصر الجديد فعليك به ان أردت المزيد (أوليصمت) أي يسكت والمراد التخيير بين قول الخير والسكوت عن الشر وليس المراد السكوت عن قول الخير لانه قد يكون واجبا كالامر بالمعروف (٢٩٦) والنهي عن المنكر (مالا يعنيه) أي مالا منفعة له

فيه (دماء المسلمين) وكذلك أهل الذمة وفي الحديث اجتنبوا السبع الموبقات. أي المهلكات. قيل وما هن يا رسول الله؟ قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات (واموالهم) المراد بها كل مملوك ولو قل (وأعراضهم) جمع عرض بكسر الميم موضع المدح والذم من الانسان (الا بحقها) راجع للامور الثلاثة. وبين ما يوجب استحقاق الدم بقوله (ولا يحل دم امرئء الخ) فيقتل المرتد ويرجم الزاني

مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أُولِيصْمَتْ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَسَنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْتُهُ مَالًا يَعْنِيهِ وَحَرَّمَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَلَا يَحِلُّ دَمَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ بِمَدِّ إِيمَانِهِ أَوْ يَزْنِيَ بَعْدَ إِحْصَانِهِ أَوْ يَقْتُلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فُسَادٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ يَمُرُقَ مِنَ الدِّينِ وَلِتَكْفُ يَدُكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ مِنْ مَالٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ دَمٍ وَلَا تَسْعَ بَقْدَمَيْكَ فِيمَا لَا يَحِلُّ لَكَ وَلَا تُبَاشِرْ بِفَرْجِكَ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ

المحصن و يقتل القاتل ومن كان ذافسادا في الارض بأن كان قاطع طريق والمارق جسده من الدين كأن يعتقد أن الله جسم كالأجسام. وأما ما يوجب استحقاق الاموال فإتلاف مال الغير لان من أتلف شيئا لزمه قيمته. وأما ما يوجب التكلم في الاعراض فكالتجاهر بالفسق (ولتكف الخ) خطاب للمكلف (أو جسده) أي مس جسده أجنية أو أمرد (أودم)

أى قتلا أو جرحا وكذلك يجب أن تكف يدك عن كتابة ما لا يجوز (هم العادون) أى المتجاوزون الى ما لا يحل لهم (الفواحش) هى كل (٢٩٧) مستقبح شرعا من قول أو فعل

(ما ظهر منها) أى على الجوارح (وما بطن) فى القلوب مع العزم على فعله فان الا انسان مؤاخذ بعزمه (وأن يقرب النساء) أى بوطء أو غيره من أنواع الاستمتاع بما بين السرة والركبة ولو من فوق حائل (فى) زمن خروج (دم حيضهن أو نفاسهن) وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل وأما التمتع بما فوق السرة أو تحت الركبة أو بهما فلا حرج ولو بالوطء من غير حائل وهن وطىء امرأته قبل طهرها وحملت فانه يخشى على الولد من الجذام أو البرص ويخشى على الواطىء أيضا من ذلك (ذكرنا إياه) أى فى باب النكاح (وهو الحلال) المعتمد أنه ما جهل أصله بأن لم يتعلق حق للغير به

جَسَدَكَ مَا لَا يَحِلُّ لَكَ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَى قَوْلِهِ فَاوْتِئِكَ هُمُ الْعَادُونَ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَأَنْ يَقْرَبَ النَّسَاءَ فِي دَمٍ حَيْضَتِهِنَّ أَوْ نَفَاسِهِنَّ وَحَرَّمَ مِنَ النَّسَاءِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ نَآيَاهُ وَأَمَرَ بِأَكْلِ الطَّيِّبِ وَهُوَ الْحَلَالُ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَلْبَسَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَرْكَبَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَسْكُنَ إِلَّا طَيِّبًا وَتَسْتَعْمِلَ سَائِرَ مَا تَنْتَفِعُ بِهِ طَيِّبًا وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ مُشْتَبِهَاتٌ مَنْ تَرَكَهَا سَلِمَ وَمَنْ أَخَذَهَا كَانَ كَالرَّائِعِ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَمِنْ الْبَاطِلِ

(ومن وراء ذلك) أى الحلال (مشتبهات) أى أمور اختلف العلماء فى حلها وحرمتها لتعارض أدلة الحل والتحريم فيها (كالرائع) أى الراعى بضمه (حول الحمى) الذى حماه السلطان ونحوه عن نزول مواشى الغنير فيه (يوشك) أى يقرب (أن يقع فيه) سريعا (أكل المال)

أى مال الغير و (النصب) هو أخذ المال قهراً بقصد ملكه (و) أما (التعدي) فهو التصرف في ملك الغير قهراً بدون نية ملك الذات ومنه التجا وزعن المأذون فيه (والسحت) أى الرشوة ونحوها (والقمار) بكسر القاف ما يأخذه الشخص من غيره بسبب المغالبة عند اللعب بنحو الشطرنج يقال قامرته قماراً من باب قاتل وقمرته قمران من باب قتل غلبته كما فى المصباح (والغرر) أى الكثير كسراء الطير فى الهواء (٢٩٨) (والنش) كخلط الجيد بالردىء لتكثيره

(والخدعة) اللين فى الكلام ونحو ذلك كما يفعله التاجر مع المشتري حتى يحصل على غرضه (والخلافة) بمعنى الخديعة فعطفها عليها من باب عطف المرادف ويجب على من ارتكب شيئاً من الباطل التوبة ورده المأخوذ أو عوضه لربه أو وارثه حيث عرفه ولا تصدق به (أكل الميتة) أى ما عدا ميتة البحر فإنه الظهور ماؤه الحل ميتته (والدم) أى المسفوح لا ما بقى فى عروق المذكى ولم ينفصل من اللحم بحال فيجوز أكله

النَّصَبُ والتَّعْدَى والخِيَانَةُ والرِّبَا والسُّحْتُ
وَالْقِمَارُ وَالْغَرَرُ وَالنِّشْ وَالْخَدِيعَةُ وَالْخِلَافَةُ
وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أكلَ الْمَيْتَةِ وَالدَّمِ
وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلُ الْغَيْرِ اللَّهُ بِهِ وَمَا
ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَمَا أُعَانَ عَلَى مَوْتِهِ تَرَدَّى
مِنْ جَبَلٍ أَوْ وَقْدَةٍ بِعَصَا أَوْ غَيْرِهَا وَالْمُنْخَنَقَةُ
بِحَبْلٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ
كَالْمَيْتَةِ وَذَلِكَ إِذَا صَارَتْ بِذَلِكَ إِلَى حَالٍ
لَا حَيَاةَ بَعْدَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَلَا بَأْسَ

كدم حوت طبخ أو شوى من غير تقطيعه (وباذبح لغير الله) عطف تفسير على المضطر ما قبله قال تعالى «ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه» (ترد) أى سقوط (من جبل) ونحوه لأنه لا يدري هل مات من الذكاة أو السقوط (أو وقدة) أى ضربة بمعنى الموقودة المضروبة ومثلها النطيحة أى المنطوحة وما أكل السبع أى ضربها (إلى ذلك) أى المذكور (وذلك) أى، تجريم أكل المتردية وما معها (إذا صارت بذلك) أى المذكور من التردى ونحوه (إلى حال لا حياة بعده) بأن ينفذ مقتل من مقاتلها بقطع نخاع أو نثر دماغ أو نحو ذلك ولا فتوكل ولو أيسر.

من حياتها ومثلها البهيمة التي تنتفخ من أكل البرسيم مثلاً فإنها تعمل فيها الذكاة ولو أيس من حياتها (للمضطر) وهو من بلغ به الجوع مبلغاً عظيماً ولو لم يصل إلى الإشراف على الموت لأن الأكل حينئذ لا يفيد والمراد بالميتة غير ميتة (٢٩٩) الآدمي وأما ميتته فلا يأكل منها

ولو مات على الأصح وكذلك

يشرب من جميع المياه النجسة

ماعدا الخمر لأنها تزيد

العطش نعم تجوز لاساغة

الغصة فقط إن لم يجد غيرها

ولا فرق في ذلك بين الحضر

والسفر ولو كان السفر سفر

معصية أدم اختصاص ما

ذكر بحالة السفر (ولا بأس

بالانتفاع بجلدها) إلى قوله

وكره الانتفاع بانياب الفيل

تقدم في الضحايا وهو ساقط

في كثير من النسخ هنا (يومئذ)

أي يوم تحريم الخمر فإنها

كانت حلالاً في صدر

الاسلام حتى نزل قوله تعالى

«إنما الخمر والميسر والأنصاب

والأزلام رجس من عمل

الشیطان فاجتنبوه» (فضيخ

التمر) بالفاء والضاد والخاء

المعجمتين بينهما تحية وهو

للمضطر أن يأكل الميتة ويشبع ويتزود

فإن استغنى عنها طرحتها ولا بأس بالانتفاع

بجلدها إذا دبغ ولا يصلى عليه ولا يباع

ولا بأس بالصلاة إلى جلود السباع

إذا ذكيت وبيعها وينتفع بصوف الميتة

وشعرها وما ينزع منها في الحياة وأحب

إلينا أن يغسل ولا يتفنع بريحها ولا

يقرنها وأظلالها وأنيابها وكره الانتفاع

بانياب الفيل وكل شيء من الخنزير حرام

وقد أُرخص في الانتفاع بشعره وحرم

الله سيحانه شرب الخمر قليلها وكثيرها

وشراب العرب يومئذ فضيخ التمر وبين

الرسول عليه السلام أن كل ما أسكر

ما يهرس من التمر ويجعل في أناء ويصب عليه ماء ويترك حتى يتخمر ثم يشرب ومثل التمر

البسروا في هذه الجملة رداعلي من يقول إنما الخمر من ماء العنب فإنه روى عن أنس أنه قال

حرمت علينا الخمر حين حرمت وما نجد من خمور إلا عنباً إلا القليل وعامة خمورهم البسرة

والتمر (فقليله حرام) أى ولو لم يسكر لما فى الحديث ما أسكر كثيره فقليله حرام (وكل ما خمر)
 أى ستر (العقل فاسكره) أى غيبه ولو من قح أو شعير أو لبن أو غيرها (فهو خمر) لقوله عليه
 السلام كل مسكر خمر. و يترتب على شارب المسكر الحدو يجب عليه غسل ما أصاب جسده أو
 ثوبه منه لنجاسته وتقاييه قبل صلاته إن قدر (إن الذى حرم شربها) وهو الله تعالى (حرم
 بيعها) إذا استمرت على حالتها (٣٠٠) وأما إن تخلت ولو بفعل فاعل فأنها تطهر ويجوز

بيعها وشربها ويطهر أتاؤها
 تتبعها (ونهى) أى النهي نهى
 كراهة (عن الخليطين) أى
 عن تناول المخلوطين من
 الأشرية كالتمر والزبيب
 لا فرق بين أن يخلطا عند
 الانتباز وبين أن ينبذ كل
 واحد على حدة فى أناء ثم
 يخلطا عند الشرب فالمصنف
 فيه صورتان غاية الامران
 جعل الخليطين فى الصورة
 الأولى من الأشرية باعتبار
 المآل. وهذا إذا طال زمن
 الانتباز بحيث يمتلئ
 الأسكارا إن قصر بحيث
 يقطع بعده ولا جازولاً إن

كثيره من الأشرية فقليله حرام وكل
 ما خمر العقل فأسكره من كل شراب
 فهو خمر وقال الرسول عليه السلام إن
 الذى حرم شربها حرم بيعها ونهى عن
 الخليطين من الأشرية وذلك أن يخلطا
 عند الانتباز وعند الشرب ونهى عن
 الانتباز فى الدباء والمزفت ونهى عليه
 السلام عن أكل كل ذي ناب من
 السباع وعن أكل أحوم الحمر الأهلية
 ودخل مذهبها لحوم الخيل والبغال لقول

جزم بالأسكارا وحرم وأما خلط اللبن بالعسل ونحوه مما يقطع بعدم أسكاره فلا كراهة الله
 فيه (فى الدباء) أى القرع وإنما كره الانتباز فيه (و) فى (المزفت) أى الأناء المظلي بالمزفت
 لا سراع الأسكارا فيها ولو كان شيئاً واحداً فلو انتفى احتمال الأسكارا بان قصر الزمن جاز
 وإن حصل الجزم به حرم (ونهى) أى نهى كراهة (عن كل ذي ناب) كالضبع والثعلب
 والذئب والفيل والنمس والتمر والفهد والهزوفى القرد قولاً بالكراهة والمنع وكذلك
 الكلب وأما الفار المشهور فيه الكراهة أن كان يأكل النجاسة والأفباح ويحرم أكل بنت

عرس (ولا ذكاة الخ) أى لا تعمل الذكاة فى شئ من الحمر وما دخل مدخلها من الخيل
والبغال (الا فى الحمر الوحشية) استثناء منقطع أى فان الذكاة تعمل فيها ما لم تنأى نس والاصارت
كلا هلية (ولا بأس) بمعنى الاباحة. والمخلب بكسر الميم هو الظفر الذى يعقر به فقوله (وكل
ذى مخلب) بيان لقوله سباع الطير فانه قال (٣٠١) وهى كل ذى مخلب منها وذلك

كالبازى والعقاب والحدأة
والغراب نعم يكره أكل
الوطواط لقلبة كله للنجاسة
(بر الوالدين) أى الاحسان
اليهما (وان كانا فاسقين) بغير
الشرك بل (وان كانا مشركين
فليقل لهما قولاً لينا) أى
لطيفاً نافعاً لهما بدون رفع
صوته على صوتيهما (وليعاشرهما
بالمعروف) أى بكل ما عرف
من الشرع حسنه (ولا
يطعهما فى معصية كما قال الله
سبحانه وتعالى) وان جاهدك
على أن تشرك بى ما ليس لى
به علم فلا تطعهما (وعلى
المؤمن) أى ومن الفرائض
على المؤمن المكلف (أن
يستغفر) أى يطلب المغفرة
(لا يؤبه المؤمن) امثالاً لقوله

اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا كَبَرْتُمْ أَوْ رَزَقْتُمْ أَوْ
زَكَاتٍ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا فِي الْحُمْرِ الْوَحْشِيَّةِ
وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ سَبْعِ الطَّيْرِ وَكُلِّ ذِي
مِخْلَبٍ مِنْهَا وَمِنَ الْفَرَائِضِ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ
وَإِنْ كَانَا فَاسِقَيْنِ وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْنِ فَلْيَقُلْ
لَهُمَا قَوْلًا لَيِّنًا وَلْيُعَاسِرْهُمَا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا
يُطِيعْهُمَا فِي مَعْصِيَةٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَا بُدَّ لِلْمُؤْمِنِينَ
وَعَلَيْهِ مَوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ وَالنَّصِيحَةُ لَهُمْ وَلَا
يَبْغُ أَحَدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ
الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ كَذَلِكَ رَوَى عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَيْهِ أَنْ

تعالى «وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا» (وعليه) أى ويجب على المكلف (موالاة)
أى مودة اخوانه (المؤمنين والنصيحة لهم) بارشادهم الى ما فيه نفعهم (حقيقة الايمان) أى
حقيقة كماله (وعليه) أى ويجب على المكلف (أن يصل رحمه) أى قرابته وان بعد واسواء
الوارث وغيره لقوله تعالى «واتقوا الله الذى تساءلون به والا رحام» وتكون الصلة بالزيارة

هجرة اذا كان (لا يصل الى عقوبته) أى تأديبه ان كان حاكما او رفعه للاحكام (ولا يقدر على موعظته) لشدة تجبره (أو) يقدر ولكن (لا يقبلها) والاوجب عليه فعل ذلك معه ولا يجوز له تركه وبقي حكم ما اذا كان لا يستطيع هجره (٣٠٣) لخوفه منه والحكم جواز مداراته

(ولا غيبة) أى محرمه (فى هذين) أى المبتدع والمتجاهر (فى ذكر حالهما) فقط فلا يز يدعما بتجاهر به كل (ولا فيما) أى ولا تحرم الغيبة (فما يشاور فيه الا نسان له) اجل (نكاح) بان يقول شخص لا اقرار يدان اتزوج بنت فلان ولا أعرف حاله فيجوز ذكر حاله بقصد النصيحة (او مخالطة) أى بشركة او سفر لتجارة (ونحوه) أى نحو ما ذكر من النكاح والمخالطة كالمشاورة فى استخدامه (ولا فى تجزيع شاهد) أى عند حاكم والضمير فى (ونحوه) للشاهد كراوى الحديث فيذكر حاله ليترك العمل بمحدثه المتفرد به (ومن مكارم) أى محاسن (الاخلاق)

لَا يَصِلُ إِلَى عَقُوبَتِهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى مَوْعِظَتِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا وَلَا غِيْبَةً فِي هَذَيْنِ فِي ذِكْرِ حَالِهِمَا وَلَا فِيمَا يُشَاوَرُ فِيهِ لِنِكَاحٍ أَوْ مُخَالَطَةٍ وَنَحْوِهِ وَلَا فِي تَجْرِيعِ شَاهِدٍ وَنَحْوِهِ وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَنْ تَغْفُوَ عَنْ ظُلْمِكَ وَتُعْطَى مَنْ حَرَمَكَ وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ وَجَمَاعُ آدَابِ الْخَيْرِ وَأَزِمَتُهُ تَتَفَرَّعُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَانَ يَوْزِي مَنْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْنُتْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ حُسِنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَمْنِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلَّذِي اخْتَصَرَ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ لَا تَغْضَبْ وَقَوْلُهُ

(وجماع) أى جميع (آداب الخير وأزمته) أى الخير عطف مرادف فان الازمة هنا غين الآداب وان كانت فى الاصل اسما لما يقاد به البعير ونحوه والمراد أن الآداب كلها تجتمع فيمن عمل بالا حادith المذكورة (اختصر له فى الوصية) أى حين سأل به بقوله يا رسول الله علمنى كلمات انتفع بهن ولا تكثر على فأنى فقال له (لا تغضب) أى اجتنب أسباب الغضب أو

لا تعمل بمقتضى الغضب اذا حصل وليس المراد انتهى عن الغضب جملة لان الانسان مجبول عليه (سماع الباطن كله) اى كالغيبة والنميمة والقذف ونحو ذلك وما اللطف قول بعضهم وسمعتك صمن عن سماع الخنا * كصون اللسان عن النطق به فانك عند سماع الخنا * شريك لقائل فانته به (سماع كلام امرأة) اى ولو (٣٠٤) بالقرآن ولذا طلب منها الاسرار فى الصلاة

عليه السلام المؤمن يحب لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه ولا يحل لك أن تتعمد سماع الباطل كله ولا أن تتلذذ بسماع كلام امرأة لا تحل لك ولا سماع شيء من الملاحى والغناء ولا قراءة القرآن باللحون المرجعة كترجيع الغناء وليجلب كتاب الله العزيز أن يتلى إلا بسكينة ووقار وما يؤمن أن الله يرضى به ويقرب منه مع إحضار الفهم لذلك ومن القرائن

الجهرية وكذلك يحرم التلذذ بكلام الأمرد واما سماع كلامهما من غير قصد تلذذ فجائز (ولا سماع) أى ولا يحل لك سماع صوت (شيء من) آلات (الملاحى) كالزمار والعود والطنبور (والغناء) بكسر الغين والمد وهو الصوت الذى فيه ترم واما بالقصر فمعناه اليسار و بالفتح والمد معناه النفع (باللحون المرجعة) أى الاصوات المطربة التى يرجعها القارئ كترجيع الغناء اذا أخرج القرآن عن حده

كقصر الممدود وما المقصود وكما لا تحل القراءة على الوجه المذكور لا يحل الامر سماعها واما قراءة قرآن بالصوت الحسن مع الثمات التى لا تخرج عن حده فلا بأس بها بل هى مما تزيد السامع اتعاظا بكلمات القرآن (وليجل) اى يعظم (ان يتلى) بدل اشتمال من كتاب الله والسكينة الطمانينة والوقار التعظيم وقيل هما مترادفان ومعناها السكن (وما يؤمن) معظوف على بسكينة اى وبالحال الذى يؤمن القارئ (ان الله يرضى به) وهو كونه على طهارة كاملة مستقبل القبلة فان ذلك (يقرب) القارئ قربا معنويا (منه) تعالى (مع إحضار الفهم لذلك)

أى الذى يتلوه (الامر بالمعروف) أى ما أمر به الشارع و (المنكر) ما نهى عنه (على كل من بسطت يده) أى اتشركه (فى الارض) كالسلطان ومن دونه من الحكام (وعلى كل من تصل يده) من غير الحكام (الى ذلك) ممن له شأن وعظمة فى نفوس الناس ومحل ذلك ان علمت الافادة ولم يؤد النهى عن منكر الى فعل أعظم منه (٣٠٥) (على كل مؤمن) أى شخص مؤمن مكلف فى شمل الا نثى.

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل من بسطت يده فى الارض وعلى كل من تصل يده الى ذلك فان لم يقدر فليسا له فان لم يقدر فليقلبه وفرض على كل مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من البر وجه الله الكريم ومن أراد بذلك غير الله لم يقبل عمله والرياء الشرك الأصغر والتوبة فريضة من كل ذنب من غير إصرار والإصرار النقام على الذنب واعتقاد العود اليه ومن التوبة رد المظالم واجتناب المحارم والنية أن لا يعود وليستغفر ربه

مؤمن مكلف فى شمل الا نثى. والبر بكسر الموحدة الطاعة وناهيك قوله تعالى «وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين» (والرياء) أى ايقاع القرية لقصد الناس (الشرك الاصغر) وأما الشرك الاكبر فهو الكفر (والتوبة) أى الرجوع من أفعال مذمومة الى أفعال محمودة (من غير إصرار) وفسره بقوله (والإصرار المقام) بضم الميم أى الإقامة (على الذنب واعتقاد) أى نية (العود اليه) لان كلامها مناف لحقيقة التوبة لانها الندم على ما فعل والعزم على عدم العود والاقلاع فى الحال (ومن

٢٠ - رسالة التوبة) أى من شروطها (رد المظالم) الى أهلها ان كانت أموالا ولو للورثة فان لم يكن له وارت تصدق بها على المظلوم وان كانت نحو قذف أو غيبة استحلت المقدوف أو المغتاب ان كان حيا والا أكثر من الاستغفار له (واجتناب المحارم) هو المراد بالاقلاع فى الحال الذى هو ركن من أركانها وأما قوله (وليستغفر به الخ) فمن شروط الكمال وينبغى أن يغلب الخوف على الرجاء فى حال الصحة لانه كالصوت الباعث على العمل

وأما في حال المرض فيقدم جانب الرجاء لحديث لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بربه
(بالاعمال بفرائضه) أي كما قال تعالى «اعملوا آل داود شكرا» (وترك ما يكره فعله) أي
أوقوله كصلاة النافلة في أوقات (٢٠٦) الكراهة والتكلم بما لا يعني (وليرغب) أي

يتضرع (ويتوب إليه من
تضييعه) أي للفرائض التي
تسبب تأخيرها عن المعصية
التي تاب منها فان تأخير
الفرائض عن أوقاتها من
الكبائر (وليلجأ) أي يتضرع
(إلى الله فيما عسر) أي صعب
(عليه من قياد نفسه) إلى الطاعة
(ومحاولة أمره) المشكل
عليه ليوقفه ويرشده إلى
ما فيه خيره حال كونه (موقنا)
أي مصدقا (أنه المالك
لصلاح شأنه) وعطف
تسديده على توفيقه من عطف
المرادف (لا يفارق ذلك) أي
المذكور من اللجأ واليقين
(على ما فيه) أي على كل حال
هو فيه (من حسن) أي طاعة
(أو قبيح) أي معصية فلا
تمنع المعصية من اللجأ إلى

وَيَرْجُو رَحْمَتَهُ وَيَخَافُ عَذَابَهُ وَيَتَذَكَّرُ
نِعْمَتَهُ لَدَيْهِ وَيَشْكُرُ فَضْلَهُ عَلَيْهِ بِالْأَعْمَالِ
بِفَرَائِضِهِ وَتَرَكَ مَا يَكْرَهُ فِعْلَهُ وَيَتَقَرَّبُ
إِلَيْهِ بِمَا تيسَّرَ لَهُ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ وَكُلِّ
مَاضِيٍّ مِنْ فَرَائِضِهِ فَلْيَنْفَعْلَهُ الْآنَ وَلْيَرْغَبْ
إِلَى اللَّهِ فِي تَقَبُّلِهِ وَيَتُوبْ إِلَيْهِ مِنْ تَضْيِيعِهِ
وَلْيَلْجَأْ إِلَى اللَّهِ فِيمَا عَسَرَ عَلَيْهِ مِنْ قِيَادِ
نَفْسِهِ وَمُحَاوَلَةِ أَمْرِهِ مُوقِنًا أَنَّهُ الْمَالِكُ
لِصَلَاحِ شَأْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَتَسْدِيدِهِ لَا يَفَارِقُ
ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ حَسَنٍ أَوْ قَبِيحٍ وَلَا
يَتَأَسُّ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ وَالْفِكْرَةِ فِي أَمْرِ
اللَّهِ مِفْتَاحُ الْعِبَادَةِ فَاسْتَعِنْ بِذِكْرِ الْمَوْتِ
وَالْفِكْرَةِ فِيمَا بَعْدَهُ وَفِي نِعْمَةِ رَبِّكَ عَلَيْكَ

خالقه بل يلجأ إليه (ولا يئأس من رحمة الله) لأن الله يحب التوابين من كل ذنب وأمهاله
(والفكرة) أي التفكير (في أمر الله) أي مصنوعاته (مفتاح العباداة) لأنها تدل على الحكم
العلم الذي ينبغي أن يعبد (فاستعن) أي على نفسك (بذكر الموت) لأنه هاذم للذات
(والفكرة فيما بعده) من ظلمة القبر وأهوال القيامة (وفي نعمته بك عليك) حتى لا تعضيه بنعمته

(واخذه لغيرك) أى من الامم الماضية (وعاقبة امرك) أى لا نك لا تدرى بهم ينجم لك (ومبادرة) أى واستعن على نفسك بالتفكر فى مبادرة أى مسارعة (ماعسى أن يكون قد اقترَب) أى قرب (من أجلك) بيان لما لا نك اذا علمت أن الاجل ربما كان قريبا قصرت الامل وبادرت الى خير العمل (فى الفطرة) أى الخصال التى يتكلم (٣٠٧) بها الانسان وذكرا الختان

وحلق الشعر من ذكر الخاص

بعد العام (وما يتصل بذلك)

أى المذكور كالصور والتماثيل

(وهو الاطار) بوزن كتاب

(لا احفاؤه) أى استئصاله

بل يؤخذ منه حتى يبدو طرف

الشفة تمسكاً برأية قصوا

الشوارب . وقال الشافعى

وأبو حنيفة باستئصاله تمسكاً

برأية احفوا الشوارب

واعفوا اللحى . ولهذا

الخلاف قال المصنف (والله

أعلم) وعلى كل فاعليه

الجند فى زماننا من حلق لحاهم

دون شواربهم محرم عند

جميع الأئمة لانه من فعل

المجوس (وقص الاظفار)

ويكره بالاسنان لانه يورث

الفقر والنسيان (الجناحين)

وَأَمَّا هَلِ لَكَ وَأَخَذِهِ لغيرِكَ بِذَنْبِهِ وَفِي
سَالِفِ ذَنْبِكَ وَعَاقِبَةُ أَمْرِكَ وَمُبَادَرَةٌ
مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ مِنْ أَجْلِكَ

(باب فى الفطرة والختان وحلق الشعر)
(واللباس وستر العورة وما يتصل بذلك)

وَمِنَ الْفِطْرَةِ خَمْسٌ قَصُّ الشَّارِبِ وَهُوَ
الْإِطَارُ وَهُوَ طَرَفُ الشَّعْرِ الْمُسْتَدِيرِ عَلَى
الشَّفَةِ لَا إِحْفَاؤُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَقَصُّ الْأَظْفَارِ
وَنَتْفُ الْجَنَاحَيْنِ وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَلَا بَأْسَ
بِحَلْقِ غَيْرِهَا مِنْ شَعْرِ الْجَسَدِ وَالْخِتَانُ
لِلرِّجَالِ سُنَّةٌ وَالْخِطَافُ لِلنِّسَاءِ مَكْرَمَةٌ

أى الا بطين ويستحب البداءة باليمن (وحلق العانة) أى للرجل والمرأة أوزا التها بالنورة
ويكره لهما تنفها لانه يزخى المحل (من شعر الجسد) أى كشعر اليدين والرجلين (للرجال) أراد
بهم الذكور يؤمر البالغ أن يختن نفسه لحمة نظر عورته الا أن يحصل له ضرر فيرخص
له تركه (مكرمة) بضم الراء أى كرامة بمعنى مستحب و ينبغى أن لا يسالغ فى القطع

(أن تعفى) أى توفر (اللحية) فقوله (وتوفر ولا تقص) تفسير وزادة بيان (إذا طالت كثيراً) أى طولا كثيراً خرجت به عن عادة غالب الناس فيستحب الأخذ من طولها وعرضها لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من عرض لحيته وطولها وينبغي الاقتصار في الأخذ على ما تحسن به الهيئة (وقاله غير واحد) أى قال بتدب الأخذ من الطويلة قبل مالك كثير من الصحابة والتابعين (من) (٣٠٨) غير تحريم) أى ما لم يكن للتعريض كبريد نكاح

امرأة فيصبغ شعره إلا بيض ليوهم أنه شاب (والكتم) بفتح الكاف والفوقية ورق يصفر الشعر والحناء تحمره (ونهى الخ) أى نهى تحريم في حق البالغين ويكره تحلية الصبي بالذهب وتجوز بالفضة ويكره له الحرير ويجوز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعلاً من ذهب لا كسريه وكما يحرم على البالغ لبس الحرير يحرم جلوسه عليه ولو تبع الزوجته على المعتمد (وعن التختيم بالحديد) أى نهى كراهة ومثله النحاس والرصاص (في حلية) أى تحلية (الخاتم) المصنوع من القزدير ونحوه

وأمر النبي أن تعفى اللحية وتوفر ولا تقص قال مالك ولا بأس بالأخذ من طولها إذا طالت كثيراً وقاله غير واحد من الصحابة والتابعين ويكره صبغ الشعر بالسواد من غير تحريم ولا بأس به بالحناء والكتم ونهى الرسول عليه السلام الذكور عن لباس الحرير وتختيم الذهب وعن التختيم بالحديد ولا بأس بالفضة في حلية الخاتم والسيف والمصحف ولا يجعل ذلك في إجام ولا سرج ولا سكين

مما يجوز اتخاذه لا كنحاس ويحتمل أن مراده بحلية الخاتم نفس خاتم الفضة فيجوز ولا اتخاذه أن كان واحداً زنة درهمين فأقل لا متعدد ولو كان وزن الجميع درهمين والاحرم (والسيف) أى يجوز تحليته بالفضة وكذا بالذهب أن كان يجاهد به لأن فيه أرها بالعدو (والمصحف) أى تحلية جلده بالفضة وكذا بالذهب وأما تحليته من داخل فتكره ويحرم تحلية جلده غيره من كتب الحديث أو الفقه وأولى تحلية الإجازة (ولا يجعل ذلك) أى ما ذكر

من الفضة وكذلك الذهب (ولا في غير ذلك) أى كمنطقة (بالذهب) وأولى الفضة ولما كان
يتوهم من جواز تختم النساء بالذهب جواز تختمهن بالحديد قال (ونهى) الخ (والاختيار) أى
المختار عند الجمهور (مما روى) عن النبي (في التختيم) أى في لبس الخاتم (التختيم في) مختصر
(اليسار) وعلل ذلك بقوله (لأن تناول الشيء) (٣٠٩) الخ (واختلف في لباس الخبز)

وهو ما سداه حرير ولحمته
قطن أو صوف أو كتان
والمشهور الكراهة (وكذلك)
اختلف في (العلم) من الحرير
الكائن (في الثوب) وهو
ما كان قدراً أصبع إلى أربع
فقل يجوز وقل يكره (الا
الخط الرقيق) وهو ما نقص
عن الأصبع فيجوز
(ما يصفهن) أى الذى
يوصفن فيه وهو ما يحدد المورة
ومثله الذى يشف أى يرى
منه لون الجسد ولا مفهوم لقوله
(إذا خرجن) بل يحرم عليهن
لبس ذلك في البيوت بحضرة
من لا يحل له النظر اليهن
وكذلك يحرم على الرجال
لبس القميص الذى يشف
متفرداً عن غيره (بطراً) أى

وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَتَخْتَمُ النِّسَاءُ بِالذَّهَبِ
وَنَهَى عَنِ التَّخْتِمِ بِالْحَدِيدِ وَالْاِخْتِيَارُ مِمَّا
رُوي فِي التَّخْتِمِ التَّخْتِمُ فِي الْيَسَارِ لِأَنَّهُ
تَنَاوُلُ الشَّيْءِ بِالْيَمِينِ فَهُوَ يَأْخُذُهُ بِيَمِينِهِ
وَيَجْعَلُهُ فِي يَسَارِهِ وَاخْتَلَفَ فِي لِبَاسِ الْخَزِّ
فَأَجِيزَ وَكُرِهَ وَكَذَلِكَ الْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ
مِنَ الْحَرِيرِ إِلَّا الْخَطَّ الرَّقِيقَ وَلَا يَلْبَسُ
النِّسَاءُ مِنَ الرَّقِيقِ مَا يَصِفُهُنَّ إِذَا خَرَجْنَ
وَلَا يَجْرُ الرَّجُلُ لِإِزَارِهِ بَطَرًا وَلَا ثَوْبَهُ
مِنَ الْخَيْلَاءِ وَلَيْسَ كُنْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ
فَهُوَ أَنْظَفُ لِثَوْبِهِ وَأَتْقَى لِرَبِّهِ وَيُنْهَى

تكبرا (من الخيلاء) أى العجب والمراد أن الجر من الرجل مظنة التكبر والعجب فلا ينافى أنه
يحرم في حقه ولو تجرد عن ذلك القصد والمرأة أن تجرد يلبسها لاجل الستر ولا تزيد عن ذراع
(وليكن) أى ما ذكر من الإزار والثوب (فهو) أى كونه ما ذكر إلى الكعبين (أنظف) لثوبه
وأفعل التفضيل على غير بابه (وأبقى لربه) أى لقرب تلك الحالة من التواضع لله (وينهى) أى

نهى تحريم في الصلاة وكراهة في غيرها (عن اشتغال الصماء وهي) أى والحال أنها (على غير ثوب) ساتر لعورته وصورها بقوله (يرفع ذلك) أى طرف ما يشتمل به (من جهة واحدة ويسدل) أى يرخي الثوب من الجهة (الآخرى) وفي هذه الحالة لا يامن من كشف عورته عند رفع يده وكر قوله (إذا لم يكن تحت اشتغالك ثوب) أى إذا رآه أو سروا ليرتب عليه قوله (واختلف فيه) أى الاشتغال (٣١٠) المذكور في الصلاة (على ثوب) فقليل بالحرم

وقيل بالكراهة وهو المعتمد وإنما كرهت في هذه الحالة مع أمن كشف العورة مع الساتر لأنه بمنزلة من صلى بثوب ليس على أكتافه منه شيء بناء على أن كشف البعض بمنزلة كشف الكل (ويؤمر بستر العورة) أى عن أعين الناس وجوبا وندبا في الخلوة في غير الصلاة والاوجب مطلقا (وازره المؤمن) بكسر الهمزة على المختار لأن المراد الهيئة أى يستحب أن تكون منتهية في القصر (إلى أنصاف ساقيه) ويجوز أن يمد من ذلك إلى الكعبين (والفخذ عورة) أى تخفية يكره كشفها مع غير

عن اشتغال الصماء وهي على غير ثوب يرفع ذلك من جهة واحدة ويسدل الآخرى وذلك إذا لم يكن تحت اشتغالك ثوب واختلف فيه على ثوب ويؤمر بستر العورة وإزره المؤمن إلى أنصاف ساقيه والفخذ عورة وليس كالعورة نفسها ولا يدخل الرجل الحمام إلا بئزر ولا تدخله المرأة إلا من علة ولا يتلاصق رجلان ولا امرأتان في لحاف واحد ولا تخرج امرأة إلا مستترة فيما لا بد لها منه من شهود موت أبويها أو ذى قرابتها أو نحو ذلك مما

الخواص (الحمام) مشتق من الحميم وهو الماء الحار (ولا تدخله المرأة) أى يحرم ولو يباح بئزر وقيل يكره إذا كان بئزر (الامن علة) كمرض أو شئ في الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام (ولا يتلاصق الخ) أى يحرم (امرأة) أى شابة لا ينحشى منها الفتنة وأما المتجالة فإنها تخرج لمطلق شيء والخشية الفتنة لا تخرج مطلقا (أو نحو ذلك) أى نحو شهود موت من ذكر كحضور عرس قريبها أو زيارة أبويها أو قضاء مصلحة لم

تجد من يقضيها لها بشرط أن تكون مستترة بأدنى ثيابها لا بثياب الزينة وأن نمشي في حافتي الطريق وأن لا تمس طيبا (ولا تحضر من ذلك) أى مما أبيع لها الخروج له (أو هو) معطوف على قوله نوح وكذا لا يحضره الرجل (أو شبهه) أى كالر باب والطنبور (الا الدف) ويعرف بالطارو يقال له الغر بال فانه جائر (فى النكاح) ولو كان فيه جلاجل أو صراصر وقيل بجوازه فى كل فرح للمسامين (وقد اختلف فى الكبر) (٣١١) بفتح الكاف والموحدة وهو

الطبل الكبير المجلد من وجهين
فقليل جائز وقيل حرام وقيل
مكروه وأجاز ابن كنانة
الزمارة والبوق فى النكاح
(ولا يخلوا الخ) أى يحرم ذلك
فان الشيطان ثالثهما وكذا
لا تجوز الخلوة بالامرء (أو نحو
ذلك) أى كنظر الطبيب
تقدم ومحل جواز ما ذكر اذا لم
يكن بخلوة بالمرأة والا حرم
(وأما المجالة) وهى التى
لا أرب للرجال فيها (فله)
أى الاجنبى (أن يرى
وجها) وكذا كفيها (على
كل حال) ولو لغير عذر
(وينهى) أى ونهى (النساء)
نهى تحريم (عن وصل الشعر)

يُبَاحُ لَهَا وَلَا تَحْضُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ نَوْحٌ
نَائِحَةٌ أَوْ لَهْوٌ مِنْ مَزْمَارٍ أَوْ عُودٍ أَوْ شِبْهِهِ
مِنَ الْمَلَاهِي الْمُلَهِيَةِ إِلَّا الدَّفَّ فِي النِّكَاحِ
وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي الْكِبَرِ وَلَا يَخْلُو رَجُلٌ
بِامْرَأَةٍ لَيْسَتْ مِنْهُ بِمَحْرَمٍ وَلَا بِأَسٍّ أَنْ
يَرَاهَا لِعُذْرِ مَنْ شَهِدَتْ عَلَيْهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ
أَوْ إِذَا خَطَبَهَا وَأَمَّا الْمُتَجَالَّةُ فَلَهُ أَنْ يَرَى
وَجْهَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَيُنْهَى النَّسَاءُ عَنْ وَصْلِ
الشَّعْرِ وَعَنِ الْوَشْمِ وَمَنْ لَبَسَ خُفًّا أَوْ نَعْلًا
بَدَأَ بِيَمِينِهِ وَإِذَا نَزَعَ بَدَأَ بِشِمَالِهِ وَلَا بَأْسَ

بشعر آخر لانه تدليس وأما وصله بالخيوط الحرى ونحوها فلا بأس به (و) كذا نهى (عن
الوشم) فى الوجه وغيره وهو النقش بالابرة حتى يخرج الدم ويذر عليه من الكحل ونحوه
نما هو أسود ليخضر والنهى عام للرجال والنساء بل الحرمة فى الرجال أشد ويجوز اذا تعين
طريقا لدواء مرض واذا وقع على الوجه الممنوع فلا يكف صاحبه بازالته بالنار مثلا بل هو
من النجس المعفوع عنه (ومن لبس الخ) أى لان كل ما كان من باب التكريم كاللبس ودخول

المساجد وتقليم الأظفار وقص الشارب وحلق الرأس وتسريح اللحية وغسل أعضاء الطهارة
يندب فيه التيامن وما كان يضد ذلك كدخول الخلاء والامتخاط وخلع السراويل
والخروج من المساجد فالتياسر (وتكره التماثيل) أى التصاوير أى يكره عملها (فى الاسرة)
جمع سرير (و) فى (القباب) جمع (٣١٢) قبة كالخيمة (و) فى (الجدران) جمع جدار

بالانتعال قائماً ويُسكِّره المشى فى نعل
واحدة وتُسكِّره التماثيل فى الأسيرة
والقباب والجدران والخاتم وليس الرقم
فى الثوب من ذلك وتركه أحسن

﴿ باب فى الطعام والشراب ﴾

وإذا أكلت أو شربت فواجب عليك أن
تقول بسم الله وتناول يمينك فإذا فرغت
فقل الحمد لله وحسن أن تلعق يدك قبل
مسحها ومن آداب الأكل أن تجعل
بطنك ثلثاً للطعام وثلثاً للشراب وثلثاً
للنفس وإذا أكلت مع غيرك أكلت مما

إذا كانت على صورة الحيوان
وأما لو كانت الصورة مستقلة
بحيث يصبر لها ظل ولو كانت
مما لا يطول زمنه كالخلاوة
والعجين فإنها تحرم إذا كانت
كاملة ويحرم النظر لها ويستثنى
تصوير أربعة على هيئة بنت
صغيرة لتلعب بها البنات فإن
ذلك جائز لتدبر يهن على حمل
الاطفال وكذا يجوز تصوير
الشجر ونحوه مما ليس بحيوان
ولو كان له ظل (وليس الرقم)
أى التصوير (فى الثوب من
ذلك) أى التماثيل المكروهة
لأنه يمتن ومثل الثوب البساط
وتركه) أى الرقم (أحسن)
للخروج من خلاف من يقول
يحرمه (فى الطعام والشراب
أى فى آداب الأكل والشرب

(فواجب عليك) أى وجوب السنن والاولى الجهر بالبسملة ليتنبه الغافل (وتناول يمينك
يمينك) أى ندبا (فلتقل الحمد لله) أى ندبا وينبغي الإسراع بها لئلا ينجل من لم يشبع (وحسن)
أى مستحب (أن تلعق) أى تلحس (يدك) أى أصابعك كما فى رواية فإن الانسان لا يدري
فى أى طعامه تكون البركة (ثلثاً للطعام) أى إذا كان لا يضعفه عدم الشبع عن الشغل فى
طلب معاشه ولا جازله أن يشبع (مع غيرك) أى ما لم يكن ولدك مثلاً فلك أن تأكل من أى

محل شئت كما لو كنت وحدك فانه لا يلزمك أن تتأدب معه وان لزمه أن يتأدب معك (ولتين)
أى تباعد (القدح) أى الاناء (عن فيك) أى فمك عند ارادة التنفس (ثم تعاوده ان شئت)
الشرب وفي الحديث اذا شرب أحدكم (٣١٣) فليتنفس ثلاث مرات فانه أهنا وأمرأ

(ولا تعب الماء) أى لا يتبعه
بصوت كابتلاع البهيمه
(ولتصه) بفتح الميم أى تبلعه
برفق لانه أنفع لعروق الجسد
بخلاف العب فانه يضرها
لاحتمال أن يأخذ عرق عند
العب أكثر مما يحتاج اليه
فيتأذى صاحبه ومثل الماء
كل مائع كاللبن والعسل
(وتلوك) أى تمضغ (طعامك
وتنعمه مضغا) ليسهل هضمه
على المعدة (وتنظف فاك)
أى بالمضمضة (من الغمر)
بفتح الغين المعجمة والميم
ريح اللحم ونحوه (وتخلل)
أى نديا بالخلل لان الافواه
يجالس الملائكة (ونهى
الرسول) أى نهى كراهة (على
يمينك) أى مقدما له على من
على يسارك ولو كان ذا فضل

يليك ولا تأخذ لقمة حتى تفرغ الأخرى
ولا تتنفس في الاناء عند شربك ولتين
القدح عن فيك ثم تعاوده إن شئت
ولا تعب الماء عباً ولتصه مضاً وتلوك
طعامك وتنعمه مضغاً قبل بلعه وتنظف
فاك بعد طعامك وإن غسلت يدك من
الغمر واللبن فحسن وتخلل ما تعلق بأسنانك
من الطعام ونهى الرسول عليه السلام عن
الأكل والشرب بالشمال وتناول إذا
شربت من على يمينك وينهى عن النفخ في
الطعام والشراب والكتاب وعن الشرب
في آنية الذهب والفضة ولا بأس بالشرب

وكذلك ان أردت مناولة طعام (وينهى الخ) أى نهى كراهة والمراد بالكتاب ما يشمل
الكتاب الذى إن كتبه لغيرك ولو قصدت بذلك تجفيفه لان الاولى تربيته (وعن الشرب الخ)
أى نهى تحريم ومثل الشرب سائر الاستعمالات كالأكل والوضوء ويحرم اقتناء الاواني
المتخذة من الذهب أو الفضة ولولا مرة لحرمة استعمالها ذلك (ولا بأس بالشرب)

وكذلك الاكل من غير نزاع في جوارزه قائماً (أو الثوم) بضم المثناة وتبدل فاء (نياً) بكسر النون
أى غير مطبوخ وغير مخلل (أن) (٣١٤) يدخل المسجد) أى مطلق مسجد ولو خالياً لتأذى

الملائكة بالرائحة الكريهة
ويلحق بما ذكر الفجل
وبالمساجد مجالس الاجتماع
المندوب اليها كخلق الذكر
والعلم (من رأس الثريد) أى
وسطه فان البركة تنزل في
الوسط ومثل الثريد غيره
(ونهى عن القران) أى
الازدواج (فى) أكل (التمر)
ونحوه كالتين والزبيب حتى
يستأذن مر يد القران اصحابه
وبين محل النهى بقوله (وقيل
أن ذلك الخ) فهو تقييد لما قبله
سواء كانت الشركة بشراء
أو تقديم من غيرهم (وشبهه)
أى من سائر القواكه والحقوا
بذلك الاطعمة المختلفة فيما كل
من أيها شاء (وليس غسل
اليدا الخ) بل هو مكروه لان
عمل اهل المدينة على خلاف
ما ورد فيه من الاحاديث
(بالطعام) أى كدقيق الحنطة

قائماً ولا ينبغي لمن أكل السكرات أو
الثوم أو البصل نياً أن يدخل المسجد
ويكره أن يأكل متكثراً ويكره
الأكل من رأس الثريد ونهى عن القران
فى التمر وقيل إن ذلك مع الاصحاب
الشركاء فيه ولا بأس بذلك مع أهلك
أو مع قوم تكون أنت أطعمتهم ولا
أس فى التمر وشبهه أن تجول يدك فى
الإناء لتأكل ما تريد منه وليس غسل
اليدين قبل الطعام من السنة إلا أن يكون
بها أذى وليغسل يده وفاه بعد الطعام
من الغمر وليتضمض فاه من اللبن وكره
غسل اليدين بالطعام أو بشىء من القطاني
وكذلك بالنخالة وقد اختلف فى ذلك

(أو بشىء من القطاني) كدقاق الترمس عندنا بمصر (وكذلك بالنخالة) أى نخالة ولتجبه
لقمح لان فيها شياً بالطعام وأما نخالة الشعير فلا يكره الغسل بها (وقد اختلف فى ذلك) أى فى

غسل اليد بجميع ما تقدم بالكراهة والجواز والمعتد الكراهة. ثم شرع في مسألة تبرع بها فقال (ولتجب) أي وجوباً أيها المكلف (إذا دعيت) ولو بواسطة (إلى وليمة العرس) أي النكاح (إن لم يكن هناك) أي في محل الوليمة (هو مشهور) أي ظاهر بحيث يتخالطه المدعو (ولا منكر بين) أي ظاهر كاختلاط الرجال بالنساء (٣١٥) أو الجلوس على الحرير ولو كان الجلوس من غيرك

بحضرتك (واجب) أي على الكفاية ولا بد من إسماع المسلم عند الامكان (سنة). أي على الكفاية وقد ورد من قال السلام عليكم كتب الله له عشر حسنات فإذا قال ورحمة الله كتب الله له عشرين حسنة وإذا قال وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة (إن يقول الرجل) أي أو غيره (السلام عليكم) بالتعريف وميم الجمع ولو كان المسلم عليه وحده لأن معه الحفظة (وعليكم السلام) أي بواو التثنية على الاحسن لأن الكلام معها جملتان ويجوز في الرد عليك

وَلتَجِبُ إِذَا دُعِيتَ إِلَى وَلِيْمَةٍ الْعُرْسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَهْوَ مَشْهُورٌ وَلَا مُنْكَرٌ بَيْنَ وَأَنْتَ فِي الْأَكْلِ بِالْخِيَارِ وَقَدْ أُرْخَصَ مَالُكَ فِي التَّخَلُّفِ لِكَثْرَةِ زِحَامِ النَّاسِ فِيهَا

باب في السلام والابتداء والتناجي (والقراءة والدعاء وذكر الله والقول في السفر)

وَرَدُّ السَّلَامِ وَاجِبٌ وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا وَالسَّلَامُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَيَقُولَ الرَّادُّ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ أَوْ يُولَ سَلامَ عَلَيْكُمْ كَمَا قِيلَ لَهُ وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي السَّلَامُ إِلَى الْبَرَكَةِ أَنْ تَقُولَ فِي

السلام بحذف ميم الجمع (كما قيل له) أي في الجملة لأن الذي قيل له معروف ويجوز أن يقول في الابتداء عليكم السلام ولا يجزىء السلام فقط بدءاً أو رداً وظاهر المصنف أن للراد أن يقتصر على وعليكم السلام ولو قال المبتدئ السلام عليكم ورحمة الله وهو كذلك وإن كان الأولى ملاحظة قوله تعالى «وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها» (وأكثر ما ينتهي السلام) أي في الابتداء والرد واقتصر المصنف على بيان الثاني بقوله (أن تقول).

في ردك) الخ (ولا تقل الخ) أى يكره ذلك لعدم وروده (أجزأ عنهم) أى ويكون الثواب له (وليسلم الراكب الخ) فإذا تساوى شخصان في الركوب أو المشى طلب السلام من كل مالم يكن أحدهما مفضولا والآخر مألوماً أن يبدأ الفاضل لأن الأدنى يؤمر ببر الأعلى ولو سلم الماشى على الراكب لحصلت السنة (٣١٦) (حسنة) أى مستحبة لما وردتصافحوا يذهب

الغل عنكم وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء . ولا تكون المصافحة إلا بين رجلين أو امرأتين لا بين رجل وامرأة ولو متجالة لأن المباح إنما هو نظرو وجهها وكفيها (وأجازها ابن عينة) أى لما ورد أن النبي طاق جعفرأ حين قدم من أرض الحبشة وقبله بين عينيه وإنما كرهها مالك لفهمه الخصوصية (تقبيل اليد) أى يد الغير وكذا يد نفسه بعد السلام (وانكر ما روى فيه) أى التقبيل من الأحاديث ولكن العمل على ندب تقبيل يذكل ذى فضل اتباعا للوارد وكذلك يد الوالد لما فى ذلك من زيادة البر (ولا تبدا الخ) أى يكره ذلك لأن

رَدُّكَ وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَلَا تَقُلْ فِي رَدِّكَ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَإِذَا سَلَّمَ وَاحِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ أَجْزَأُ عَنْهُمْ وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَلَيْسَ سَلَامُ الرَّاكِبِ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْجَالِسِ وَالْمُصَافِحَةُ حَسَنَةٌ وَكَرَهُ مَالِكُ الْمُعَامَّةَ وَأَجَازَهَا ابْنُ عُيَيْنَةَ وَكَرَهُ مَالِكُ تَقْبِيلَ الْيَدِ وَأَنْكَرَ مَا رَوَى فِيهِ وَلَا تُبْتَدَأُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ فَمَنْ سَلَّمَ عَلَى ذِيٍّ فَلَا يَسْتَقْبِلُهُ وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ فَلْيَقُلْ عَلَيْكَ وَمَنْ قَالَ عَلَيْكَ السَّلَامُ يَكْثُرُ السَّيِّئَاتُ وَهِيَ الْحِجَارَةُ

السلام تحية والكافر ليس من أهلها (فلا يستقبله) أى لا يطلب منه الاقالة بأن يقول فقد رد على سلامى الذى سلمته عليك ساهيا فان الاقالة لا يمكن هنا (فليقل عليك) أى من غير هو ولا نه يقول السام عليكم أى الموت فهو يرد الدماء عليه وأما لو تحقق أنه نطق بالسلام بفتح السين واللام فاستظهر الا جهورى وجوب الرد (ومن قال) أى من المسلمين فى رد سلام

الذي (فقد قيل ذلك) أي فلا لوم عليه لأنه قد قيل بجواز ذلك (والاستئذان) وهو طلب
الاذن بدخول غير بيته بأن يقول أَدْخُلْ ثلاث مرات ويقوم مقام ذلك تَقْرِبُ الباب ثلاثا سواء
كان مغلقا أو مفتوحا ولا يزيد على ذلك إلا أن غلب على ظنه عدم السماع وإذا قيل من هذا فليسم
نفسه ولا يقول أنا فان النبي كرهها ممن أجابه (٣١٧) بها حتى خرج وهو يقول أنا أنا (ولا

يتناجى) أي يتسارر (اثنان)
وهو نهى تحريم ان خشيا ان

صاحبهما يظن انهما يتحدثان
في غدره وكرهه ان لم يظن

ذلك ومثل التناجى التكلم
بلسان لا يعرفه الثالث (اذا

أبقوا واحدا) وأما لو كان
الباقي اثنين جاز التناجى (وقد

قيل الخ) هو المعتمد لان
الحق له فهم تقييد للنهي السابق

(وذكر الهجرة) أي الهجران
المعروف عند العامة بالخصام

(قال معاذ الخ) شروع في
الكلام على الذكر مقدماله

على القراءة والدعاء ويكفيك
في فضله قوله تعالى «فاذكروني»

أذكركم» فالذكر أفضل
باب انت داخله الله فاجعل

له الاتقاس حراسا

فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ وَالِاسْتِئْذَانُ وَاجِبٌ فَلَا تَدْخُلُ
يَتَنَاجِي فِيهِ أَحَدٌ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ ثَلَاثًا فَإِنْ أَدِنَ
لَكَ وَإِلَّا رَجَعْتَ وَيُرْغَبُ فِي عِيَادَةِ الْمَرْضَى
وَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ
جَمَاعَةٌ إِذَا أَبْقَوْا وَاحِدًا مِنْهُمْ وَقَدْ قِيلَ
لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَذِكْرُ الْهَجْرَةِ قَدْ
تَدَّمَ فِي بَابٍ قَبْلَ هَذَا قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ
مَا عَمِلَ آدَمُ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ
مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ وَقَالَ عُمَرُ أَفْضَلُ مَنْ ذَكَرَ
اللَّهَ بِاللِّسَانِ ذَكَرَهُ اللَّهُ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ وَمِنْ
دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَاتُ أَصْبَحَ
وَأَمْسَى اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحُ وَبِكَ أَمْسَى وَبِكَ نَحْيَا

ولما كان الذكر على ضربين (إسائي وقلبي) بين الأفضل منهما بقوله (وقال عمر) (الخ) (ذكر الله
عند أمره ونهيه) أي بالقلب فان رأى واجبا ذكر الله بقلبه ففعله وان رأى محظورا ذكر
الله بقلبه فاجتنبه (كلما أصبح) أي دخل في الصباح (وامسى) أي دخل في المساء وفي
الآتيان بكلمة الإشارة إلى المداومة على هذا الدعاء في الصباح والمساء (بك) أي بقدرتك.

(و) كان صلى الله عليه وسلم (يقول) عقب هذا الدعا: (في الصباح وإليك النشور) أى نشور الناس بعد البعث من القبور للجزاء على الأعمال (و) يقول (في المساء) بدل هذا (وإليك المصير) أى المرجع وإنما أتى في حال (٣١٨) القيام من النوم بقوله وإليك النشور لشبهه بحال

القيام من القبور وعند النوم بقوله وإليك المصير لشبهه بالموت (مع ذلك) أى الدعاء المتقدم في الصباح (ونصيبا) تفسير لقوله حظا (تقسمه) أى تنجزه لأن القسمة ازلية (تنشرها) أى تبسطها علينا (أو ذنب تغفره) أى على فرض أن لو كان هناك ذنب أو المراد ذنوب أمته أو أن هذا للتأيم (أو فتنة) المراد بها كل ما يشغل عن الله. واعلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الدعاء ثم يمسح بهما بوجهه بعد الفراغ فينبغي فعل ذلك وملازمة الادعية المأثورة فإن الدعاء مخ العبادة (أنه كان يضع الخ) فيه مسامحة لأنه ليس من جملة الدعاء وينبغي للإنسان أن ينام كذلك على طهارة مستقبل

وبك نموت ويقول في الصباح وإليك النشور وفي المساء وإليك المصير وروى مع ذلك اللهم اجعلني من أعظم عبادك عندك حظا ونصيبا في كل خير تقسمه في هذا اليوم وفيما بعده من نور تهدي به أو رحمة تنشرها أو رزق تبسطه أو ضرة تكشفه أو ذنب تغفره أو شدة تدفعها أو فتنة تصرفها أو معافاة تمن بها برحمتك إنك على كل شيء قدير ومن دعائه عليه السلام عند النوم أنه كان يضع يده اليمنى تحت خده الأيمن واليسرى على فخذه الأيسر ثم يقول اللهم باسمك وضعت جنسي وباسمك أرفعه اللهم إن أمسكت نفسي فاغفر لها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به

القبلة ليتذكر ضجعة القبر ولا نه أسرع إلى الالتباه لأن القلب جهة اليسار فيكون الصالحين معلقا لا يستغرق في النوم (إن أمسكت نفسي) أى قبضت روحي قبض وفاة (فاغفر لها وإن أرسلتها) أى رددتها إلى جسدها (فاحفظها) قال البيضاوى في تفسير قوله تعالى «الله يتوفى

الا نفس حين موتها والتي لم تمت في منامها « اى يقبضها عن الابد ان بان يقطع تعلقها بها
وتصرفها فيها ظاهرا وباطنا وذلك عند الموت او ظاهرا لا باطنا وذلك عند النوم « فيمسك
التي قضى عليها الموت « فلا يردها الى بدنها « ويرسل الاخرى « اى النائمة الى بدنها عند
التيقظ (اسامت نفسي اليك) اى لعدم قدرتي على (٣١٩) تدبيرها ولا جاب نفع اليها

ولا دفع ضرر عنها (والجات)

اى اسندت (ظهرى اليك)

وهو كناية عن شدة التوجه

اليه تعالى والاعتماد عليه

(وفوضت) اى وكلت

(امرى اليك) ومن يتوكل

على الله فهو حسبه (ووجهت

وجهى) اى ذاتى (اليك رهبة)

اى خوفا من عذابك (ورغبة

اليك) اى فى نيل عطائك

(لا منجا) بالقصر من غير همز

اى لا مهرب (ولا ملجا)

بالهمز اى لا مرجع والمعنى

لا نجاة لاحد منك ولا مرجع

لاحد الا اليك (استغفرك

واتوب اليك) تعليم لامته

كقوله (فاغفرلى ما قدمت)

اى من الذنوب (وما اخرت)

الصالحين من عبادك اللهم انى اسلمت نفسي
اليك واتلجأت ظهري اليك وفوضت امرى
اليك ووجهت وجهي اليك رهبة منك ورغبة
اليك لا منجا ولا ملجا منك الا اليك استغفرك
واتوب اليك آمنت بك الذى انزلت
وبذبيبتك الذى ارسلت فاغفرلى ما قدمت وما
اخرت وما اسررت وما اعلنت انت الهى
لا اله الا انت رب قنى عذابك يوم تبعث
عبادك وميتاروى فى الدعاء عند الخروج من
المنزل اللهم انى اعوذ بك ان اضل او ازل
او ازل او اظلم او اظلم او اجهل او يجهل

اى ما يقع منها فى المستقبل (وما اسررت) اى اخفيت (وما اعلنت) اى اظهرت منها والا

فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من وقوع ذنب (انى اعوذ) اى اتحصن (بك ان اضل)

يفتح الهمزة مبنيًا للفاعل اى اخرج عن الحق (او اضل) بالبناء للمفعول اى يضلنى الغير عن

الحق (او ازل) بفتح الهمزة اى اميل عن الحق (او ازل) بضمها اى يميلنى الغير (او اظلم) غيرى

(او اظلم) بضم الهمزة اى يظلمنى الغير (او اجهل) اى اسفه على احد (او يجهل على)

بالبناء للمفعول وظاهر الحديث انه يقول ذلك كلما خرج ولو تكرر خروجه لان الاكثر من الدعاء مستحب في كل وقت ومثل المنزل خروجه من فندقه او بستانه وقد ورد اذا خرج الرجل من بيته احتوشته الشياطين فاذا قال باسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله قال الملك كفيت وهديت ووقيت فتفرق عنه الشياطين ويقولون ما تصنعون برجل كفى وهدى ووقى وفي رواية يقول ذلك ثلاثا (في دبر) بضم الدال المهملة والموحدة اى عقب (كل صلاة) مفروضة وقدم في (٣٢٠) هذه الرواية التكبير على التحميد وقدم

التحميد على التكبير في الرواية السابقة للإشارة الى ان كلا جاز بل لوجع هذه الكلمات بأن يقول سبحان الله والحمد لله والله اكبر ثلاثا وثلاثين لكفى وينبغي ان يحتاط بتكميل العدد اذا حصل شك وتكره الزيادة عند تحققه وتسمى هذه الكلمات المعقبات لكونها تقال عقب الصلوات وهى الباقيات الصالحات ووردان من لازم عليها تغفر ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر (وعند الخلاء) اى ويستحب عند خروجه من الخلاء وهو

على وروى في دبر كل صلاة أن يسبح الله ثلاثا وثلاثين ويكبر الله ثلاثا وثلاثين ويحمد الله ثلاثا وثلاثين ويختتم المائة بلا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وعند الخلاء تقول الحمد لله الذي رزقني لذته وأخرج عني مشقتي وأبقي في جسمي قوته وتعوذ من كل شيء تخافه وعند ما تحل بموضع أو تجلس بمكان أو تنام فيه تقول أعوذ

بموضع قضاء الحاجة الذي تختل فيه عن الناس انك (تقول) اقتداء به صلى الله بكلمات عليه وسلم (الحمد لله الذي رزقني لذته) اى الطعام المفهوم من السياق (وأخرج عني مشقتي) التى تحصل منه لو بقى بعد خبثه (وأبقي في جسمي قوته) الحاصلة من صافي الغذاء. وورد انه كان يقول الحمد لله الذى اذهب عني الازى وعافاني من البلاء. وورد انه قال الحمد لله الذى سوغني طيبا واخرجه عني خبيثا. وكان يقول عند الدخول اللهم انى اعوذ بك من الخبيث والخبائث. والخبيث بضم الخاء والباء وتسكن جمع خبيث والخبائث جمع خبيث اى ذكران

الشياطين وانا ناثم (أعوذ بكلمات الله الخ) أى ثلاث مرات والمراد بها القرآن ومعنى التامات التي لا يعتريها نقص ولا باطل وروى أنه ان قالها مسافر ثلاثا عند نزوله لم يزل محفوظا حتى يرتحل من منزله ذلك (ومن التعوذ) أى صيغة الواردة (أن) (٣٢١) تقول أعوذ بوجه الله الكريم) أى

ذاته الكريمة (لا يجاوزهن)

أى لا يتوصل الى من تحصن

بهن مكروه من برأ وفاجر والبر

بفتح الموحدة المطيع والفاجر

ضده والمكروه قد يقع من

المطيع فلذا عمم (وما لم اعلم)

يفيد انها أكثر من التسعة

والتسعين وهو كذلك فقد

ورد ان لله ألف اسم (ما خلق

وذرا وبرأ) بمعنى واحد أى

أوجد (ما ينزل من السماء) أى

كالصواعق (ومن شر ما يخرج

أى يصعد) فيها) من الاعمال

القييحة الموجبة لنزول

العذاب (ما يخرج منها) أى

كالحيات والعقارب (ومن

فتنة الليل والنهار) أى

ما يحصل فيهما مما فيه ضرر على

الانسان (ومن طوارق) جمع

طارق وهو الذى يأتى بفتنة

(ويقال فى ذلك) أى التعوذ

زيادة على ما تقدم (ومن

زيادة على ما تقدم (ومن

بكلمات الله التامات من شر ما خلق ومن

التعوذ أن تقول أعوذ بوجه الله الكريم

وبكلمات الله التامات التى لا يجاوزهن

بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما

علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق

وذرا وبرأ ومن شر ما ينزل من السماء

ومن شر ما يخرج فيها ومن شر ما ذرا فى

الارض ومن شر ما يخرج منها ومن فتنة

الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار

إلا طارقا يطرق بخير يا رحمن ويقال فى

ذلك أيضا ومن شر كل دابة ربي آخذ

بناصيتها إن ربي على صراط مستقيم

ويستحب لمن دخل منزله أن يقول ما شاء

من ما شاء

من ما شاء

من ما شاء

من ما شاء

من ما شاء

من ما شاء

من ما شاء

من ما شاء

(٢١ - رسالة) (شر كل دابة) أى ما يدب على وجه الارض (ربي) أى خالقي (آخذ

بناصيتها) أى مقدم رأسها والمراد القهر والغلبة لا استحالة الاخذ الحسى فى حقه تعالى (ان ربي

على صراط مستقيم) أى على غاية من العدل فى تصرفه (منزله) أى أوحا نوته أو بستانه قال الله

تعالى «ولو لا اذ دخلت جنتك قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله» أى ما شاء الله يكون ومن قال ذلك كان حرز الماذكر (ويكره العمل الخ) أى حيث كان لا يقدرها ولا يضيق على مصل والاحرم (ونحوها) أى كالنسخ للكاتب الا ان كان خفيفا لان المساجد وضعت للعبادة وأجيزت القراءة والذكر وتعليم العلم تبعاً للصلاة حيث لا تشوش على المصلين والا منع ذلك (ولا يغسل يديه فيه) أى المسجد والنهي للكرامة ان كانتا نظيفتين وللتحريم ان كانتا نجستين أو بهما قدر (ولا يأكل) أى يكره (٣٢٢) أن يأكل (فيه) نحو الفول مما يغفش ولا يقدر ولا

حرم (الامثل الشئ الخفيف) الذى لا يغفش ولا يقدر (كالسويق) وهو القمح أو الشعير المقلى اذا طحن فلا كراهة فيه (ولا يقص فيه شارب) أى ولا يحلق رأسه وبالغ على كراهة ذلك بقوله (وان أخذه) أى ما قصه أو قلعه (في ثوبه) لانه لا يأمن من ستموطش من ذلك بارضه والمسجد ينزه عن جميع ما يغفشه ولو طاهرا (ولا يقتل الخ) أى يكره ذلك ان لم يطرح قشر القملة فيه والاحرم لان ميتها نجسة ويكره طرح القملة فيه حية ويجوز خارجه على

الله لا قوة الا بالله ويكره العمل في المساجد من خياطة ونحوها ولا يغسل يديه فيه ولا يأكل فيه الا مثل الشئ الخفيف كالسويق ونحوه ولا يقص فيه شارب ولا يقلم فيه أظفاره وان أخذه في ثوبه ولا يقتل فيه قملة ولا برغوثاً وأرخص في مبيت الغرباء في مساجد البادية ولا ينبغى أن يقرأ في الحمام الا آيات اليسيرة ولا يكثروا يقرأوا الركب والمضطجع والماشى من قرية إلى

المختار كما يجوز طرح البرغوث فيه حياً (في مساجد البادية) أى لعدم وجود ما يبيتون قرية فيه من نحو فندق بخلاف مساجد الحاضرة فلا ترخص في البيات فيها للغرباء بل يكره الا أن لا يجدوا محلاً يبيتون فيه أو ما يدفعونه في الاجرة والجاز وأجاز الشافى البيات في مساجد الحاضرة ايضاً للغرباء بدليل اهل الصفة الذين كانوا في مسجده صلى الله عليه وسلم ليلاً ونهاراً ويحباب بان اهل الصفة كانوا مشغولين بالعبادة فاغتفر ذلك لهم (ولا ينبغى) أى يكره (أن يقرأ) الشخص (في الحمام) ومثله مواضع الاقذار (الا آيات اليسيرة) لتعوز ونحوه (ولا يكثروا)

تَزِيَادَةً تَأْكِيْدًا (وَيَكْرَهُ ذَلِكَ) أَيِ مَاذَا كَرِهَ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ (لِلْمَاشِي إِلَى السُّوقِ) أَيِ سَوْقِ
الْحَاضِرَةِ لِكثْرَةِ الْاِقْتِنَادِ فِي طَرِيقِهِ (٣٢٣) وَكَثْرَةِ الْمَارِّ بِهَا فِي قُوَّةِ التَّدْبِيرِ (وَقَدْ

قِيلَ أَخْلَجَ) ضَعِيفٌ (مَعَ قَلَّةِ
الْقِرَاءَةِ) أَيِ وَلَوْ زَادَتْ مَدَّتُهَا
عَنْ سَبْعِ لَيَالٍ بِأَيَّامِهَا (عِنْدَ
رُكُوبِهِ) أَيِ عِنْدَ وَضْعِ رِجْلِهِ فِي
الرَّكَابِ وَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ
(الصَّاحِبِ) أَيِ الْخَافِظِ
(وَالْخَلِيفَةِ فِي الْإِهْلِ) أَيِ
الْقَائِمِ بِأُمُورِهِمْ (مِنْ وَعْثَاءِ) أَيِ
مَشَقَّةِ (السَّفَرِ وَكَآبَةِ) أَيِ
حُزْنِ (الْمُنْقَلَبِ) أَيِ الرُّجُوعِ
خَائِبًا (وَسُوءِ الْمَنْظَرِ) بَفَتْحِ
الظَّاءِ أَيِ مَا يَسِيءُ النَّظَرَ إِلَيْهِ (فِي
الْإِهْلِ وَالْمَالِ) وَفِي بَعْضِ
النُّسخِ زِيَادَةُ وَالْوَلَدِ (وَيَقُولُ
الرَّاكِبُ) أَيِ وَكَذَا الْمَاشِي
وَيَكُونُ مَعْنَى (سَخَرْنَا هَذَا)
بِالنِّسْبَةِ لِلرَّاكِبِ ذَلَّلْنَا مَا
نَرَكِبُهُ وَبِالنِّسْبَةِ لِلْمَاشِي أَقْدَرْنَا
عَلَى هَذَا السَّفَرِ (وَمَا كُنَّا لَهُ
مُقَرَّنِينَ) أَيِ مُطِيقِينَ (وَأَنَا إِلَى
رَبِّنَا الْمُنْقَلِبُونَ) أَيِ رَاجِعُونَ

قَرِيَةً وَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْمَاشِي إِلَى السُّوقِ وَقَدْ
قِيلَ إِنْ ذَلِكَ لِلْمُتَعَلِّمِ وَاسِعٌ وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ
فِي سَبْعٍ فَذَلِكَ حَسَنٌ وَالتَّفْهِيمُ مَعَ قَلَّةِ الْقِرَاءَةِ
أَفْضَلُ وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقْرَأْ
فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ وَيُسْتَحَبُّ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقُولَ
عِنْدَ رُكُوبِهِ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ
فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْإِهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ
بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ وَسُوءِ
الْمَنْظَرِ فِي الْإِهْلِ وَالْمَالِ وَيَقُولُ الرَّاكِبُ
إِذَا اسْتَوَى عَلَى الدَّابَّةِ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ
لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقَرَّنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا
لَمُنْقَلِبُونَ وَتُكْرَهُ التَّجَارَةُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ
وَبَلَدِ السُّودَانِ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّفَرُ
قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ

وَيَقُولُ رَاكِبُ السَّفِينَةِ بِسْمِ اللَّهِ يَجْرَاهَا وَمِرْسَاهَا إِنْ رَبِّي لَغَفُورٌ رَحِيمٌ (وَتُكْرَهُ التَّجَارَةُ أَخْلَجَ)
أَيِ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّغْرِيرِ بِالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَرَبِّهَا تَخْلُقُ التَّاجِرُ بِأَخْلَاقِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ يَنْزِلُ
بِعِلَادِهِمْ فَيَرْتَكِبُ مَا لَا يَجُوزُ (وَلَا يَنْبَغِي) أَيِ لَا يَحِلُّ (أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ) (الَّتِي فِيهَا أَرْبٌ لِلرِّجَالِ

(مع غير ذي محرم) بنسب أو رضاع أو صهر زاد في بعض الروايات أو زوج. ولا مفهوم ليوم وليلة لما تقدم من أنه لا يجوز للرجل أن يخلو بامرأة ليست منه بمحرم (في التعاليج) أي معالجة الداء بالدواء (الرقى) جمع رقية كدية (٣٢٤) ومدى (والطيرة) بوزن عنية ما يتطير به (والنجوم) أي علم سيرها

(والخصاء) أي إزالة المذاكير (والوسم) بالمهملة الكى (والكلاب) أي بيان ما يجوز اتخاذه وما لا يجوز (بالاسترقاء من العين) أي لان ذلك يدفع ضرر السم الذي يخرج من عين الناظر عند استحسان شيء اذا لم يقل تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه (وغيرها) أي كاللذغة الوجع (والتعوذ) أي كقراءة المعوذتين والاخلص وينفث في يديه ويمسح بهما ما بلغ من جسده كما كان يفعل النبي اذا اشتكى (حسنة) أي مستحبة عند الحاجة اليها (والكحل) أي بالاثمد ونحوه وأما الاكتحال بنير الاسود كالشحم فيجوز ولو لغير ضرورة

مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا سَفَرُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَأَكْثَرَ
إِلَّا فِي حَجِّ الْفَرِيضَةِ خَاصَّةً فِي قَوْلِ مَالِكٍ فِي رَفْعَةِ
مَأْمُونَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ فَذَلِكَ لَهَا

﴿ بَابُ فِي التَّعَالِيجِ وَذِكْرُ الرُّقَى وَالطَّيْرِ ﴾

﴿ وَالنُّجُومِ وَالْخِصَاءِ وَالْوَسْمِ وَالْكِلابِ ﴾

(وَالرَّقْقِ بِالْمَلُوكِ)

وَلَا بَأْسَ بِالْأَسْتِرْقَاءِ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا وَالتَّعَوُّذُ
وَالْتَّعَالِيجُ شُرْبُ الدَّوَاءِ وَالْقَصْدُ وَالْكَيُّ وَالْحِجَامَةُ
حَسَنَةٌ وَالْكُحْلُ لِلتَّدَاوِي لِلرِّجَالِ جَائِزٌ وَهُوَ
مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ وَلَا يُتَعَالَجُ بِالْخَمْرِ وَلَا بِالنَّجَاسَةِ
وَلَا بِمَا فِيهِ مَيْتَةٌ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى وَلَا بَأْسَ بِالْأَكْتِوَاءِ وَالرَّقَى بِكِتَابِ اللَّهِ

(ولا يتعالج بالخمر) أي محرم التداوي بها لخبر أن الله لم يجعل شفاء أمي فيما حرم و بالكلام عليها وورد من تداوي بنجس لا شفاء الله (بكتاب الله) ولو بآية منه لقوله تعالى «ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين» وقد قرأ بعض الصحابة الفاتحة على ملدوغ فقام كأنما

أنشط من عقال (و بالكلام الطيب) أى المشتغل على ذكر الله مما يفهم معناه كان يضع يده على موضع الألم ويقول سبع مرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر وكان عليه السلام إذا رقى بعض أهله بمسح بيده اليمنى ويقول اللهم رب الناس أذهب الباس أشف انت الشافي لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا غادر سقما (بالمعاذة) وهى التيممة (تعلق) فى عنق الشخص أو ذراعه (وفيهما القرآن) أى أو الكلام الطيب ولو كان الحامل لها حائضا أو جنباً أو كافراً أو بهيمة ولو أكثر ما فيها من القرآن حيث جعلت فى (٣٢٥) ساتر يكتنها وأما بغير ساتر فلا تجوز

إلا مع قلعة ما فيها من القرآن كالآية ونحوها (الوبا) بالقصر على الافصح أى الطاعون (فلا يقدم عليه الخ) أى يكره القدوم عليه والفرار منه (فى الشؤم) أى فى شأنه (ان كان) أى وجد (فقى المسكن الخ) أى فىكون فى المسكن وفى المرأة وفى الفرس لكن لا وجود له لقوله فى الحديث ولا طيرة (يكره سىء الاسماء) كحرب وحنظلة ولذا غير كثير امنها (القال الحسن) كالا سم الحسن والكلمة الطيبة ولا يجوز استخراج القال من المصحف فانه نوع من

وبالكلام الطيب ولا بأس بالمعاذة تعلق وفيها القرآن وإذا وقع الوبا بأرض قوم فلا يقدم عليه ومن كان بها فلا يخرج فراراً منه وقال الرسول عليه السلام فى الشؤم إن كان فقى المسكن والمرأة والفرس وكان عليه السلام يكره سىء الاسماء ويحب القال الحسن والغسل للعين أن يغسل العائن وجهه ويديه ومرفقيه ورؤسيتين وأطراف رجليه وداخله لزاره فى قدح ثم يصب على المعين ولا ينظر فى

الاستقسام بالازلام وهى سهام مكتوب فى أحدها افعلى وفى الآخر لا تفعل والثالث لا شىء فيه فاذا خرج الذى فيه افعلى مضى واذا خرج الذى فيه لا تفعل رجع واذا خرج الذى لا شىء فيه أعاد الاستقسام ولا ينبغى لمن اراد أمراً أو سمع ما يسوء أن يرجع بل يمضى لا مره ويقول اللهم لا يأتى بالخير الا انت ولا يدفع الشر الا انت فانه لا يضره شىء (والغسل للعين) أى للشفاء من ضر العين (ان يغسل العائن) أى الحاسد وجهه الخ (وداخله ازاره) أى وركيه (على المعين) أى على رأس المصاب بالعين ويجبر العائن على غسل ذلك ولا يدخل ما بين المرفقين والكفين فى الغسل ومن عرف أنه معيان فان للحاكم أن يحبس فى منزله (ولا ينظر فى

النجوم) اى فى علم سيرها الا فى ثلاثة احوال احدها معرفة القبلة كان يجعل القطب بمصر
خلف اذنه اليسرى والثانية معرفة اجزاء الليل ليعرف ما بقى لاجل نية الصوم واذان الصبح
والثالثة لم يذكرها المصنف وهى (٣٢٦) الاهتداء بها فى سفر البر والبحر (و يترك ما سوى

النجوم إلا ما يستدل به على القبلة وأجزاء
الليل ويترك ما سوى ذلك ولا يتخذ
كلب في الدور في الحضر ولا في دور البادية
إلا لزرع أو ماشية يصحبها في الصحراء ثم
يروح معها أول صيد يصطاده ليعيشه لا للهو
ولا بأس بخصاء الغنم لما فيه من صلاح
لحومها ونهى عن خصاء الخيل ويكره الوسم
في الوجه ولا بأس به في غير ذلك ويترقق
بالمملوك ولا يكلف من العمل ما لا يطيق

﴿ باب في الرؤيا والتشاؤب والمطاس ﴾

﴿ واللعب بالنرد وغيرها والسبق ﴾

﴿ بالخيل والرمنى وغير ذلك ﴾

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا

ذلك) كالنظر ليستدل بظهور
بعض النجوم على ما يحدث في
بعض الاوقات او ليعرف
الكسوف والخسوف فانه
مكروه لانه يؤهم العامة انه يعلم
الغيب (ولا يتخذ كلب الخ)
اى يكره ذلك الا ان يضطره
لحراسة الدور فيجوز (الا
لزorc) اى او غيره مما يحتاج
للحراسة ولا ضمان على
صاحب المأذون في اتخاذه
فما اتلفه الا ان يصير عقورا
ويؤذر صاحبه على يد حاكم
واما غير المأذون في اتخاذه
فيضمن صاحبه جميع ما اتلفه
ولو لم يتقدم له ائذار (بخصاء
الغنم) وكذا يجوز خصاء
البقر ونحوها من كل ما يؤكل
لحمه (ويكره الوسم) اى
العلامة بالكى (فى الوجه) اى
وجه الحيوان البهيمة (ولا
باس به فى غير ذلك) كتعليمه
بذلك فى اذنه أو رقبته

ليعرفه صاحبه اذا ضاع واما وسم الاذى فلا يجوز مطلقا (بالمملوك) اى ما تملكه الحسنة
اليد فيشمل الحيوان البهيمة (فى الرؤيا) اى ما يراه الشخص فى منامه (بالنرد) بفتح النون
وسكون الراء وهى الطاولة (وغيرها) اى كالشطرنج (وغير ذلك) اى كيان قتل الضفادع

وأفضل العلوم (الحسنة) أي الصداقة (من الرجل) المراد به الشخص فيشمل المرأة. ووجه
كونها جزءا من ستة واربعين جزءا من النبوة ان مدة الوحي كانت ثلاثا وعشرين سنة وكان
قبل ذلك ستة اشهر وهي نصف سنة يرى في المنام ما يلقيه اليه الملك والاسلم تفويض علم
ذلك الى الله لا اختلاف الروايات والمراد انها جزء (٣٣٧) من اجزاء علم النبوة (فليتقل)

بضم الفاء وكسرها أي يخرج
من فمه ريقا سيرا (عن يساره)

طرد الشيطان الذي يكون
جهة اليسار وورد انه يتحول

عن جنبه الذي كان عليه
تفاؤلا بأن الله يبدل المكروه

بالحسن وينبغي لمن رأى
ما يكره أن يكرمه ولمن رأى

ما يحب ان لا يحدث به
الاحياء او عالم بالتأويل

(فليضع) أي ندبا (يده) أي
اليمين او ظاهر اليسرى لا باطنها

لانها معدة لمباشرة الاقدار
والمراد سد النعم لئلا يدخله

الشيطان لان الثأوب يكون
منه او من امتلاء المعدة ولذا

لم يتشاءب نبي قط (فليتقل)
أي ندبا (ان يقول الخ) وهو

فرض كفاية (ويرد العاطس)

الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ
وَأَرْبَعِينَ جُزْأً مِنَ النَّبُوءَةِ وَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَا
يَكْرَهُ فِي مَنَامِهِ فَإِذَا اسْتَيْقَظَ فَلْيَتَقَلَّ عَنْ يَسَارِهِ
ثَلَاثًا وَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ
فِي مَنَامِي أَنْ يَضُرَّنِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمَنْ تَشَاءَبَ
فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ وَمَنْ عَطَسَ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ
وَعَلَى مَنْ سَمِعَهُ يَحْمَدُ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَرْحَمُكَ
اللَّهُ وَيَرُدَّ الْعَاطِسُ عَلَيْهِ يَقْعِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ أَوْ
يَقُولُ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ وَلَا يَجُوزُ
الْعِبُّ بِالزَّهْدِ وَلَا بِالشَّطْرِ نَجٍ وَلَا بِأَسْ أَنْ يُسَلَّمَ
عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ إِلَى مَنْ يَلْعَبُ
بِهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهِمْ وَلَا بِأَسَ بِالسَّبْقِ بِالْخَيْلِ وَالْأَبْلِ

أي ندبا (و يصالح بالكم) أي حالكم وانما كان المشمت يقول يرحمك الله ويرد عليه العاطس
بالجمع لان الملائكة تشمتة ايضا (ولا يجوز اللعب الخ) أي يحرم ولولم يكن عوض لما في
الحديث من لعب بالزرد فقد عصي الله ورسوله. وتقدم انه قاذح في الشهادة (ان يسلم الخ)
أي في غير حال اللعب واما في حال اللعب فلا يجوز لتلبسهم بالمعصية (ولا بأس بالسبق)

اي يجوز ولو بجعل ولا تجوز المسا بقة بغير هذه الثلاثة التي ذكرها كالحير والبغال الا بغير جعل
(وان اخرجنا) اي المتسا بقان (شيأ) من عندهما سميا سبقا بفتح الموحدة اي بجعلا (جعلا
بينهما محلا) اي مسا بقا مثلهم محلا لعقدهما (ياخذ ذلك المحلل) هذا الشيء ان سبق (لم يكن
عليه) اي المحلل (شيأ) و ياخذ (٣٢٨) السابق جميع الجعل والمشهور في هذه الصورة المنع

لعود الجعل لمخرجه على تقدير
سبقة (من المتسا بقين) اي
يكون هذا الجعل لمن سبق غيره
بعد ذلك (وآخر) وهو السابق
له وبقي ما اذا كان المخرج
لجعل متبرعا غير المتسا بقين
ليأخذه من سبق والحكم
الجوازو يشترط تعيين المبدأ
والغاية في الجرى وعدد
الاصابة ونوعها من خرق
او غيره في الرمي (وجاء)
اي ورد (بالمدينة) اي
المنورة (ان تؤذن) اي تعلم
وجوبا (ثلاثا) اي ثلاثة
ايام كما صرح به في بعض
الروايات وحذفت التاء
لحذف المعدود ورواية الموطا
ان بالمدينة جنا قد اسلموا فاذا
هرايم منها شيئا فاذنوه ثلاثة ايام
فان بدالك بعد ذلك فاقتلوه

وبالسهم بالرمي وان اخرجنا شيئا جعل بينهما
محلا ياخذ ذلك المحلل ان سبق هو وان
سبق غيره لم يكن عليه شيأ هذا قول ابن
المسيب وقال مالك انما يجوز ان يخرج الرجل
سبقا فان سبق غيره أخذه وان سبق هو
كان للذي يليه من المتسا بقين وان لم يكن
غير جاعل السبق وآخر فسبق جاعل السبق
أكاه من حضر ذلك وجاء فيما ظهر من
الحيات بالمدينة ان تؤذن ثلاثا وان فعل
ذلك في غير هاتين حسن ولا تؤذن في الصحراء
ويقتل ما ظهر منها ويكره قتل القمل والبراغيث
بالنار ولا بأس ان شاء الله بقتل النمل اذا

قام هو شيطان اه وصفة الاستئذان ان يقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر آذت
وانت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم والاقتلناك (وان فعل ذلك) اي الاستئذان (في
غيرها) اي المدينة (فهو حسن) اي مستحب (قتل القمل) وكذا البق وسائر الحشرات وهذا
ما لم يعظم امره ما ذكر لكثرة والاجاز حرقه لان تبعه بغير النار حرج ومشقة (بقتل القمل)

أى ولو بالنار وإنما أتى بالمشيئة لكونه لم يقف فيه مالك على شيء (و يقتل الوزغ) أى استحباباً
لأنه من ذوات السموم (قتل الضفادع) جمع ضفدع لأنها أكثر الحيوانات تسبيحاً وبجوراً كلها
بالذكاة إن كانت بريّة (أذهب عنكم) أى (٣٢٩) معاشر المسلمين بسبب الإسلام (غيبة

الجاهلية) بضم الجيم المعجمة
وكسرها وشد الموحدة
والتحتية وروى بالمهملة أى
الكبر والمراد النهى عن ذلك
(مؤمن) أى لا نكم ما بين
مؤمن (تقى) أى ممثّل
للمأمورات مجتنباً للمنهيات
(أو فاجر شقى) لعدم تقواه
فالتفاخر بالآباء لا يفيد شيئاً
بلا اشتباه (أنساب الناس)
كأن يعرف أن فلان بن فلان
من بنى فلان (لا ينفع) أى
لا فى الدنيا ولا فى الآخرة لأنه
لا ثواب له ولما كان يتوهم
من عدم النفع بمعرفة الأنساب
عموم ذلك لنسب نفسه رفع
ذلك التوهم بقوله (وقال عمر)
أى ابن الخطاب رضى الله عنه
(تعلموا) أى وجوباً بالانصلة

أَذَتْ وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَرْكِهَا وَلَوْ لَمْ تُقْتَلْ كَانَ
أَحَبَّ إِلَيْنَا وَيُقْتَلُ الْوَزَّغُ وَيُكْرَهُ قَتْلُ الضَّفَادِعِ
وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ اللَّهَ أَذْهَبَ
عَنْكُمْ عُيْبَةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَرَهَا بِالْآبَاءِ مُؤْمِنٍ
تَقَى أَوْ فَاجِرٍ شَقَى أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ
تُرَابٍ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ
تَعَلَّمَ أَنْسَابَ النَّاسِ عَلِمَ لَا يَنْفَعُ وَجَهَالَةٌ لَا
تَضُرُّ وَقَالَ عُمَرُ تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ
بِهِ أَرْحَامَكُمْ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ
فِي النَّسَبَةِ فَمَا قَبِلَ إِلَّا سَلَامٌ مِنَ الْآبَاءِ وَالرُّؤْيَا
الصَّالِحَةِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ
وَمَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَّقِ عَنْ يَسَارِهِ

الأرحام واجبة والمراد بهم هنا كل من بينك وبينه قرابة لا خصوص من يحرم نكاحه
(وأكره) أى كراهة تحريم على الأظهر (أن يرفع بالنسبة) أى الانتساب (فما) أى لما (من)
بالآباء بيان لما يبل إذا وصل إلى جده كافر أمسك واعلم أنهم نصوا هنا على أن شرف العلم مقدم
على شرف النسب فالعالم أفضل من الشريف الجاهل (والرؤيا الصالحة الخ) مكرر مع ما سبق

آعاده ليترب عليه قوله (ولا ينبغي الخ) أى يحرم لما فى ذلك من الكذب وقد قال تعالى «ولا تقف ما ليس لك به علم» وأما لو كان له علم بها بأن كان عالما بالكتاب والسنة وكلام العرب أو كان له فراسة أى سواطع أنوار تلمع فى القلب يدرك بها المعانى فانه يفسرها ولا يجوز تعبيرها بمجرد النظر فى كتاب التعبير كابن سيرين لأنها تختلف باختلاف الأشخاص والاحوال والازمان ولذلك جاء رجل الى ابن سيرين وقال له رأيت فى النوم أنى أؤذن فقال تسرق وتقطع يدك وسأله آخر عن مثل (٣٣٠) ذلك فقال تنجح فوجد كل منهما ما فسر له به فقبل له

فى ذلك فقال رأيت سماءا اول قبيحة وسماءا ثانيا حسنة (ولا يعبرها على الخير الخ) أى يحرم ذلك لانه كذب وغرر بالرائى بل ينبغي أن يقول خيرا ان شاء الله أو يصمت (ولا بأس) أى يجوز انشاد الشعر أى شعر غيره ومثله انشأه من نفسه اذا كان خاليا من مدح من لا يجوز مدحه أو ذم من لا يجوز ذمه والاحرم (وأولى العلوم) أى بالاشتغال به (وأفضلها) واقربها (من عطف السبب على المسبب) (علم دينه) خبر عن

ثَلَاثًا وَلْيَتَعَوَّذْ مِنْ شَرِّ مَا رَأَى وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْسَرَ
الرُّؤْيَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا وَلَا يُعْبَرُهَا عَلَى الْخَيْرِ
وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى الْمَكْرُوهِ وَلَا بَأْسَ بِإِنْشَادِ الشَّعْرِ
وَمَا خَفَّ مِنَ الشَّعْرِ أَحْسَنُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْثَرَ
مِنْهُ وَمَنْ اشْتَغَلَ بِهِ وَأَوَّلَى الْعُلُومِ وَأَفْضَلُهَا وَأَقْرَبُهَا
إِلَى اللَّهِ عِلْمُ دِينِهِ وَشَرَّ أَعْيُنِهِ مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ
وَدَعَا إِلَيْهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ فِى كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ
وَالْفَقْهُ فِى ذَلِكَ وَالْفَهْمُ فِيهِ وَالتَّهَمُّ بِرِعَايَتِهِ
وَالْعَمَلُ بِهِ وَالْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ

قوله وأولى والمراد به علم التوحيد وسمى بعلم اصول الدين وبعلم الكلام وبعلم الصفات (وشرائعه) أى وعلم شرائعه وهو الفقه وبينه بقوله (مما أمر) أى الله (به) المكلفين من الواجبات والمندوبات (ونهى عنه) أى من المحرمات والمكروهات (ودعا اليه وحض عليه) تكرار مع قوله أمر به (والفقه) معطوف على قوله علم دينه وشرائعه أى الفهم فى ذلك فقوله (والفهم فيه) من عطف التفسير (والتهمم) أى الاهتمام (برعايته) أى حفظه. وانما ذكر العمل مع ذلك لانه ثمرة العلم (والعلم) أى النافع المصحب بالخشية (أفضل الاعمال) لما فى الحديث أفضل العبادات الفقه وأفضل الدين الورع (وأقرب العلماء) أى العاملين

الى الله) أى الى رضاه (وأولاده) أى بموئته (أكثرهم له خشية) أى خوفه قال تعالى «وأما
 (يخشى الله من عباده العلماء)» (وفيما) أى وأكثرهم فيما (عنده رغبة) أى رجاء فيكون الخوف
 والرجاء كجناحي الطائر (وقائد) مرادف لقوله دليل الى الخيرات أى الى فعلها لان الكلام
 فى العلم النافع الذى يصحبه العمل والا فقد استعاذ النبي صلى الله عليه وسلم من علم لا ينفع
 (واللجأ) مبتدأ وهو بفتح اللام والجمم أى الاستناد والرجوع (الى كتاب الله) والى (سنة
 نبيه) أى أقواله وأفعاله وتقريراته والى (اتباع) (٣٣١) سبيل) أى طريق (المؤمنين)

والمراد به الاجماع والى (خير
 القرون) وهم الصحابة فانهم
 المختارون (من خير أمة
 اخرجت للناس) وهى الامة
 المحمدية أو الى كلام امامه ان
 كان مقلدا وخيرا لمبتدأ قوله
 (نجاة) أى خلاص من
 الهلاك ثم بين وجه ذلك بقوله
 (قضى المفرع) أى الفرع
 والاستناد (الى ذلك) المذكور
 من الكتاب أى القرآن وما
 بعده (العصمة) أى لحفظ من
 المخالفة وكرر قوله (وفى اتباع
 السلف الخ) ليرتب عليه قوله

الى الله تعالى وأولاهم به أكثرهم له خشية
 وفيما عنده رغبة وأعلام دليل الى الخيرات
 وقائد إليها واللجأ الى كتاب الله عز وجل وسنة
 نبيه واتباع سبيل المؤمنين وخير القرون
 من خير أمة اخرجت للناس نجاة قضى المفرع
 الى ذلك العصمة وفى اتباع السلف الصالح
 النجاة وهم القدوة فى تأويل ما تأولوه
 واستخراج ما استنبطوه وإذا اختلفوا فى
 الفروع والحوادث لم يخرج عن جماعتهم

(وهم القدوة) بتثنية القاف أى المقتدى بهم لقوله عليه السلام اصحابى كالنجوم باهم اقتدوا بهم
 اهتديتم. والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره بدليل كتأويل قوله عليه السلام لا صلاة لجار
 المسجد الا فى المسجد بان المراد لا صلاة كاملة. والاستخراج هو القياس كقياسهم حد
 شرب الخمر على حد القذف (فى الفروع) جمع فرع وهو الحكم الشرعى المتعلق بكيفية عمل قلبي
 كالنية أو غير قاي كالوضوء (والحوادث) أى التوازل من عطف الخاص على العام (لم يخرج
 عن جماعتهم) أى الصحابة لانهم مجتهدون وحيث كانت مذاهيبهم الا أن مختدرة قالوا جبه

تقليد واحد من الأئمة الأربعة المجتهدين ولا يجوز الخروج عنهم (والحمد لله الخ) ختم المصنف كتابه بحمد أهل الجنة في الجنة تفاؤلا وفيه من أنواع البديع الاقتباس وهو الاتيان بشئ من القرآن أو الحديث على وجه لا يشعر بأنه منه ولا يضر فيه الا انتقال عن المعنى الاصلى فان المعنى الاصلى للآية الحمد لله الذى هدانا لهذا (٣٣٢) لما هو وسيلة لهذا الفوز العظيم

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله

(قال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد)

قد أتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا مما ينتفع به إن شاء الله من رغب في تعليم ذلك من الصغار ومن احتاج إليه من الكبار وفيه ما يؤدى الجاهل إلى علم ما يعتقد من دينه ويعمل به من فرائضه ويفهم كثيرا من أصول الفقه وفنونه ومن السنن والرغائب والآداب وأنا أسأل الله عز وجل أن ينفعنا وإياك بما علمنا ويعيدنا وإياك على القيام بحقه فيما كلفنا ولا حول ولا قوة إلا

وهو الايمان والمعنى المراد هنا الحمد لله الذى هدانا إلى وفقنا لتأليف هذا الكتاب (قال أبو محمد) يعنى نفسه تحدثا

بالنعمه وعبد الله اسمه واسم أبيه عبد الرحمن وكنيته أبو زيد ومقول القول قوله (قد أتينا) أى جرينا على ما شرطنا (في تعليم ذلك) أى تعلمه بدليل قوله من الصغار (ما يؤدى) أى يوصل (وفهم) معطوف على يؤدى من أفهم الرابعى وقاعله ضمير يعود على الكتاب والمراد بأصول الفقه قواعد الكلية وفنونه أى فروع جزئياتها (ومن السنن) معطوف على من أصول الفقه (والرغائب) جمع رغبة وليس لنا الرغبة واحدة وهى ركة الفجر (والآداب)

أى الاخلاق التى يتكامل بها الشخص (وأنا أسأل الله) أى اطلب منه وقد كان كان رضى الله عنه مجاب الدعوة وقد تم نفسه فى الدعاء لما روى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا بدا بنفسه وان الخطاب فى وائاك لكل واقف على كتابه لما فى الحديث اذا دعوتهم فهموا فقمنا أى حقيق ان يستجاب لكم (ولا حول) أى لا تحول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة (الا

بالله) وورد انه صلى الله عليه وسلم قال لعلى اذا وقعت فى ورطة اى شدة فقل بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان الله تعالى يصرف بهما ما شاء من انواع البلاء. ولما كانت الصلاة على النبي صلى (٢٢٣) الله عليه وسلم مقبولة قطعا ختم رسالته بها كما بداها رجاء ان يتقبل

بِاللّٰهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى اللّٰهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

الله ما بينهما * وانا اسال الله
من فضله حسن القبول * بجاء
سيد كل نبي ورسول *

سيدنا محمد سيد الاولين والآخرين * وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين * وكان تمام هذا الشرح بمسجد سبط سيد الكونين * ولى نعمتنا الامام الحسين * سنة ثلاث وثلاثمائة والف * من هجرة من خلقه الله على اكل وصف * صلى الله عليه وسلم وعلى آله الاطهار * واصحابه الاخير * ما لاح بدبر التمام * وقاح مسك الختام * آمين

﴿وَمَا أَطْلَع عَلَى هَذَا الشَّرْحِ اسْتَاذَنَا الْاَكْبَرُ * مَوْلَانَا شَيْخُ الْجَامِعِ الْاَزْهَرِ * قَالَ﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله الذى اختار لخدمة شريعته من شاء من العباد * وواقفهم على مكنون الحقائق وكنوز الدقائق حسبما اراد * فاغترفوا من ذخائر تلك المعاني * بفيض الفضل لا يجد المعانى * ونظموا لا تلى الالفاظ فى سلك التاليف والتصنيف * رجاء نفع الامة بكشف الغمة وفضل التعريف * والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من يرد الله به خيرا يوفقه فى الدين * ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة دار المتقين * وعلى آله اجمعين * وصحاحته والتابعين * (اما بعد) فقد اطلعت على هذا الشرح المسمى بتقريب المعانى * على رسالة الامام ابى محمد عبد الله بن ابى زيد القيروانى * فى فقه امام الائمة مالك * عليه سحائب رحمة ربنا مالك * للعلامة الالمى * والفهامة اللوذعى «الشيخ عبد المجيد الشرنوبى» فوجدته من احسن ما ألف على هذا الكتاب * واجمع ما حوى لباب الفقه فى هذا الباب * مع لطف العبارة * ودقة الاشارة * وبيان المراد * وتحقيق المفاد * وتكثير الفروع والفوائد * وتقييد المطلقات وضبط الشوارد * فله درمؤلفة المفضال افاض الله علينا وعليه سحائب الافضال آمين رقه سليم البشرى خادم العلم والفقراء بالازهر

﴿وقال استاذنا العلامة الشيخ محمد البسيوني البياني يؤرخ الطبعة الاولى من قصيدة﴾

(بسم الله الرحمن الرحيم) بعد حمد الله على آلائه * والصلاة والسلام على خاتم رسالة أنبيائه
قد اطلعت على هذه الحواشي * التي آذنت ماسواها بالتلاشي * فوجدتها للرسالة أبهى
طراز * أو دلائل اعجاز * جمعت مع الاصول أحسن الفروع الفقهية * وأبانت مكنون
ذخائر الرسالة المحمدية * وأفصحت عن معضلاتها * وأوضحت جميع مشكلاتها * ولا
غرو حيث كانت للعلم الوحيد * والعالم المجيد الشيخ الشرنوبى الشهير بالفاضل عبد
المجيد * فلعمرى لقد كسى الرسالة طلاوة * وزادها حلاوة * نفع الله بتأليفه المفيدة *
وإثابه على تصانيفه العديدة * وقد ارجت هذه الحواشي التي هي في الحقيقة للرسالة
أحسن شرح بما شرح الله صدرى * فقلت لا على حسب علوقدرها بل على قدرى

اتهم فرصة وصد بالحبالة * ان تكن من رقى وأصلح باله
أبى علم كفقته مذهب حبر * منه دار التنزيل تكسى جلاله
مالك مالك زمام المعالى * ما نرى فى العلا امام مثاله
فاجتهد صاح وافن عمر كفيه * فهو نم الدوا لداء الجهالة
واغتنمها رسالة لا توازى * ما سمعنا بمثلا فى الجزالة
شرحت بالشروح جمعا ولكن * شرح عبد المجيد أبهى مقاله
زاده الطبع رقة وجمالا * وغدا تلحظ العيون كماله
وازدهى طبعه فقلت أو رخ ١٣٠٤ شرح عبد المجيد شاد الرسالة

﴿وقال مؤلفه يؤرخ الطبعة الرابعة البهية﴾

تبارك من باحسان حبانى * فتم الشرح وازدهت الامانى
فان الفقه يحظى طالبوه * من المولى بخيرات حسان
وهذا الشرح حاز علا المزايا * بتقريب المعانى للمعانى
وقد شرحت صدور الناس منه * وقاموا حين وافى بالتهانى
ولو سئل امرؤ منهم لماذا * شررت وصرت متهيج الجنان
لقال لسائل يا لطيف أرخ ١٣٢٣ أسر لحسن تقرير المعانى

(فهرست الكتاب)

- ٩ باب ما تنطق به الالسة وتعتقد
الافتدة من واجب أمور الديانات
- ٢٠ باب ما يجب منه الوضوء والغسل
- ٢٤ باب طهارة الماء والثوب والبقة
وما يجزىء من اللباس في الصلاة
- ٢٨ باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه
وذكر الاستنجاء والاستجمار
- ٣٨ باب في الغسل ٤١ باب في التيمم
- ٤٥ باب في المسح على الخفين
- ٤٧ باب في اوقات الصلاة واسماؤها
- ٥٢ باب في الاذان والاقامة
- ٥٤ باب صفة العمل في الصلوات الخ
- ٧٢ باب في الامامة ٧٦ باب جامع في الصلاة
- ٩١ باب سجود القرآن ٩٣ باب صلاة السفر
- ٩٥ باب صلاة الجمعة ٩٨ باب صلاة الخوف
- ٩٩ باب في صلاة العيدين والتكبير ايام منى
- ١٠٢ باب في صلاة الخسوف
- ١٠٤ باب في صلاة الاستسقاء
- ١٠٥ باب ما يفعل بالمختضر وفي غسل الميت
وكفته وحنيطه وحمله ودفنه
- ١١٢ باب في الصلاة على الجنائز الخ
- ١١٧ باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه
- ١١٩ باب الصيام ١٢٧ باب الاعتكاف
- ١٣٠ باب في زكاة العين والحراث الخ
- ١٣٨ باب في زكاة الماشية ١٤٣ باب في زكاة
الفطر ١٤٤ باب في الحج والعمرة
- ١٥٦ باب في الضحايا والذبائح والعقيقة
والصيد والختان وما يحرم من الاطعمة
والاشربة ١٦٦ باب في الجهاد
- ١٦٩ باب في الايمان والتذور ١٧٥ باب في
النكاح والطلاق والرجعة والظهار
والايلاء واللعان والخلع والرضاع
- ١٨٥ باب في العدة والنفقة والاستبراء
- ٢٠١ باب في البيوع وما شا كل البيوع
- ١٢٤ باب في الوصايا والمدير والمكاتب الخ
- ٢٣١ باب في الشفعة والهبة والصدقة
- والحبس والرهن والغارية والوديعة
واللقطة والغصب
- ٢٤٠ باب في أحكام الدماء والحدود
- ٢٦٠ باب في الاقضية والشهادات
- ٢٧٢ باب في الفرائض ٢٨٧ باب جمل من
الفرائض والسنن الواجبة والرغائب
- ٣٠٧ باب في الفطرة والختان وحلق الشعر
واللباس وسترا العورة وما يتصل بذلك
- ٣١٢ باب في الطعام والشراب
- ٣١٥ باب في السلام والاستئذان والتناجي
والقراءة والدعاء وذكر الله والقول في
السفر ٣٢٤ باب في التعالج وذكر
الرقى والطيرة والنجوم والخصاء الخ
- ٣٢٦ باب في الرؤيا والثاؤب والعضاس
واللعب الرد وغيرها والسبق بالخيول
والرمي وغير ذلك (تمت)

J. DUPUIS

J. DUPUIS

J. DUPUIS

